

(كتاب في المنطق) . بفظ حسين بن علي بكشاني

سنة ١٢٣٩ هـ .

١٦٠

ك

١٤٧ اق ٢٥ س ١٧×٢٤ سم

نسخة جيدة ، مديثة ، خطها تعليق حسن .

٦٩٠٣

١ - المنطق ٢ - الناسخ ٣ - تاريخ

النسخ .

١٤٠٠
٣



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٦٩٠٢ في ١٩٠٠
العنوان:	(كتاب في المنطق)
المؤلف:	
تاريخ النسخ:	١٤٢٩ هـ
اسم الناسخ:	حسب علي بكري
عدد الأوراق:	٤٧
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة في النية في القضايا واحكامها اي في بيان القضايا وبيان
احكامها في غير تعريفاتها وتقسيماتها ومباشرها والمراد من الاحكام الامور التي
للقضايا من الحكم المستوي وعكس النقيض وغيرها اعلم ان الاساليب المذكورة
في ترتيب جزاء العلوم ان القوم يفرقون بين انواع موضوع العلم ويميزون كل واحد
من الانواع من الاخرى بخصا من البحث به ويفصلون بعض الفصول والفصول والمقالة
او فصولا في كل نوع بالنسبة الى الاخر جمة وعند البحث كما كان لكل علم جمة واحدة فيقول
قبل الشروع الى البحث جمة واحدة تعريفها وموضوعها وغاية كما في العلوم بعينها يحصل
بالحصول لا متب زيب الفصول والابواب فاذا انتهت بهذا قوله المقالة الثالثة في النية في
الجملة واحدة البحث وهي ان موضوع البحث هو القضية واما تعريفها وتقسيمها فمما قيل
المباي في فلا حاجة الى اثباتها فعلى هذا الباقي لا يقال المقالة الثالثة في احوال القضية
لكما اني بصيغة الجمع وذكر احكامها بالاستقلال تبينها على ان انواع القضية وتعريفاتها
وتعريفات احكامها مقصودة افادتها في هذه المقالة لكثرة وكثرة الاختلاف فيها
مع افادة المسئلة وجمة الوحدة فعلى هذا يعذر حفظ ابيان المضاف العام للتعريف
والشقيم والبحث فيوافق الفرق للمنظوف لانه عنوان المقالة ونحوها على سبيل الفرق
او على العلمية عبارة عما لا خلاف في المقصود منها الى المقالة الثالثة من حيث ولا ايت
على المعاني المقصودة وهي ههنا تعريفات القضايا وتقسيماتها وتعريفات الاحكام وانما
على القضية وانواعها فلا حاجة للتعريف بقوله اي الموضوعات المذكورة في هذه المقالة
انواع القضايا واهوال القضية او الموضوع المذكور هو الوصف الغوي للقضايا
مع ان القضية موضوع حقيقة في نفس الامر في المسئلة المبينة في هذه المقالة واجبة
ولا وجه

ايضا

ايضا لتفسير بقوله في تعريفات القضايا وافتادها وفي بيان احكامها اذ مع التلطف
في التعديرات لا يوجب شيئا تحسب ابيان الى الاحكام ولا قرينة الى هذه المخزونات
لا يخفى على الجميع السليم كما كنه فلا يرد ما قيل انه لا يحسد التقابل بين القضايا واحكامها
لان معنى قوله في القضايا انها موضوعات حقيقة لهنه المباني ولا يقع ذلك المعنى
في قوله واحكامها اذ احوال القضية ليست موضوعات حقيقة في شيء من الباش
فالمراد اما ما صدق عليه الاحوال وهو بعض القضايا فيلزم متبذلة الى من يعلم
فاما انفسها فالمراد منها موضوعات ذكرية فيلزم ان لا يكون قوله واحكامها على نه قوله
في القضايا قائل لما فرغ من عبارة عن البحث ليعول الشرح او يراد منه القضية عادة
ما لوقفة لفت حيس في وقت الانتقال مما بحث الى بحث اخر تبينها الى انما البحث وابتداء
بحث اخر بينهما شاست في الجدة وتشبيها للكلية وتجديده سيعم كجمل بحث واستعمال
بحث اخر وما كانا للمنطق طرفا من وصل الى الشهور وموصل الى التهديق فكل منهما
مباي وقرينة او جمة جعل مباي للمنطق لا تقبل يعني نولا احدهما مباي في القول
الفتاح للكون في ما ومقصود بالذات فزاد بها المسائل المتعلقة بسوء التعلق فخر
او بما وبتدقيا او بعيدا وثابتها بما بحث كذا ذلك وقدر او بما فيها المسائل
المتعلقة بغيرها في بحثها لا يراد منها عما مباي فيها المعنى الاول فيكون هذا الفراغ
من المسئلة الواحدة الى المسئلة الاخرى وبهذا من سبب المعروف والتميز ان
بعد التعريفات والتعديرات كما لا يخفى في قوله ولما توقفت ان بيان الترتيب للفرق
في المسئلة ان نية واما جعل المسئلة الاول مقالة واحدة وان نية مقابلة
ثم قيل لتفتن اذ ناسب جعلها مقابلة لا متبذلة الى الباوي والمباي سبب
جعلها مقالة واحدة لكونها عبارة عن المسئلة واحدة من العلم ويجوز ان يراد منها
مسائل القول الشرح المتعلقة نفس المذكورة في الفصل الرابع وكذا مسائل كجمل المنطقة
بغيرها فاما صلا لما فرغ من عبارة عن القول الشرح فقد حان الشروع في مباحث كجمل
فتن السؤال بانه لم يشرع الى الباش في جاب عنه بقوله ولما توقفت ان وانما لم يقبل
لما فرغ من المقالة الاولى لان اصل الفراغ والانتقال يكون في البحث دون دواله قال
ولما توقفت معرفتها انما ابيان لا يوجب تقديم مدلول المقالة ان نية على وجه مخصوص

بيان ان معرفة القضية بالعبارة الجع والحقاها اذا كانت موقوفة عليها فهناك امور
ثلاثة مرتبة معرفة اصل القضية وانواعها كالحكمة والشرعية والحقاها ومعرفة اصل
القضية مقدمة على انواعها لكونها مقصدا لها وانواعها مقدمة على حكاها لكونها موقوفة
لها فلا بد من تقديمها على هذا الوجه بعبارة مرتبة وانواعها وهي المقابلة ان تارة المرتبة
على الوجه المخصوص على ما افترده المصنف ان تارة مرتبة المبادئ والمقاصد والافادة
اصل المقصود او غير ذلك والتوصيف بان تارة بملاحظة المقابلة الاولى ان تارة ملاحظة
مسبوقا لغيره اذ انما او غيرهما واما بملاحظة ان تارة فيكون سببا لباقيها فكلها
لا يكون من هذا النوع لان تارة بملاحظة من الخارج فيتم الملازمة ويحلف قوله وترتبا على كذا
فلا وجه لعطفه على الشرط والجزاء او على الواو على التاني في كل حال قبل ان توقفنا على
سبب على جميع القضايا المذكورة في المقابلة الاولى كالقضية الطبيعية والمهمة والجزئية
بل انما قيل او حال في حق القضايا المعبرة في العلوم والاثبات قلت ان القضايا الغير
المعبرة لابد من بيانها لمزيد تحقيق القضية المهمة في العلوم على اثبات المطالبات بها
يتوقف على معرفة صحة المادة وصورة ومعرفة فاعلم ان يتحقق ويجب وليج على التام
كما في المادة والاثبات قال السيد ان التوقلات مع ما بدا يتوقف معرفة عليها معنى
ان التامة وجبا وبها كالتوقلات مع ما بدا في توقف معرفة على ما بدا لان التامة تتركب
من القضايا كما تتركب التوقلات من الكليات الخ والكل موقوف على كذا وكذا معرفة
الكل موقوفة على معرفة الجزء فمعرفة الكل بافتحة ومعرفة الجزء بافتحة القضايا كما كان
معرفة التوقلات مع ما بدا ومعرفة الكليات الخس ما بدا فثبت وجه التوقف في قوله
ولما توقفنا فعلى هذا التفسير في قوله قد سكره عليها وفي تقديمها وفي ما بدا فثبت
ان راجعة الى معرفة المبادئ وفي قوله تركب المعروف منها الى نفس الكليات الخس الى ما بدا
اولا يكون جزوا وكذا في قوله وفي ما بدا القضايا راجع الى معرفة المبادئ في كل ما تفتت
الكلام بعض الفضل اذا تمنا على شانه ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادئ
وجه التوقف على ما بدا القضايا بافتحة التعريف والتقسيم فاعلم انما عاين المسئلة
فان لا دليل قد يقوم على المبدأ ابتداء بالاشتقاق التعريف الى ما هو المبدأ بعينه
كما في بعض القياس المستقيم وقد يقوم على ابطال انقباضه ويلزم منه صدق قطع
في قياس

كما في قياس خلف وقد يقوم على تحقيق امر او لزوم لصدق المبدأ لكونه حكما في خبر
صدقها ايضا كما في رد الاشكال الى الاول بحيث يحتاج الى عكس النتيجة فيتوقف على العكس
اولا ان فن التعريف من الحكم القضايا اما المقدمة في تعريفها قد علم ان
المقدمة بالنسبة الى الفصول الثمانية الاولى لبيان انقسام الحكمة وان انقسام الشريعة
وان انقسام لبيان الحكم القضايا من العكس والتعريف فالمقدمة ما يجب تقديمه على المقاصد
فمقدمة الفصل الثالث تعريف القضية ومقدمة ان في الاول للتعريف لبيان انقسام
ان تارة الانقسام الالوية لتوقف المسئلة على معرفة الموضوع وتوقف الانقسام التامة
على معرفة الانقسام الالوية لكونها قسما للثانوية والتحقيق ان تارة ان تارة اولية او ثانوية لتحقيق
تعاريف موضوعها المسئلة في الفصل الثالث لانها انواع القضايا ومرجعها الى معرفة القضية
ممنه وما وذا فلها وجب تقديم التعريف ومعرفة الحكمة والشرعية على الفصول الثمانية لبيان
فيجب تقديم معرفة الحكم على فصل ذبح عنها في الفصل الثالث كما يجب على الحكمة في الاول
والشرعية في الثاني لاننا نقول عرف الحكم في هذا البحث كالعكس والتعريف وعكس
بذلك فاما قد حاجت الى تقديم معرفتها كما اتت معرفتها في المقدمة قال السيد اما المقدمة
فن تعريف القضية بمعنى انما انما المقدمة تعريف القضية وتفسيرها الى الانقسام الالوية وتبين
ان يكون الانقسام معطوفا على القضية فيكونا المقدمة تعريف القضية واقسامها ويحتمل ان يكون
الانقسام معطوفا على القضية فيكونا المقدمة تعريفات القضية واقسامها فثبت ان في ظاهر
وجوب تقديمها واما على الاول فلان القضية لكونها موضوعا للمسئلة في الفصل الثالث
لابد من تقديم تعريفها واما تفسيرها فينطق ان من تارة تعريفها او يكتشف القضية به
الثالث فانما فيقتضي به الانقسام الالوية التي وقعت موضوعات في المسئلة وارسيد
بيان احوالها حاصل ان القضية لها مفهوم وما صدق عليها فاذا عرفت بالمفهوم
بسبب التعريف وبالذات بسبب التفسير فثبت انما فاما فلهذا عند التعريف والتقسيم
الى الانقسام الالوية من المقدمة على ان المراد بالموضوع في المسئلة ليس المفهوم فقط
بل المفهوم والذات او المسئلة تعيد احوال ذات الموضوع باعتبارها بالمفهوم
اي الى مسألة بحسب القيمة اى الى مسألة بين المقسم والانقسام بان لا يكون بين المقسم وبين
قيد المقسم قيد مقسم اخر من المقسم واعلم من قيد المقسم الاول وفي ذلك التفسير دفع احتمال

مكونا اولية بمعنى البدئية بناء على كونه تنظيم من المبادئ التمهيدية فان القضية تنقسم
بشرايا لاغاثة التعقيب بالاولية وباعتبار تعقيد حاصل بينه وبين القضية الاولى
واقفا ما ثابته وانقسام مطلقا بل عليها فلا بد من التعقيب بالاولية ليجزى عن ان ثابته
فلا بد ان الاولية على حكمية والشرطية وان انقسام ان ثابته من المقدمة اذ لا يكون محال
والضرورة والاشفاقية لزم الا لا يكون انقسام ان ثابته من المقدمة اذ لا يكون محال
تقديمه مع انها لم تذكر في نفس الامر فخرج عليه قوله فالغرض من وضع المقدمة ان
ذكر استاتة الموضوع والمنفصلة والمنفصلة في المقدمة مع دلالة العنوان على اختصاصها
بالاولية فلا بد من اذ كل ما ذكر في المقدمة لا يجب ان يكون فيها لجزا ان يكون على وجه
الاستطراد ويجوز ان يكون اصل المقدمة بشدية الامر على بتعقيب العنوان والمذكور
ابا حية مستترة قبل الوجه الباقى ان يراد بالانقسام الاولية بالكون اق مالا بالنظر
الى ذاتها لا باعتبار خارج عن حقيقتها فالحكمة والشرطية والمنفصلة والمنفصلة من
الاولية المكونا باعتبار الحكم المنقسم الى الحكمي والشرطي والاشفاقية والمنفصلة التي هو جز
القضية بخلاف الموضوعية والاشفاقية والمنفصلة والاشفاقية فانها باعتبار صفات الحكم وبخلاف
الحكمة والشرطية والضرورة والاشفاقية فانها باعتبار صفات الموضوع والحكمي انتهى فيثبت
لانه محال لما قاله الشارح في مسابقي مع انه يريد بالاولية ما لا يكون بواسطة والاشفاقية
والاشفاقية بواسطة الشرطية ولو اراد بالاولية ما لا يشرط في ذاتها لزم دخول
القضية باعتبار موضوعها كالتبعية والشرطية وفوقها في الانقسام الاولية بل ان
ثانية ان كانت في اولية سواء كانت في الثانية او في الثالثة او في ما بعد كما لمعقولة
ان ثابته فالقضية قول يقع ان يقال انما لمكة ان علم ان تحقيق القضية انك اذ اقلت زيد
قام مثلا وقد ادرت معنا فان لفظ وهو القضية المنفصلة ومركبة مركبة من التعقيب
والشبهة مع وقوعها وادراكه متعلق به فذهب الامام الرازي ومن تبعه الى ان التعقيب
الذي ينقسم العلم اليه والى التصور مجموع الادراكات المنطقية بالمدرجات وذهب الاول
الى انه ادراكه الوقوع والاشفاقية على ما هو المشهور القضية المعقولة تعلق على ذلك المدة
والمدركين او لا فلا تبا عباره عما يفهم من القضية المنفصلة وهو لولا ان المدة في الدنيا
بذلك المدركين وانما ثابته فلا تبا يقولوا علمت بشدة القضية او المسئلة وادركتها ففهمنا
ولا يجوز

ول بعضوا العلم بتلك الادراكات بل المدركين وانما ثابته فلو صنفهم اياها بالمعقولة فانه قلت
المدركين لا بوصف بالصدق والكذب والقضية توصف بهما قلت ان اريد بهما التحقيق
وعدمه ففي وصفه لا ولا قسمه المطابقة لنفس الامر وعدمها جاز ومعه بهما على ان
ان المدركين من حيث هو مدرك ما مطابق له من حيث نفسه اولا والحكم الثاني محل جزا
للقضية هو وقوع الشبهة اولا ووقوعها لا ادراكها فحق المدة بالصدق والكذب في القضية
منه جزا بوصف به فالحكم في ان متعلقه على معنى انه صادق فيه فالا والاشفاقية بالحق
الصدق والكذب بل ان عدل المدركين تعريف في ان فالحكم لا حيزا عن ثابته لزم الدور
لاشتمال تعريف الصدق والكذب على الجزا كما هو المشهور فيه فانه في ان قبل الوقول القضية
قول فالحكم معاد فالكذب الحكم انما هو انتهى عليه ان يجاز عنه بان قبل يقع لا فاداة التسميم من التعقيب
والفعل ولا خارج قول بالخطا وان لم اذ في العرف ليس من القضية المعقولة والمدة ان الحكم
منها على ان يكون القبول كما نق عليه صاحب النوع فالحكم قال السيد يعني ان القضية بطلت
بشدة الاختلافات اشراكا وقرره باعتبار المعنى انما هو اشفاقية والقضية لغة الحكم
وان في اولي ان يكون القضية حقيقة في المعقول ويجاز في المنفصلة لان غرض المنطق في المعقول
والاشفاقية بتحقيق باعتبار الغرض فالقضية المعقولة لا يطلق على المعقول ثم استعمل في المنفصلة
بعلقة الذاتية والمدلولية على انه اذا كان المنطق والاشفاقية والاشفاقية والاشفاقية
والحكم على ان في اولي ان الجاز انما هو اشفاقية من المشتركين بشبهة انما هو اشفاقية
وحكم بان انما هو اشفاقية الواقعة في الحكمي وجزا الحكمي على انما هو اشفاقية والاشفاقية
الفرعية في المعنى الجازي وبدونها في المعنى الموضوع له فليس معنى مشتركين وكذلك
لفظ القول في الاشفاقية والحقيقة والاشفاقية والاشفاقية والاشفاقية والاشفاقية
على ان لا تعريف القضية المنفصلة يحل على المنفصلة وعلى الاول براد بغيره القضية والكذب
تجوز العقلانها في نفس ذلك القول وعلى الثاني في تجوزها في حد لولا الحكم انما هو القول
تجوزها لربك حقيقة في المنفصلة ويجاز في المعقول على حكم القضية وقد علم انه ليس القضية
والقول نقل من المنفصلة الى المعقول فلابد في نقل من حجر المنقول عنه ومن ليس كذلك
فالقول المنفصلة من القضية بناء على كونه تعريف القضية حذا السبب على ما قرره ثم
القضية بشدة المدركين قال ان التعقيب من مرادف القضية المعقولة ففرع ان القضية

والسلك والقوانين والمقدمات كلها عبارة عن العلوم والمعلومات وحاصل الرد ان التصديق
يرتبط على حدسي العلم واما التصديق والتصديق على العلوم المصدق به ولا معنى بمطابقة
بالتدات لانه وقوع الشبهة او لا وقوعها بل لا يتكرب منه ومن غيره وهو القضية ومن هنا
قال الامام ان التصديق بالمعنى الاول هو مجموع المركب من التصديق والكلم فالمراد
للقضية هو التصديق بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فالقضية والسلك على المعلومات المركبة
منها الحكم عليه وبه والحكم بمعنى الوقوع من حيث حصولها في الزمن والعلم المتعلق بها هو
التصديق بهذه المعلومات من حيث انها حاصلة حصولها لمدركها في الذهن لو وجودها على ما يجب
انصافا لذهنها ووجود العلوم ووجودها على شئها لذهنها بها فغيره ان يلزم
ان التصديق والتصديق القضية لا فرق بين العلم والمعلوم عند من قال بحصول الاشياء انفسها
في الذهن الا باعتبار القيام بالذهن وعدم القيام به على ما تفرق في كلمة كذا قيل ان العلم
التصديق لا يتعلق بالاشياء بمعنى ان المصدق به بمعنى ما يتعلق به التصديق والقضية كذلك
لان العلم سواء كان عبارة عن ادراك الوقوع او ادراكات امور شتى وادراك الوقوع
يتعلق بها فيطلق عليها التصديق بمجانبته المتعلق وقوله يقع الا يقال بنا على كون
التصديق عند السبب وفصل المركب بنا على جواز التعبير عنه بالمفرد وتميزه كتميز الفعل
الذي هو من قسم المفرد وتميزه كتميز في التصديق المركب من اجزاء متقدمة يكون المركب في مقام
الجنس وكذا في مقام الفصل مع انه يعبر بالجنس والفصل للذين من اقسام المفرد فاجابة
الاشبهة وان قيل في هذا المقام المصدق والكذب من صفات الحكم في الحقيقة و
ان هذا لا يقتضي ان كانت بيات ليل او غير ذلك بل الحكم فيها ولا صدق ولا كذب فيها بثبوت
شئ الشئ اذ ثبوت المبتدئ لم يخرج كلها بهذا فخرج هذه القضية ان يكون العقل المصدق
والكذب بالنظر الى مفهوم القول مع قطع النظر عما هو في الواقع فلهذا يقال القضية انما
على الشبهة الجزئية التي هي حكمية عن امر واقع كقول المصدق والكذب فان كانت الحكمية تصفية
بالمطابقة وعدمها خلاف الشبهة الانشائية والصورات فانها ليست حكمية عن امر واقع
فلا يجرى فيها المصدق والكذب لانها اما ان يتخلل بطرفها الى حكمية لطرفها وهذا
القدر لا يقع احتمال ان يكون المعنى اليه الطرفان والشبهة لان الاحتمال عبارة عن احتمال
القضية التي لها اجزاء ثلثة والاطلاق لا يمكن ان يكون بانفسها احد الاجزاء بل يجب وجود

اشياء بانها المعبر في الاحتمال الطرفان لانه ان كان الحكم عليه وبه بدون ملاحظة قبوله
قيل ان لا يمكن ان يكون له في الحقيقة صفة الطرفين لان الاحتمال بطلان الجواز
الصورى وبطلان الجواز الصورى للقضية بطلان الطرفان لان الجواز الصورى للقضية
رابطها لان رابطة القضية فنية باذنه على ان الاحتمال الذي وصف به القضية في الحقيقة
وصف الطرفين انتهى وفيه بحث لانه المعنى غير المعنى اليه والطرفان ليس المفرد بل الاحتمال
صفة القضية لانه الطرفين وما قيل فيه ثبوت على ان هذا التقسيم الى حكمية وشرطية باق
الطرفين ولها تقسيم اخر باعتبار تفاوت النسبتين لان يقال القضية ان حكمية فيها ثبوت
شئ الشئ وبسببه ثبوت حكمية وان شرطية فليس ثبوت في الفرق بين التقسيمين وبسببها الاحتمال
وعند من يرى ثبوت ولا مدخل ولا اشتراط قيد الطرفين في الفرق بينهما وبسببها ان يقال
قال السيد القضية لا بد فيها من الحكم لانه لما عرفت القضية وميز المعقولة والمفوضة
الدالة عليها وبسبب معنى الاحتمال بان كذا في الادوات الدالة على ارتباط احد الطرفين بالآخر
فقد افادنا في هذا البحث حقيقة في صفة لما اخذ المصدق والكذب في التعريف لا بد فيها من حكم
حتى يتحقق الحكم لكونه شئ مستتب وهو الحكم عليه والمعلوم به لانه لا يميز
المادة لكون القضية معها بالقوة والحكم بمنزلة الصورة لكونها مصدا للفعل ولا بد من
دوال الامور الشئ في القضية المفوضة والاحتمال يظهر فيها فيكون معنى الاحتمال بطلان
صورتها وانما كذا اجزائها المادية كذا في ادوات دالة على الحكم الذي يرتبط به طرفها
ومعنى الاحتمال التقوي تفرقا جزاء المركب مجموع من حيث هو وبان الجواز الصورى
ومن هذا يعلم ان الاحتمال القضية المعقولة بقطع الشك والذهني عند الحكم العقلي الرباطي
لا جزاء القضية المعقولة وهذا على ما يجب من ان الشبهة الثبوتية غير الوقوع
والا وقوعها وانما عند من اشترط فلا تضر ضلها لان مدار التفرقة والقسم الى حكمية
والشرطية يحصل بهذا القدر مع ان هذه الشبهة باقية في كليهما بعد الاحتمال ومعنى
الاحتمال انما هو في الحقيقة الشك في القضية وانما في الحقيقة ان الشبهة الحقيقية اجزاء
ثلاثة فالمفوض اذا ريد ان يكون في ما في التصديق ان يتقدم ثلث دلالات على المعنى الذي
للموضوع والاخرى على المعنى الذي لا يمكن وثباته على العلاقة والارتباط فربما يعرف
الترابطية فيها انما على شعور ان من يصدق بانها كالمفوضة بنا على هذا الحكم يعرف

والادوات على الالحاق فعلى هذا لا يخفى ان معنى الترابطية سواء ذكرت
او حذفت او منتهى ما لا ينفك الالحاق على المحل على ما قيل في المحل كزيد ضرب و ضرب زيد
لانه يدل بالانتماء على معنى وهو النسبة على ما علمنا وهو الترابطية واما الدال على النسبة
رابطية في لغة العرب والحكا والربطة التركيبية فخرج منها الغضا فلا يخرج ما قيل من انه
لا يصدق التسمية على كذا النسبة محمولا على فعل نحو قام زيد فانه ليس فيها اداة وانه
على ارتباط بل المحل فيها يرتبط بنفسه او حكم فيها بان احد على سوال اخر من اهل العلم
في حكمية التسمية واما في حكمية الفعلية فيشكل في قول زيد ولم يقل زيد ليس حكم فيها
بأنه ثابت الا في ادوية بل بانه ثابت في الوجود ونسبة اجاب بالاضافة المحل في قوله قال زيد
ولم يقل زيد زيد قائم وليس زيد قائم فعلى هذا يكون معنى التسمية مثبت احد على
لأنه في ادوية اعم من ان يكون حقيقة او ما لا ولا شك ان التسمية المذكورة على حالها
الحقيقية ثابت الا في ادوية فلا وجه لما قيل على هذا الجواب فيه نظر لانه الوجود الوجودية
يشهد بان التسمية في افعالها تثبت الوجود وقام بها على ما في ادوية في ادوية
فلا يصدق تعريفها الموجبة على هذه الحقيقة وقس على ان التسمية في ادوية ان كان التسمية
اعم من حقيقة والمال بدفع السوابك في تعريفها الموجبة والموجبة في تعريف
التسمية اذ ان التسمية في قوة موجبة سارية على المحل الموجبة الحقيقية في قوة التسمية
المحلول في التسمية واما كونه ماله الا في ادوية محمولا ان يكون راجعا اليه مع بقا حقيقة التسمية
على حالها واما البين ان حقيقة الطرفين في قول قال زيد وزيد قائم واحدة وكذا
الكلام في قول لم يقل زيد وزيد ليس قائم في السوابك الحقيقية مع الموجبة فانه حقيقة
الطرفين في قول زيد ليس بان زيد وان في قول زيد ان زيد وان في قول زيد وان
وبينهما بوجه وكذا الكلام في قول زيد ان زيد ليس بان زيد ان زيد ليس بان زيد ان زيد
مع كلمة ليس لرفع النسبة الغرض من هذا ان يكون ليس هو ما يدل على ارتباطه بل ان كان
يرفع الربط وحاصله ان كلمة ليس يرفع مدلوله هو النسبة الالمانية المدلولية بلغة هو
واما نفسه لكونها من الادوات او من الكلمة فانه على ارتباطه ماله النسبة الى ما قبله ما بعد
لافتقار المستبين فيكون المجموع رابطا للمجموع بالعلوم عليه فانه في ادوية الادوات
الا انما لا يفهم من هذه الجوانب انهما موجودا حقيقة بعد الالحاق في ادوية التسمية

واما قوله في الحقيقة نظرنا في قوله ان كانت الشمس طالع فانها موجودة بجملة خبره متقدمة
بالشروط على ما قاله اهل العربية فكيف لا يتقدم الصدق والكذب قلت طالع القضية والجملة
الخبرية عليها في حاله وقومها اجزا ليس على سبيل الحقيقة بل على سبيل الجواب في نسبة بقولنا
انها موجودة الذي لم يقع جزا للشروط لانه لما يكون قضية اذا اعتبر الحكم فيها فادام جزا
للمشروط لا يعتبر فيه حكم وليس معنى قولنا ان كانت الشمس طالع فانها موجودة ان يعلق
كونه انما موجودا على كونه الشمس طالع وانما في الجواب ان يقال معنى قولنا ان كانت
الشمس طالع فانها موجودة عند المنطوق الحكم بالملزمة بين كونه الشمس طالع وكونه
انها موجودة واما عند غيرهم فمناه الحكم بالوجود على انهما متقدمين بل هو الشمس
فلا يكون ان في قضية عند المنطوق وان كان عند غيرهم بقى الشمس طالع فانها
موجودة وانما على ان كانت وقد يكون في المنطق من الروابط الزمانية في ادوية
لما انفصل وانما انفصال تحذف كحذف الادوية دونها لكونها ماله على ادوية على ان
الروابط مأخوذة في جانب المحل معنى كانت الشمس طالع ومعنى الشمس طالع واحد
فلا الكسفي بان في وكذا المنفصلة في السبيل تفصيله فانه قلت قول الجواب ان
هذا السؤال محل المفرد في تعريفها الحقيقية على ما يقابل الركب في لا يكون تعريفها جامع
لمنه هذه القضية باو تعريفها الشرطية مانعا لثباتها واما حاصل الجواب محل المفرد في تعريفها
منه الفعل والتحقق واما ما يمكن ان يعبر عنه بالمفرد مع بقا صورة القضية من غير التغير
معناه وطرفا القضية الشرطية لا يمكن ان يعبر عنها بالمفرد مع بقا صورة الشرطية
لانه معناه ليس لالحكم بين الشئيين بالتوافق بينهما في الصدق او بالثبات بينهما في كونه
ان ذلك انما يتصور في الشئيين يكون في كل منهما نسبة شئ الى شئ او يعتبر كذلك لا من حيث
انه امر واحد بل باعتبار نسبة شئ الى شئ يمكن ان يعبر عنها بالمفرد فاستغنى عن
التعريف الشرطية غير مفرد لدخول هذه القضية في تعريفها الحقيقية غير مانع كقولها قدم
فان الشرطية لا تعرضه عدم صدق الموجبة الكلية ومرجعها في كونه عدم صدق
عكسها وانما حصل في كونه عدم صدق على العكس ينبغي تقديم بيان في عدم صدق على العكس وقيل
لغيره في بيان الغرض من ادوية التسمية بالاعمال في التسمية بالاحضار
وكان في التسمية واما من قول المراد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة اي بمعنى

ان تحقق منه القضية انه قوله منه القضية على ما فهم حتى يتجه انه مجرد قول الشمس على
بمجرد وهو قول منه القضية بقى منها شئ اخر انه قوله منه القضية على جواب تعليم المفرد
من الفعل والقوة بانه لو كان المراد بهذا الكلام مراد اللفظ في تعريف الشرطية واللفظ على
الاقسام ولو كان مراد اللفظ دخلت الشرطية برتبة تحت الكلمة لان الطرف الشرطية بعد
الاختلال يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة او مانع التعبير لا اتصال والانفعال الموجبان
لتفصيل الشبهة الايجالي والسببي واذا زال المانع جاز التعبير بالفاظ مفردة موقفة لا حال
كما يمكن التعبير عن القضية التي هي طرف القضية اذ لا فرق بين القضية التي هي طرف
الشرطية وبين القضية التي هي طرف كلمة بعد الاختلال يمكن ان يجازى عنه بان يعبر عن الاختلال
منه الفعل والقوة مع انفراد المفرد على كل طرف فيكون الكلامان التعبير بالفاظ مفردة
من الاطراف حال القضية حالية او شرطية قبل الاختلال والا فمثلة المذكورة حال كونها
قضية حالية يمكن ان يعبر عن الكرفين بهذه الالفاظ ثم يخل بالفصل الى مفردين ولا يمكن
هذا في الشرطية ولعل منه اوجه القول بالاولى وهو القبول والاولى ان قال القائل
انفاز ان يعنى بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءا من تلك القضية
وعند افادة حكمها قد خلت الا فمثلة المذكورة في تعريف كلمة لا تها يخل الى شيئين يمكن ان يعبر
عنهما بتفصيل مفردين حال كونهما محكوما عليه ومحكوما به وهذا بخلاف الشرطية فانها لا يعبر
فيها ان منه اذ كانت التعبير عن طرفها بالمقدم والى لا يصح وافادة الحكم بالمتروك والافاد
في لا يخل بغيرها الى شيئين يمكن التعبير عنهما بتفصيل مفردين عند قصد افادة الحكم الذي
في الشرطية ووجه لا يرده شئ من التقييد ولا اعتراض الشارح انتهى وفيه جواز لانه المفرد بين
كانا معنى اريا فيعلم ان لا يكون بعد الاختلال فكيف يكون الجزء مفردا حال كونه جزءا على انه
لا حاجة الى قيد الاختلال فعل منه اوجه الاولوية كما يوسيه قولنا هذا فعل كذا في مثل
يشال الحكم عليه والحكم به في القضية انه في لا يقال ان خصص المفرد بالفعل ينقص
التعريف ان يخل منه الا فمثلة والقوة دخلت الشرطية تحت الكلمة لان منه
الكلام في حالة القضية قبل الاختلال لا بعد الاختلال فلا يمكن التعبير عن الشرطية بالمفرد بين خلاف
الكلمة كما عرفت سميت حالية اه ولم يقل حالية اشارة الى كونه مفعولا اصطلاحا
وتعريفنا استدل حقيقة قيل صوابه ان يقال اوجه القبولية ان في التقييد الاول وقع الشرطية

ان المفرد في التعريف في مقام هذا الترتيب الى تحت بطرفها الى المفرد بين بالفعل والى المفرد بين
بالقوة وحاصل ان المفرد عام من الفعل والقوة لان كلمة او المفرد بين لا تنك في اللفظ
اذ لا يخفى ان في مقام الجواب وما قبل كلمة او التقييد في قوله تعالى كونوا احبا او حريدا
ياتي كالمندرجين فليس بشئ اذ كلمة او ليست للتعميم الا اذا استعملت في تنفي خبرا كان او نشأ
واذا وقعت في مقام الابطاح وهذا لم يجهز منه اللفظ لانه لا يترتب من قبل ما في
فيه قائل وهو الذي يمكن ان لا كان المراد من المفرد بالفعل ما يعبر عنه بالمفرد
بالفعل يكون معنى المفرد بالقوة هذا يعني يكون المعبر به واحدا في التعبير عن الشرطية والشرطية
والتعبر عنه بالمفرد لا يعني ان الالفاظ بكلف جزء فيبقى مفردا السبب فتعريف
الشرطية غير مفرد الغرض بانه ان المفرد ناظر الى الشرطية والعكس الى كلمة ودفع
توهم العكس بناء على ان ما سبق من تقديم الكلمة على الشرطية وافادتها ان هذا ذلك
وفي بعض النسخ ان يقال هذا ذلك فغير اقرب الى الرجوع الى التعبير بملاحظة تجميع الالفاظ
فلا محذور ولا يرجع الى الالفاظ فيراد القول بمعنى الى مثل بالمصدر وفي اصل النسخة الظ
نك كلمة ان سواء فتح او كسرت القوة لكل ومعنى الاقل السهل حصوله وهو مؤنة
لانه اطراف المركب في الالفاظ المذكورة يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة موضوعا لا بخصوما
بل بوضع عام يستعمل في كل افراد العام حقيقة كالالفاظ المذكورة والتعبر بالان السهل
حصوله وهو مؤنة لعموم وشموله وعدم الابق الى تتبع الالفاظ المخصوصة الموضوع
بانها كما لا يخفى فلا يقال فيها منه اه حقق الشيخ وحاصل حقيقة ان جزا الشرطية
نسبة اعتبر تلك النسبة وموضوعها ومحولها تفصيل وانما اذا جعلت لتبين الالفاظ
او السببي الى تاييد الذي ذكر فيه النسبة الالجابية او السببية امر واحد او محال عليه
شئ واحد فذلك ليس بشرطية اذ ليس لو حفظ تفصيل النسبة بل واحدة فان ثبت
الالجابي او السببي اذا اعتبر تفصيله فهو جزء الشرطية وان اعتبر واحدة فهو ليس بجزا
لها وعلامة تفصيله والالجال الى الله عليه بمفرد او عدم فالمراد بالقضية التي هي
جزا الشرطية ان ثبت الالجابي او السببي موحدا بغير تفصيل لا واحدة في يكون التعبير
بقوله منه القضية تلك القضية باعتبار الوحدة فلا يكون شرطية والتعبر بقوله ان
تحقق منه القضية اه بعبارة التفصيل فيكون شرطية فقد علم ان التعبير عنها في قوله
ان تحقق

في طرفي شقي فتم الى ما يكون طرفا فقيمتين او طرفا واحد فقيمة محكوما عليه او بر طرف مثل
 قولنا زيد ابوه قائم واما في هذا التقسيم وفي الحكمة في طرفي شقي فتم الى ما يكون طرفا
 فقيمة سواء كان طرفا مفردا او اوجدا مفردا محكوما عليه او بر طرف مثل هذا
 التقسيم الضوابط متباينة فلا يستعملان في التصديقات بمعنى الصدق والكذب وقد
 يستعملان في التصورات بمعنى ذكر ما ينبغي وترك ما لا ينبغي وبالعكس كما في محققنا الى جانب
 وشرحه حيث يعرفها عند خلق مادة التعريف بالخلق وسمي به قسم الخلق الى اقسام كثيرة
 وحمل البعض من على ما في التصديقات التصوري الى التاويل بانه باق راكم للآزم
 للتعريف وفيه تكلف كما لا ينبغي التاكيد عليه اه على تعريف الشرطية المستفاد
 من التقسيم اعلم ان ترتيب المفعول له على الفعل يدل على وجود الفعل وتعيينه على عدمه
 وهذا المثل كونه من التقسيم هو باو ولا تقسيم الاول اذ يراد على التقسيم الاول بهذا التقسيم
 وهو الثاني وهذا المنطوق قوله للتأويل الى اخره وكذلك التقسيم بمادة واحدة في تعريف
 واحد مستفاد من التقسيم كاف في اقسام التعريف والتقسيم فلا يلزم التعريف الى تعدد المقاسد
 ولا يطلع ان فرض بحد التعريف لانه لو كانت لازما لمادة تقيضه او مما قيل تعيين الكون
 فلا وجه لما قيل ان هذا هو ان يقال لا يرد عليه ما يميز التسمية قائل وهو ليس بهوياً
 بهذا اما على طريق المعاصرة فقيمة باقائه الدليل على فائدة بمواد يكون حلقه مع كونها طرفا
 فقيمة في الظاهر وبما يستلزم التقسيم فادانته مع على دليل القيمة بانه لا يستلزم
 الخلو من مادة واحدة المتوالية فلتايم البرك اما اول فلهو وود بعض التقوس
 المذكورة اه يعني يورد التقوس بهذه المواد التي حملت القيمة المأخوذة في تقسيم الشرطية
 على فاصلة كما وردت على التقسيم الاول بناء على التاويل والى حمل القيمة ههنا على ما ليس
 بمفرد ولا قوة المفرد وهو ما يمكن ان يبرهنه بالمفرد والطرفان في صور التقوس في قول
 المفرد فيشترط التقوس وكذلك لا حمل في التقسيم الاول المفرد على العموم فينبغي ان يستفاد
 التقوس في وجه المتوالية مع اننا لا حمل القيمة في تعريف الشرطية على هذا يرد
 الوجه ان في فلهذا قال ما اولاً واما ثانياً فليتأمل واما ثانياً فلهذا لا خلاف
 القيمة اه يعني ان اريد بالقيمتين قيمتين بالقيمة فلا شك ان طرفي الشرطية قيمتان
 بالقيمة حالة التركيب فلا حاجة الى ذكر التحليل مع انشراح يرد التقوس المذكورة ولا

اريد قيمتين بالقيمة فلهذا ان طرفيها ليست بقيمتين بالفعل عند التركيب كذلك ليس
 بقيمتين بالفعل عند التحليل اذ عند حذف لادوات الوجوب للتركيب ما لم يتحقق الحكم في طرفي
 الشرطية لم يبرر فقيمة ولا ان التحليل الى ما منه التركيب فلا يكون الى قيمتين والشرطية
 لا تتركب لانه التركيب لما كان مفاداً فتم جزا الى جزا ليحصل منه شيء مفاد الحكم واحد
 منها فالتحليل ليس ان اعتبر تلك الاشياء بعينها منفرا بعضها عن بعض فلهذا كان حصول
 قولنا ان كانت الشمس طالعة فانما موجود من تركيب قول الشمس طالعة بقول انوار
 موجود فحقه انما يكون اليها بعينها وهو ليس بقيمتين لانه حرف الشرط اخرجها عما يكون
 محتملين للصدق والكذب ولا يلتفت الى ما يقال لخلال القيمة الى ما منه تركيبها مصنوع
 فانه انما يكون كذلك لو لم يكن لخلالها بحذف ما منه تركيبها كما في المركبات العنصرية فان
 لخلالها ليس بشيء من صفات صفة الاربعة التي منها تركيبها بل بزيادة الاربعة وانما اذا كان
 بحذف بعض ما منه تركيبها فلا والله كذلك والى هذا لم يخل الى ان كانت الشمس طالعة والى
 فانما موجود لانه نقول المراد من قوله لخلال القيمة الى ما منه تركيبها انما لا يخل الى ما يكون
 ان الى ما يكون من اجزاء المركب انما يكون الى شيء لا يوجد في المركب سواء حذف شيء من
 اجزاء المركب عند التحليل او لم يحذف السيد وهو قولنا زيد عالم بعبارة زيد ليس
 بعالم الغرض تعيين التقوس من التقوس المذكورة وهو ان يكون الطرفان من الحكمة قيمتين
 صورة السيد لان المركب انما يخل الى جزائه الموقوفة ان لم يكن يجوز منقبا لخلال
 والجزء المعنى الى على ان جزاء الماديات والجزاء التصورية ولو كانت موجودة انما
 انما شققي بالخلال وحاصل هذا القول اثبات مقدمة دليل في الشرح حاصل الدليل
 ان الشرطية المستفاد من التقسيم يقتضي ان يدخل الشرطية تحت الحكمة لانه الشرطية لا تلتحق
 الى ما منه تركيبها وما منه تركيب الشرطية ليس بقيمة فنتج ان الشرطية تلتحق الى ما ليس بقيمة
 فينتج خلل في الحكمة والمقدمات نظرية اثبت بعضها الشارح وبعضها الخريج فان اقام
 الشرط والفاء اه الشرط بمعنى التحوي فلا يشمل ادواته الى ادوات الفاعل فخرج الى ذكر الفاعل
 يعني ان الادوات لا ترتب على نسبة اخرى تفصيل في شققي ههنا لا الصدق والكذب
 الكذب على لازم القيمة ومن انتفاء الآزم يلزم انتفاء المذموم وهو القيمة
 فان ادوات الشرط والفاء اه ان معنى اخرجت كناية عن عدم اجتماع الادوات مع الحكم

في الاطراف اذ لا يلزم ان يكون كل طرف قضية او ان تم وخلق الادوات كجواز صدق الادوات
والطرف مساو فخص في الشيء بقوله لا يرى بما كان الطرف قضية او ان تم وخلق الادوات
فما خرج عن كونها قضية اشارة الى اننا نعلم كون الطرف قضية ويمكن ان يقال ان خرجت
عن الصفة فيكونها قضية حال وجود الادوات فاعلم السيد ثم ان الطرف الشرطية
عاصم بيا لا تحقيق كلام الشارع ان الطرف الشرطية حال كونها قضية مرتبطة بعقود بعضها
بادوات الشرطية وانشى من القضية التي اعتبر فيها الحكم انما هو انشراحا مرتبطة بغيره
فلا يكون الطرف القضية الشرطية قضية وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره فزوجه او بغيره
الحكم يطعن النفس وتاخذ على الاتفاقات بارتباط شيء اخر لا متعلق التوجه على الشيء
فقد انما لم يتصور رتبة شيء اخر يعني لا يقدر العقل على ارتباطه بشيء اخر فربما
ولا اثباتا واما عدم اقتدار النفس فلا يستلزم عدم انصافه بشيء من الشيء والاثبات
في نفس الامر حتى يلزم ارتفاع التعيين على ما هو في عالم مجرد القضية على الحكم لم يمكن معني
ان القضية التي جعل جزء القضية الشرطية مجردا او لا على الحكم ثم جعل جزءا منها بدو الادوات
في الاجزاء الموجودة فيها فبان على الحكم فلا خلاف ان يكون الى الاجزاء الخالصة عن الحكم واما
اذ قسم الاجزاء المتبقي الحكم فصار قضية فلا يكون تخليدا الى الاجزاء فخط لا يتاثر الشرطية
محمولة باعتبار تعليق الشبهة الى شئ اخر فليكن يتصور التجرد لا يتاثر الحكم المجرد
هو الحكم كحتم الوقع والادوية الذي يوردها اليها والاسباب والمقتر في اطراف
القضية الشرطية وقوع الشبهة او لا وقوعها فقد وجد الحكم في الاطراف اي الوقوع
والادوية وقوعه حيث حصله في انما هو على وجه الادعاء فلا بد ان وجود الحكم بان في
الحكم بلذ به لان القضية قد تكون كاذبة كذا قيل وان اردت تفصيلا تنفع هذا تحقيق
التعريف الاول المطابق لما ذكره الشيخ وتفصيله وتوجيه التقييم الذي ادعى انما هو صوابه
باني غاية قال الشيخ في الشفاء القول بالاجازم حكيم فيه نسبة معنى الى معنى اما بالباب
او سبب وذلك المعنى ان يكون فيه بهذه الشبهة او لا يكون فان كان ولا لا انظر
فيه لا من حيث انه واحد وجملة بل من حيث يعتبر تفصيله في شرعية وان لم يكن كذلك
فهي حيلة سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب بينهما مسا كقولنا زيد حيوانا كذا
فيما تركيب لا صدق فيه ولا كذب وبكسر الالف معوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوانا لفظ

عامة او كان فيما تركيب فيه صدق وكذب لكن اخذ من حيث هو جملة يمكن ان يقال غيرها
لفظ مفرد واعتبرت وحدته لا تفصيل كقولنا انك لا ما شئ قضية انشئ فصل هذا الكلام
انما ضل الخشبي باو فتح تفصيله بانه ما اخذ وعطفه الالف يوجد في شئ من اطرافها نسبة بين
بابا واللفظ المذكور مركب تاما او جزوا فلا دخل في وجود الشبهة وعدمه بان يكون
نسبة تفصيلية الى ما عد الشبهة ان من سواء كانت تامة سابقة او اضافية او امرية بوجبة
او نسبة المشتقات الى ما عليها التي لا تفصيلها جملة في حقيقة فيكون ايضا حيلة لا تجعل
ان لفظ الذي ذكر فيه الشبهة الالجابية او السلبية امر او احد يجعل عليه شئ واحد
فيكون طرفا مفردا فيكون حيلة بخلاف ما لم يجعل امر واحد بل يعتبر الشبهة وطرفا
وهي الموضوع والمحمول تفصيلا ولا يقع التامة بحلها بل حفظ المفرد فيكون القضية
شرطية لا تقف على حفظ الشبهة تفصيلا على حفظ الطرفية تفصيلا فلا يمكن الحكم
بالاخذ فكلون القضية شرطية بفهم هذه القضية الشرطية على حفظ الشبهة التامة معني
طرفية تفصيلا سواء كانت الشبهة التامة جزئية او تامة فيكون طرفا الشرطية
التي جزئية انشائية بل انما ويل كقولنا انك لا زيد فالمراد قلنا عند العرصة
الشرطية اذ كان الجزاء جزيا في جزئية وان كان التامة في انشائية بخلاف
المنطق قائل فان المشتق على الشبهة التفصيلية ملحقا سواء كانت ملحوظة اجزا او تفصيلا
بجزئية المقابلة ولا ان الطرفية لا تامة وضع المفرد موضعها ونسبة التفصيلية او غير
ذلك في مراتب غير التامة لا يكون فيها استواء معنى فلا يكون مقصودا بالذات
وتكون التامة لمعرفه المتبين في يقع وضع المفرد موضعهم سواء كانت ملحوظة اجزا
او تفصيلا بخلاف الشبهة التامة او يكون فيها استواء معنى فيكون مقصودا بالذات
فلا يقع وضع المفرد موضع ما يدل على الشبهة التامة التي قصد الذات بحلها تفصيلا
ولا ان المفرد اجزائية اي لا تامة ولا جزئية اي ذات المفرد كما يدل على انما هو لا يمكن
ان يستفاد من المفردات معنى المفرد الذي وقع طرفا في القضية اذ لو استفيد منه
المعنى على التفصيل فيعلم ان النفس والذات لا يمكن ان يلتفت الى شئ اخر حتى يكون
محمولا عليه او به اذ لا يمكن الاتفاقات الى شئ فبعدا بالذات واما اذ لم يكن طرفا
للقضية فيعلم الاستفاد فلا وجود في ان لا يمكن ان يوضع مفردا اذ ان مفردات

متعددة مترتبة فيمنع من تلك الامور مفصلة مترتبة بناء على ان الله تعالى تامة للواقع ولا
للمحتمل بان قد ستر في الامور في الواقع الذي فاشتهت قلت في التقييم العينية بهذا
بيان التقييم الاول حيث حذف الفعل الثاني وعلم المفرد من الفعل والقوة وان شئت قلت
توجيه التقييم القواب عند فاعلم بان في غاية بارادة العينية بالقوة القريبة من الفعل راو
ان كل واحد من طرفي قضية العينية بالقوة اعلم من ان يكون حقيقة او لا ويكون حقيقة
الشرطية التي جزئها انشائي كقولنا ان جاء الكرم فافكره ويمكن ان يقال ان مثل هذه
الشرطية خارجة عن التقييم او العينية مرادفة للجواز فيكون القضية بالقوة قريبة
قريبة من الفعل وبجدة منه والمأخوذة في الشرطية قريبة من الفعل لكونها ملحوظة تعبد
بخطا المحذور اجمالا لانها بعيدة في يقع هذا التقييم بعد الاكتمال مع عدم ورود بعض
التقييم الاول لاننا لان الاكتمال في الشرطية الى القضية بالقوة القريبة من الفعل
وفي مادة النقص الى القضية بالقوة البجدة وكذلك ليس المراد بالتقييم العينية
بالفعل حتى يقال الشرطية لا تنحل الى العينية لان ما يتركب منه ليس قضية بالفعل واعلم
ان الشرطية لم توجد في شيء من طرفي الحكم هذا بان الجواز في الفعل بقولنا ان الشرطية
مركبة من قضيتين والشرطية قد تكون صادقة مع كذب طرفيها والصدق والكذب
عارفان الحكم الذي هو وقوع الشبهة او لا وقوعها من حيث حصولها في الزمان و
عاصده ان هذا الحكم ليس موجودا في حقيقة بل فرضا بحيث يكون في صورة الحكم
في قولنا ان كانت الشمس لا تشرق فانها موجودة واما في المنفصلة فبشيء على قاعدة
ان القضية المنفصلة الحقيقية مشتملة على اربع متصلة وكل من المتصلة المتصلة المتصلة
والمتصلة كلمة مشتملة على متصلة في يظهر فيها فرض الحكم فقد علم ان فرض الحكم عبارة
عن تقديره في المقدم مع تحقيق وقوع الشبهة انية عليه ففرض الشرطية مشتملا
على تفصيل الشبهة بوجهين وعلى وقوع الشبهة ولا وقوعها وتصور الحكم عليه وبه
بالاقتضال والافتصال فان الحكم على وجه في طرف الشرطية عند التحقيق هو ذات
الحكم لكن في المتصلة بغير ذات الحكم في الطرف مع تقديره في طرف وتعليقه في طرف
اخر فخلا في المنفصلة فانه ليس في شيء من طرفي تقدير الحكم ولا تعليقه بل الحكم بالمتانة
بينهما وانما سميت شرطية وانشائي هو التقدير والتعليق باعتبار استلزام المنفصلة

بالمتصلة

بالمتصلة نعم بان يقال في الحق ان هذا بيان من ان التقييم العينية المذكور
من الاقادة القوة على الطرف قضية وعاصده ان الاقادة قد تكون حقيقة
وقد تكون مجازا وهذا مجاز في لغة التحقيق على تقدير كونه حقيقة فاذ كان مجازا
لا يثبت التقييم ولو كان في التعريف على المجاز لورد النقص ايضا باحتماله قبل ان
يتمحور انما يبق في الجاهل ساعد طرفيه انشائي لا يبرر فاعلم ان يبرر فيه الحكم صلاية
ليس قضية بالقوة واجبة ان هذه قضية مشتملة وتبرير المنفصلة يقتضي ان يكون
كل من طرفيها بحيث يمكن تقدير الصدق فلا يقع انشائي ان يكون طرفا لا يثبت
منها وبذلك يكون ان في ايسا قضيتين انما عند التركيب فلما عرفت انما كان حال
الصدق والكذب مع لازم كونها قضيتين وهو منتف من انتفاء اللزوم ينفي
المعروف لان الحكم جزء القضية وهو منتف في طرف الشرطية واما عند التحليل فلما عرفت
ايضا ان التحليل الى مائة التركيب ليس قضية والحكم الفرعي يزول بزوال ادوات
والشرطية التي بالظن مقام الغير تميزا على التقدير في الجملة اذ في الاول يرد بها
المابية وفي الثاني يرد بها الذات واما إعادة الشئ معرفة قضية العينية ففائدة
معدول عند ظهور القرينة الذاتية على خلافه وانما سميت شرطية لانها مشتملة على شرط
ثبوت ان المقدم مرجح في المتصلة ومستلزما لاشراط ثبوت ان لا بانها المقدم
او انتفاء ثبوتها او كليهما في المنفصلة كما سيظهر ان الله تعالى الشرطية متصلة
ومنفصلة اعلم ان قسم القضية قد يكون حقيقة وعلى القسم الامور متبينة لا ينافي
اصلا في نفس الامر كقضية الجواز الى ان لا يغيره وقد تكون اعتبارية وعلى القسم
الى امور متغيرة بحسب المعلوم والاتصاف كقضية ان لا ياتي الضاحك وان لم يكن
فعل هذا قسم القضية الى المتصلة والمنفصلة وما بينهما يتصافا وقالا ويتفابرا
بحسب المعلوم فان كل ما مشتمل على اني حكم فيها بصدق قضية او فارقا قبل ان يمكن
ان يتركب من كاذبين او من كاذبة وصادقة ولا يكون الحكم فيها بصدق قضية
عند صدق قضية اخرى قلت اصل في القضية الصدق والحكم بفرض الصدق الاخر
سواء كان صادقا في الاغنى او لا وهذا التقدير لا يوجد كونها صدق قبيض خروجه
ان صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لا يستلزم ان يكون على التقدير

7

فقد استغنى عن كل واحد منهما بان يقال يحصل تحقق التسمية فالتحقق انما موجود وكذا في
العدد وخرج بان العدد مفرد ولا بالمتفصلة او المستلزات المتصلة وبالمتصلة او المستلزات المتفصلة
على ان التسمية معتبرة في الاقسام فاما في الكسبي فيطلق منه الاستحسان في هذا الملاقاة والتفصيل في
ان يكون باعتبار المعنى او باعتبار اللفظ والمتفصلة التي هي الحكم فيها انما هي تعريف المتفصلة
الحقيقية والظاهر ان يعرف المتفصلة المتصلة ثم يعقب الحكم بالظهور التعريف للمطلق لم يعرف في
واراها بان في الجاي بغيرية المتعاقبة وان لا يكون تعقيبها من الجاي في السليبي الحكم كالحكم في الامم من
الابض والاشقر فثبت فقط في عبارة المتكلمين ان يتحقق بالصدق والكذب والكذب والكذب وانما
كلاهما يكونان في الصدق والكذب والكذب والكذب بان في الكذب وعلى هذا التعديل بان
الحكم بان في في الكذب وفي الصدق ولا بعد فيها وعدم حكم بالشيء ولا يقتضي الحكم بعدمه
ففي هذا يستعمل كل واحد من مانتع الخ صعب لا بينهما بان منه ما هو محمول ومفصول مطلق
ذاتا احد ما نفع الخ على ان في الحكم فيها بان في بينه التفتيش في الصدق مع عدم الشك في
في الكذب وثابتها على ان في الحكم فيها بان في بينه التفتيش في الصدق فقط سواء وجد
ان في في الكذب ولا وكذا ما نفع الحكم الحكم لم يصلح لما يصلح التماثل بين الاقسام باعتبار المعنى
الاعم وحققت الشك بالمعنى الا حققت حيث فرجا يدل عليه لا تصدق في الكذب والكذب بان
فيه اشتراك في تعريف ما نفع الخ والكذب بالمعنى الا حققت فيخرج مما هو متعلق بالمتفصلة ما نفع
الخ وما نفع الخ بمعنى كونه متوقفا ايضا انما اراد بقوله تمام بعد قال ولا كذا في الكذب بان
بان صدقها بالفعل بل يكفي مكان الكذب وان اراد المتكلم الكذب لا يشتمل على انما نفع
لانه لا يكفي في مكان الكذب بل لابد من الحكم بالكذب مع ما في الواقع والكذب في ما نفع الخ
اشتمل فيه بحثا ما اولا فلا لا تعريف المتفصلة على ان في الحكم فيها بان في بينه التفتيش وما نفع
الخ وما نفع الخ بمعنى كونه متوقفا ايضا انما اراد بقوله تمام بعد قال ولا كذا في الكذب بان
عنا فروجا مما هو التعقيم فليس يفرد لانهما باعتبار الحكم في الكذب الواحد قد خلا فيهما المعنى
الا حققت باعتبار عدم الحكم في الكذب لا خرفا في كذا في نفس الامر في فيه قيد في الحقيقة
في نفس الامر واولا قيد في نفسه فلا يخرج من الاقسام الثلاثة وما نفع الخ في كذا في كذا
بقوله لا تصدق في كذا في كذا بان صدقها وكذا بان صدقها مطلقا سواء كان بالفعل
او بالقول وان يلزم من ذكر المطلق ارادة التعيين كجواز ارادة على الاطلاق فاقطع

لا يقال

لا يقال التسوابب الحكيمة بان هذا السؤال ان هذه الاسامي من الصفات الدالة على ذات
موصوف بالحدث وبهذا المعنى يتحقق في الموجبة دون التسوابب لانها يرفع فيها هذه الصفات
التي هي مبدأ الاطلاق في هذه الاسامي قد يكونا حالية ومتصلة ومتفصلة بمعنى ذات ثبت له
الحدث لا بمعنى الاطلاق حتى كما يدل عليه الجواز وقوله ما ثبت ان فيكونا حاصل السؤال لا يراد
على الاطلاق لا على التعريف كما ظن لانها ما ثبت فيها الحكم في الغير راجع الى الحكمة المتصلة
والمتفصلة وكذا ما موصولة بعبارة من هذه الاشياء لانها راجع الى التسوابب لكونه
مصادرة على المطلق وما قيل ان الحكيمة بمعنى ادراك ان السبب واقعة او ليست بواقعة
وبمعنى النسبة الحكيمة متحقق في التسوابب فيصير اطلاق الحكيمة بمعنى التسوابب الى كل فليس شيئا
لان الحكم في ان اطلاق في حيز المعنى القوي لا الاطلاق في على ان ما ذكره لا يفرق في المتصلة
والمتفصلة كذا قيل لاننا نقول ليس اجزاء هذه انما هي بان في هذا المطلق استلزام
حاصله ان الحكيمة لا تنويعها معنى لغويا ومعنى اصطلاحيا وفات يعرض لها المعاني وتصدق
وسبب هذه العروض والتصدق ببعض الاطلاق ما هي هذه المعاني عليها وعلى ان كل
ان المعاني لا يعرف على التسوابب فليكن يصح الاطلاق في عبارة ان الاطلاق على التسوابب
والموجب باعتبار المعنى الاصطلاحي الذي يصدق ويعبر عن تلك الذات فيصير
الاطلاق باعتبار المعنى القوي حتى لا يصح ثم اراد في عبارة بان ان نسبة المعنى بالتعلق
وان قربت في الموجب لكن يكفي في وجه التعلق في المناسبة وهي موجودة في التسوابب
لثابتها بالموجب في الطرف وبهذا القدر يكفي فيه معنى ان المناسبة بين المعنى القوي والحكيمة
ولا غيرها ووجه المعنى الاصطلاحي حتى لانهما بان باعتبار جميع ما صدق عليها فتعلق عليه فلا وجه
لما توهم انهم ظنوا اولا على الموجب لوجود المناسبة ثم نقلوا الى التسوابب لثابتها
المتكثرة او ليس المتكثرة ولا المتكثرة لانهما في المعنى فلا التماس على مثل هذا
التوهم على انه لزوم ترك المتكثرة عنه فيعزم انه لا يطلق على الموجب وانما في الموجب
فلمحقق معنى كذا يعني ان العلاقة بين المعنيين هي لثابتها وهي تحقق الامور الثلاثة فيها
سواء بالحكيمة او بالوصفية ففي المعنى القوي باعتبار الوصفية للثبات وفي المعنى الاصطلاحي
باعتبار الحكيمة فلا بد ان معنى المتصلة والمتفصلة ما ثبت له الاتصال والانفصال
وفي المعنى الاصطلاحي ليس كذلك لان فيه الانفصال والانفصال جزاء الحقيقة السيد

11

لانه مفهوم الكلية اصطلاحاً في معنى تحقق كل والا تفصيل بالاعتبار لانه المفهوم
 بل انشغالاً بطلان الشرعية والمفهوم الاصطلاحي له القضية التي ثبت طرفاً مفرداً بالفضل
 وبالقوة ويمتد ايضاً على المتصلة والمنفصلة ومعنى الشرط لغة نائب الشرط
 وهو يتحقق في الشيء ويمتد لا يصدق على المتصلة بمطلوبها ولو صدق بمستلزمها
 وقد يتوقف من قوله وليس جازماً في الشرط ان مفهوم تخصيص السواب بالذكر كبريت السؤال
 عليه لا جازماً على الموجب بحسب مفهوم القوة كما يظهر من قوله ومفهوم ما تارة اصطلاحاً
 وليس كذلك لانه النقل الى المفهوم يكون باعبار جميع الافراد لا بعضها بل هو المعنى الاول
 لان في جازماً باعبار المعنى التقوي تأييداً في اقل فالظاهر ان يقال ليس وجه الظاهرية موافقة
 لقوله ومفهوم ما تارة اصطلاحاً في الشرط قد يتوقف من انما العارة مثلاً ان مفهوم
 ان النسبة لما تحقق في الموجب وبما يمتد السواب بالتحقق فيها يقتضي ان ينقل اولاً
 الى الموجب ثم الى السواب لانه ان ثبت الشيء بسبب انما يشي يقتضي ان يكون المشبه به اولاً
 واقدم في ثبات هذه الشيء ولكن غير بالتوقف لانه المنقول اليه ليس الافراد بل المفهوم
 وما الشفيع في شرح فقيهان وجود النسبة في المفهوم باعبار جميع الافراد ولو كان في بعضها
 قويا وما يثبت في السواب من الاستقراء عنه فينبغي على الارض ان يعنى حاجتها اليها ولو كانت
 الى جرة لوجوبه لا يبقا القديمة كانت له لما قال المفسر اولاً ان المقدرة في تعريف
 القضية واقف بالاولية اي كما ملته بحسب القسم الاول ثم قسم القضية الى الكلية والشرعية
 ثم الشرعية الى المتصلة والمنفصلة برؤية انما لا ليس موافقاً لاجال فيجب انما ان يكل
 بيان المتصلة والمنفصلة على الاستطراد انما على ان عنوان الحق الشريع المقصود فيه وثاني
 ذكره في انما نسبة كما في العلوم كلها وما يمتد من المقصود عالم يذكر في بيان ما يذكر في القول
 او يذكر في بيان وما يمتد من المقصود عالم يذكر في القول بالكلية انما على كونها من المقام
 الاولية بالبراد من الشرعية بركانية فالقضية اما كلية او جزئية اما كلية اما منفصلة
 او متصلة كما يثبت لا يكون انما الحق او جزئية الحق او جزئية الحق اما متصلة الحق او متصلة الحق
 من ان يكون من المقام الاولية ليجوز ان لا يثبت الحق ليس ما يمتد محتملة حتى يكون قسم
 يكون انما المتصل هل وغيره بواسطة تقسيمه اليها كي يظهر من كلامه ان ثبت رتبة حيث قال وانما
 التركيب الجزئي ثمة ومنه يبدل على ان الكلية والشملة والمنفصلة المقام الاولية كذا حقق

لكنه لم يتفرعاً في انما انما الشق لعدم من جهة عبارة المقصود في انما القضية
 ثم قسم بالثنائي والاثبات ثم قسم الشرعية فما وجد لا يتكافأ انما وبما لا يبعد في السبب
 الا فم الا ونبه على الكلية والشرعية انما راي ما يذكر في بيان المقدرة من انما هو الاستطراد
 سواء كانت مطلقة او اقسماً والا عوار الاستطراد لا يبدلها من انما نسبة للمفهوم
 والا كما لا يخفى انما على ثمة فامثلة الكلية لا نسب طرفاً او الكليات هتت وتوفير جزئياً
 المصنوعة والمؤخرة وامثلة الشرعية كذلك وذكر في قسم الشرعية واقف انما انما يكون
 حقيقة مختلفة لا يحصل مفهوم المقسم اليها ولذا النسبة استطراد الا فم فلا يحصل
 مفهومها انما بالان المقسم لا يوجد انما بوجود الا قسم وانما يتوالتب من الصفات
 العارضة لها فلهذا قال فيه انما ينبغي دون يحصل وانما انما المقام القضية المحرر
 عتلى مردودين الثني والاثبات بجزء الفعل بملاحظة مفهومه بالانحصار وانما استقر انما
 فهو لا يكون كذلك فيمنه انحصار انما الشئ والاستطراد سواء كان في جزئيات كالحصار
 انما لالة القضية في الشئ او الاجزاء كالحصار بكم المركب في اجزائه من انما حصار
 القضية الى الكلية والشرعية عتلى لانه مردودين الثني والاثبات بجزء الفعل كالحصار بالبيان
 باي تعريف وتعيم كان من المشكورة او كان حاصل التقسيم القضية طرفاً انما انما يكون مفرداً
 بالفضل وبالقوة والا فالكلية والشرعية ولا واسطة عتلى انما على ان المقسم من القضية
 المشككة على نسبة تامة جزئية وطرفاً لا يخلو انما ان يكون مفرداً او مركباً او متصلاً او متفرقاً
 انما نسبة تامة او جزئية او مركباً نسبة تامة انما ملحوظة نسبة تقصيد او اجزاء كالحصار او على في شق
 الكلية سواء كان مركباً بنسبة تامة ملحوظة تقصيد او ما كان احد طرفيها مركباً بنسبة تامة
 ملحوظة تقصيد فالاولى انما في شق الشرعية وانما لانه لو كانت قضية في نفس الامر دخلت
 ايضاً في الشرعية واذا لم تكن قضية فارجح محققاً فلهذا كان المقسم فلهذا كان المقسم فلهذا كان المقسم
 سواء تفرع عليه ان القضية لا تخضع عتلى ان يكون طرفاً مفرداً بالفضل او بالقوة وفيها يكون
 طرفاً قضيبين بالقوة القريبة من الفعل بل يجوز ان يثبت طرفاً ولم يبدل ويبقى على معنى هذا
 التقسيم والمنع بالواحد ان الحكم بالانما واما جزاء النسبة في الطرفين والحكم بالانما في الاضطرار
 فيما عابا قضيبين بالقوة القريبة من الفعل ولم يخف الحكم فيها عتلى ان الحكم بالحكم بالحكم فلهذا
 المستمرة ايضاً استقر انما لا يبدل ان يكون نسبة جزئياً لانه معنى الكل انما والموضوع والحلول

والرؤية فيسبح الحاشية الاولى فيقول المعنى المقصود اولا واما لم يكن ملاحظا لم يسبح ولم يوجب التعبير
والتبدل السيد بن ابي ابي القاسم والفا على انهما من نوعين مختلفين باختصاصهما في الابدان
بناء على تعريفه كقوله الموجبة فيسبق بانه حكم فيا بانه احداهما هو الاخر في كل عبارة عن هذا
الكلم فلا يجري في الفعل بالنسبة الى الفاعل على خلاف ما يحتاج الى ان يكون له الابدان والافعال على
المراد بالنسبة الى الكيفية اذ حاصل هذا ما منع لخصا جزء الكيفية على ثلثة او معارضة بانها لا ترجع
اجزاء لها لانها لا تتألف من كلام المتكلم مع اجزاء الحقيقة المتضمنة الى ثلثة بمعرفة اجزاء الحقيقة
كما انما تنقسم الى ثلثة وانثنية والمقصود من هذا انما يكون بانه اجزاء الحقيقة
اربعه واما الفاعلون بالثلاثة فلا يرد عليهم شيء في رد ان اجزاء الحقيقة اربعة فالا كما لا يخفى
احدا فيستبين ان التعبير بانه الفاعل يكون من حيث ان كل ذلك اذ لا تتألف وتبينها في الجزئية
فيلزم ان يكون الا اجزاء اربعة معقولة ومفوضة فلا وجه لكونها ثلثة وحاصل جواب
ان مراد المتكلم من النسبة الوقوع والاداء وقوعه ومنه من جهة الى التعبير باللفظ لكونه لا يكون له
الموضوع بها واما النسبة بين جبهه هذا التعبير الى التعبير باللفظ الاخر لكونها مفوضة بهذا
اللفظ الدال على الوقوع والاداء وقوعه فيتم عصر الاجزاء الى ثلثة اذ النسبة التي هي مورد
الابتناء والسبب وهي التي اثبتنا اننا نؤمن ونستعمل بالنسبة بين جبهه والمراد لكونها مورد الابتناء
والسبب كونها مفوضة بالوقوع والاداء وقوعه ونراوان عليها وهي في الحقيقة عبارة عما كان
المحلول مع الموضوع واما من باب العدم فلا نسبة بين الحقيقة سواء الوقوع والاداء وقوعه وهذا
مقتضى المحلول بمعنى انه مع الموضوع فيكون اجزاء الحقيقة عند التقدير ثلثة وعند
المتأخرين اربعة لكن التحقيق القدر انما اذ رجعت الى الوجود لا علمنا ان ليس في الحقيقة
بعد تصدير الطرفين الا وراثة نسبة واحدة وهي نسبة المحلول الى الموضوع بمعنى انه قد مر
او عدم انجاءه معه على الاذعان فيلزم ان يكون ان كانت موضوعات المحلول للموضوع لكنه يتألف
به علمنا ان تصدري ما جرت انما نسبة بينهما علم تصديقي باعتبار مطابقة النسبة التي بينهما
في نفس الامر وعدم مطابقة اياها فيه بحث والمطابقة وعدم المطابقة خارجة عما يقتضيه
على منطقتهم ومدار الصدق والكذب بل انما العلم واحد والمعلوم واحد هو العلم التصديقي
السيد هو المحكوم عليه وبه والنسبة بينهما من التحقيق من باب انما قربا علما معلوما
ومن هذا يعلم ان الصور المتعلق بالوقوع والاداء وقوعه هي الصور التصديقية لا انه يتعلق بالشهود

على الوقوع والاداء وقوعه اولا ثم يبين من فيكون تصديقا كما قلنا فكان قوله بانها يرتبط
المحلول به والاشارة الى النسبة لها مدخل في الارتباط اذ الوقوع صفة لها والنسبة
والموصوف معا رابطتهما كما يدل عليه وسيل تقديم قوله بانها يرتبط كغير فيكون المراد
بالارتباط الارتباط بالذات متى يقع المحصور وما به الارتباط بالذات هو الوقوع
والاداء وقوعه والارتباط في الوقوع كما هو في الاداء وقوعه لا في الوقوع رابطتهما عند
بمعنى ان نفي الوقوع مما نسبته الواقعة بينهما كقولنا زيد لا كاتب بمعنى زيد نفي عنه الكتابة
فانما انما يتألف بانه بعبارة واحدة اذ لا معنى للوقوع والاداء وقوعه يؤيد بانها بالمطابقة
والنسبة بين جبهه بالانضمام لانه مورد الشيء لازم وجوده بوجوده والاداء وقوعه ليس
على السهل بل في خلافه واما كماله الدال على كونه انطلق وعلى ما يدرك العلم بالحق
واحد فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والخيال نعم الارتباط اذ اى الارتباط عند المنطق هو
معتوف على قوله وبسبب ارتباطه معطوف بكلمة ثم تراخيه في الرتبة حيث يتألف في نفس
الارتباط وقد علم ان الاداة لا تصلح لانه بجزء واحد وهو مقابل الاسم والكلمة فان قلت
الدالة على النسبة الحكيمة لا تلحق في كون الارتباط اذ اى الارتباط مع ذلك من عدم الدلالة
على زمانا بغيره ووزانه مع ان الارتباط الزمانية تدل على زمانا بغيره لان المقدر الذي لا يدل
على زمانا بغيره ووزانه ان اول على معنى تام اى يقع ان الجزئية واحدة عن الشيء فهو الاسم والاداء
فهو الاداة قلت ان مدار الاداة عدم القبلية لانه الجزئية سواء وتبعية على الزمان
او فيكون الاضداد ان قصته من الاداة غاية ما في الباطن ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح
الشيء كما عرفت في بحث الاداة على انه يقال لان الارتباط الزمانية كمالا يدل على الزمان
لان كمالا يسمى ارتباطا عند علم مثلا جرت عند مفاد الوجود وهو كون الشيء شيئا ثم يترك بعد
في الزمان الماضي الى نفس النسبة الحكيمة من غير اعتبار الزمان فينا كما ان هو اذا استعمل ارتباطا
لا يكون مفاد ان نفس النسبة الحكيمة وان كان في اصل موضوعه انما يتألف في نفسه
لفظا وحكما وان لم يكن لفظا هو ايفاد لاداء على معنى تام ولذلك قال كمالا قد
يكون في قالب الكلمة اى الفعل وقد يكون في قالب الاسم ولم يقل قد يكون كلمة وقد يكون
اسما السيد دلالة واضحة مكشورة وان كانت الزمنية في غير الموضوع والاداء
تبينها على استقفا رتبة النسبة من التعبير بلفظ اخر بدون ذلك اللفظ الدال على الوقوع

وإشارة إلى أن اللفظ يدل على الطرفين وأنه على النسبة الكتابية كما ليست الدلالة واضحة
ولا مطروحة علم أن النسبة بين معنى عبارة مع اللفظ مع الموضوع لازمة خارجة
عن وقوع النسبة ولا وقوعها لأنه عبارة عن مطابقة تلك النسبة لما في نفس الأمر
فيكون التشابح بين اللفظ والواقع المعنوي إلى تلك النسبة مطابقة قائمة بها لا يمكن تحمله
بدونها فيكون وقوع النسبة معنوية أن النسبة واقعة والظاهر في إدراكه بأدراكه
أن النسبة واقعة لكن هذه القضية ليست جزءا للقضية بل مضمونها وهو الآخر لا مجال
ويشترك في ذلك الأمر الجاني وأن لزوم قضية في قضية وإدراك في إدراك ومنها
قد علم أن دلالة اللفظ الدال على الوقوع والواقع على النسبة بين معنى بطريق الالتزام
على الأمر والواقع فلهذا الخفاء جزء القضية المعقولة عند الطرفين إلى الشئ والواقع
في جزاء القضية للمقولة السيد يعني أن النسبة التي بها يرتبط الحكموم بها الحكموم عليه
الغرض بيان توصيف النسبة بالرابطة لأنه النسبة قد يلاحظ بنفسها وقد يلاحظ بانها
التي بين المتشبهين وأنه تعرف على ما في باب الأول يستقل بالمفهومية ويصلح الحكم
عليه وبما في باب الثاني يترتب مستقلا ولا يصلح الحكم عليه وبما في باب الثالث والاراد
منه النسبة هي ما هو المعنى الثاني فلا يرد أنه لو كان متوقفاً مفهوم اللفظ على شئ موجباً
لكونه اللفظ أداة كما لا جميع الأسماء والدلالة على النسبة والصفات أداة لأنه مدلولات
بمنه الأسماء قد لوحظت نفسها فلا يكون أنه تعرف حال المتشبهين ولزوم المعنى يكون
اسماً فيكون المراد بالتوقف منه حيث كونها أنه تعرف حال المتشبهين فيتم الدليل فلا يتوقف
وقد بناه في ذلك بأن لفظة هو في زيد هو عالم يدل على زيد بناءً إشارة إلى ما قاله العلامة
المتناني من أن لفظة هو في قول زيد هو عالم غير عائد إلى زيد عبارة عنه وهو عند
أهل العربية مبتدأ أول دلالة على النسبة أصلاً وإن أرادها بسموئيل غير الفصل والحمد
فهو لا يكون في مثل زيد هو عالم وعلى تقدير برب يكون هو أيضاً بغيره وهو الدليل والحق
أن ما بعده جزاء لا دلالة على النسبة أصلاً والذي يفهم منه الرابطة في لفظة العربية
هو الحركة الأعرابية بل حركة الرفع غير براهنة لا جزاء إذ أن زيد عالم على سبيل التقيد
لا حركة أعرابية لم يفهم منه الرابطة والاسناد فذا قل زيد عالم بالرفع فهم تلك من الرابطة
على الحركة الأعرابية وأجاب ذلك العلامة بالتحقيق والتحقيق حاصل جوابه أنه متقولا أهل

المتعلق حيث لم يجدوا الفظ والآن تلك الرابطة بأول الوضع العربي فتكون الكلمة هو على هذا المعنى
لأنهم استعملوا لفظة هو موضوع في لفظة العرب الرابطة وجزءاً من لفظة في لفظة إشارة
إلى دفعه بأنه لا حاجة إلى النقل ولا إلى الاستدلال كما أن ذلك اللفظ في لفظة بلفظ
أو جعله بمعنى لفظة الخواص من فظان الرضا نقل من بعض العربيين وإفاده حيث وجهه
بأنه إذا دفع الباس وسما معنى في يفرده وهو معنى الحرف والتخلص عليه لباساً بسميته فلزم
صيغة معينة أي صيغة التثنية لرفع لفظة كما بقي فيه تعرف واحد كما كان في حال الاسم
أعني كونه مفرداً ومعنى ومجموعاً من كذا ومثلاً وغير ذلك لعدم وجوده في الحرفية ومثله
كما في لفظة في هذا التعرف لما يفرده معنى الاسم ودخل في الحرفية بهذا المعنى هذا يكفي
لأهل المتعلق والكلمة في استعمال لفظة هو في الرابطة بل نقل ولا استعارة بهذا القدر من
الوجود في لفظة العربية على أن المتعلقين يترددون بأن الرابطة هو معنى وفظانها
كما نقل عن الشيخ فلا يكون علاقة الأعرابية عند علم بدالة على الغائية والمفهومية
وغيرها كما هو عند أهل العربية وانفرد معنى الرابطة عند حذفها من تلك العلامات
بطريق التزام لأن تلك العلامات تدل على المعاني المصورة التي لا يكون بدول الرابطة
على حركة الرفع لأنها دالة على الارتباط والاسناد وإن أراد بالدلالة المطلقة بقضية
فلا يتم لأنه دال على المعاني المصورة وإن أراد بالترام فليس كذلك لأن المعنى لا بد في لفظة
الرابطة من الدلالة بالمطابقة كما في الدلالة على الأطراف على أنه إذا كان الرفع
أعم من اللفظي والتقدير واللفظي يكون الغضا بالحكمة كلها ثمانية وإن خص باللفظي يكون
مثل هذا هو سبويه من كونه الطرفين متبين مع غير الفصل ثمانية وكلها خلافاً لما هو
كلام المتعلقين وقد توقفنا فيها أيضاً على معنى الدلالة ما لا يصلح أن يفرده وهو
متقابل لما يصلح له وما يصلح له منقسم إلى الكلمة والاسم فيكون ما دل على التزاماً مقابل الدلالة
فكيف يكون كان الدال على التزام أداة فهو ما ذكرنا انشأ فذكره ويمكن أن يقول وجه
المنافسة لزوم كون الرابطة مدلولاً باللفظ مع أنها مدلولاً بالمطابقة كما كان
في قول زيد كان في عالم إشارة إلى أن الرابطة التزامية هي لا فعلية لأن لفظة الكلمة
الحقيقية والافتقار منها بالافتقار التي يجوزها كليات خالصة عن الرابطة المطلقة خارجة
عن المقسم وتسمى ثمانية وثلاثية أو المنقسم إليها هو القضية المشتملة على الرابطة لفظاً

والتقدير وعلما عند الكلمة الحقيقية الرابطة على ما قيل من ان الكلمة تدل بالتحقيق على النسبة التي تكونها
على معنى الرابطة فقد تضمنت الكلمة ايضا معنى الرابطة فيكون التقدير التي تقولها كلمة
مشتملة على الرابطة نحو ضرب زيد واخلة في الثانية والثالثة كما هو الظاهر فربما قيل
يراد على كونه كانه رابطة بانه لو كان رابطة لانكس فون كل شي كانه شيا على قول
بعض الثقات كانه شيا مع ان هذا العكس كاذب مع صدق الاصل بل الصواب في العكس
بعض الثقات كانه شيا في الزمان الماضي فهو شيا وبهذا يقتضى ان يكون كانه داخل في المحمول
اجب بانه لا يلزم في العكس ان يشركه الاصل في الزمان ولا يدل على ذلك دليل بل يجوز
ان يختلفا في الجهة فيكون عكس كل شي كانه شيا با بعض الثقات يكون شيا في جهة
لان العكس بجهة عدم جعل الموضوع محمولا بالعكس ولا يعتبر في الرابطة بل يكون ما قرنا هذا
مع ان كلمة كانه بمرتبة معناه الاصل في ان النسبة الحقيقية من غير اعتبار الزمان فيها
والنقطة الحقيقية باعتبار الرابطة اه اى بالنظر الى الرابطة دون الاطراف والثانية
والثالثة متفرعان عليها لا دخل عليها الاطراف سواء اذ كان او ذكر او سواء كانا بالغا
متعددة او واحدة فيكونا مثل زيد في جواب ما قائم ثالثة ومثل زيد قائم حلية اسمة
ايضا ثالثة وبهذا يتبين باعتبار الموضوع والمحمول والجهة يتطرق الى ما هو باعتبارها وبذلك
لكن لا يلزم من عدم اعتبار عدم قائم مثل ثالثة معالاه وهي الموضوع والمحمول
والنسبة قيد بها لا محتمل كونها لا تافى اربعة فصلا على كونها الاطراف والرابطة مركبة
مثل ليس هو وقد يكونا وهو جامع ان الزيادة لا تافى فيهما لا يخل الى ثالثة والثالثة
والا حذفاه اى الالم تذكر بسبب شعورنا ان هذه كانت ثالثة بمنزلة على ان هذا
التقييم للنقطة المفردة كما ذكرنا السبق قبل وجه القبط مثلا الخليل قال الشارح
في شرح المطالع والفتا في استعمالها مختلفة والافان عند تفصيل نسخة لانا استعمال
الرابطين معا او الزمانية بدون غيرها او غير زمانية بدونها مفروض في المواد الثلاثة وهم
الشعور على بعض النسخ لا يفرق بغيره من انتهى والنظر ان العامل هو العلة من التفاضل
بشئ قال والتفصيل فيه بحسب النسبة الحقيقية ان استعمال الرابطين معا او الزمانية فقط
اما واجب وجاز او من غير نسخة الوجوب والامتناع والكون بهذه النسخة يجب الاستعمال
وفيه بعد لا يخفى وجه البعده ان لا قيد في بعض الثقات بالاختلاف الواقع في الاستعمال
في بعض

في بعض النسخ التي يمكن احاطة من بعض تعقيد وقد يحذف الذي في صورة المسمى
والا يلزم التعقيد بالجهول والتفصيل بحسب النسبة الحقيقية غير مفيد للمنى فان لغة
العرب الرابطة اعم من الزمانية او غير الزمانية في الاستعمال وكذا في على ما تقدم التبع
اه حال هذا السبب لعدم علمه بخلاف الاول والثالث ولغة العرب اعم المراد بها
لغة الفارسية بقرينة الامثلة وبهذا لا يتقابلة باليونانية وقد يرد بها ما عند العرب
لكن ليس هذا مرادوا الفلم بجرم بالحكم لانية اذ لم يمكن احاطة ما عند العرب حتى يدعى
بالحقيقة وشانها السبب لغير ذلك بمثل قولهم اذ في مثل هذه العبارة يمكن
احاطة بها ذكر الامة في المعلوم والمعنى زيد معني است قال العلامة فيما يقع فيها
اذ لم يكن المحمول كلمة كقولنا زيد امدا وبهذا ولقد تحققت وجدنا المحمول الكلمة في
بعضها من اللغة مستفها عن الرابطة على تغيير القدم والابنفس على النسبة بهذا
تفسيرنا اه هذا بيان تقييد الكلمة المطلقة باعتبار ان جزا فيسمى الالف باسمها في
الشركية لا شرا كهما في الاسباب ويمتد الالف المختصة بالحرفين بعض الاحوال
المختصة بهما فلا يفرق في مثلها كقولنا الفان اعم من المقسم كقوله الى الالفين والاسم
فاذا روت التقييم الحقيقي في التقييم ان في مثلا يجعل النسبة المطلقة مقسما بالافان
اما ان يوقع في النسبة الحقيقية او ينزع فالملوى موجبة والثالثة بانه فالتقسيم
ش ملان للحيثية والشركية اذ النسبة الحقيقية اعم من المحلى والاشياء والافان
وكذلك النسبة بين بين اعم من ثبوت الامر او ثبوت امر عند امر وثبوت
ان في بين الامر بين فقس عليه التقييم باقيد وشار الى موزان المقصود
ذكر التقييم ووصف بالثاني وذكر اسباب التقييم بعنوان الاعجاب وتعلقا بجملة
لونه الا وصفه على باعتبار ان ذكره بالمرتبة اذ لا تفاوت للجزء بالنسبة الى الكلية
باعتبار المرتبة بل المقصود متقدمة على المقصود لكونها مقصودة بالاحاطة فكل
التي هي كونها الرابطة اه هذا الوصف ما عود من قوله بهذه ومقصود هذا
وهي الوقوع والاقتران اذ هي متفاوت في الموجبة والثالثة بالنسبة بين بين
اذ لا تفاوت لها فيها ان كانت نسبتها بغير الامة المراد من النسبة الوقوع
الذي هو عبارة عن مطابقة المحمول مع الموضوع في نفس الامر على قدر ما يقتضيه

كذا... من حيث ما يقع فيه...
 عنوان الموضوع...
 الموضوع...
 انفراد...
 دخول على الموضوع...
 بنسبة...
 كذلك...
 لا حاجة...
 على...
 التسمية...
 يجوز...
 هذا...
 الحكم...
 عليه...
 هو...
 الحكم...
 الفصل...
 المحصورة...
 ويسرى...
 الحكم...
 الحكم...
 الطبيعة...
 الذي...
 في...
 واذا...

ويصح...
 عنوان...
 في...
 بكل...
 بجزئية...
 التامة...
 المفهوم...
 لانه...
 وعدم...
 لا...
 وال...
 المتكثرة...
 وقد...
 خارج...
 خارج...
 كقول...
 منها...
 الاستعمال...
 ان...
 اذا...
 يجوز...
 كذا...
 رفع...
 يقتضي...
 لا...

فيه ان ليس كل دال على رفع الياجي اي معنى ان ليس كل دال على الحقيقة الموجبة على سلبه
 يا جريه الاول بالقياس الى الحقيقة فيكون الرفع الياجي الكلي والثنائي بالقياس الى المحول
 فيكون السلب الكلي منه باعتبار منه التركيب وفي كل الصور ينزل السلب الجزئي
 فما سلبه الياجي في السلب الجزئي قبل فعله انما يكون بالثابت الجزئي بنفسه الموجبة الكلية
 لا ان بنفسه الياجي رفعه فحينئذ يكون كل دال على ليس كل دال على السلب الجزئي لازم منه
 ولازم التيقن لا يكون بنفسه والالتفات التيقن والسوج واجب بانما كان السلب
 الجزئي لازما له ما وانزل منزلة كما هو دأبهم في القضايا وقال السلب الجزئي
 بالانزاع انه قد عرف ان العرض من انما ياب الفرق بين السور بعد تحقق استلزامها في السلب
 الجزئي لا يابا سببا استلزامها فلا وجه لما قيل من انه يجوز عليه ان ليس هو في قولنا ليس
 الياجي هو التاقم يدل على رفع النسبة عند الانسان العاري عن السور بالبطانة وعلى
 السلب الجزئي بالانزاع انه اذا رفع نسبة التاقم عند الانسان فاما الياجي الرفع عند كل واحد
 واحد وهو السلب الكلي الياجي الرفع عند بعض دون بعض وعلى تقدير برب ينزل ثبوت السلب
 الجزئي فيلزم ان يكون ليس هو سور السلب الجزئي كما ان ليس كله كذلك بعبارة ما ذكر فيه
 ويكون الحقيقة المطلقة ان سوره بل يلزم ان يكون المطلقة مسورة الزايلة
 سورافا فان كان الانسان موجودا يدل فيه كلمة هو على ثبوت وجود الانسان فاما
 الياجي السلب الكلي فهو موجبة كلية او لبعض فقط وعلى تقدير برب الياجي بالجزئي لازم منه
 على ان انما يندرج اللزوم فيه لان الزايلة وسلب الزايلة تنفي ثبوت المحول للموضوع فقط
 او نفيه ولا تنفي كنه الموضوع من حيث هو هي واما ان اريد الكلية بنفسه المقام
 وبقرينة خرف ليس هو مدلولها مطابقة ولا التزاما هو رفع الياجي الكلي وهذا
 المعنى انم هو السلب الكلي والسلب الجزئي وبيان ان الشئ هنا مسقط وخلة الى الكل
 والزايلة في المسقط الشئ على التقييد والتقييد معا يكون سلبا كلياً وان سقط على التقييد
 مع ثبوت التقييد يكون سلبا على البعض واثباتا لبعض وهذا المعنى ان في وان كان
 راجحاً في مقام الخطا به لا يرتفع في مقام البرهانية فانه لم يقم به برهانه وهو العلم
 بيقين فلا يتبين الاول ولا الثاني بل يلحق منها محتملها وهو رفع الياجي الكلي واذا
 تركت على طاقه بغير التعلق في كل الظروف ولا يقع في البرهانه فلا اريد به لازم
 المطلق

المطلق وهو السلب الجزئي لتحقيقه في كل الظروف فيكون مدلولاً قطعاً ولا التزاماً فلا نه
 اذا ارتفع الياجي ان يدل على كون السلب الجزئي مدلولاً التزامياً يعني بيان كونه مدلولاً
 ولازماً وحقيقاً وهو اللزوم الياجي بالمعنى الاخص ولا يتوقف على انه لا يدل على كونه
 لانه المنبث به بنية اللزوم لانفس اللزوم اذا ما لا يدل على ان السلب الجزئي الياجي الكلي
 لا يرفع من مندرج الامرين واما ما كان لا يتحقق في التيقن السلب الجزئي فيكون لا من ضروريات
 مفهوم ليس كل ولا يكون معنى اللزوم التيقن انما هو خلاصة الياجي كل مفاد المطابق
 رفع الياجي الكلي ومما لازم ذلك المعنى احد الامرين والسلب الجزئي لازم احد الامرين
 فيكون لازماً ذهب فلا وجه لما قيل ان عدم تحقق رفع الياجي الكلي بدون احد طي
 وعدم تحقق التقييد برب بدو السلب الجزئي انما يدل على اللزوم الكارهي وبجهد ذلك
 لا يثبت كونه دلالة ليس كل عليه بالانزاع من ضروريات مفهومه اذ هي من ضروريات
 مفهومه سواء كانت بالجزئية او باللزوم قوله ومما لازم اي من ضروريات الكارهي
 لا خلاف الاجزاء ويشير الى شرط الدلالة الالتزامية من كون المدلول ان التزاماً خارجاً
 لازماً بانه يتفرع من الاول ويتفرع عليه قوله فيكون دلالة بالانزاع لا يقال
 مفهوم ليس هذا معارضة على كون ليس كل دال على السلب الجزئي بالانزاع بناء
 على عدم التفرقة بين السلب الجزئي وبين السلب على البعض والاثبات على البعض
 عنه بالسلب الجزئي بسبب التماثل حتى يتوهم انهما وانه الحكم باعية رفع الياجي
 الكلي فلا يفرق حكمه في مقام كونه بالانزاع السلب الجزئي بين السلب الكلي والسلب على البعض
 والاثبات على البعض ومقام كونه في مقام السؤال فلا وجه لما قيل من ان رفع الياجي
 الكلي منها عموم من حيث التيقن فلا ينافي في ما يسي احداً من مشتركه لانه العام لا دلالة
 على ان ما اذ المدلول ما معنى مطابق واما جزئه ولازمه فلا يكون الا حاشياً منها
 اذ لو كان الاول لازم لثانيها بالعام ولو كان الثاني لازم لثانيها بالعام
 انما صدق بالعام خاتماً ولو كان الثاني لازم لثانيها بالعام بده ولا انما صدق بالعام
 كلياً منتفية واما ثبوت دلالة العام للمحص في بعض الماد فلا يكون باعية العموم
 واكتفاء به لوجوده على اخرى من الدلالة كالتقية مثلاً بالنسبة الى دلالة المحلول
 على العلة مع عمومها والسلب الجزئي هو السلب على البعض يعني ياخذ السلب على البعض



وبعبارة اخرى ليس كل مفرغ له معطوف على قوله "اذا انحصر" بيان وجه انحصار المفرد
النسب عن البعض والصدق في نفسه وهو لا يجزئ الحكمي وهو خلاف المفرد ومن الفرق
بين الوجهين ان في الاول ثبت المفرد بواسطة الفهم وفي الثاني بلا واسطة الحكمي
بعبارة اخرى يقتضي الثاني ما لا يصدق المفرد لا بد ان يكون في نفسه قسم من قسمه
واما الاول ليس بعضه وبعضه لانه اذا انحصر سلبا بالقياس الى الكل فيكون
الكل مستلوا عنه بعض افراد الموضوع فيظهر كونها للنسب كقولنا "اذا انحصر" يقتضي
الى القضية فلا تامة ليس بعض على سلب اعم منها سلب كقولنا كما لا مفهوم ليس كل رضا
للأجاء الحكمي مثلا اذا قلنا ليس بعض ج ب بلكلنا لا يرفع كرف السلب تلك الوجهة الجزئية
فيكون سلبا بلكلنا لا يرفع الكل عما بعض فيكون سلبا جزئيا فيقال اذا قلنا
بعض ج ليس ب نا وضبط او لا بعض ج ونا شاع حرف السلب اذا قلنا لا يرفع
ما تفر عنه عما تقدم عليه وهو البعض هنا فلا يكون سلبا ان عنه فلا وجه لما قيل في كون
ليس بعض رضا للأجاء الجزئي نظرا لو كان كذلك كانا نقضنا له مانع من نقضه
فيكون مفهومه القبر سلبا لانه فيه انية الى كونها سلبا بالقياس

A circular library stamp in blue ink. The outer ring contains the text "جامعة القادسية" (University of Al-Qadisiyah) at the top and "مكتبة" (Library) at the bottom. The inner circle contains the text "قسم التعليم" (Faculty of Education) and "مكتبة" (Library).

الى المحل وجه كونها متضمنة صريحا انما هي بعض وكل واحد منهما باب في كونه الافر
 الموضوع ولا مدخلها في الموضوعية فيكون مدلولها ومنطوقها بهذا المعنى وانما الفرق
 في حكاية بعض على الاستغراق ووجهه وجود احتمال اخر فليس بشي وانما يقتضي
 ان يكون نفسه موضوعا لا مدخلها مع انه قد استعمل له في مثل هذا الاحتمال في الفرق
 والا اعتدل باعتبار العربية وعلى هذا ينبغي تعليل بقوله للشيخ بالبعث وادخل حرف
 السلب عليه فلا يتجه ما قيل نعم يتجه على قوله للشيخ انه لا يستلزم كون منه
 الشيخ سلبا لانه بعد بعض الجوانب لوجود ذلك في لافته الاستغرافية وفي قول
 ليس بعضها كجواب بان مع ان الاول صريح في رفع الایجاب الكلي والثاني في المنك
 الكلي لكون بعض فكرة في سياق النفي واما انما يدل على رفع الایجاب الكلي انه
 فلا تنافي اذا كانا بمعنى المذكور لكونا في نفس المدعي الكلية وثبوت احد النقيضين
 يستلزم رفع النقيض الاخر وهو رفع الایجاب الكلي بهذا هو الفرق انه اي كون السلب
 الجزئي مدلوله مطابقا ورفع الایجاب مدلوله الفرق بين التوسيع والعكس سور
 ليس كل علم انه من السور اما ثبات باعتبار الانطوائ والحدوث باعتبار المقتضى
 في الفرض وهو السلب الجزئي فلا يحتاج الى بيان الفرق بينهما باعتبار انهما لم يظهر
 معناه باعتبار معاني او ضاروع التركيب فوهي تدل على السلب الجزئي وعلى رفع الایجاب
 الكلي ملحقا فلا يتميز باعتبار بعده المدلول في حاج الایبان الشرحه فتعده الى بيانها
 في فتنى بيان ودلالة السور بما اخبر به على رفع الایجاب الكلي فيلزمنا ذكر كون ليس كل رفع
 الایجاب الكلي يظهر ان ليس السلب الجزئي مدلوله بالملابطة فيظهر كون السلب الجزئي مدلوله
 بالانضمام في فتنه احتمال مؤنة اثبات الارتفاع الكلي لانه ليس بعض ولا مدخله في كونه
 سور اجزيا ولا في كونه دال على السلب الجزئي بالملابطة فتدله الشبه على وجه كون السلب
 الجزئي نقيضا لایجاب الكلي وهو ملزم نقيضه ولم يفعله ملزم نقيض موضوعه انتهى
 فتدله واما الفرق بين الاخرين فقد عرفت مما قرنا انشا من الفرق اربعة وهو
 امكان كون ليس بعضه سلبا كذا واما ليس لانه لفظ بعض فيه كالشك في عدم الشب في قوله
 في سياق النفي وكما يفيد الشك في سياق النفي كذلك يفيد ذلك البعض عموما فيكون سلبا
 سلبا كلية بخلاف البعض في بعض ليس لانه وان كان غير متعين كالشك لكنه ليس كذلك في الواقع

في جزئية الشيء مع ان مدار العلوم الوقوع في الجزئية فاشبه انكره في سببها الشيء انكره بانته
و انكره لان لفظ بعض وكفه مما يدل على شي وانما في حصوله وتعلقه بالشيء انكره بانته
بالاشارة او ما يفيد معنى الاضافة حتى يتم المفهوم ولهذا يستعمل لفظ البعض معناه او بانته
العووض عن المضاف اليه فيكون معرفة اكثر او انما استعماله لكونه ليس ببعض الاشياء
وليس بعض الاشياء فلهذا يفرق الحق الثبوت على كل وجه على تقدير كونه لكونه وانما القول باللفظ
بعض كاشد والفرق في الابهامية فلا يفيد الاضافة تعريفه فضعيف فكل انكره
في سببها الشيء انكره الواقعة في موضع ورودية الشيء بالانتماء عليها حكم الشيء فليزها
العلوم ضرورة ان انتفاء فرد منهم لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد وقد يقصد بالانكره الواحد
بصفة الواحد فيرجع الشيء الى وصف فلتاتم مثلهما في انكره رجل بل رجلان اما انكره كانت
معها فلهذا او مضرة كما مر في ما مر رجل او رجل في انكره للعلوم قلنا فيكون
افادة العلوم متعينة لا على تلكه على انه في ما يمكن العلوم فلهذا فيكون كل النوع عند السؤنة
في العلوم فلا بد ان كل انكره مع انه لا يفيد كونه في سببها الشيء فيكون ليس كل انكره
عمومه انما امكان للعلوم في لفظ كل في مثل هذا القول ان انكره ليس واقعا في سببها الشيء
انما يشي به الشيء بل ثبت له سبب الحمول كما يقال سبب العلوم وعموم السبب و الفرق بينهما وكذا
بعض السبب وسبب البعض فلا وجه لما قيل ان العائد الى البعض في حكمه ما حيث المعنى بل انته
تفرقة فيبقى لا يفيد كونه في سببها الشيء العلوم المستندة الى سببها الشيء على انه في صورت
عود الغير يكون ما في سببها الشيء هو المعرفة فلا بد من تحت قاعدته كونه ولو كان الرابع
يتم الرابع في المعنى وما كونه الغير كونه عند انكره الرابع فضعيف غير معتبر السبب انكره
فلا طر في اي باب الفرق بين الطرفين على هذا الوجه مبني على الظاهر اما التحقيق في الفرق لا بد
بعض قد يذكر السبب الكلي وقد يذكر السبب الجزئي بخلاف بعض ليس له اذا جعله في سببها
رافعا للمعرفة الجزئية يكون السبب الكلي ولا يذكر له بالانته لا تاشد في سببها رفعها
بعده فيتمسك بالاجاب وبعض ليس بالكل لا يكون السبب الكلي وقد يذكر له بالاجاب الجزئي اذا جعل
جزء من مفهوم الحمول فيكون ليس بعضه ليس كل في الامتنان وهذا تحقيق الشرح في شرح
المقاصد و مراد الخشني هذا ويؤيده قوله كما حققه فائد وان اردت سبب الحقيقة يعني لا ريب
سبب الشيء على النسبة بمعنى رفع النسبة عن البعض يكون سببه جزئية لكونه معلوما
بعض

عن بعض افراد الموضوع وانما يريد تسكطه على البعض بمعنى رفع النسبة انته البعض
يكون رافعا بالاجاب الجزئي و رفعه يستلزم ثبوت تقييده وهو السبب الكلي وهذا في الامان
كان سبب الحقيقة لان الشيء سبب او لا الى الحقيقة فلا بد ما قاله البعض فكل
ما كان اذ ابيد في الحقيقة انتم التغيير المصروف عليه وهو لا يرد قوله وانما كان كليا
فلا يبيد انكره الفاصلة واحتمال العطف عليهما لا تصدق كلية وجزئية انتم
الكلية والجزئية على كونها تميزا من النسبة لا من جهة مطابقتها للواقع وعندها اذا مر كل
لها في كونه الحقيقة مملكة و طبيعة لا منها قد تكونان صا وقيل وقد يكونان كما ذنبين بل
مرادها هو الجزئية الاولى فلا يكون قوله كلية وجزئية حالا ومعبدا حتى يخل البعض على هذا
ووقع في ورطة الجزئية فلتعيبه كونه مراد المقص ذلك المعنى فستر القيد حتى يقول بان يكون
الحكم فيها على افراد الموضوع في حاشية التقييم اذ لم يبين كيفية الافراد لا يخفى ان يكون الحكم فيها
على افراد الموضوع وانما لا يكون على طبيعة الموضوع فالاولى سميت مملكة والثانية سميت
طبيعية فلا بد على تعريف الطبيعة التفاضل بقول الحيوان ان لا فاشد لا يصح ان لا يصدرق حال
كونها كلية ولا بقول الان لا حجر وليس كحيوان ان لا فاشد ان لا يصدرق حال
كلية وجزئية ولو كانت كاذبة لافعل لكون الحكم فيها على الافراد لا يرد ايضا ان يكون ان لا
في خبر لا يصح ان لا يكون حقيقة كلية وجزئية فلا يصح ان لا يصدرق حال كونها كلية وجزئية
لان المملكة لا يكونانها وصفا جزئية والكلية حتى يتجرا صا قد بشي وصفها لان مثل هذه
الحقيقة وان لم يكن قضية كلية وجزئية بافعل يصح صدق كليتها وجزئيتها على انه ليس صدق
الحقيقة حال تعارضها الكلية والجزئية حتى يرد مثل هذا ويرد ان ذكر احد الوصفين اعني الكلية
والجزئية كاف في التوضيح وذكر الاخر لطلبه ولا يرد ايضا انما يصدرق تعريف المملكة
على هذا الطبيعة من الاشياء حيوانا طبقا اذا حكم على طبيعة الانسان بالانتماء مع الحيوان
ان طبقا فاشد يصح ان لا يصدرق كلية في كل اشياء حيوانا طبقا لان مثل هذه الحقيقة
يكتفي لا يكون الحكم فيها على الافراد فيكون مملكة وحال كونها مملكة لا يصح ان لا يكون طبيعة
وان لا يكون على طبيعة فيكون طبيعة وحال كونها طبيعة لا يصح ان لا يصدرق كليتها وجزئيتها
ثم ان الشرح قد ذكر المملكة لكونها وجودية واخرها المصنوع لكونها بالاعمال السبب
نعم جعلهم ان اشبه هذه القضا باسمي عامة حيث قال ان الكلية والنوعية والجنسية لا بدق

طبايع الاشياء من حيث هي على وان كانت الاشياء من كلياتها بل من حيث لها نسبة واحدة
الى امور متكررة وهي معنى العموم في نظرنا لا ينافي ما صدق عليه الطبيعة في المحسوسة
والعملية وانما نفس الطبيعة والى ما صدق عليه الشق من معنى المحسوسة او معنى قيد العموم
وهي القضية العامة او من حيث هي على وعلى الطبيعة حتى قال بعض الفلاس في شرح
مختصر الاصول ما ذكره وفي مثل القضية الطبيعية الانسان نوع في طائفة من النوعية اما من حيث
له باعتبار العموم لها ولم يذكرها المتقدمون وكذا نسبتها بالعامة انتهى معنا فيهم من الغلط
الحيوان هو الطبيعة فان حكمه عليه لا يكون ذلك من حيث انه عام او خاصا وغير ذلك لا يؤثر
القيود التي يصلح اخذها مع الموضوع لم يتغير القضية في الاربعه واكتفى لان الحكم على نفس الطبيعة
اما ان يكون مع قيد العموم او المحسوسا من حيث هو هو ومع قيد اخر فان القيد لا يغير
في العموم واكتفى من بل يجوز ان يكون مقيد بقيود اخرى كالتفصيل والاعتبار والتعجب
الى غير ذلك من العموم في اعتبار ضم كل قيد يحصل قضية مخالفة لما يحصل من ضم قيد اخر
وان كان ثبوت القضية في نفس الامر معني ان ثبوت الحكم به بالحكم عليه باعتبار وصف
الحكم عليه باعتبار ان موضوع الحكم في نفسه لا يتغير وتوهم منه اذ فرق بين ثبوت الطبيعة
من حيث هي وبين الحكم بثبوت الطبيعة من حيث هي في ان يكون الامر بان الطبيعة
بقيد في نفس الامر ولا يكونا به على الطبيعة من حيث هي وكيف لا يكون كذلك والكلية
والحسية والنوعية لما صدق على الطبايع العامة يصدق على الطبايع من حيث هي فان الطبيعة
من حيث العموم اخذت من الطبيعة من حيث هي والثابتة التي من ثبوت الطبيعة العامة فقد
بالا ان ثبوتها في نفس الامر لا يجب ان يكون ملاكها لا يصدق في الحكم بتلك المحمول كما
انما تستقر الطبيعة من حيث هي على اعتبارها باعتبار العوارض والقواحق لا باعتبارها فافانها
ما به بشرط لا شيء فيحكم عليها بالعموم اربابا لها نسبة الى امور متكررة مع ان العموم لا يلائم الطبيعة
من حيث هي بل من حيث انها موجودة في العقل فالوجود العقلي شرط لثبوتها في الحكم بالعموم
والقيم المذكور في الشرح حسنة ما هو في المنهج وجه الاستنباط ان مقابله الحكمي هو الحكمي
والشارع جعل جزئيا والمصنفين ورد الحكمي بين ان يبين ان لا يبينه وبيان الكمية وعدها
ينظر فيها الحكم على الافراد وان الطبيعة اذ الكلية غير يقتضي للموضوع ان يلائم معنى يتصور
بيانها وعدم بيانها والطبيعة ليست قابلة لها باعتبار الحكم بالحكم بان ثبوت الطبيعة دون الافراد

في الطبيعة غير المحسوسة لكونها كلية وغير المسورة والمعملة لكونها ما يحكم فيها على الطبيعة
دونها الافراد فينفي ان يحصل عددا ومثلا بكيفية كما فعله الشارح وكذلك ردوسيا
لا يصلح وان لا يصلح في خارج الى التعبير كما فسر له دفع الاستفاد الواردة على الظاهر
التي ذكرنا انها بخلاف تقسيم الشارح لان الحكم فيها يقتضي على افراد موضوعها
بذلك وجب التسمية بالعمله ومعها الصفوي يقتضي ان يطلق على شيء يحكم فيه عدم
الاحمال وبيان الكلية وبذلك لا بد ان يوجد في المعنى الاصطلاحي في الجملة حتى يقع الاتفاق
ويناسب ويصح على الخرافة من قوله الحكم فيها على افراد موضوعها ومن قوله
وقد اهل بيانا قيتها وان لم يصدق الكبرى كلية فلا يستغنى احد صاعدا اخر فاعلم بهذا
لا يطلق المعاملة على الطبيعة لا حال بيانا الكلية فيها كما قلنا كقولنا الانسان في الشرح
على تقدير كونه الامم للمعنى اللغوي ولا يستغرق في كل والشيخ ثلث القسمات
على ثلثة اقسام وقوله التخصيص والتوزيع قيد كانه فاسد واستعمل ثلث نظر الى استحقاق كل
الصفة ثلث بمعنى وثلاثة اركان فقلت انه ما حوذا من التثنية بمعنى جعل على ثلث اقسام
فاستحق منه ثلث بالمعنى المذكور وبذلك جواز في اللغة لا يرضى بها الشفة بهذا بنا در
منه انه كان قبل الشرح التقييم الزايع فقلته الشرح انتهى فيه بحث لانا عدم الوجود لا يبدل
على وجه العدم على انه لا يشبهه في شهادته كما في اصطلاح الاشكال ويكون انشائها
في بيان المراد من بترافع الى الفصاحة في الكلمة واما في التثنية بعد التوزيع فوهم
وشنع عليه المتأخرون لعدم الاعتناء به واجيب عما الشرح بان دراج الطبيعة تحت محسوسه
بان الحكم في تلك القضايا ليس على ما صدق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة والى
اما ان يكون موجودا في الخارج فيكون شخصا وحي يكون القضية شخصية او موجودا في العقل
والموجود في العقل هو الذي شخصيته في نفس شخصيته فيكون القضية ايضا محسوسه وتعرف
على هذا الجواب بان القول بان دراج تلك القضايا في المحسوسه يبطل فاعده لم وهي تزيل
المحسوسات بمنزلة الكميات حتى يوروا منها كبرى الاول فيقولون انه زيد وزيدان لا
ويستتبعون منه هذا الانسان فلوانه رجب في المحسوسه بطلت منه الفاعلة لعدم
قوتها زيد انسان وان لا نفع مع كذب قول زيد نوع لا يقال في لا يثبت ههنا لعدم
اتحاد الواسطة فان محمول التصرف هو الانسان من حيث هو وهو موضوع الكبرى الانسان

المعينة بقيد العلوم فانما نقول موضوع البرهان هو الطبيعة من حيث هي وفيه العموم انما
جاء من قبل المحول فانما قبل الحكم على ان لا يتبع العلم بالضرورة انه لا يقيد بقيد ان ليس
يقسم من ان لا يتبع من حيث انما عام فانه ما في بابا ان لا يقيد ان لا يتبع من حيث
انه عام بل لا يلزم من كذب قولنا ان لا يتبع من حيث هو نوع فلهذا الدقيقة تعبدى
الشراخ في دفع التشكيك بتجسيم المقسم حتى يتم الاختصار ومورد التشكيك عدم كفاية التقييم
بأنه على تباين الامتداد المذكورة كما في صور التشكيك باحتلال شق اخر في هذا الحكم
على ما عليه الشراخ وبعد الاختصار الشق الاخر في المهمة والكيفية انما يتبعها في العلم
انه انما هو انما في الكيفية ليست من الطبيعة المعبرة فيها حتى يسلم وليد بقوله ان
الحكم في التقيد بالانتماء في التمسك في العنصر بالمعبرة ونصوير التكامل يمكن على هذا المقسم
لابتداء ولا كفاية حتى لا يتغير التقييم لان المقسم هو الطبيعة المعبرة في العلوم ولا شئ
من الكيفية بقضية معبرة في العلوم فينتج انه لا شئ من المقسم من الكليات فخرج
على هذه النتيجة قوله فخرجها عن التقييم لا يمكن انما فاشت البرهان المتقدمة بقوله ان الحكم
في الطبيعة على صورة الشكل انما في ايضا وهو كونه عدم اعتبار الكيفية في علوم حكمة
ومطلقة لان الطبيعة المعبرة فيها ما يكون الحكم فيها على الافراد فيحصل لانه راجع في الاشكال
ولا يلزم في الامور على فرضيات موضوعها لكونها كذا فلو انشئت كذا كما عرفت فذا نتج
بما في المنطق انما كان موضوعها كذا تحت اجناس او انواع او اشياء من مثل كل جنس
موصوف بعد وكل معرف كذا كونه اجلي من المعروف بنا انما انما يتبعها الكيفية كاشفيا
لان مثل هذه المسائل ليست قضية طبيعية حتى يرد انقض بها لان الحكم فيها على الافراد
ولو كانت الافراد اجناس او انواعا فيكون قضيا بصورة فاعلم السيد وذلك
لان الموجودات التي توجد التي يتفرع عنها لانها مطلوبة عليها والطبيعة انما توجد
في فهمها عند من قال بوجود الحكم الطبيعي في ضمن الافراد والمقسم منهم وان الحكم بوجود
والا فالتحقيق انما ليس بوجود بل مما تنزعات العقول والمق من العلوم معرفة احوال
الموجودات لكون موضوعها لا يجال الموجود والفرق في معرفة فلا يعبر الكيفية لعدم
افادة الفرق وانما اذا قصد معرفة احوال الكليات فيحصل بمعرفة الافراد لوجودها
في فهمها به ولا العكس فان قلت الشخصية ليست معبرة لانه قد علم ان في معرفة الاشياء من

ليس

ليس كالمعرفة لكونها جزو الاشياء ولعدم انتباهنا لها ولعدم انقباضها وانما
معرفة احوال الموجودات المتأصلة وان رجعت الى معرفة الاشياء من المعرفة بغيرها
كل شئ بالذات وبغيره لا يتبعها لانها لا تتبعها ففقدت في العلوم ففت على مقبر في فهمها
المقصود ان الحكم فيها على الافراد فالتشكيك في موضوعها وعنوان الحكم لا يتبعها وبعبارة
اخرى انما اعتبار الطبيعة الكلية تدجيا على الطبيعة الشخصية لان الحكم فيها على الافراد
غاية ما في انما انما لا يكون معبرة بالذات لكونها لا بدل على عدم اعتبارها في الحقيقة بخلاف
الكيفية من حيث هي طبيعة لا تتغير بذاتها وموضوعها لا يتغير بالمقصود ان الحكم فيها على
فرضا على الكليات من حيث هي طبيعة لا تتغير وانما انما على الكليات بجهته كونهها افراد
عنوان الموضوع فلا تعد من اعتبار الكيفية من حيث هي فلا يرد ان الحكم في قولهم
الحكم الطبيعي موجود على الطبيعة انما هو على الافراد وانما ايضا الشخصية قد تقوم
في انما عرفت انما القول انما يكون في الحقيقة يتبع حمله على شئ ويجب عند ذلك انما يكون
بالحكم حتى يقع الحكم في يكون زيدا زيدا في حقيقة قضية مسورة وفي انما هو شخصية تمام
الكيفية فلا مانع من انما بمسألة العلوم لانها كبريا الشكل الاول فلا يرد ان الكيفية تنفع
بغير الشكل الاول لان العنصر لا اختصا من العلوم حتى تكون مناسبتها موجبة
لا اعتبار في العلوم بغير الطبيعة بدو لا يار النسبة فاعلم لان عدم الاختصاص في العلم
لشراخ على ما ذكره وحاصله ان الاختصاص من المقسم على كل ما يتولد له الامم وعدم
الاختصاص عدم تناوله عليه وانما انما خضعت المقسم بالطبيعة المعبرة في العلوم يكون المقسم
منها ولا على كل ما يتولد له الامم فيتم الاختصاص وانما خروج الشئ الذي ليس بما يتولد له
المقسم فلا يتولى الاختصاص معلوم ان خضعت المقسم بجهته الاولى كونه المقسم من الاشياء
لا يتولد له الامم انما كونه الامم من الاشياء لا يتولد له المقسم والا اول هو
المعتبر بعدم الاختصاص انما في المقسم فاعلم المهمة في فتح البرهان انما المهمة
انما لم يتبع فيها كية الافراد المحقق فيها البرهان لانها متحققة سواء كانت المهمة بجهة او كية
وبكل ما يعرض بخلاف الكية لانتها على احد وانما تحققت عليها لان البرهان لا يتغير
فيها عدم الكية حتى تكون مباينة لها في تحقيقها بل ما هو اعلم منه وهو ان لا يتغير
لها فانه لازم المقسم البرهان وسواء الحكم على البعض مطلقا فينتج بالامتناع والكون البرهان

٢٢

ثم منها حقيقة بكونية على تقدير كونه الماهية بكونية وبكونية ولم يغير فيها ما بنا في تحقق
الكيفية فصار مطلقا بكونية على تقدير كونه الماهية بكونية وبكونية ولم يغير فيها ما بنا في تحقق
البعيد استغنى وحاصله ان افادة الحكم بكونية وحده لا يوجب ان يصدق بكونية بكونية
مطابقة وان يترك السور رأس فجمع كقصة عقلا فالحق ما بكونية لا يتوقف على التصريح
بالبعيد فاستغنى عنه في افادة وان اختلف فيها جهة الزمان عليها هذا تحقيق معنى الماهية
في قوة بكونية فحققت ولا تنفك الى قول لا ينفع بمعنى انها متساوية في القوة بكونية بكونية
على لزوم ان القوة بكونية ما يتقبل الفعل لانه بكونية بكونية بكونية بكونية بكونية بكونية
مستدل في المعنى والتحقيق ان قد عرفت ان الماهية لا يماهي الكيفية وبكونية وكذا بكونية ما يغير
فيها الحكم على البعض مطلقا سواء تحقق في ضمن الكيفية او لا فلا يتساوى في المعنى والتحقيق
بل باعتبار كون السور وتركه وغاية ما في باب الماهية هو الحكم بكونية في كليهما في حد على
مطابقة وفي الاخر عقلا فليست بالتساوي قوله فانه متى جدد الماهية انما استدل ان
بالحكم على الحد وادواته لتساوي والتمثيل ما بعده فلا بد ان مصادره وحق المعنى بالعكس
مستدل ان جاز على كونه معنى القوة لا مكانا للعارض بالعدم وهو لا يفيد الا حيز وقوة
الماهية ولا يفيد التساوي قبل تحقق هذا الحكم يقول الشمس مضيئة خارجيا وقولنا الواجب
الوجود وجل جلاله قد بغير حقيقة لعدم صحة ادخال البعض لانه افراد الماهية لا افراد
الكيفية لا يتصف ولا بد منه في دخول البعض انتهى فتبين ان دخول البعض لا يتصف وفي نفس الامر
مم ان عدل لوله ارادة بعض من مفهوم الماهية سواء واحد او اثنين فصاعدا والتعدد
الغرضي كاف في مفهوم قبل هذه القضية بالتحليل ان تكون شخصية اذا اريد بالموضوعات المتغيرة
المتشعبة الموجود في الخارج فلتقرية هذه الاحتمال لا يسهل على القلب ودخول البعض وان يكون
مماثلة في الحد وفي دخول البعض لانه عنوان الموضوع فيها يشمل على افراد المتعددة ولو
فرضنا هذا الحكم بكونية في حالة الافراد في وجه مانع من الكيفية ودخول البعض والكل المتشعبة
للتعدد وحقيقة او فرق في حالة التركيب لا فرق في الكيفية وبكونية ودخول ما يتصف بها على الالها
في حالة الافراد وحالة التركيب فاذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو معنى وكل ما فرض صدق
الواجب عليه سواء كان محققا او مقدرا فهو قد بغير صدق ككيفية وكذا بكونية
البحث الثاني في تحقيق المحسوسات انما اعلم انها في باب اعتبارها حقيقة المحسوسات متوقفة لا دولة
منها

منه القياس و غير الذي على الملأ لا على من هذا الغنى عليها و وقوع كجذب العظيم سبب
الشفقة منها لا ثمة مدار الدلالة على الملأ البتة والاستلزام و على ما موقفا على كيفية
عقد ذات الموضوع بعينه وانما ابتدأ تحقيق الموجبة الكيفية لشرفها وثبات معرفتها
الى ادراكه هو الحق بالمقاييس فلهذا بعينه الكيفية والكيفية في المقاييس بالمعنى في العلوم
والاشياء دون الشخصية والمهلة من حيث على فخره والكيفية بما حكم فيه على الافراد
الكيفية حقيقة وحدها مستلزم وبعده الموضوع في الخارج والكيفية بما حكم فيه
على الافراد الكيفية حقيقة كانت او مقدرة فتبين ان الافراد التي ليست بموجودة في الخارج
اذا كانت بحث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالحول ولايت والافراد التي
ليست بموجودة حقيقة ولا مقدرة كتكون كل عقلا طارفا على كل ما له وجود كان
عقلا فهو بحث لو وجد كان طارفا وجه لما قيل بعض هذا التحقيق يشتمل الشخصية ايضا
اذا زيد كذا بغير تارة بحسب الحقيقة ومفاد زيد لو وجد كان كذا وتارة بحسب الخارج
وجعل منه البتة والبحث الثاني على سبيل الاستقلال وان كانا مصادف ام الكيفية ايضا يكون
الاول امرامها حقيقة كما عرفت والثاني تعينا باعتبار الحول فلا بأس بتعابذة الابتناء
البحر قد عرفت ان الكيفية طرفية ان هذا بيان بكونية التعريف في مثال هذه بكونية الباني وعلى
الاختصار ودفع توهم الخصم الراعي والاحكام الثابتة بما دونه مادة تكون باحث
منه الشفا قوانينه كجدة فلما فعلنا المقوم بسكون في التعريف على وجه الدوام او الاكثر كان عادة
لهم وقرينة ذلك على ان ليس المراد من المبرش ما هو المستوي او الاسم بل كونه على الموضوع والحول
فلا يمكن الكذب لاجل بوجوب والتلفظ بجهل ان يكون على وجه البساطة كما في الكتابة وبوجه
زيادة الاختصار وان يكون على وجه التركيب بناء على كون نفس الكتابة والاعمال على سمي
الكروفي الباني كجيم وبار وبتويدة ما في اول السور فلا حتمية مساع لا مانع لهما على ما قلنا
ولا تخفيف بوجوب من بين الكروفي بل كروفي في كل منها وتخصيصا لكونها اتفاقا في التركيب
قيل واشاروا بهذا كروفي لانه لا يفت ساكنة لا يملك التلطف بها والمحركه ليست لهما
صورة في الخطا غير الكروفي ولا معنى بانتم كروفي الثاني الذي يتميز عن الكروفي
وهو كروفي التركيب المذكور فلم يقولوا كل بوجوب لا يشار بانها خارجا عما اصلها
وهو ان يرد وجهها نفسهما فكلما تم قالوا كل موضوع محمول على معنى كل ما يقع موضوعا

في القضية الموجبة الكلية فهو محمول يعني ان شئ ما على كل القضايا الموجبة الكلية
والشبهة مبنى على عدم اختصاص كل منها بقضية معينة او ما قيل تشبيه ما كان بالعادة
بالتحقيق في افادة الحق من العبارة الا ان شمول كل حق بجميع القضايا على سبيل
وشمول موضوع كل موضوع محمول على الافراد واعلم ان لفظة كل يطلق بحسب الشرائع
على مفهوم ما ثبتت الكلية وهو ما لا يمنع نفس مفهومه عن وقوع الشبهة كما يقال
كل ان نوع فانه يراد به الكل والكل من حيث هو كل في الكل المجموع كما يقال كل ان
لا يكون دار ونقطة به المجموع وكل واحد واحد كما يقال كل ان لا يكون والفرق
بين هذه المفهوم ان الكل المجموع ينقسم الى كل واحد واحد والكل ينقسم الى ان
الكل المجموع ينقسم الى شي الى اجزاء وانقسام الكل انفسه الى اجزائيات والمعتبر في
القياس والعلوم هو المعنى ان شئ ما لا يكون له المعتبر احد المعنيين الا وليس يلزم
ان لا يتبع الشكل الاول الذي هو اشرف الاشكال فمثلا على سبيل الاشكال وان
فصلوا ذلك الى ما كان التفسير بحروف الباء سواء تلفظت بالباء او بالتركيب
فيختص الاختصاص به وان وجد انية في غيره وكذا المجموع يختص به فالذي مجموع
الفائدة ليس لعدم اختصاصه بكل واحدة منها او كيميل دفع توهم الاختصاص بالبيان
كل ان لا يكون وجزء ذلك السبب بهذه الفاتحة يملك تخصيصها بان يقال كل
موضوع محمول ليس بغير فائدة الاختصاص في جميع الفاتحات وان راجع بالانقون
كل موضوع محمول ليس على ظاهره وان لم يصدق مفهوم المحمول على كل ما صدق عليه
الموضوع وليس كذلك بل المراد ان كل ما صدق عليه الموضوع ثبت له ما صدق عليه المحمول
حتى يكون عامنا شاملا الى القضايا كلها وثبت لها الاحكام الثابتة بهذه القضية
فلا فرق بين قول كل ان بوجوب قول كل موضوع محمول في كونها بحسب الظاهر
ومع ذلك يجب الاعتبار بالارادة ودفع توهم الاختصاص فلا وجه لما قيل في عدم
ايجاب هذه القضية التخصيص بتردد لان القول له صدق في الاحكام فيجوز ان يتوهم
ان الاحكام الجارية عليه من حيث خصوصية هذه العنواين والتفسير بالموضوع والمحمول
بخلاف قول كل ان بانه لا معنى له في نفسه حتى يتوهم الاختصاص من قدر
الكل ان يند بسبب ان لا يمكن الاستعداد في وجه تخصيصه بالذكور والافراد

وفي

ومع ذلك لا فائدة للعلوم بالانحصار عن التوهم المذكور لعدم النقص في حاله جميع
مشتركة في ان الاحكام لان الشئ وهو يشتمل على ما ثبت ركنه في النوع او في
الاحكام المختصة فلا يحيط بجميع القضايا الكلية الموجبة فتصوروا مفهوم القضية
ان معطوف على قوله وانما فعلوا على سبيل التفسير والتفصيل فاحسب ان القضية
الكلية الموجبة مفهوم ما يجب مشترك بين القضايا الجزئية يعرفها للمواد المختصة
وهو شئ محمول للموضوع على سبيل الكل فيجوز ان يكون العلوم تصور الاول ان
المفهوم بلا ملاحظة المواد المختصة ويستفاد به ان كل ما يقع ب
من المواد في يكون قوله وجزءا بما لا يند براد على غلبه عن المواد لاجل التشبيه
ويجوز ان يكون تصور المواد المختصة وجزءا عنها المفهوم الكل المشترك
بين المواد فافروا بهذه العنواين خالبا عن المواد والافعال الاول ان احسب راجح
لان القضايا من الصفات الثابتة وباعتبارها بحيث تقوم عنها ويراد في ضمن المواد
المستعمل في التعليل فالقول بانتم انتم عموما من المواد وجزءا وانتم تصوروا التكلف
ويؤيده تنبيهه فاعلم وجزءا عن المواد لا يحسب انها وكيفية تباين عدم
اختصاص الرتبة والكيفية بمادة دون مادة لعدم امكان تصور القضية بدو الكلية
والجزئية به وان الايجاب والسبب والند يتبعها حقيقة موجبة كلية وعلمه علم باقربا لعمامة
كل سبب تنبها على ان الاحكام ان وجه التشبيه ان الحكم الجاري على القدر المشترك يجري
في جميع ما يشترك لوجوده في نفسه كما انتم ان التفسير تقدم ذكره بهذه القسم والظهور
في هذه التصور والتجريد انما هو من هذا البيان والتشبيه ان هذه الكيفية حقيقة بالان
والتحقيق ان لا وجه للاختصاص من هذا التصور والتجريد كما يجري ان في الجادى كجريا لا
في المقام حيث يتجوز ان هذا مطلقا باعتبار الاعمال ومن الرسم به من غير ضرورة الى حد
شئ مخصوص وكذا في جانب التصديق فمثلا الشكل الاول هو صلا ضرورة ويؤيد هذا
التحقيق قوله والند صارا وان لم يتم التعليل فاعلم فيه مفهوم الجنس والفصل وهو ظاهرا
حيث اخذوا مفهوم الجنس فاعلموا موضوع قضية كلية واشتوا لشيء من الاعراض
الذاتية فعلموا بامكان جميع ما تحت هذه المفهوم من ان سبب الاشياء وليس المراد ان جميع
البا تحت يمكنه حتى يرد قد يحسب عن نفس تلك الكلية ما ثبت على غير رتبة على الافراد

فصل في بيان معنى الوجود والعدم
من حيث هو فليكن المفهوم بحث متنا ولا يجمع بين ما عدا من الاشياء مع انفسها
ولهذا صار معنى ما بحث الفلاسفة سوا ما كانت في الباطن والظاهر من الوجود والعدم
بانه لما كانت مباحث الحكمة والعقائد في قوانينها صارت مباحث الفلاسفة في قوانينها
ايضا قوانينها في البحث فيها عن العقائد والاشياء من حيث الصورة والذات الباطنية والظاهرة
اجزاء للمفاهيم فيقضي هذا ان اجزاء القوانين اخذ ما يتركب منها قوانين منطقية على القوانين
فصارت مباحث الفلاسفة كلها قوانين فذكرت وتوسعت القوانين المنطقية والمنهجية للتوسيع
والاشارة الى الحكمة اليونانية فيكون التوسيع والتشبيه كمال متعلقها فكل السيد
يعني اخذوا مفهوم تفصيلها اجزاء خارج وبيانها اخذوا المفهوم كجمله موضوعا وذكرنا على وجه
الحكم على الافراد دون انفسها حتى يتفرع عليه كونها باقية قوانينها فاذا قلنا كل شيء في زمانه
امراة ابل امور ثمة كل وجوب فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيقها كركب موقوف على تحقيق
اجزائه فالكل يطلق كركب الاشياء على مفاهيم ثمة كما فزنا اننا لم نعرفه الشارح
على التقسيم ذكر السور وتفصيله فقد علم ان مفاهيمها كل واحد واحد وجوب كل واحد
منها امراة مفهوم وعقيدة وما يصدق عليه من الافراد وبيانها لا يكون ثمة كركب امراة
الاشياء بالسور والاشياء فلا بد من كونها اشياء في ذاتها ففقط احدها مفهوم وعقيدة
انه اشياء في مفهوم والحقيقة التي لا تتغير الحقيقة الموضوعية الكلية لا بد ان يكون لها ما يكون
منطقيا على جميع العقائد المستعملة في العلوم يكون احكامها قوانين كلية او ربما يستعمل فيها
موضوعاتها عقائدا في الاشياء كقولنا كل اشياء حيوان او ربما يستعمل فيها موضوعاتها
او صفات الاشياء او بها صفات اخرى كقولنا كل اشياء فموجهم فان لكل واحد من الاشياء
الموصوفة بالصفات كالات والاشياء حقيقة مقابلة لحقيقة الاشياء فلو كان المراد ما صنف
لا بد ان ما حقيقة فكل ذلك لا المراد ما حقيقة فيجب ان يكون المراد اعم منها لكونها صفات
لجميع العقائد هو الآخر ما يصدق عليه من الافراد اي من القوانين التي يصدق عليها كل
بما لا يخرج المبدأ والاعم من المستثنى مما يصدق عليه فان ما يصدق عليه كركبها
ما هو اخص منه كركبها والاعم والسوى في ذلك ان ما يصدق عليه كركبها والاعم
لان الاخص لا يحل على الاعم بل العاقل على كل من والاشياء في قوانينها كقولنا انما يحل

على بعض

على بعض افراد الحيوان الذي هو اخص من الاشياء فقلت معنى الكل ليس الا الاتحاد في الوجود
فاذا كان الاعم محولا على الاخص يكون معنى الوجود معه والاتحاد في الوجود انما يكون
منه الطريقة فيكون العام ايضا معنى الوجود مع الاتحاد وليس معنى قولنا حمله عليه لانه
وليس المراد من الاتحاد في الوجود والاتحاد في جميع الصور وانما يكون حل العام على كل خاص
لان لا يتقدم منه في جميع الصور بل في بعضها فليس معنى كون الشيء محولا على شيء الا ان يكون
موشاة الا ان يتقدم منه في الوجود فيلزم خروج به المستثنى والمراد من الافراد افراد الحقيقة كالموجود
المبدا والاشياء وفيه بحث لانه المستثنى لا يدخل في يصدق عليه حتى يخرج لانه مستثنى من لا يصدق
عليه لانه المحل ايضا مفهوم وجوبه لا يمكن تصور كماله والوضع في شيء واحد وما بهذا
الا من الهندية والمراد باليونانية الشفعية الا كان في نوعا وما يماثل من التفصيل والاشياء
والشفعية والاشوعية ان كان في جنس او نحوه من تفصيل والعرف العام ويخرج الاشياء
اعني الحفص فانها لا تعتبر في الحكم فليس مغايرة استعمال معنى المنفى منى على وجود
حل لفظ كل على المعنى الكلي كما عرفت ولهذا يصح الاستدلال على الشيء وكيفية مثل هذا في مقام
الاستدلال الذي مراد فيه ابطال كل الاحتمال قريبا او بعيدا وتحقيقا كقولنا القاعدة المنطقية
فلا يتوفاة اعتراضا فلا تخش السيد فالاولى لا يقال اذا قلنا ب ففلا يتوفاة بانه مفهوم
وج مفهوم ب وانما يكون هناك حل كركب المعنى بل كركب اللفظ ولا معنى به ايضا ان مفهوم ب
يصدق عليه مفهوم ب الغرض منه نفى احتمال ان لم يشرع في الشارح ان لو اراد به على موضوع
المفهوم كحل لا يراد من المحل مفهوم يتقدم مفهوم الموضوع خارجا دون ذلكا وخارجا في
يكون المحل لخواص عدم الفاش من المحل والبراد من المحل مفهوم يتقدم مفهوم الموضوع
خارجا دون ذلكا في يقع المحل لوجود الفاش وشرط المحل كالعقائد الطبيعية او كركبها
من هذا القبيل والمحل فيها اعم والموضوع من جزئيات كقولنا لا تقع والحيوان الجنس وهذا
الاحتمال ايضا يترتب لكونه الشفعية الطبيعية وهي غير معتبرة في العلوم فلا يكون حل
في المعنى او فرع عدم المحل على ترادف الشفعية اشارة الى علمه فكل تحقق التوافق تحقق عدم
الحل وموجباته على الاتحاد مفهوم الشفعية سواء كان مفردا او مركبا او مختلجا وسواء
حقيقته او مجازيته او مختلجته وبيان عليه التوافق لانه المحل يقتضي تخاير المفهومين
في الفصل والاشياء بينهما في اتحادية الهوية لئلا يلزم وحدة الاشياء ولا محل للشيء على نفسه

لأنه المحل لا كان في الموضوع في الهوية المذكورة بلزم من المحل بالهوية فانه الحكم بوجوده انما ينشأ
وان كان عليه بلزم من المحل انما ينشأ فلا يكون مفيداً فانه انما ينشأ من المحل في شئ من الموضوع
واعلم ان تغيير المحل بالتعريف في الموضوع والافتاد في الهوية انما يقع في الذات دون الامور
العدمية المحلولة على الموجودات الخارجية كقولك الانسان اعلى اذ ليس المفهوم العلمي بهوية خارجية
مفردة بهوية الانسان وان كان مفهوماً وجودياً خارجياً مثلاً كالتاسع واذا اريد تغيير
بحسب اسم المحل فيلزم ان المحل انما يتغير من مفهومه مستقلاً وانما يجمع ان ما صدق عليه ذات
واحدة وجوداً في الموضوعات العددية على الموجودات الخارجية لا يثبت فيه فانه قلت كما انما
حاصل السوال من الاشارة وهو ابطال ما سبق وانما ثبت مدخله اذ يثبت بل بعد التفتي قد عرفت
القدر كونه لا احد لا مرسياً معاً كانه ردود هذه القضية بين المعنيين ومن شئ احد كما لزم
ثبوت الاخر ومنع بكونه ثبات في ابطال الاشياء الثالث باستلزام الخصائص القضاة
بالضرورة مع انه لم يتغير فيه احتمال رابع وهو ان يرد من الموضوع المفهوم ومحل المحل
ما صدق عليه والاشارة لم يتغير من بعد اعتبار عدم موافقة المعرفة والحققة لان قولنا
كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفاً ولفظاً ان كل واحد من جزئيات الانسان ضاحك
فقولنا ما صدق عليه لان ذات الموضوع بعينه هو ذات المحل فانه الحكم يستدعي افتاد الموضوع
والحلول في الذات والتعريف في المفهوم ولذلك قيل المحل يكون كلياً ولا يكون جزئياً فانه لو كان
جزئياً فانه كان الموضوع ايضاً جزئياً لم يكن يزداد ذلك الجزئي لانه لو كان جزئياً لم يكن يزداد
على الاخر فاذ كان كذلك لم يكن بينهما حل و منع في الحقيقة بحسب الطبع بل بحسب القول والاشارة
كايقال من الانسان انما الكتاب وزيد هو ابو القاسم ان ان معنى بالي القاسم معنى يجوز ان يثبت
فيه اخر وكذلك اذ كان الموضوع كلياً كقولنا بعض الناس لا زيد لعدم تعارض بينهما عند التحقيق
فكل ما هو محمول بالحقبة فهو كلي ومنه البسب بالاشارة الى الموجبة الكلية وانما البسب في المسوالب
كلية وجزئية والموجبة الجزئية فمعلوم بالغايبه بل ذلك البسب بالاشارة الى ثبوت المحل الموضوع
مع قطع النظر عن ورود البسب والسلب والكلية والجزئية مثلاً اذ الحكم بالغايبه تلك الاشياء كليات
وجزئية تتحقق في موضوعات الارج فلو كان المحل ما صدق عليه انما يثبت انما يثبت انما يثبت
وامر موجبة جزئية كغايبه في النقوبة ونقصه سببته كونه فلو كان دليل على سببها كلف
فالتعريف موجبة جزئية فاما هذا ان التعريف بملاحظة القضية السادسة فانه لا يثبت فيها

و قوله فيتمتع القضاة بانما لا يرد النقض عليها بالاشارة الى انما يثبت في الموضوع بالاشارة الى انما يثبت
وجب في القضية المطلقة انما يثبت للقضاة بالاشارة الى انما يثبت في الموضوع بالاشارة الى انما يثبت
ان معنى المحل على الشئ الا افتاده في الوجود قبل معنى كونه الشئ محملاً على شئ يكونه حاصلاً للشئ
ثابتاً له بغير حصوله بجزئي المحل وحصوله على المحل وحصوله على المحل وحصوله على المحل وحصوله على المحل
ومنه المعنى يستلزم الافتاد في الوجود ولا يثبت على كلا الوجهين اذ ليس من الطرفين
ما صدق عليه يكون مفهوم الموضوع ومفهوم المحل ونقطة انما يثبت في الطرفين وتوجب
متغيرتها بالاشارة الى انما يثبت في الموضوع ومفهوم المحل ونقطة انما يثبت في الطرفين وتوجب
المحل وثبوت له واما واحد فيلزم الحكم بثبوت شئ لنفسه وهو ضرورة فلا يرد انما يكون
الموضوع والمحل متحدان فلا يكونان متغيرين فلا يثبت على كل حتى يتحقق الضرورية وانما اذا
تغير العنوان لا يتغير ما صدق عليه الموضوع بعينه الا الموضوع بالافعال وبالاشارة
وبعنوان المحل بالاشارة او بالافعال بالضرورة او بالتزام او بالاشارة فلا يلزم ان يكون
قضية ضرورية لثباتها في الاعراب كلف في صحة المحل وتحقق القضية وكذلك العنوان لا
انما هو ملاحظة الطرفين ولا مدخلهما في الحكم والاشارة حتى يلاحظ جهة الاشارة
بالاشارة وذلك بغير ارادة المفهوم من الطرفين وبغير ارادة ما صدق عليه منها
ولهذا حكم الشارع في الاول بعدم كمال والاشارة في كونه ضرورة في ثبوت الموضوع
قد عرفت ان الحكم في مفهومه وما صدق عليه حاصل من القول بتحقيق قضية
محصورة معتبرة في العلوم بغيره الا احتمال العقلية بسبب انما يثبت في
الغايبه العقلية والافتاد في الوجود وقد علم ان القضية ملتبسة من الغرض ثلثة اوجه
والبحث عنها باعتبار جزئياتها عنى الطرفين في الموضوع امران ارادة مفهوم او ارادة
ما صدق عليه وفي المحل كذلك فيكون القصور اربعة فاذ اراد من الموضوع المفهوم
يحمل ليراد من المحل المفهوم وهو الصورة الاولى وفيها احتمالان الحكم بالاشارة وهو
بالكل احد معنى المحل كما قاله الشارع والحكم بصدق مفهوم المحل على مفهوم الموضوع
وهو غير مفيد كونه القضية لطبيعة غير معتبرة في العلوم كالبسب في شئ من سببها كلف
عدها بصورة واحدة انما يثبت في اشارة او بالاشارة الى انما يثبت في الصورة الرابعة
في الحلة ويحمل ليراد من المحل المفهوم وهو الصورة الرابعة وهو غير مفيد كونه الحكم

يقول على الطبيعية وهي غير معتبرة في العلوم واذا اريد من الموضوع ما صدق عليه فيقول
ان يراد من المحمول المفهوم وهو الصورة الثانية وهي المعتبرة في العلوم وان يراد منه
ما صدق عليه وهو الصورة الثالثة وبسبب الاستلزام الاختصاص القضيائي في التصور
سواء كان المحمول اعم ومساويا فان قلت فقلت قد يراد ان الافراد منها كما ظهر عند
اعتراض على الصورة الثالثة بان يراد ما صدق عليه من الطرفين لا يوجد فيها
الحكم فكيف يتحقق القضية متى يتحقق في التصور وعما حصل الجواب ان التباين لا ينافي
كافة في محله كحل ويتحقق القضية فيلزم الاختصاص انظر الفرقان وان اتخذنا تباين
اعتبار من جهة كونه ما صدق مفهوم الموضوع عليه ومن جهة ما صدق مفهوم المحمول عليه
والتحقق بين التصور الاول والصورة الثانية حيث يلزم فيها اتحاد الطرفين
وعينها مع ان الشارح حكم في الاول بعدم الحكم في الثانية بالكون قضية وعما حصل الفرق
ان في الصورة الاولى يتحد الطرفان ذاتا ومفهوما في العقل والوجود فعلا يتحقق الحكم
والتباين باعتبار التباين غير كاف في محله كحل فيفرق بين مختلفا للصورة الثالثة لتباين
مفهوما وان لم يعتبر المفهوم من طرف الموضوع والمحمول بهذا في القضايا المعتبرة في العلوم
اي العلوم الكلية سواء كان مقصودا بالذات كالعلوم التربائية والطبيعية واللاهوتية
وبالنسبة كالعلوم الالهية والفرض من تلك العلوم التصديق باحوال متباينة الاشياء على ما
هي عليه في نفس الامر وما يفيد منه الفرض ويشمل هذه الموضوعات هو القضايا المعتبرة في العلوم
ومتباينة الاشياء على الذوات والافراد والحوال هي المفهوم ما في القضية المشتملة على هذا
ما كان المراد من موضوعها الافراد ومحمولها المفهوم ولم تصدق ممكنة خاصة وهي
ان حكم فيها بسبب الضرورة المطلقة على طرفي الابطال والتب وفيه إشارة الى ان الاختصاص
بالامتناع الى هذه القضية فلا ينافي صدقها على قضية اعم من الضرورية فقد ظهر ان معنى
القضية كل ما لا يتفرع على ما تقدم من اثبات احتمالات ثلث وابطال الاثنين منها اثبات
بيان الشارح على كونه القضية معتبرة في العلوم فقلت هذا يخصر ان ثلث وابطال الاثنين
يثبت لواحد منها فلا وجه لما قيل من ان المنع الاستلزام احتمالا واحدا ان مفهوم من
يثبت لهب وثانيها مفهوم من على ما صدق عليه وثالثها مفهوم من محله في الخارج مع ما
صدق عليه بكونها غير معتبرة في العلوم كما قرره الفاضل المحقق لا يقال اذا قلنا

هذا

هذا انما نقصد ونعني حقيقة على كونه معنى كل ما صدق عليه من الافراد
اذ في هذه الصورة لا يخرج من ان يكون مفهوم من عين مفهوم ما وبغيره فلا كان الاول
لا يكون الحكم مفيدا وان كان ان لا يمنع الحكم الاستلزام المنع وهو عند الاثنين فاما ما كان
بسطا كحل وما بطلانه ثبت القضية على ما قرر ليس مورد هذا السؤال في حقيقة هو
القضية الكلية باقر طريق اخذت من غير اختصاص بمادة دون مادة وبطريق دون
طريق فلهذا انما يجوز ان لا يقال وفلما بعد من تحقيق المقام لمعاونة تحقيق القضية
الكلمية المخصوصة وبذلك تصور على طريق المنع تفريع قوله فظهر ان معنى ما وقيل انما
مستدل والمجب معارض وما تكلفه ان افردوا كلاما لا يخفى ثبت عنه فليس بشي فان
المستدل مطلقا في مقام السؤال لا بعد من الوظائف متى يندرج تحت الوظائف ثلثة
فقال السيد هذه شبهة يتمسك في ابطال الحكم يعني هذه شبهة قونية وردت في ابطال
الحكم لا يقال ان المحمول لا كان غير موضوع يلزم من الحكم بالموحدة الحكم بوحدة الاثنين
وان كان عنه يلزم حمل الشيء على نفسه فلا يكون مفيدا بل لا يكون هناك حمل متحقق
وجوابها ان الحكم بخلاف المفهوم بين عقلا واتحادها خارجا في حق الشئين فيرفع محذورهما
فقال في هذا الخشني ان هذه شبهة قديمة جرت عليها هذا الاستلزام تحقيق معنى
القضية على كحل وكلام ابطال الحكم منه تحقيق الشارح لكن ورد بها هنا ضعف لظهور
جوابه من تحقيقها اذا اريد من الموضوع ما صدق عليه ومن المحمول المفهوم فلا يصح الترويج
المذكور ولهذا تميز الاستلزام الاول وقرره بأسلوب آخر قل فاما ان يكون مفهوم من
انه يعني احد الامرين لازم اما عدم فاشترط الحكم او ان لا يلزم امرين معا لعدم اجتماع
مستلزمها وانما لم يقل فاما ان يكون عينا وبغيره لعدم صحة الترويج واما ان اراد
بغير المفهوم يرد على ما هو التحقيق اذ وقت ارادة ما صدق عليه من الموضوع والمفهوم
من المحمول كحل واتحاد المفهومين وتباينهما فيلزم احد الامرين فلا هو وانما دفعه على نقطة
الجواب فيقر مقرر لورد السؤال وما خلطه في ثلثة بعد من سوء البين فلا يرد ما قيل
من ان اراد من السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضايع لانه فاعه بالتحقيق وما قيل المراد
ما يفهم من عين ما يفهم من باب وليس المراد من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة وارادة
بعد حقيقة الشارح من ان معنى القضية كحل ما صدق عليه من الافراد فيجوب لانه الترويج

المذكور جار فيه الى اخره فليس بشي لان تعميم المعلوم من المعلوم وما صدق عليه
لا يصدق عليه السابق والسابق وعلى انه انما هو السؤال على هذا الوجه فلا معنى حاصل
لجوابه على ما لا يخفى على من يعلم فان كانا جميعا مفهوما يلزم انه قيل فيه انه عينه بالذات
بجزءه لا غير كما في المعلوم والمعرف ولكن لا يخفى ان الشق الثاني مستند اليه انتهى فيه بحث
لانه من قبل ان يلزم مجال المنع على انه فرق بين كل والمعرف والمعرف ذوقها يكون الابل
والتعريف ليس كاف في الكل السيد اذ لا محل للمعنى بل يجب التفظ بمعنى انه لكل
وان كان صحيحا يجب التفظ لا يقع يجب المعنى ونفي الفاعل بنا وعلى التفظ وان يلزم
وحده لا ينبغي ان يلزم في الشق الثالث فيكون ابطالنا لشيئنا ونسج او به
انزوم ان قوله لكل في القضية كلية يصدق عنوان موضوعها على الكل في كلية قضية
كلية موجبة جزئية كما كانت لو كانت فردا في القضية الكلية كما ان ثابت فلو كانت
الكل محال بهذا الدليل لزم صدق المدعى وما صدق يزم ابطال كل الكل
بعضه المدعى بالشمالية لكل فيلزم ابطالنا لشيئنا ونسج ونسج لا يجمع التقيض اذ
يلزم من صدق ان المدعى ابطاله يلزم من ابطاله صدق انه لو بطل لكل محال
لصدق نقيضه وهو لكل ليس محال فيلزم صدق ان هذا الدليل وكذا به معا قبل اذا
كان وجود الشيء مستلزما لعدم بعضه ابطاله بنفسي فلا يستلزم ابطالنا لشيئنا بنفسي ويجب
ابطالنا لشيئنا بفرض نفسه محلا اما ابطاله بثبوت نفسه فمستحيل وما يخفى فيه من قبل الثاني
السيد بهذا الجواب معارضة عين المعارضة لكونها من الفاد وهو المدعى
دور الدليل ومقدمته على هذا التقرير ورد ان تاريخ هذا الجواب انه تاريخ اذا كان
مدعى الختم موجبة لانه لما لم يصرح بهذا الدعوى ولم يذكر في الدليل ولم يلزم من الدليل
بخصوصه بقدر الختم على النكار بهذا الدعوى واللازم من الدليل في داخل وهذا
المضمون يؤدي بجارية ليس فيها محل سواء بان لانه او يفرق فينبغي ان يصدق على عين
الدليل ولهذا رد فلا يصح بهذا الجواب فكلما قيل بهذا الجواب بانتم لو كان الشبهة مضمونة
بالموجبات لو كان حال التسواب مذكورة بالمقابلة لظهور ما يبطل به السؤال ايضا
من تعقل الشبهة في الموجبات فلا يتم تقريره ان يقال في قول السيد ب اما ان يكون مفهوم
من غير مفهوم ب فلا يخفى السيد واما ان يكونا عينين فتشعشع انتهى فيه بحث لانه الاحوال
الثانية

الثانية للثبوتية من الوجوب والاثبات ثبتت بان نسبة الثبوتية الى الجارية
وتعاقب عليه النسبة فان كان مقبلا عليه محالا والمقبول على ان الترتيب
لا يجري في التسواب في الشق الاول فلا يتم ملازمته اذ من كونه مفهوم
من غير مفهوم ب لا يلزم عدم افادة السلب بكونه مجموعا عند الحاجة
وقيل للمجبب ان يعود ويقول ان الدليل مشتمل على الكل فيكون ابطالنا لشيئنا
نفسه ويدفع بهذا بان اجزاء الدليل كلها شريكه الدليل الشق الثاني ويمكن
تعبيره بان شريكه او بان لانه فلا فائدة له في العدد وقيل يمكن ان يكون ايضا
ان يقول في عوده لانه على كل بل لانه فاته بينه الافادة والامكان ويجوز
وعد ما يعني ان الدعوى منفصلة حقيقة لا موجبة كلية وفيه بحث ايضا
اذ الدعوى ابطال لكل لا اثبات لثبات بين الافادة والامكان
اما ان لكل ليس بمفيدة وان لم يكن له على ترتيب اللف والامكان المسكوة
الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو سلب ضروري عدمه وسلبه
اثبات ضروري عدمه لكل فكلما حصل لكل متمنع فعلي هذا يكون الموجبة
لازمة للثبات وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم فثبت بان في
صدقات لانه كذب سائر الموجبات فقامل بل يجب ان يقال
مفهوم من وب مقابله فيه ان تاريخ الى ان الحق بمعنى الوجوب
العرفي ووجه الوجوب اذا تعرض الى مقدمته من كونه بيان
منه الخلف فلا مجال لانكار السائل وعوده الى اخر كما جعل في
الجواب الاول وحاصله ان تاريخ الشق الثاني ودفع محذوره اذ الترتيب
واقع بين الشيء والاثبات لكن الشق الثاني اعم من ان يكون غيره
في المفهوم فقط او في المفهوم والذات معا والمحدور يلزم على الفرد
الاخر دون المطلق والفرد الاول اذ مقابله المفهوم لا يقتضي
مقابله ما صدق عليه ولا حكم بان مفهوم ب عين مفهوم ب
فلا يلزم المحدور بل ريد من الموضوع ما صدق عليه ومن المحمول
المفهوم فلزم صدق الامور المتخاطرة في المفهوم على شيء واحد

وهو جائز في لازم غير محال والجال ليس بل لازم ولم يتفرق الشق الاول
لانه اذا ارسل المفهومات لنزوم انما صدق عليه فنزوم عدم فأنش
الكل ضروري ولا يخص ان يقول فقد علمت مفهوم ب هو معلوم ان معنى
بجري خلا منه دليل الشبهة في الجواب اني برتبين مرة بجري ببل ما صدق
عليه والمفهوم في قز ومرة بين ذات الموضوع وعنوانه حيث يجوز ان
ما صدق عليه مفهوم مع الصدق اذا تعدي بجلي يكون بمعنى الكل في
يحل مفهوم مع على الافراد ويجري الدليل فيها فينتج عن الشبهة ويراو
ايضا اذا ارسل من الكل هو الحكم بعينه الموضوع مع المحمول فاذا
حل مفهوم الموضوع على الافراد ثم حل مفهوم المحمول على تلك
الافراد يلزم بعينه مفهوم الموضوع لمفهوم الكل لانه ليس العبر
عبر فلا بد من ب لا معنى لكل والصدق فاذا كان عبارة عن تغير
المفهومين ذهنا وانما ذهنا خارجا فيرفع الشبهات كما لا يخفى و
هذا تعريف للثاني ولا بد ايضا من الاتحاد بوجوده يجب
الخارج بناء على تغير الكل بالتغير في المفهوم والاشياء
في الهوية مختصا بالامور الموجودة ولولا الامور العدمية المحولة
على الموجودات الخارجية لكانت الاشياء لا على معنى الكل على ما
يعلم الكل بتغير المفهومين واتحادهما ذاتا بمعنى انه ما صدق
عليه ذات واحد سواء فرض بينهما اتصال اخر او لا يعني لما
انتمت الموجودات المتميزة بحسب الخرج في الماهية والوجود
وحصل منها ذات واحد حقيقة لم يقع حملها على تلك
الذوات وحل بعضها على بعض كما قلنا البعض فان التمايز بين
في الماهية والوجود والافراض بينهما اي ارتباطا لا يمكن تمتع
الاتصال احد هما بالآخر او يتصلان مجتمع بينهما هو هذا الواحد
او ذلك هو احد شهادته تلك بديهية العقل علم ان القوم مختلفون
في الاجزاء المحولة على الماهية وافرقت طائفة ثلثا انما هي
الاشياء

الاشياء ان يصدق عليها مفهوم الجوهري والجسم والحيوان والماشي
والغضا حلت وليس نسبة هذه المفهومات الى الماهية الاشياء على
التسوية بل بعضها خارجة عارضة لها كما لماشي وبعضها ليست كذلك
كما جوهري ثم ان من المفهومات التي ليست خارجة عنها لا شك انها
متفيزة في الذات بحسب انفسها ووجوداتها ايضا فلهذه الصور
المتفيزة في الذات طين اما ان يكون صور الاشياء واحدا في حد ذاته
بسيط لا تعد فيه او يكون صور الاشياء متعددة متفيزة
الماهية وعلى التقدير الثاني اما ان يكون تلك الماهيات المتعددة
موجودة بوجودات متعددة او بوجود واحد فمن احتجاب
ثمة وقد ذهب الى كل واحد منها طائفة الاحتمال الاول ان يكون
تلك الصورة شيئا واحدا هو بسيط ذاتا ووجودا ليس يتفرع العقل
منه باعتبار شيئا هذه الصورة المتماثلة وهو القول بان الاجزاء
المحولة على الخارج ما طينة ووجودا لا متماثلين في الذات
هو الحق عند المحققين الاحتمال الثاني ان يكون تلك الصورة
مختلفة الماهية لانها موجودة في الخارج بوجود واحد وهذا
هو القول بان الاجزاء المحولة بتغير المركب ما هي لا وجودا و
برد عليه ان ذلك الوجود الواحد لا قام بكل واحد من تلك
الماهيات لنزوم حلول الاشياء واحد بعينه في حال متعددة وان
قام بمجموعها من حيث هو لنزوم وجود الكل به ولا اجزاءه وكلها
محال الاحتمال الثالث ان يكون تلك الماهيات المختلفة موجودة
بوجودات متعددة وهذا هو القول بان الاجزاء المحولة
بتغير المركب ما هي لا وجودا وهو مردود بان الاجزاء
المتمايزة بحسب الخارج في الماهية والوجود تمتع حملها على المركب
منها وكذا حمل بعضها على بعض قد بسطنا الكلام لكونه في مرتبة
النزوم لكل مدله ذهنا فب وفكر نام فمضى الكل اتحادا بتغيرها

و هذا في الوجود خارجا محققا او موهوما اعلم ان الوجود
 انه منقسم وجودا فكل شي و صورة لذى صورة و
 وجودا صلي لا يلا حظ فيه الشبهة والثقلية والوجود الكا ربحي
 بغا بل المطلق او للوجود الفلكي الذي هو العلم والمقابل للمطلق
 و وجود عيني ما يتصف به كونه موجودا في لا عيان لا في لا ذهالة
 لا قلبا ولا اصبا والمقابل للوجود الفلكي و وجود عاربي ما يتصف
 به يكون موجودا في لا عيان والا ذهالة بوجوده صلي فاذا تم
 هذا فاعلم ان الفضايا الحقيقية تلاحظ على اربعة انواع وفي كل
 يوجد لكل فلا بد من مطابقة تفسير لكل مثلا القضية المحققة
 الوجود في الكا ربح مثل كل شئ ان كان كانب و المقدرة الوجود
 فيه مثل العتقاء في ر و مثل القضية المحققة الوجود في لا ذهالة
 مثلا العلم بالان لا علم و المقدرة الوجود فيها مثل المنع معدوم
 فقوله ان لا المتغيرين في ذهالة اي بغا بران في الوجود الفلكي وهو
 تصور مفهومهما وهو ما بعد من اجزاء التصديق او شرطه
 وقوله في الوجود عاربي اي في الذهالة الذي تغاير المفهوم
 فيه وهو الوجود الفلكي وقوله محققا او مقدرانا لظاير الكا ربح
 فيكون اعم مما كان محققا او موهوما في لا عيان او الا ذهالة
 فيشمل تفسير لكل على انواع الفضايا بلا كلغة والا نجاد في الوجود
 اعم من ان يكون بالذات كما في الذاتيات مثل الان لا حيوان
 او بالعرض كما في العرضيات مثل الفاعل كانب والعدوان
 مثل الان لا اعم فيل هذا المعنى لكل يوجب عدم التمييز بين
 المحمول والموضوع و عدم صحة اشتقاق المحمول عنه وعدم
 تميز الفضايا في عليه فالاول تفسيره بالحكم على احد المتغايرين
 و هذا باي المتغايرين الاخر خارجا محققا او موهوما انتهى
 فيه بحث لان التمييز بين الموضوع والمحمول غير لازم اعلم في

في غير

في تفسير الكل واما اشتقاقه ولو سلم من المعنى لا صلي من
 المحمول يكون مدارا لكل وفائدة طرف المحمول اشتقاق منه و
 الموضوع واما يكون محله عليه محال آه هذا بابا
 مثل الفلك و حصر الاستحالة على هذا التقدير لا استلزامه
 و عدم الاشياء وهذه الاستحالة ثابتة في الفضايا ككلها كتحفة
 او طبيعية او محصورة فعدم وجود هذه الارادة في المحصورة
 لا تبين ان المراد به وفي الطبيعية لان الحكم فيها يصدق مفهوم
 المحمول على مفهوم الموضوع وذلك غير الحكم بان الموضوع
 نفس المحمول لان مفهوم المحمول في الطبيعية اعم من الموضوع
 حتى انه من جزئيات المحمول فلهذا صيغ الحكم فيها ولم يكن لغوا
 وفي الشحنة لان الحكم فيها يصدق مفهوم المحمول على ذات
 الشخص وكذلك هو غير الحكم بان نفس المحمول لما عرفت
 فتخصيصه بديل محصورة بالذات كرفع الكلام فيها والمناظرة
 وارادة عليها فلا وجه لما قيل من ان قوله لا تبين لا يدفع البسمة
 عن الشحنة والطبيعة فما صدق عليه يسمى آه هذا
 تفصيل الموضوع تحقيق الحقيقة والكا ربية والمراد من الذاتيات
 ما يقوم به الغير والوصف ما يقوم بالغير اما بالحقيقة او بالظاير
 واما في صورة العينية والجزئية من جهة كونه ذاتا ما يقوم
 به الغير ومن جهة كونه مفهوما يقوم بالغير وتفسير الذات
 بما يستل بالوجود والوصف بما لا يستل بغيره مثل على ذات
 الموضوع الذي كانت عرضا والموضوع ما كان محكوما عليه
 اعم من ان يكون بالحقيقة او بالذات كرفع الكلام فيها والمناظرة
 اية من قبيل ضافة لامية وقد يكون بانية اعم ذات
 هو الموضوع الكفني وكذا الحال في قوله وصف الموضوع
 قيل الوصف صريحا ما يقابل الفرد لا ما يقابل الحقيقة كما هو

٩٢

المبادر فلهذا احتاج الى تقييده الى ما هو عين الذات والى
جزئه والى كارج عنه دفعا لما يتدرج من
هو المحكوم عليه حقيقة انه لا ذكر كما كان وصف الموضوع
وهذا التوضيح تكبير وجه المثل بهتة بعنوان الكتاب
بالنسبة فالعنوان ما يند كرا جمل لا للدلالة على المقصود بالذات
والعنوان قد يكون عين حقيقة الذات او لما يتبين
ان الحكم على جزئيات ج وجزئيات قد يكون بالنسبة الى
الذات التي يصدق عليها ج وقد يكون بالنسبة الى مفهوم
ج كالضاحك فانه افراده يجب ذاته التي يصدق عليها
اعني الانسان زيد وعمر و بكر وغير ذلك ويجب مفهوم
الضاحك العارض لزيد والضحك العارض لعمر والضحك
العارض لبكر وباجملة حقيقة العارض لافراد التي هو نوع
بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى معروضاتها فاعلم ان المراد
بالعنوان جزئيات حقيقة سواء كان العنوان عين الحقيقة *
او جزء الحقيقة او عارضها فاما كما ان لم لا يكون العنوان
كل ما دقا على تلك الجزئيات والكل على الضاحك على الشيء
لا يكون من ان يكون تمام حقيقة او جزئها او عارضها فيه
فينحصر في الاقسام الثلاثة كما بينه الفاضل المحشي مع العناد
في الجمع بين الاقسام لا متناع اجتماع الذاتي والعرضي في شيء
واحد بالنسبة الى شيء واحد وكذا تمام الماهية وجزئها
التبديد وذلك لانه العنوان كلي فاذا نسب الى
ما هيته ما يصدق عليه من افراده فلا بد ان يكون احد الاقسام
الثلاثة قيل فيه نظر يجوز ان يكون العنوان ما يكون عين ما هيته
بعض الافراد وخارج ما هيته بعضها ودخل ما هيته بعضها
وكانه لم يعر شارج باكثر لذلك لا احتمال في الاقسام
الثلاثة

الثلاثة انتهى ان اقول نعم ان الكل الى الواحد قد يكون ج
وفصلا وعرضا عاما بالنسبة الى امور متغايرة كما كانت
بالنسبة الى الحاشية وبالنسبة الى الحيوان وبالنسبة الى الجسم
فاذا كانا مثل كسان عنوان الموضوع بجملة اجتماع الامرين
في التماثل في التحقيق ليس كذلك لانه قد عرفت ان المراد
من ذات الموضوع جزء جزئيات حقيقة سواء ذكر في
العنوان تلك الحقيقة او جزئها الذهني او الكلي رجي مثلا
ان اريد بان كانت جزئيات حقيقة الحاشية لا يكون
الحيوان والجسم بعض افراد الموضوع وكذلك اذا اريد
جزئيات حقيقة الحيوان يكون ذات الموضوع جزئيات
حقيقة الحيوان فلا يكون افراد الحاشية بعض افراد الموضوع
فما من ويزعمها من افرادها اي افراد الحقيقة
دون حقه ما عرفت ان الحكم على افراد الحقيقة دون
الاغبار به وكذا في قوله كل ما شئ حيوان وما يكون خارجا
عارضها قد يكون دائما بدوام الذات كقول كل زنجي *
اسود ويزعم كقول كل كاتب منكر الاصابع
فمحصل مفهوم القضية او هي القضية الموجبة المحصورة بانبار
الطرفين مع قطع النظر عن خصوصية السوداء يرجع بالبيان
المذكور الى انصاف يستبان بالعقد بين والانصاف بين
انصاف ذات الموضوع بوصفه وانصاف ذاته بوصفه
المحول والفرق بينهما الاول تركيب تقييدي والثاني
تركيب خبري وايضا الاول يقرب بالمفرد والثاني بالتركيب
هكذا توطئة على بيان منه طب الشخيرة في العقد الاول
فعل ان القضية لا بد منها من هذين حتى لو استغنى عنهما
استغنى القضية فقد علم ان باقي القضا باساليبها والمنشورة

نعلم بالمقابلة اذ الایجاب والسلب والتصور والاطحال
على هذين العقدين واما الشخصية والقيمية فحارجتان
عن البحث فذا اعتراض بشي اصلها كذا قلنا واما تفسير العقد
بالانصاف فلان العقد والانصاف هما صلا بالمتصدر
فلما حجة الى التاويل بان العقد بمعنى المعقود عليه
والاول تركب تعبدية اذ اذ جعل فيه من غير انصاف ذات
الموضوع بوصفه بخلاف الثاني فلهذا ثلثة اشياء اولى
باعتبار هذا التعبد في بيان تحقيق المحسوسات من جهة
توقف حصول العقد بين ثلثة اشياء لان جهة تحقق ذات
الشخصية لنفسها حتى يرد النقص بمفهوم الموضوع ومفهوم
المحمول فلهذا المراد افراوج مطلقا اذ من الحقيقة والاشارة
فخصصا للکليات الى صفة في الافراد فانه الحكم ليس بتاويلها
اصلا قبل ليس تعبد الافراد بالامكان خارجا عن بحث ذات
الموضوع لانه يمكن ان يقال ان رتبة بذات الموضوع افراد
الممكنة او افرادة بالفعل فيندرج في بحث ذات الموضوع
بل لا يتم بحث ذات الموضوع عالم بعينه الامكان فبعد خارجا
عن بحث ذات الموضوع ويجعله بحثا عن الانصاف تحكم اشياء
فيه بحث لانه انصاف الافراد بالامكان وبالفعل من فروع
انصافها بعنوا الموضوع وان قطع النظر عن هذا الانصاف
لا يوصف بها فافهم ان هذا البحث عن بحث الانصاف
بل الافراد الشخصية اذ الحكم ان تحقيق الكلام بهذا المراد
من ذات الموضوع هو ما صدق عليه وصفه كما مر معنى العقد
واكمل فيكون المراد ما يمكن عليه وصفه وبهذا يشمل على سمي
وعلى الاعم والمساوي وعلى ما تحته من الجزئيات كلها كانت
او جزئيا وسواء كان الكل جنبا او نوعا او فصلا او خاصا او عرضا

عاما او منفيا متفق الشارح في شرحه للمطالع فقال ان سمي
بح لا يصدق عليه لان المحمول ايضا مفهوم به ولا يمكن تصور
الكل والموضع في شئ واحد ثم قال التعبد لما صدق عليه بالجزئيات
لا خارج المساوي والاعم فانه اول ما يندرج من كل جزئيات
عليه سواء كانا كليا او جزئيا لكن التعارف خصصه بالجزئيات
والمراد بالجزئيات الجزئيات الاثنية لا الحقيقية وكل جزئيات
اضافية كيف يتفق حتى ان لم يتبع اذ اقتدرت بقيد او بغيره
من القيود الا عرا من البقرات عليه يكون داخل في كل من بل المراد
بها الجزئيات الشخصية لا كالاتي نوعا او بما تملكه من الفضل والى ثمة
والشخصية والشوعية ان كان لا ج جنبا او غيره من فضله والعرض
العام انتهى ومن هذا يلزم ان يكون المراد اما اشياء متساوية او اشياء
وانما عا لا يفر على هذه التقادير مع انه يمكن ان يقد بركونه به
نوعا او ما يربو به ان يكون ذات الموضوع اضافيا لكونها
جزئيات النوع وما يربو به وكذلك على تقدير كونها جنبا
عاب او ما يربو به ان يكون اجناسا وفصولا متوسطة او اوانا
بما لا يكونها جزئيات لها فلا وجه للمحمول ان يقال ان حال
الاشياء من الانواع واخراج الفصول والاجناس والامتنان
واكتوا مع انها والانواع متوترة الاقدام في الانصاف
بالمحمول في ضمن الاشياء من عدمه بالاستقلال بمعنى على دعوى استغناء
الحرف واللفظة فعلى هذا تعرض لنا ضل العظام فقال لا ثم
المبني عليه ثم المبني وان فلا فائدة لم يسل هذه الدقيقة فقال من
بهذا افترا محض فما قيل المراد من النوع اعم منه الحقيقي والاضافي
فليس بشي اذ يبين النوع بقوله من الاشياء والفرس على ان هذا
التعظيم بجاسم مادة الاشكال مع خروج الجنس العالي اذ الحكم على ما هو
اعلم من الجنس العالي نحو كل شئ كذا ويمكن ان يقال ان سبب تقييدهم

ان فردا بالاشياء من الالوان ان المقصود من العلوم الكلية معرفة
 احكام الالوان الموجودة والقضايا المعبرة فيها لانها من الاحكام
 على الذات المتصلة في الوجود والذات المتصلة اما الافراد
 او الالوان على ان حقيقة الافراد هي النوع والشخصات
 من الاعراض والجناس والافصول غير متصلة في نفسها وكذا الانواع
 والكسوف والافراد الشخصية والنوعية او التقييد بها
 لا يفرز عن الكسوف اذ كانا في العنوان خارجا عن ذات الموضوع
 والاشياء والافراد والافصول اذ كانا في عنوانها او جزئها
 لانه اذا كانا في العنوان خارجا له مفهوم وحقيقة والمراد افراد
 حقيقة لا افراد مفهوم كالتفاهات فان افراد حقيقة زيد
 وعمره و افراد مفهوم التفاهات العارضة لزيد والعارضة
 لعمره لان المراد بالتفاهات ما يصدق عليه والذي يصدق
 عليه يكون متساويا ومنشأ الوصف هو الذات فليبرو ما قاله
 العصام فان قاله قيل اذ كان المراد بالاشياء من الالوان
 اذ كان الموضوع جنسا او نحوه بشكل بالاحكام على الكلمات
 كقول كل نوع كل وكل كل غير مانع عن الشرح فقلت المقصود
 تحقيق القضايا المستقلة في العلوم الكلية التي موضوعاتها معقولة
 او ليسرى لاحكام منها الى الافراد المتصلة في الوجود ويوصل
 الى احوال الالوان واما القضايا المستقلة في هذا الفن فلما كان
 مرادهم بيانها بلهم لم ينجح الى تعريف وتعليم لانه لما علم في بحث
 الموضوع ان موضوع المنطق في التحقيق المعقولات الثانية التي
 يسرى احكامها الى المعقولات الاولى علم ان موضوع القضايا
 المستقلة في المنطق معقولات ثمانية كذلك كقول كل نوع كذا
 ونحوه ومن ههنا سمعهم ان هذا من قبيل الاستدلال بالعرف
 والاستدلال من نوعه الى تحقيق بعض الافانك ونظر الى تقديره في

وهو ان كان جنسا او ما يربو به والاشياء بقوله حمل
 الكل على الكل انما هو ان فلا حاجة الى حمل كل على الا في كل
 فلهذا ومنه ان افضل قصر احكام مطلقا الى على التقديرين
 اللذين يختص به بالقضايا المعبرة في العلوم فلهذا في معنى
 القضايا الطبيعية والقضايا المنطقية التي موضوعاتها معقولة
 ثمانية لا يستثنى افراد موضوعها الى الاشياء من كذا عرفت والقضايا
 التي مجموعها يتصف بها الالوان والافراد بالاستقلال بلا احتياج
 من احد الى الاخر كقول كل حيوان شئ او مفهوم او ممكن
 لانها ليست من القضايا المعبرة في العلوم لانه المجموعات احوال
 للموجودات المتصلة في الوجود فانصاف الكبارع بها انما هو
 في ضمن اشياءها واما وجه كون هذا قريبا الى التحقيق دون كونه
 تحقيقا لضعفه في الدليل اذ مدار كل الانصاف في نفس الامر
 سواء كان بالاستقلال او بعدم الاستقلال فالتحقيق ان يكون الحكم
 في البعض على الافراد وفي البعض على الافراد والالوان لانه
 انصاف الطبيعة النوعية او دليل على قصر احكام مطلقا على الافراد
 الشخصية حاصلة ان الافراد الشخصية متصفة بالمجول بلا واسطة
 على كلا التقديرين وانصاف الطبيعة النوعية بواسطة انصاف
 الاشياء وما كان بلا واسطة يجب ان يقدم في الاعتبار مع القضية
 المعبرة في العلوم احكامها على الاشياء والمقصود منها معرفة
 احوالها في وجه الاحتياج الى اعتبار الالوان على الانصاف
 الكلية النوعية به بواسطة الاشياء من ثبات في صورت كذا ج
 نوعا او ما يربو به كما في صورت كونه جنسا او ما يربو به فلو اقتضى
 ذلك الانصاف اعتبار الالوان واحكامها اقتضى في كلا الصورتين
 في وجه اختصاصه بصورة دون صورة الا ان يقال يتعلق
 المقصد في الصورة الثانية على انصاف الطبيعة النوعية فيه ما فيه

قال ليس بالاستقلال اه اي بذاته بدون ملا حظته الاشياء
ووجودها بل لا تصاف شخص من اشياء اه كما تصاف
الجزء بسبب الكل بصفة اذ هذا القول مبنى على قول من قال بوجود
الكل الطبيعي في ضمن الاشياء من في يكون الكل الطبيعي والاشياء من
بسيط ذاتا ووجودا كما ينتزع الفعل منه باعتبار كنه متعدها
طبيعي او مجرد وان كان تحقيقا في نفسه فهو مبنى على قول من لم يقل
بوجود الكل الطبيعي وكذا القول بان الكل الطبيعي والاشياء الجزاء المجموع
والاشياء غيرت مع الاشياء من ما طهية الا انها موجودة في كاي راج بوجود
واحد لا يوافق من ذهب الى ان الالباب لا اخرج لا حاجة الى القول
بالتصاف الكل الطبيعي بواسطة الاشياء من قيل معنى لا تصاف الاشياء من
ليس بمعنى ان هناك التصاف بين احد هاسب لا خرا لا تصاف بين
الطبيعية والاشياء من في كاي راج فضلا عن ان يتصور تصافا
يكون احد هاسب لا خرا بل بمعنى ان هناك التصاف واحد لا يغير
بالتصاف الى الاشياء ما جدد والتصاف الى الطبيعية بعد انشائها
من الاشياء من في كاي راج اذ لا وجود لها اه بناء على القول بوجود
الكل الطبيعي في كاي راج وعلى كونه التفسير والتشخيص جزء من الشخص
لا على القول بانه من الامور الانشائية والموجود في كاي راج طهية
الرهوية البسيطة اخرج لا يلزم من التصاف الشخص التصاف الطبيعية
النوعية لانه ثبوت وصف المحل لذات الموضوع في كاي راج وثبوت
شيء في الظروف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الظروف
والامور الانشائية ليست بموجودة في كاي راج مع ان الكلام
في تصاف الطبيعية النوعية بالتصاف الشخص السيد
فلما جبر الطبيعة النوعية بهذا انشأ الى ان اصل الدليل مطوق
والمدكور دليل الدليل والى اصل ان الحكم في القضية التكرار
اذا اعتبر في وقت اعتبار الافراد لوجوده في ضمنها ولو اعتبر
مرة

مرة يكون تكرار جميع الاشياء من في بكل فرد من الاشياء من
على كونه لفظا بجميع بمعنى كل الافراد من لا المجموع لكونه القضية
كلية فقد اندرج فيه ثبوت الطبيعة النوعية الاندراج
من قبل اندراج حال الجزئي حال الكل فيكون المحل ثابتا
للافراد جزئيا وللا انواع ضمن فان قيل فائدة شي واحد ضمن
وقصد الابعة تكرار اقبلي قلت قد علم ان البحوث عنها البحوث
المقبلة في العلوم الكلية والفرق فيها بيان الاحوال الثابتة
في نفس الامر ولا مدخل فيها للاعتبار والعصر في اذ يلزم ثبوت
الاحوال للا انواع في نفس الامر كيميل الفرص فيلزم التكرار
الغيب ولا يذهب عليك ان يجري بهذا الدليل يجري في
القضية الجزئية ايضا مثل بعضا كونه ما شاذ الجزئية
والكلية من وبان بالاشياء الى الانواع والافراد ورجل لزم
ما لزم وما قيل ربما يترتب قول بعض الافاضل التحقيق
ان المتبادر عرفا ولفظا الحكم بالتصاف اصالته لا ضمن
وكذا المتبادر من عقد الوضع والتصاف اصالته لا ضمن
فصل ما اشتهر يلزم في كل قضية اجمع بين الحقيقة والجازا اعني
التصاف الظني والتصاف بالذات فليس بشي لانه على ما
اشتهر يكون المراد من ذات الموضوع الافراد وهو اعم من
الا يكون نوعا او شخصا فيكون التصاف لسلط الفرد ان مل
اصالته فلا يلزم اجمع بين الحقيقة والجازا لانا نقول الكلام في
اعتبار الطبيعة النوعية مع الاشياء لانا الكلام في القضايا
المقبلة في العلوم وفيها الاحوال للموجود المتأصلة او الموجود
المتأصلة على الاشياء من واما المسئلة التي ثبت فيها الاحوال
المقصودة للا انواع فعلى سبيل الافراد واما صدق
وصف الموضوع اه معطوف على قوله اما ذات الموضوع

وبيان عقد الوضع على المذاهب و المنهج رأى الشيخ لانه موافق
 للعرف واللغة فان الاسود مثلا لا يتناول الذات الكائنة على السواء
 وانما هو ان الممكن انصافا به وكذا الاستنتاج في الاشكال مبني عليه
 والفرق بين المذاهب طبع من جهة الشمول والاشكال ان ما ذهب
 الشيخ يكون اخفى شمولاً مما ذهب الفارابي وما يعجز في وصف
 المحمول من الجهات بجرى على كلا المذاهب بل تفاوت و من المعلوم
 انه لا خلاف في وصف الموضوع باعتبار الفصل والامكان عند
 إطلاق وصف الموضوع من الجهات لا اذ فيه جهة مخصوصة منها
 فاقيل يؤيد قول الشيخ انه لا يصدق العرفية والمشرطة على
 هذا طبع الفارابي ككذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
 او انما ما دام كاتب لا مكان فيسبى اذ الحكم فيها بشرط ان
 ذات الموضوع بوصف في يصدق القضية ولو انجز عقد الوضع
 بالامكان ان يجب نفس الامر لا يجب فرض العقل ان لمكان
 محتمل للمعنيين احدهما متعلق الفعل وهو القوة بمعنى الامكان
 الاستعداد او في بنائها الامكان العام المتعبد بجانب الوجود
 واخره على الفارابي بكل الامكان على المعنى الاول بانه
 رايه في ان لا يتحقق فان الشك فيمكن ان يكون انسانا
 فتدخل في كل ان لا كذب كل انسان حيوان لا
 الشك في جاد وكل جاد ليس بحيوان فالشك في ليس بحيوان
 لكن كل انسان حيوان صادق فلا بد من الشك في كل
 ان لا واجب بان المراد من الامكان متعلق الضرورة
 وهو الامكان العام فان اريد في قوله الشك فيمكن ان
 يكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد على الفارابي
 او مراده الامكان العام والا اريد بالامكان الكائن
 فلا يتم صدق الانسان على الشك بالامكان الكائن وهو انه ليس بحيوان

الشك في جاد

الشك في جاد او حتى ان المراد منه وج ان يعنى ان المراد من ذات الموضوع الذي هو
 بقوله لا يتحقق مستعمل فيمكن ان يصدق عليه ان في القضية المحصورة الفظ
 يدل على المفهوم وبواسطة الذات والمراد من الذات باعتبار كل وان كان المفهوم
 مراد باعتبار دلالة اللفظ بعد ان كان ممكن الثبوت له ان الشك في المسلوب
 عنه وانما يقع تفسير قوله سواء كان بقوله ما يمكن وانما فالمسلوب عنه وانما
 من ان يكون ممكن الثبوت او ممكن الثبوت وبالفعل عند الشيخ انه انما يتحقق
 ذات الموضوع بوصف بالفعل في نفس الامر وهو لا يتغير بتغير وقت العقد وهو
 اعم من ان يكون في الخارج او في العقل بانه يكون الانقض في كل رجب في وقت من الاوقات
 الشك او في العقل بانه يفرض العقل انصافه به بالفعل في الاصل كذلك وانما في
 الانقضات يجب نفس الامر لانه المحمول يجب ان يكون ما هو فيجب نفس الامر لانه
 لو كان ما هو فيجب فرض العقل لا يصدق في وجهه احد لانه لو كان ثبت المحمول
 للموضوع يجب فرض العقل ثبت نفسه ايضا يجب فرض العقل فلا يصدق
 القضية فيجب انما في المحمول يجب نفس الامر والموضوع ايضا يجب انما فيجب
 لانه لو اخذت فرض العقل فلا تنطلي في وجهه جواز ان يكون فرض العقل لا يكون
 مطابقا فلا يكون المحمول موضوعا في نفس الامر اي ما يصدق عليه انما سواء
 كان في احد الازمته الشك او في ثبوتها او في ثبوتها او في ان في الاوقات
 اولم يكن في زمان في غير الزمانات فان قلت فلا فرق بين الحقيقة والخيال
 على مذاهب الشيخ لانه اذا اعتبر صدق العنوان بالفعل لم يشتمل العنوان الا على افراد
 الموجودة قلت معنى الصدق بالفعل اعم من ان يكون بعد الوجود متصفا به بالفعل
 ففقد الشيخ يصدق الحكم في كل اسود وكذا على كبري المقدار الوجود دون الرومي
 بخلاف مذاهب الفارابي ومنها معنى ما قاله الشيخ في نشره للمعنى ان المعنى ليس بالفعل
 في الامكان بل ما يتم بالفعل بغير العرض وبهذا انزع ما يقال ان عدول الشيخ عن اعتبار
 الفارابي لما قيل من انه في ثبوت العرف واللغة فان كل اسود كذا لا يكون في شيء و
 من العرف واللغة حكما على ما لا يكون اسودا بل ليس بغير لان اعتبار الشيخ ايضا
 في ثبوتها ليس ولا يحكم العرف واللغة انما على اسود بالفعل في الواقع لا على الاسود

بالفعل يجب فرض الفعل لا فرض العقل راجع الى فرض الوجود وفرض الوجود مقرر
في كلام العرب والفقهاء والعارفين وما قيل ان الفرق بين مذاهب الشيخ والعارفين
على هذا التحقيق بكونه لا يجب تخالف مواد الصدق لانه كل صدق حقيقة
على مذهب الشيخ يصدق على مذهب العارفين لانه يعتبر عند الشيخ فرض انصاف
الفرد بالاعتقاد بالفعل وعند العارفين لا يكفي بالامكان ويميل التوفيق بين المذهبين
بان انكار العارفين بالامكان معناه نفي الفعل بحسب الاعيان واعتناء الشيخ بالفعل
باعتبار وجوده فلا نزاع كذا قيل وعلى مذهب الشيخ انه انما يشترط على ما تقدم
من ان لا يتصاف بالفعل ويكون في الصورة الاولى فرق بين المذهبين بحسب الذات
واما في الصورة الثانية فيجب الاعتبار بغير دخل الزوى في قول كل سود كذا عند العارفين
مطلقا وعند الشيخ يجب ان يفرض العقل سود بالفعل فقد يكون بالضرورة والامكان
ان العطف بناء على الاجتناف في مطلق الصدق وانما في الجاهات باعتبار كنهه
ويزعم الجاهات المذكورة مرجع جهات القضية ولا زائدة عليها وان تعدد ما باعتبار
التفصيل بغير تارة بحسب الحقيقة او بمعنى ان هذا الاعتبار في بينهم اعتبار بحسب الحقيقة
كان حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار كما رجع بمعنى ان الاعتبار
ليس بسبب امر خارج عن القضية بل باعتبار حقيقة ذات الموضوع من حيث هي على
اما الاعتبار كما رجع بمبدأ حكمة امر خارج وهو يكون في الخارج في التسمية بالحقيقة بمعنى
التسمية بكونها كالمأبىة والحقيقة المتقابلة المستعملة في العلوم من قبل تسمية المشبه
باسم المشبه به او التقابلية المستعملة في العلوم الكمية لبيان احوال الاعيان الموجودة
محققة او مقدرة فتشتمل كثيرا من هذا الاعتبار لكون مفهومها عامات ملائكة لا يابى
فيكون كالحقيقة لها وانما في اعتبار تارة انشأه الى ان تقوم لا يعتبر من القضية الذاتية
في العلوم بل باعتبار حقيقة القضية المستعملة بها تارة بحسب الخارج فالحقيقة المحصورة مطلقا
تختص فيها بل المعتبر في العلوم متغيرة فيها واخرى بحسب الخارج انما لا يلاحظها ذات
الموضوع باعتبار وجوده الخارجي وانما في حقيقة فيما يلاحظ من حيث هو وهو التوفيق
بينها بحسب كمالها من حيث كون كل واحد بحسب الحقيقة كمالا بحيث لو وجد
في الخارج لكان في ذاته كمالا بحسب كماله لا بحسب كماله كمالا بحسب كماله
فالحال

في الخارج صادقا عليه بحسب صدق عليه في الخارج في التسمية والتسمية من حيث
المتعلق بالمتعلق او بالتسمية والمراد من الخارج ان هذا الخارج يقتضي الخرج عنه
وهو هنا المتعارف وهو كواشي كنهه بالذات والعقل يعني باعتبار كونه ذات
الموضوع موجودا في الخارج المتعارف فلو كان موجودا لكان يكون القضية في ذاته لا خارجية
ولا بد على هذا بان الحكم على صفات الثالث بحسب الخارج يقتضي ان يكون القضية خارجية
مع انما ليست بخارجية عن الثالث بل هي ذاتية لثالث لانه صفة ثالث وكونها امر قائم
بالتعريف التي هي من الاعيان الموجودة بكونه موجودة في الخارج وبهذا الجهة يكون موضوع
القضية المحصورة كما صلت خارجا عن الثالث ويميل الى الجواب بحذف المضاف الى عن
شعور ان هذا من قول من قال السيد هي القضية التي لا يمكن ان يفتنى فخصها بالثالث
بالاعراض والتشبه خارجية عنها بكونها غيرية على التحقيق مع ان فردا ليس من سبب الكلام
لما لا يقتضي انما لا يمكن على التقلب كما يمكن عليه على تقدير كونه المتعارف انما انشأه في
لانته لا عطف واستدلالا ذلك على القول من قبل استناد الى السبب اما الاول
ان اورد عليه الحكمة المتعمدة الموضوع في فرد وقيل الاولى من الفرد الممكن ان يقول في كونه
ان الحكم المتخصص في فردا لا قسم يكون وجوده فردا من حيث كماله على قولهم ومن
يكون ممكن كالتشبه فالقسم الاول لا ينفك المحصور منه ولهذا قد يقوله من الافراد
الممكنة والقسم الثاني لا محذور فيه فيهم الافراد من الموجودات ومن المقدار الوجود
لكن كل تشبه مستلزم لكونه وجودا زائدا فالحكم فيه ليس على ما له وجود
في الخارج انما لانه انصاف ذات الموضوع بالاعتقاد على تقدير وجود ذلك الذات
يدل على عموم ذات الموضوع من المحقق والمقدار الوجود لان تقدير الوجود في ظاهر
في عدم الوجود بالفعل والوثب الحكم على عدم تقدير وجوده فيثبت على ما وجد بالفعل
بطريق الاولى فيكون عدول الشرط لما قد ذكر في جانب الموضوع عامات ملائكة تحقيق
والمقدار الوجود ولما كانا مقدرا لوجوده ولا لافراد الممكنة والمتنوعة في بقوله
من الافراد الممكنة احتراز من الافراد المتنوعة لان الكلام في القضية المستعملة في العلوم
اعلم ان قدما المنطقيين وهم ما قبل الشيخ ابن سينا ذهبوا الى ان معنى كل واحد بحسب
كل واحد في الخارج بحسب كماله في الخارج وبسبب الشيخ في الشفاء هذا المذهب الى السخا فذهبوا الى

الاول انه الموجود بالفعل والموجود بالتقدير من افراجه فيكون ذات الموضوع
 بعض ما يوجد في ذاته لا يشترط بالشروط المذكور فنتج القسمة الكلية بقرينة
 وثانيهما هي حقيقة كثيرة موضوعها هو لا يمتنع الى وجودها كما اذا عكس
 على الاشكال الهندسية او على المنفردات والمعدومات ثم حقق انه معناه كل ما
 فرضه العقل في وجوده في الخارج او لم يوجد فهو بحد ذاته وما كان بهذا الحق
 كما لا يمتنع بالاعتبار غير المعتبر فحقا اننا نزل من المنطوقين للقضايا
 المعتبر وقسموا الى كارجية والحقيقية حيث قالوا قد توخذت اثاره خارجية فيكون
 معنى قولنا كل موجود في الخارج فهو بحد ذاته في الخارج وصدقها في سائر
 وجود الموضوع في الخارج وتوخذت اثاره حقيقية ونسبنا بانها ما يحكم بها على الافراد
 التي رتبة حقيقة او مقدرة في ذات الافراد التي ليست بوجوده في الخارج فقالوا
 معنى كل بحد ذاته هو وجوده كانه في وجوده كانه بحد ذاته والاعتبار
 فيما بينهم اعتبارا بحسب الحقيقة ثم لما كان هذا لا يمتنع بالاعتبار المعتبر فيقيدوا
 بالافراد الممكنة فقامت خلاصة كلام الشرح سواء كان موجودا في الخارج او قد
 عرفت مما قررنا ان ما قدر وجوده عام بالذات للموجود والمعدوم او كان في القوة
 بطريق الاستدلال على انه لا يمتنع في ما سبقت من مقابلة الافراد المقدرة الوجود
 بالافراد الموجودة او المقابلة باعتبار رضاءه والاعتبار بالمقابلة بقرينة المقابلة
 بكل الشرط على التعميم وهو الفرض فاقول فالحكم فيه على الافراد المقدرة الوجود او قال
 قيل الشيخ "ذات المعتبر بالفعل في النصف ذات الموضوع كانت افراده متحققة في الحقيقة
 لانه المراد بها ما كان موجودا في الخارج او في الماضي او في المستقبل فلم يتحقق عنه حقيقة
 حقيقية قلت قد عرفت حقيقة الشيخ لا يرد عليه هذا اذ لم يختص بالموجود في الخارج
 على ان نقول ان النصف ذات الموضوع بالفعل في عقد الرتبة تابع لانصفه بوضعها
 في طرف ما لا كان النصف بالتحول في الخارج يكون بعنوان الموضوع فيه البتة والى
 في تقديره فلهذا فخص عليه جميع الظروف من الزهر ونفس الامر فبقا على ما
 الشيخ كل التقاضيا خارجية او حقيقية او دائمية او انما يقيد بالمكانة اي
 في تغيير الحقيقة الحقيقية التي يمتنع في جميع الجزئيات ما يمتنع بها مثل كل ان حيوانا
 اذ لم يمتنع

اذ لم يمتنع في الموضوع الافراد الممكنة يكون الافراد مطلقا من الممكنة والمنفعة فلا يمتنع
 كلية ان كان فرضا باليسر بان اننا وكذا ما ليس بكون اننا في ما لا يمتنع
 كل ان حيوانا وكذا ان البتة الكلية مثل الاشياء من اننا لا يجوز ان يكون بحد ذاته بل ان يمتنع
 بعض اننا لا يجوز ان يمتنع في السلب الكلي فقد علم ان مدار القيد صحة الكلية سلبية
 كانت او موجبة فلهذا فرع على عدم القيد عدم صدق الكلية بلا تعرض الى الالباب
 والسلب فالاعتبار يعني اعتبار المقدرة بما لا يمتنع الا في الخارج الى ان القيد وهو محتمل
 افراد الموضوع في الحقيقة بناء على ما بينهم من الافراد المقدرة الوجود والحق الوجود
 ولا افراد المقدرة الافراد المفروضة سواء كان الموضوع صادقا عليها في نفس الامر
 او لا سواء فرضه العقل صدقها عليها او لا كما في صدق الكلي على افرادها كالكليات
 القرينية كالان وجودها ممكن وتحقيقة فالشيخ مع كل بحد ذاته ففرضه العقل
 بحد ذاته او لم يوجد فهو بحد ذاته وعلى معنى كل ما لو وجد كان في وجوده
 لو وجد كانه لا بحد ذاته والمعتبر النصف ذات الموضوع بحد ذاته في نفس الامر بل في الفرض
 وادخلوا فيه الافراد المنفعة مع ان لا يصدق عليها في نفس الامر فحقا هو الى ان
 القيد ولو اعتبره الاول في النصف قيد في نفس الامر لم يتجاوز الى ان القيد كونه
 لم يمتنع وفرضه الحتمي قد سكره تحقيق المقام وبيان تصور اننا لا اعترا على الشرح
 فقد علم انه اذ لم يمتنع بهذا يستلزم الحكم ولا يخرج الافراد المنفعة فلهذا قد
 خرجوا وجعلوا كل في قوله كل ما لو وجد له لا حاطة الافراد القرينية لما ضيف اليه
 حتى احتاج الى اخراج المستحقة قبل ما يمتنع لان كلالا حاطة ما ضيف اليه في نفس الامر
 فالتقدير بالمكانة تميم لا افراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق بالفعول على ما هو الواقع
 منه فذهب الشيخ بخلافه بالافراد بالفعل انتهى فيه بحثا دقيقا في نفس الامر لم يلاحظ
 عند علم كماله ونظرة كل كسب افراد ما ضيف اليه مطلقا على انه لا مانع لتفريع ما يمتنع
 فصار على قيد واحد وهذا القيد اعني كماله وجود الافراد انما يحتاج اليه اذ لم
 يمتنع كماله صدق الامتثال اذ لما اخذ كماله صدق الموضوع على الافراد
 المقدرة بحسب نفس الامر فالافراد المنفعة للموضوع وان قدر وجوده لا يمكن صدق
 الامتثال عليها بحسب نفس الامر لا يمتنع لان الافراد المنفعة في نفس الامر اذ فرض وجودها

٢٥

في نفس الامر معنى لزوم في كل من ب صدق كونه وينا في الكلية مع انه يجوز ان لا يكون
مع ليس ب من افراد في الحكم في القضية انما هو على الافراد وحاصل الجواب اثبات
صدق كونه المناقبة الكلية بان في صدق الحكم على كبريات وافراد ليس بقيد الموضوع
الامر او الخارج بل يكفي فيه الفرض وانه فرض يقتضي الموضوع من افراد الموضوع
وكذا اذا فرض ما يستلزم يقتضي الجمل من افراد الموضوع بصدق عليه الموضوع
فلا بصدق الكلية ومن الجائز ان لا يكون له معنى من الجائز ان يكون له الجيم الذي ليس ب
من افراد الجيم الذي هو ب كالتقنية الخاصة كقول كل ان لا يكون له الجيم
الذي ليس ب انما هو افراد الجيم الكافرس وغيره لاننا نقول قد سبق الاشارة
على الجواب اثبات صدق قول بعض مالو وجد كان في فهو بحث لو وجد كان
ليس ب بناء على ان افراد الموضوع في القضية اعم من الافراد الغرضية والافراد
الغرضية الامرية او لم يعتبر في صدق الكلية على الافراد ما كان في نفس الامر ودار
السؤال المتفرقة بين افراد الكلية الغرضية وبين الافراد في حالة القضية وحاصل
الجواب نفى التفرقة بينهما واما اذا اعتبر في القضية الافراد الغرضية الامرية على ما قرره
المفسر المحقق فلا يصلح الجواب فلا يتم دليل التقييد بالمكان ولا دليل يمكن ان يرفع
ذلك بان الافراد لا تحقق الكلية بناء على الفرض يجب الفرض لكن ما يحيط بالشرط
ويصرف اليه الحكم الفرد يجب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالمكان لان الجواب
اي في الانسب لو وجد كان في وب معنى لو فرض ذات الموضوع متصفا بالكل
في صور التامة الكلية لم يصدق سائر الكلية لصدق تقييدها وهو الموجبة الجزئية
ولما قيد الموضوع بالمكان اه معطوف على قوله لو اطلقت فيه اشارة
الى ان انشاء الاطلاق لا يستلزم ثبوت التقييد بالمكان بل بما يوجب دفع هذا
ان عارضه فصرح بان قيد الامكان يدفعه فيثبت المطلب بانشاء الاطلاق بهذا
على الظاهر تقدم بيانه لكنه يجوز انما يبرر باجتماع الجزم بامتناع من الافراد
في المثال المذكور ان انما يكفي الجواز في دفع الاعتراض واثبات صدق الكلية
في الموجبة والتامة على تقدير التقييد ولما ايجز في عقد الوضع التمسك به هذا
حكمية تعبر انما حزين في عقد الوضع وكل و ايراد بعض الموارد عليه والحق

منه

في شرح المصالح بان بعضهم توهم ان قولهم كل مالو وجد كان في فهو بحث لو وجد
كان ب شرعية اذ كلف الادوات يقتضي مقبلا وهو ظاهر الف والى ان كل ما
ليس من الادوات بل الحكم في القضية على ماله كقضية الاول باقضية الثانية وكل
منها في حكم المفرد وليس في حكم والوضع شرط لان معنى الشرعية ان التالى صادق
على كل تقدير بصدق المقدم وليس معنى ذلك ان صادق على تقدير وجوده وشي
في الخارج فان صدق في على تقدير غير مفهوم صحيح بل المراد ما قرره العقل في انما
يجز عن ذلك خوف الشرط لانه اريد ان تؤخذ القضية بحيث يتول معروضات
الوجود في وجود شرط لانه اول على ذلك والا فمضى قول كل ب ان الحكم
فرضه العقل ان ب وليس هن من شرط ففان معنى قول كل مالو وجد كان
فان قيل لا يخبر كل ب بكل ما هو ملزم من في فهو ملزم ب غير مستقيم لان العلة
انما لم يدخل في كل ما هو ملزم من في فلو كان كذلك مضافا كل ما هو ملزم من في
لكان العلة انما دخلت في كل من وليس كذلك فان المراد بكل ب كل ما صدق عليه
من والعلة انما لا يصدق عليها في فلو كان ملزوما ب كل ما هو ملزم من في ملزوم ب
ليس ان كل ما هو ملزم من في بل المراد ان ما هو ملزم ب يصدق في فهو ملزم
بصدق ب والشرط يدل على ارادتهم ذلك وجرمها احدهما انهم بعد ما يتوهم في تحقيق
معنى القضية ان المراد بكل ب وكل ما صدق عليه من غير ما كان في تارة بحسب القضية
واخرى بحسب الخارج وذلك يدل بصرحه على ان رتب الصدق في ملزوم وانما بينهما انما ايراد
هذا التفسير وهو ان كل ما هو ملزم ب في ملزوم ب لبيان عقد الوضع وعقد الكل
في قولهم كل مالو وجد كان في فهو بحث لو وجد كان ب ليس الشرعية انما في عقبة الوضع
على ثبوت صدقه على تقدير وجوده في الموضوع وذلك لان كان في فلو كان كان في وكان
ب ناقصة حتى يكون جزاء موجوب محمول على اسمها وهو غير مرجع الى ذات الموضوع
لان ان قصة تدخل على المبدأ ويجز ويجز بصدق على المبدأ فعدل على ان المراد من
ملزوم من ما صدق عليه من انما متى يكون مضافا وجب فلا يعتبر الصدق فيما كان
ايراد الملازمة لالاتصال في عقد الوضع وكل والصدق يعتبر في الاتصال
فان كان الصدق معتبرا في تلك الملازمة فيشكل في الاشكال قال السيد ابنه بحسب الظاهر

من العبارة صريحاً في ادوات الشرط والجزاء كجملته الدالة على تحقق المقدم
فان قولك لو وجد كذا كان متصفاً وكذلك قولك لو وجد كذا كان بغيره
الادوات فشرائط المذكور كل ما له وجوده ولفظ كل ما ليس من الادوات بل الحكم على ما
يقيد كواجب بيقيد كونه منسوباً وكل منهما في حكم المفرد على ان اطلاق العربية
يشترط لفظية ما انزل في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي ما بعد في حكم
المفرد واحد الطرفين مبتدأ والآخر خبره واما بحسب المعنى فينبغي ان لا يقيد من كان
المتصل لان في الحكم بالماضي دون في لفظه ان الحكم يتحقق نسبة على تقدير تحقق نسبة
الآخر بينهما بول بغيره وقد عرفت ان عقد الموضوع في قولنا الشئ فمحمول منه
القبضية ان عقد الموضوع عبارة عن اتفاق ذات الموضوع كقوله هذا هو كذا وهذا
تركيب يقيدى وعقد كل عبارة عن اتفاقا من اقسامها كقوله هذا هو كذا فتركيب جزئي فان كلمة
الشرط تستلزم الحقائق والمقدرات بمعنى انه دلالة على التقييم بحسب الاستعمال وبالحكم
على الجمع والافصاف مخصوصاً قد يتحقق بالحق او بالمقدرا او بالمراد بينهما فقد
بالان لا يتألف بصفة الشرط ليس لارادة معنى الشرط واكثر في عقد الموضوع والحكم
بل لا يشترط ان يكون محقق الوجود ومقدراته وحركاته سواء اورد
ذات الموضوع بحيث يتناول الموجود والحقق والمقدر فلم يكرر ذلك في عقد الكل
مع ذات الموضوع بعينه ذاتا كالحال لا يجب بان ما في الكشف قد يترتب كقضية في مورد
الوصفي والآخر في الوصف لا يترتب كقضية فيها واقضية فيها حتى يطرأ
اربعة فاقبل قلت قد يتصور كقولنا افراد اذا كانت القضية معروفة والقضية الموقوفة
علا يكون على الوضع الطبيعي علم ان السور لا يرد على الموضوع لما علم من ان الموضوع
ذات الموضوع في القضية والحال مفهوم كقول وذات الموضوع قد يتصور واما
المفهوم فلا يتصور والمفهوم في احد افكاره كقوله الموضوع قد يقع الشك في ان الحكم
على كل الموضوع او على بعضه فدخل السور عليه لانه وضع الشك فلم يمتد
المفهوم لا يقع الشك فيه ولا يدخل السور من ادخل وضع الطبيعي فاذا اقرنا
السور بالحال واريد به الافراد وكذا اذا اقرنا بالموضوع الجزئي فقد اختلفت
القضية عن الوضع الطبيعي فلهذا تسمى قضية معروفة اذا اردت التعقيد فارجع
الى المصنف

الى المصنفات كل ما هو ملزوم له فهو ملزوم لاسباه فيه ان ملزوم بعبارة صريحة
صدق عليه بقبوله الزام من المحل الذات ايضا فلا يصح فيمكنه ان يمتد
لكونه شئاً شئاً نفسه فزويها واما القضاة التي اوردوها كقوله كل شئ
كاتب وكل كاتب فاعلم ان ملزوم هو القضية ان عطف على قول ملزوم فخرج
او اخرج واخرج متطابقا او اخرج ليس بمخرج فخرج ولا لازمه اذا اخرج لا يقتضي
مخرجاً بالضرورة فافهم في لفظه وهو فخرج في شئاً من جهة اللفظ والمعنى
اقام من جهة اللفظ فلانه كلمة لوصف شرط لا يبدله من الجوانب والحوال اما كتاب
او فخرج في لفظه لا يسيل الى الاول اذ جواب الشرط لا يعطى عليه ولا يسيل الى الثاني
لان فخرج في لفظه وقسم الشرط بالجزء وهو فخرج واما من جهة المعنى فلانه الملازمة
بين كانه وجوبه وجود الموضوع ولا معنى للمعطى من الملزوم والمطلوب لان كانه
مع لازمه لوجود الموضوع ان يمتد من قبل الالتزام باخر ملزوم مستلزم فخرج والحكم
بالقضية والافصاف معني عليه لا الحكم به مع قطع النظر عن تلك المقدمة فلا وجه لما قيل
من ان وجوده الوافق في تفسير القوم دليل على عدم صحة تخبره بالملزوم ولا يلزم من عدم
مساعدة تخبره ما جازى واذا عايناه فلفظاً فافهم في لفظه في التفسير
لا معنى للواو والعاطفة بين القارن والملزوم ان اى فخرج الملزوم باداة الشرط لا يقتضي لفظاً
لا مطلقاً لان حرف الشرط يقتضي كمال لفظ لا مانع للمعطى واما القوم المطلقين في التفسير
فلا يكون مانعاً للمعطى لقولنا انفسه والقضاة منسوبة وان قيل ان كان اللفظ
متبعي كانه ضاحكاً فلا بد من الواو فيه على ان ذلك ليس بمشبهة ان كانه لا يشبه
على التفسير المذكور اذ اهل العربية يجعل ما في هذا القول ماموصولة او موصوفة وقوله
لو وجد كذا او موصوفة ويجعل الجمع مبتدأ وقوله فخرج خبره وعلى انه يجعل بالمشبهة
في ف و توسط الواو والعاطفة فلا وجه لما قيل من ان قوله على ان ذلك لا يستلزم
ان اهل العربية اقرب بالاشباه مع انهم العار فلهذا يرد في الاستعمال وصحاح المتقال
ولا بد من جوابه اذ حرف الشرط وصفت لتخليق الربيع والحوال ما عرفت في
في ومنه ما قد ينشأ عنها عند استقراء حقيقة واما الجواز فلا بأس فيه ومنها البحث
في الحقيقة على ان في تحقيق الاصطلاح المنطقي لا ينبغي حمل اللفظ على الجواز فلا وجه لما قيل

ويحتمل وقوع كونه غلطاً في
تقدير المعطوف عليه كما لا
يجوز ان كل ما يصدق عليه
مع وكلا لا يجز

فان قلت فليس الواو على لفظه لا معنى له
ايضاً بين القارن والملزوم وانما
قوله الواو بالعاطفة لانه
مكوناً على انفسه لا اصل
وبوجه على التفسير
مع نظره في التفسير
العقود وكذا
ان زيد بالواو
بالعاطفة
ما يحتمل
الحال
عظام

منشأ التوهم ان الاتباع والانتزاع الذي هو حكم العقل يتوقف على تصور الذات
بمقتضى ما القوا له وذلك المقتضى الضمني ان كان وصفا في كمال يلزم الاتصاف
بوصف كمال في تلك الحال وان لم يكن وصفا في كمال بل في ما متى وفي المستقبل يتصور
على هذا الوجه الخصوص فيكون الاتباع والانتزاع على المتصور الخاص فيلزم الانتزاع
بوصف كمال حال كونه موصوفا بوصف الضمني الخاص ومدار النزاع ان الحكم او الحكم
في قوله سواء كان حال كماله او قبله او بعد ثبوت المحمول للموضوع وتلك الثبوت يكون
على ذات كماله وصفا فلا يقتضي حال الثبوت الاتصاف بوصفه فيتم لا جزاء الزمان
فصلي بهذا استدلال ثبوت في كارج لوجود الموضوع في كارج اما الاتباع والانتزاع
فمن الثبوت الذي لا يقتضي وجود الموضوع في كارج بل في الزمان فانه قيل
بأن التوهم يرد في الحقيقة ايضا فوجه التفسير وكذا يجوز التفسير في الجملة ايضا بان يقال
فرد في كارج سواء حال كماله او قبله او بعد قلت اولا ان كلمة لو في حقيقة كالتفسير
الحققة والمقدر كذلك تفسر بهذا التفسير باعتبار جزاء الزمان كذا في كارجية فلا يتوهم
ولا يتوهم الى وصفه وثانيا اذ يريد بالكم الثبوت المتصور يكون الثابت موصوفا بالاد
لاذاته فلا يتصور في التفسير بقوله سواء كان الاتصاف بوصف المحمول حال كماله او قبله
او بعد فانه الحكم ليس على وصف كماله اه تعليل للنزاع على سبيل المسببة او النزاع الذي
لموجب وهو هنا ان التوهم فاسد بل الامر في نفس الامر ان الاتصاف بوصف الموضوع
على العموم فان ثبت هذا الموجب بقوله فانه الحكم اه وان اشار الى منشأ توهمه بان على الظاهر
وهو تنزيل الوصف الضمني الى مقام ذات الموضوع لا يقال بغيره قضاي لا يمكن ان يكون
اه هذا منع لعدم المستفاد من هذا القضية المحصورة باعتبار كماله كونه في كارجية او لا
القضية الكلية المستفاد منه بالترام وهي كل قضية محصورة تؤخذ باعتبار كماله
وجود القضايا التي اعتبرها العموم من القضايا الزمنية ولم يكن اخذها باعتبار كماله
وحاصل الجواب بنوع تيسر لمنع تخصيص القضية المحصورة بالقضايا المستعملة في العلوم
مع عدم قصد الاختصار بل الاخذ بحال اعتبار كماله على الوجه الاعلى في الاستفاد
في المباحث الكلية ولم يمتثل من القضايا الزمنية الى اعتبارها المتأخر ولا
على كونه معنى كل ب كل في الزمان فهو ب في الزمان لوجهين الاول انه لا يقع
اخذ القضايا

اخذ القضايا التي موضوعاتها متممة الوجود بهذا الاعتبار لان قولنا شر كمال
الباري متمم صفاته على هذا الاعتبار شر كماله في الزمان متمم في الزمان
وهو ظاهر النص ولان الذي في الزمان كماله يكون متمما وكذلك قولنا متمم معدوم
الشيء انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان ظهور
الحكماء افرقوا بينهم فقلل وهي القضايا التي موضوعاتها متممة اه المراد القضايا
الضارة قد لا تكون اخذها كذا وبسبب عدم العلم بالاخذ الاتصاف لانه لا بد
في الحقيقة الصديق على الافراد الممكنة وفي كارجية الوجود في كارج ويمكن ان يوجد
قضية متممة الوجود وليس لا يمكن اخذها بغير اعتبار سبب من السباب
كحالات المحمول لوجوده مثل معدوم به ولا العلة متمم والشر تنفذ القضية المتممة
لكنها في المادة الواحدة في العقل والاعتقاد يجب ان يكون قواما عامة اه بهذا يدل
على ان كلام المصنف في حقيقة المحصورة قضية كلية في كماله اي كل قضية محصورة تؤخذ باخذ
الاعتبارين وجواب يدل على كونه تفسيرا لهما لهما وكل من مسأله في العبارة يمكن التفسير
على كلا الوجهين على طريقة صفة الاختصاص فالاول يقتضي العموم والثاني الاختصار
لكون المصنف في صدر بيان الاتصاف وبيان الاقسام المتخلفة فلا كونه مناسبة لما قاله
العلامة التقاضي من انه انما قال بغير تارة كذا لم يقل ما حقيقة واما خارجة لانها
قضايا خارجة عما تضمنه بغير معتبرة في العلوم الكلية وهي التي موضوعاتها متممة او معدومة
انتهى وغرضه رحمه الله انه تعريف على التقدير بان هذا السؤال ليس واردا على المصنف اه
حتى تجاب الى الجواب فلم يدعي الكلية ولا الاختصار والشيخ اعجز القضية فهو ما واهدا
منطوقا على الجميع وهو ان معنى كل ب كل ما وجد في الزمان او في كارج محققا او مقفرا
او فرضه العقل بان الفعل فهو ب انتهى واصله يتصور على صور راجع لانه الموجود
في كارج قد يكون محققا لوجوده كالاتصاف وقد يكون مقفرا لوجوده كالاتصاف وكذا
الموجود في الزمان قد يكون محققا لوجوده كالاتصاف وقد يكون مقفرا لوجوده كالاتصاف
مقفر الوجود وفيه كماله البار في كارجية الموضوع من التصورين الاولين فالقضية
حقيقية ان عم افراده من المحقق والمقفر وان خصت بالحق في رغبة والامكان
من اب قبيح فالقضية ذهنية فلا يشترطها واحدة من القضايا وحقق هكذا بعض

من ان لا يخلو وقار فلا يجد الا يجعل ذلك من الحقيقة لا صفة الكيفية ويكون ما علمه
 من الحقيقة التي يقتضيها المتعارف فان قيل القضية الزائفة كيف يمكن ان تكون
 في ما تقدم من الاعراض فقلت يجب ان يكون في قولك ان لا يكون في قولك ان لا يكون
 هو المتع في الخارج ومنه كل ما صدق عليه في الوجود ان لا يكون في قولك ان لا يكون
 في الوجود ان لا يكون في قولك ان لا يكون في قولك ان لا يكون في قولك ان لا يكون
 الموضوع ان صدق يستلزم وجود الموضوع حال ثبوت كماله وان كان صدق في قولك
 ذلك الثبوت ان ذلك قد علمنا ان خارجا في رجا والصدق فوقه وان كان في قولك ان لا يكون
 فالموجبة الزائفة تحتاج الى ان يكون موضوعها في الوجود هو اسطة الوجود كما لم يتصور
 تلك الصورة الموجودة في الوجود ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الكصور
 او لا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه قال السيد اجاب بان الحق ضبط القضية بالسئلة
 في العلوم فلا غلب بقر الضبط العموم من جهة الكبر ومن جهة الكيفية انما ان
 في الوجود لا غلب ليس طرفا لغيره في الوجود بل متعلق بالمستصلحة في العلوم كما يدل عليه
 قوله يستلزم ان يكون القضية كلية او في المال كل قضية مستصلحة في الغلب مباحثها
 يؤخذ باحد الجانبين فلا بد ان جعل المحول الاعتباري في الغلب على احد الجانبين
 لا يغيب عدم التعارض والاختصاص حتى يصلح للوجوب واما اذا كان طرفا لغيره في الوجود
 فلا يتم الكلية ولا يصلح للوجوب كما لا يخفى ويحكم ان يقال ان الغلبة قد تكون باعتبار
 افراد القضية وقد تكون باعتبار الاستعمال في المباحث فباعتبار الاول لا يكون القضية
 كلية وسواء من حيث اعتبارها باعتبار ان يكون كلية فيكون ان يكون متعلقا
 بالماخوذة باعتبار ان يكون كلية وما ذكرتم مما يستعمل في ادراكه لم يتفق اليه
 اي من القضايا التي يكون افرادها متع وجودها في الخارج ما ذكرتم في الوجود
 اليه مع عدم تكس اندراجهم في القواعد بسهولة فثبت من قوله كل رجب وفيه
 تنبيه على ان الغلب متعلق بالانوار التي ليس قايما لاندراج في القواعد والاولى
 الا يقال ان احوال الاشياء على ثلاثة اقسام يعني لما كان العرض من العلوم ككلية
 معرفة احوال الاشياء فنسب احوالها بتصورها ومنها على ثلاثة اقسام فينبغي ان يكون
 المردود بحيث يغيب ثبوت الاحوال الغرضية ويجعل موضوعا في المسئلة وذلك

حيث قال في
 شرح من القواعد
 التي ينبغي ان

بان يؤخذ

بان يؤخذ القضية على ثلاثة اوجه كما بينت لا على اسلوب ما قاله القائل من اختصاص
 القضية الحقيقية بكونه افراد موضوعها حقيقة الوجود او مقدرة الوجود بل افراد
 شأنه للافراد الزائفة والى رتبة الحقيقة والمقدرة يوافق المبنى للمبنى عليه
 كما ان قضايا الهندسية مثل كل كوة كذا وكل مثلث كذا لان من هذه القضايا ما يشاهد
 للافراد كما رتبة حقيقة او مقدرة ممكنة للافراد الذهنية المستصلحة كالكرة التي
 يعرض اعظم من تلك الاعظم والثالث ان يعرض قطره اعظم من قطر تلك
 الاعظم فلو لم يكن القضية الحقيقية ماخوذة بما تقدم يخرج مثل هذه القضية من الحقيقة
 والى رتبة الماخوذة بين على ما قاله القائل فيثبت واسطة قسم بين اول افرادها من قبل
 ثلث اول عارض للمعروف وهذا القسم يسمى لوازم الماينة فيعلم منها ان لازم الماينة
 يثبت على جميع الافراد الزائفة والى رتبة بحيث لا يشذ عنه واحد وذلك لان
 لان لازم الماينة عارض لها من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها في الخارج او في
 الوجود وان خرج من الثبوت واحد لا يكون لازم الماينة وعلى ما قاله يخص واحد
 الموجودين كما قد روي في ان لازم الماينة قد يعرض لبعض افراد الماينة في الخارج
 دون بعضها فانه وبعضها في الوجود كالقيام بالغير العارض للمعروف في الوجود والذهني
 وبعضها افراد في الخارج كالصورات القائمة بالرسول ولا يعرض لبعضها كالرسول القائم
 بنفسه وكما ان التركيب وعدم الانقسام وباعتبار بعض افراد في الوجود وباعتبار بعض
 في الخارج فمثل من ان لازم يخرج من الانقسام الثلاثة فدايم الكبر وبان القيام
 بالغير العارض له في الوجود محال بالمماينة للقيام بالغير العارض له في الخارج في الاول
 قيام المتقوم بمقومه كونه عرضا والثاني قيام المقدم بمقومه كونه جوهر او ان يشتركا
 في مفهوم القيام بالغير عارض الاختصاص وكذا التركيب الكارجي وعدم الانقسام الكارجي
 محال للتركيب الذهني وعدم الانقسام الذهني فيسبني انهما من لوازم الماينة
 بل اما من عوارض الوجود الكارجي ومن عوارض الوجود الذهني كما حقق الله ورسوله
 وقسم حقيقة الوجود الكارجي كالكوة والسكوة للبحر والافاق والاضاءة للشارع
 فان للبحر والشارع وجودا اصليا لهما اثارا وحكام يتفرع على وجودهما الكارج
 وله وجود ظلي لا يتفرع عليهما تلك الاثار بهذا الوجود فله وجوده على في الاتار

٢٢

وان حكمه وكذا الحال في القسم الثالث كالتفاني الطبيعية اي كمال الحكمة
الطبيعية فان موضوعها الاعمال التي لا يفتقر في وجودها الى كارجي والذاتية
مادة يكون موضوعها مسا لها جميع موضوعها او انواع موضوعها فاما ما كان
احوالها ان فيه حقيقة بالافراد كارجية مثل كل جسم فله شكل طبيعي وكل جسم فله جبر
طبيعي كالتفاني المستقلة في المنطق والما كان موضوع المنطق العقوليات ان فيه
التي لا يذوقها الا في كارجي يكون الاحوال ان فيه لهذه الموضوعات حقيقة بالافراد
التي هي بالافراد الذاتية اعم من الحقيقة كالتفاني المذكورة من المقدمات كالتفاني
الممكنة فيفسر الحقيقة الذاتية فان قيل يمكن جعل الحقيقة على ما جعله القدم من الحقيقة
والتي رغبة المذكورة ورد في التفاني الممكنة بانه الاحكام الواردة على المتكشفت
اما ان في تقدير وجود المتكشفت او لا ان لم تفتا على اخذ التفاني بهذه الاعتبار
والان تافت فعدم الايجاب عليها منوع فان من الحقيقة يرجع مجازا الى السبب
وضي بالشي من شريك بالباري يمكن الوجود وقت ان الحكم بانه لا في الحقيقة حكم غير
مستوع لان مفهوم كل مفهوم نسب الى اخر فلهذا لا يمكن بينهما الايجاب فلا وجه
لا اعتبارا سالبه بانه عدم صلاحية لاخذ باخذ الاعتبار مع صحة باعنا المعنى
العام ان لم يتعد فلهذا وضوحها ان اي عينها في موقع بيا كالحقيقة والما كانت
وعرفتها واشتوا عليها احكامها من التافض والعكس ينتج بهما في وقوعها
مقدمة في قبيل العلوم ومن هذا ينهم عدم التفتق في التفاني التي لا يمكن ان
وامكان وضوحها واستخراجها ومن قوله واما التفاني ان عدم احكامها وضوحها وتكونها
كما لا يخفى ويثبت في نظرنا ان يكون ان القول ان في التفتق في عدم الشرح او ما
يعلم من الاول عدم التفتق مع الامكان وفي ان في عدم الامكان ويمكن ان يقال
ان هذه الحقائق وجه التغير بالزعم او كثر امل استعمل في مقام البطلان ويمكن ان يكون
وجه الزعم عدم قياسية قوله فلم يعرف بعد وقوله تسمية خارج عما لا فقه البشرية
او حكام او ان هذا القول غير متحقق بل الحقيقة ما ذكره الشيخ انه لا حقيقة منها
واحد منطقا على جميع التفاني كما بينا اننا قد ظهر لك ما بين ان لا يرد
الى بيا النسب بين الحقيقة والكارجية اما المتكشفت في الحكم والكيف فالجواب لا

الطلب

الحكمتان بينهما عموم وخصوص من وجه كما قررنا في المبحث الاول من الجواب
والان ثبت ان لمعرفتها بالما بينه فاذا تعرفت بالما بينا نقول اما الموعيتان الجويتان
فالحقيقة اعم من الكارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض افراد الكارجية صدق
على بعض الافراد من غير عكس واما التان لالحكمتان فاما رغبة اعم لما ثبت ان ينتج
الا فحقن اعم من ان متى صدق السبب على كل الافراد صدق على كل الافراد كارجية ولا يمكن
واما التان لالحكمتان فبينها ما بينه جزئية لان ينتج لاعم من وجه بيا في ذلك
استخراج السبب بين الحقيقة فاقول ولا يصدق بحسب كارجي لعدم وجود الموضوع
انه لا يقال اذا لم يصدق الحقيقة الموجهة صدق التان لجزئية واما لا ترفع الحقيقة
واذا صدق التان لجزئية في بعض المراتج ليس بشكل في كارجي فليست بصدق الموجهة
مثل كل مخرج بشكل او بغيره اجماع الحقيقة فلتان التان بحسب كارجية ليست بغير
للموجبة الحقيقة بحسب الحقيقة لعدم انحاءها في الموضوع فان الحكم متصور على الافراد
او مدار الضرر بثبوت الحكم للافراد كارجية وعدم ثبوتها للافراد الكارجية والحكمة
الحقيقية مستلزم بثبوتها للافراد كارجية والبر كارجية فاذا صدقت الحقيقة بغير
اجتماع الحقيقة بمادة افراد كارجية فاذا لم يكنها عموم وخصوص من وجه
انه معلوم ان النسب بين التفاني بحسب الحقيقة باعنا الافراد لان بين مفهومها ما بين
بحسب الصدق والحقيقة في ما حظ النسبة بين الحقيقة والحقيقة والتفاني كارجية المطلق
لا بين الافراد حتى يقال مثل كل ساه بوجه حقيقة او كارجية كيف يكون اعم من وجه
مع انحاء والمادة ولا معنى لاعتبار النسبة بسبب رجوعها الى الحكم في الحقيقة ولا يقال
ان قيل كالحقيقة اعم من وجه من كارجية فلما لم يقدركم بحسب الحقيقة اعم من وجه من الحكم
بحسب كارجي بمعنى انه قد تحقق ذلك وبالعكس وقد يفتقر الى ما تحققه قال لا النسبة
بسبب الصدق لا بحسب الحقيقة فقط فالقصر بالاضافة فلا يفتقر في كونها بين المفرد
بحسب الحقيقة ايت على ان النسب بحسب الصدق يستلزم النسب بحسب الحقيقة في الامور
الموجودة كارجية ونفس الامر ان كان التحقق بمعنى الثبوت في كارجي او في الحقيقة
وان كان بمعنى الثبوت مطلقا اي في ظرف ما من الوجود وكارجي ونفس الامر يستلزم
النسب بحسب الحقيقة مطلقا قيل انما اعتبروا بحسب الصدق لانهما يتم المفردات الوجودية

والعدمية بخلاف اعتبارها من حيث التحقق فان تحققها بالمتنوعات التي لها تحقق في نفسها
او في شئ من ان القضية كقولنا زيد قائم لا يحل على المفرد لانه القضية صحتها حتى تستقل
بالمفردية لا بل على اعتبارها على الاشياء او فذلك على مفرد واحد او على عدة على وجه
الاجمال فيخرج من كونها قضية فيصير اكل على شئ او فذلك على بعض الجملة الاسمية
زيد قائم وزيد قائم جملة اسمية ووجه كون الجملة مستقلة بالافادة وعدم ارتباطها
بالشئ او ان نسبتها تامة فيصير السكوت عليها وكافية في قصد الافادة ومع هذا لا يحل
ارتباطها بالشئ او ان لازم توجه الشئ الى شيئين قصدوا بالذات في ان واحد وهو محال
بعدم التمسك في كل ما يثبت في القضايا بحسب صدقها في الواقع اي بحسب صدق
افرادها لا منزهة بها الى وطء من النظر لان مفهومها محال بان لا يحل في التحقيق
في الواقع بمعنى ثبوتها به النظر مع قطع النظر عن فرض الفرض فلا بد ان القضايا
ليست بأسرها متحققة في الواقع فلذلك لم يسمى على وجه كلي والصدق بمعنى الحكم يستعمل
بمعنى فيقال لا يعني ان الصدق بمعنى الحكم يعلم بسبب تعدية بعلى ويعني معنى الاستعداد
فيقال صدق عليه اي جعلت عليه بمعنى التحقق بعلم بسبب تعدية بعلى ومعنى الثبوت
والتحقق يقتضي النظر بقال صدق بمعنى القضية في الواقع اي كقصة هذا لا يحل
على الاول سواء ذكرت وقدرت وكذا في الثاني لا يقتضيها المعنى معلوم ان مثل
هذا لا ينبغي على الرواية ومحمول على الاخر فلا بد عليه ان الصدق بمعنى اكل
ايضا يستلزم في بقى فيقال لا لا صادق على زيد في الواقع فذلك الفرق الاستعمال
بمعنى وعدم الاستعمال بمعنى انتهى اذ في استعمال بعلى فلا بد فيه تحقق في بعد على ان وقع
المادة الواحدة لا يفرق الا كثرية فانما يقتضيها المتبوتات كما ان يكون
صدق كل واحد منهما في نفس الامر مستلزما للاستلزام في التحقق بمعنى عدم
الافتكاك كنه سواء على طريق التوأم او على طريق المفردات او معنى امتناع التوأم
بناء على استلزام التوأم للمفردات فلا بد عليه ان مدار التوأم على تحقق كل
منهما مع الاخر لا بد سواء كان ذلك التحقق ضروريا او اتفاقا وعليه
فتمسك لمصوبات اباقية ان شاء الله تعالى بشرط محذوف وقدم عليه المحذوف
عرف ما تقدم من الاعتبارين والفرق بينهما وبين عليه اباقية في معرفتها يحصل
العلم

العلم بان لا يحل جزم ان يكون له ما عرفت مفهومه الموجبة والمردود ما بينهم فما يتحقق
المذكور فلا تصور كما قلنا امثل ان تعرف ان لانه لا فرق بين القضية المحصورة
الكلمة الموجبة وبين الموجبة الجزئية وبين اباقية كلمة وجزئية الابا لا ذات سور
او اباقية وحسب والتحقيق المذكور لم يتحقق بالادوات بل بذات القضية باقتضاها
ذات الموضوع بوصف الضواني وهو صحت المحمول وهو مشتركة بين القضايا المحصورة
كلها فلا يثبت وت بالاجاب والسلب ولا بالكلمة والجزئية فاذا عرفت الحال في ضمن
مادة مخصوصة يعرف باقيا بالمعيارية عليه بالمرتبة ومعنى اباقية الكلمة
رفع الاجاب والايجاب قد يطلق على الابقاء وقد يطلق على الوقوع والمراد هنا هو الثاني
والذي يلزم ثبوت الابقاء في الباقية فالعنى رفع الثبوت بين المتصورين واذا عرفت
انه ليس بينهما في الواقع فالاش في شرح المطالع ان الاجاب جزء من مفهوم الشئ بمعنى
انه لا يمكن تقسيمه الاصف فاليه وليس جزءا منه كما ان البصر جزء من مفهوم العلم وليس
جزءا منه والالزام اجتماع العمى والبصر في المعنى لانه الاجاب على بعض الافراد والجزئية
انه يعني متى صدق الحكم على بعض الافراد والجزئية صدق على بعض الافراد الحقيقية وليس كل
صدق الحكم على بعض الافراد الحقيقية صدق على الافراد الجزئية كتحقق الحكم على بعض
الافراد الحقيقية في الافراد المقترنة مع عدم تحققه على بعض الافراد الجزئية فيها ونسبة
الافراد الى الحقيقية يقتضي اجتماع اربعيات في الحقيقة ليس لكرامة اجتماعها ورفعت
احدى ادة النسبة في كل وعلى ان يكون الباقية الكلمة الخارجية او لانه يقتضي
الاختصاص من ثبوت العلم ولا صدق السلب الحقيقي ما لا يشك ووجه الموضوع محقق
او مقدر او اما لعدم ثبوت المحمول للموضوع واما ما كالا يصدق السلب الجزئي فلا بد
في صدقه ان يكون ناشئا عن الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي
وبه ان السلب الجزئي لانه ان السلب الجزئي يقتضي ثبوت الموجبة الحقيقية
التي هي بينهما عدم وخصوص من وجه وبين الشئيين اللذين بينهما نسبة كذا تبين جوهري
بين ثبوتها وهو صدق احد المتهودين به والآخر في جملة سواء تحقق في ضمن
الشئيين الكلي او في ضمن المعلوم والخصوص من وجه وبت يتحقق في ضمن المعلوم والخصوص
مما وجه صدق الباقية الجزئية الحقيقية بدوان الجزئية حيث يكون الموضوع موجودا

ويصدق الحكم على الموجودات في الكمال في الخارج في المربع في المصدق
 موجبة كلية خارجية فلا يصدق سبب جزئية خارجية والآن لم يمتنع التفتيش
 ولا يصدق موجبة كلية حقيقية ما ذكرنا وكذا العكس حيث يصدق الموضوع في الخارج
 سبب جزئية حقيقية لصدق الموجبة الكلية الحقيقية كقول كل عقار فاروق يصدق
 في قول بعض أشكال السبب بمرجع حقيقة خارجية بناء على وجود الغير المرجع في الواقع
 لعدم انحصار الشكل في نفس الامور المربع المسمى بالثالث في العدول
 والتحصيل اهـ بهذا من الفصل الاول في النظر في حقيقة فيقتضي ان يقال في كلمة حيث
 العدول والتحصيل لكان اقام سبب البحث مقام المبحث عنه تنبها على كونه عدولاً
 او الامور فيها للعدول وحين من المضاف اليه في عدول القضية الكلية من قبل
 جرد قطيعة كما في تحقيق المحصورات والعدول والتحصيل بين ولا في الموجبة
 والابنية في لا غلب فلذلك فترى عنوان البحث فيها كما يدل عليه كلام المتن فلا
 لما قبل ينبغي ان يقول في العدول والتحصيل والسبب لانه لا يثبت في هذا البحث في السببية
 ايضا انتهى وقد يظن ان هذا التفتيش للتفتيش بسبب رجز مخصوص بل بان
 احد الطرفين وكليةها ولهذا افرد عن تفسيرها باعتبار رجزها وجعل البعض هذا
 تفسيراً باعتبار المحل حيث قال ان محمول القضية ان كان وجودها بمعنى انه لم يكن اداة
 جزئية منه بحيث محضه لتحصيل مفهوم المحل سواء كان الموضوع وجودياً او عدولاً
 وسواء كانت موجبة او سلبية والكل لا عدول سبب معدولة او متغيرة لانه الالة
 او لا على الامور البشوية او اقصدا لامور الغير البشوية يعدل ويتغير باداة البك
 او بغيره اخرى اليها ويز محضه لعدم تحصيل محورها موجبة كانت او سلبية كقول
 زيد لا يغيره زيد ليس بما يغيره ليس اعني كذا في شرح المطالع ويحظر بل بل هذا العمل
 ايضاً لا باعتبار اداة العرض من العدول تروج جانب الايجاب وتوسع كسره بل
 انتاجات البراهين باعتبار شروطه الموقوفة على الايجاب ومدار انتاجات
 جانب المحل فاعتبار العدول في الموضوع ثانياً وبالعرض قاطب لانه حرف البك
 اما ان يكون جزء الشيء ومن الموضوع ان قد يفتن فيه من وجوه الاول ان الواجب
 لا مطلق الشقة لا يقال اداة السبب باللفظ السبب لانه لفظ غير ان
 ان يكون

ان الحرف لا يكون جزءاً الا للفتنة المعقولة ولا يلزم في المعدولة ان يكون لفظ
 القضية مشتقاً على حرف السبب فانه قون زيد اعني معدولة مع انه ليس في لفظ
 القضية حرف السبب وان نشأ ان القوم اجتزوا السبب لانه المحل وحرف السبب
 جزءاً من جزئها وهو النسبة فتدخل في المعدولة مع انها محضلة انا اقول في الجواب
 عن الثالث ان الشرط الثاني من التفتيش للمعدولة هي حيث حرف السبب جزءاً
 من محملها في المراد من المحل المحل الاول الذي ورد عليه السبب وحرف السبب
 خارج عن المحل الاول في السبب وفي السبب المحل ايضا او مثل زيد ليس بقائم
 اذ اجتزوا السبب المحل وحرفه ذلك السبب على الموضوع يكون في محموله الاول قائم
 وان في سبب قائم والسبب خارج عن المحل الاول فلا يرد التفتيش بها وعما في ان المراد
 من الحرف معنى الاداة بعبارة الالائية والمدلولية والتفتيش المعقولة وكذا في
 الموضوع والمحل من هي لكما لا يشترط سبب استعمال المعقولة في المعدولة لا بأس فيه
 مع قرينة واضحة على منادى ان يكون الاداة جزءاً من جزئها لا يتصور بها حقيقة
 المعنى او الاداة في اللفظ عليها فلا يرد مثل زيد اعني لانه معنى السبب جزءاً من المحل
 ولا مثل الاجزاء وجوانب الامر هو غير معدولة اذ كان اللابح على التفتيش وعلى الاول
 ان معنى الحرف من اول معنى لفظي هو ليس ولا بأس في عدم الموافقة لا مصلح
 الشقة في لفظ مجازي اذ عرفت انما فان في الاعراضات فلا وجه لرفعها بافراق
 القضية للمعدولة من المعدولة لا يقال مثل زيد اعني معدولة معقولة محضلة حقيقة
 مثل الاجزاء وجوانب المعقولة قاطب اما لا في المعدولة الموضوع اهـ هذا من قبل
 ان في الصفة الى فاعله وجه الثالث مع لزوم تبعيتها لها على ان الضاعف اذ
 رفعها فلا يغير في فتح الضاعف واللم يرفع بها فغيرها ضمير الموصوف فتنبه في الثالث
 والتذكير وجزءاً واللفظ ان نسبة المعدولة الى الموضوع وكذا مشك على ما بينه النص
 من قبل اسناد حال الجوز الى الكل فينبغي ان نسب لنفسه باليقول لما كانت المتأخر
 البشوية وضمت اهـ لانه كل على الامور البشوية كما ان من الواجب اذ اقصدا الى الامور
 الغير البشوية ان تعدل بها باداة السبب او ما في هذا الى الامور الغير البشوية والاصل
 ان ذكر السبب لما لا يعدل وكذا لا يجيب لان السبب ليس هو الرفع المطلق بل الرفع الاجابي

هذا هو
 المقصود

فمقصودنا وذكره بعد تصور الإيجاب وذكره فلا بد أن لا يذكر لفظ وال
على الثبوت ثم في رد السلب يقر بأن حرف السلب فكذا في حرف التثنية
باللفظ الدال على الثبوت عدل بذلك اللفظ من الأصل على الثبوت
أما وضعت في الأصل سلباً في الموضوع نعم من أن يكون باحداً طرف من الطرفين
التي ينبغي أن يكون السلب والترفع عدولاً وضيقاً سواء كان بالطلاقة أو بالاعتقاد
أو بالانزاع وكذا غير عدل على الترفع ولو بالانزاع على أنه يستعمل بمعنى لا والمراد
من السلب والترفع الترفع المطلق وعند الثبوت فالله كما لا يخفى من التثنية وفرد
تثنية فلا يخفى أنها لا يمكن عدولاً في الترفع التثنية في نفسه فلا يمكن فيها ثبوت لا
أنه أرادوها وضعت سلباً كحكم فم من ذلك فلا ينبغي عدولاً عنها مستنداً في سلب
التثنية في نفسه ثبت له أنه على باب المحمول وضيقاً رابع إلى الشيء أو هو بهذا
إشارة إلى معدولة الموضوع والثاني إلى معدولة المحمول في الموجبة قوله السلب
إلى معدولة الموضوع والثاني إلى معدولة المحمول في السالبة فقد عدل به عن موضوعه
الأصلي أنه عدل على صيغة المعلوم ضمير رابع إلى حرف السلب وضمير رابع إلى الفعل
المذكور وضمير موضوع رابع إلى حرف السلب والترفع المطلق وفي صورة العدول
بحكم الجمع أو على الجمع لا يتصل التثنية والثبوت بين حرف السلب ومعدولة يكون
توحيشاً لضعف الجاهل جزئياً وهو حرف السلب وهذا التقدير يكفي في وجه التسمية فلا حاجة
إلى أن يقال لا عدل بالمعدولة فيها حذف كما رتبتم أو صلاحيه والى العمل كما في لفظ التثنية
ولفظ عدل مشتق من العدول بمعنى رجع والعدول الرجوع يقال عدل عدل عن الطريق إذا
رجع وعاد عنه لانه العدول وهو ضد الجور فلا نسبة مثله قد علم أن العدول وقع
في جزئية القضية أولاً وبالذات والواقع فيها ثانياً وبالعرف فلهذا معنى لما قبل ولا يخفى
أنه كما عدل بأداة السلب على موضوعها الأصلي عدل بالقضية على موضوعها الأصلي
فتسويتها بالمعدولة لا يوجب أن يكون تسمية باسم جزئياً بل يقع أن يكون تسمية باسم
نفسها وأما أو رد لا على الثاني ثانياً فلا بد أن المثال مصدر سلب وفيه التثنية
والأفرد يجب التثنية فلا حاجة إلى حذف الكل إلى الكل من الأولى والثانية مثال البعد
لهما فلا بد وجه حصول العلم إذا أخذ الموضوع من المثال الأول والمحمول من المثال
الثاني

حقاً بعبارة ثبت
على أنه أو هو شيء
أو سلب شيء على
أو هو شيء شيء
عصام

التي هي على ما عدل على الآخر يحصل لنا ذلك مع عدم الفرق بين الإجماع والافتراق
ويجوز أن يكون التثنية باقية في الأول لأن السلب ما لا جزأ له أنه قد علم أن القضية
والمعدولة سميت بهما القضية باعتبار الطرفين وكذا السالبة في التركيب والسالبة
بلا خطا في الطرف وفان التثنية بالسالبة لا تميز بين السالبة والمعدولة
فطرف السالبة أن كان بسيطاً بمعنى أنه لا تركيب له ولا جزأ له فهو بسيطاً وإن كان
مركباً وجزأ له سالبة معدولة وبمعونة التمام يعلم أن المراد من الجور الترفع في وقت
هو حرف السلب فلا بد أن حرف السلب لو لم يكن جزءاً من طرفه لا يلزم السالبة وهو
اختلاف صلات السالبة بالبسيطة دون الموجبة لثبوتها في السالبة لكونه مرشحاً على معنيها
فلا يقل قوله وإن كان لا يقع في موقعه لأن حرف السلب لا محالة موجودة فيها قلت
أنه السالبة قد يكون استقوية لاجتماع الحكم المنوط لها بملاحظة أولوية الحكم فيها
فلا يفرق على أنها عدم اجتماع خلافها في نفس الأمر وهذا الحكم عدم جزئية حرف
السلب من طرفها على تقدير وجودها وهذا الحكم أولى على تقدير عدم وجودها ولا
لم يكن عدمه في نفس الأمر أو التقدير بالنسبة إلى الحكم ووجوده في نفس الأمر بالنسبة
إلى السالبة يصح أن يكون مثلاً يعني أن أو رد توضيحاً بوضوحها لأن في الأصل
في القضية أن يورد جميع جزئياتها على ما وضعت عليها وهذا لا يرد والاستعمال شائع
لأن على وجه التحصيل فيستغنى عن التوضيح بآراء جزئياتها فافرا لفظ مثلاً
يدل على اللفظ بجميع في جانباً مثله بمعنى كلاً لا فرداً رتبا يذهب الوهم إلى أن كل
قضية أنه سلباً لا سلباً كذا لا اعتباراً بإيجاب القضية وسلبها والسلب ثانياً
أحد من العلم من استعمال اللفظ في التقابلية حقيقة فالقضية المشتملة على حرف السلب
يكون سالبة فيوهم أن يكون المعدولة سالبة لا ثباتاً على حرف السلب ونحوها قوله
موجبة كانت أو سالبة فيزيال تسمية بالمعدولة أو هو يقتضي عمومها من الموجبة
والسالبة فيثبت في حالها فافرا جفت إلى بيان البعده في كونه القضية موجبة وسالبة
فقد التوهم وجه حرف السلب في القضية مطلقاً ومدا الترفع وروده على التسمية
الثبوتية فقط لا وجوده في الأطراف قد عرفت أنه في باب التصورات أن الإيجاب
والسلب من قبيل التمييز فيمورد بها وقوع النسبة ولا وقوعها في بعده على الإيجاب

طال بالكون في السالبة من الطرف
بخط الموجبة على أنه لا طراد
في وجه التسمية



والسبب بالنسبة الثبوتية وكونه القضية موجبة بايقاع تلك النسبة وسالبة برفع
تلك النسبة لا بطرفها فلهذا يكون المراد بالنسبة الثبوتية في عبارة المصنف الوفاق
والا وقوع وفي التعبير بايقاع النسبة ورفها ليس اشارة الى كونه المراد بالنسبة
الثبوتية الا بايقاع والرفع الى طرفيها بل ملاحظة كونه القضية موجبة اوسالبة ومعنى
القضية موجبة مشتمل على الايجاب من قبيل اشتمال الاله الخواجد للمدلول في المضمولة
او من قبيل اشتمال المشروط للشرط او الحيل للمحال فيكوله الايجاب والسبب خارجا
عنه القضية فلا بد ان الايقاع علم فكيف يكون جزاء المعلوم فتمت كانت النسبة
واقعة اي واقعة في الزمان بمعنى موقعة بدلالة السبب والسبب في هذا المصنف
او للتعليل وقد علم من هذا ان ما كان احد طرفيها محدثا او كلا طرفيها وجوديا
ان اوقعت النسبة فموجبة وما كان احد طرفيها محدثا او كلا طرفيها عديمين اوقعت
النسبة سالبة وان كانت في الحال موجبة فكل سبب لاشياء باجوابه اذا اختلف
الى المدلول بالمتابعة لا بالالتزام والالتزام في كل قضية موجبة اوسالبة يجب الدلالة بالبرهنة
الا بجهة القضية موجبة وسالبة فيكون موجب ان اشتمل طرفاها فيه اشارة الى ان قول
المصنف فان قول كل ما ليس كذا جاد او دليل على كونه الاعتباري بالقضية وسلبها
الى النسبة الثبوتية والسبب لا بطرفيها وجه الدلالة ان الايجاب والسبب با على عام فاما
من ما تقدم عبارة لا علم الحكم بشيوع الشيء الشخصي او سلبه عنه فمضي الايجاب بمحقق
في هذا القول ان معنى السبب فيها ممتنع بل هو ان يكون الاعتباري بالقضية الى النسبة
الثبوتية ويلزم من هذا الاعتبار رفع شبهة من حال كل قضية تشتمل على طرف
السبب يكون سالبة فلا يتوهم ان من الحكم ايجاب قول الثاني جاد واما كونه عالم
فليست بستم ايجاب قول كل ما ليس كذا فهو عالم حتى يصح الاستدلال بهذا لان الاستدلال
يلزم ان يتركب من مقدمات مسكنة عند الحكم بل هو في الالتزام وما كان فيه من قبيل
الدليل الحقيقي ويحتمل ان يكون اشارة الى انه تفصيل وتوضيح للدليل وهو قوله والبيان
باجاب القضية كقولنا لا شيء من المتحرك سالك الا قالوا لعمري ان لا شيء من المتحرك
التي له المحصلة الطرفية يتحرك لا شيء من المتحرك سالك اشارة الى ان المراد بحدوث
الاطراف هي ان يكون طرف السبب جزاء من لفظه لا ان يكون معتبرا في مفهومه فانه لا يكون



عدمه

عدم الحركة مع انه ليس هو المدلول في شيء قبل قولنا زيد لا معدوم يكون معدوما وزيد
معدوم محققا انتهى قالوا في شرح المطالع في تمثيل المعدولة كقولنا زيد لا يصير او انما
وزيد ليس بلا يصير ليس على هذا قبل على ان المعدولة ما يمتد احد طرفيها عديم
سواء كان صورته صور الشيء كقولنا زيد لا يصير او لا كقولنا زيد اعلم وظاهر
ان تحقيق هذا من الملاحظة منوط على تعريف المعدولة المحصلة في الشرح قبل ذلك
المدلول والتحصيل باقترب جزئية معنى السبب وعدم جزئية فقالا لا كان وجوديا
العلم ليس معنى السبب جزاء منه سميت محصلة وان كان عديم سميت معدولة فلهذا
يكون الشرح للمعنى والى معنى السبب فيكون مثل زيد اعلم معدولة بالاشبه وانما هذا في معنى
المعنى باقترب جزئية حرف السبب فان حله على ظاهره يكون مثل زيد معدوم وزيد
اعلم محصلة بالاشبه وان الاول عبارة عن قولنا انما فانما والتعريفات لها وبما كانت
يكون مثل زيد اعلم معدولة وقول العلامه انما زاني معنى على الظاهر ومن العجائب
من ذيل عن التعريف بل على تعريف المص على القضية للمضمولة وتكلمت في توجيه
قول المصنف هذا من غير ان يقرض عليه بكل السكوك على معنى الثبوت والاستدلال في كل
التي لا يقول المدلول في اشارة الى وقوع السؤال با على تعميم البحث وتخصيص
الاحكام وهو ما استفادنا وابطالنا بما استفهام على المعنى الحقيقي والالتزام
تخصيصه بما يكون في جانب المدلول حكم الشمول ما يكون في جانب الموضوع باعتبار تحقق
وما يكون في الجانبين ايضا فحين ما شرع كلمة ما زانيع او مصدرية فحين يجوز
اختلافه الى المصروف الى الحكمة متعلق بتخصيص على نسخة عدم الناف في قوله ولا يجب
صدارة الاستفهام لتوسع في الظروف وفي نسخة الناف فيه فانما هو ان عين ما شرع
متعلق بفعل محذوف اذا كان الامر كذلك يجب ان يتفرعن لاحكام ما يكون في الموضوع
ايضا فلم يخصه مطلقا عليه فلا يلزم الصدرة على استفهام فائدة ثم ان المحصلة
والمعدولة المحذوفة او المحصلة قد تكون موجبة وقد تكون سالبة والمعدولة المحذوفة موجبة
اوسالبة وانما كان ان يكون مع المدلول في جانب الموضوع ولا يكون وكلمة ثم معلق
على قوله وانما كان المعنى بعد السؤال الاول يقول كذا فعلى هذا لا يشبه في كونه المحصلة
والمعدولات وانما تربط العطف على قوله ولم يخص المعنى بعد التخصيص بالمدلول

في المحل في معنى الموجبة المحضه والتابعة المعدولة المحل والمذكور ان التسمية البسيطة
والموجبة المعدولة المحل فالجواب في الكثرة ايضا فيكون السؤال بان لم
خصص القسم بالذکر فلما بد ان ما بقي بعد التخصيص بالموجبة المعدولة المحل ان التسمية
المعدولة المحل فليكن قوله كثره فنقول وجه تخصيص الاولاه حاصل الجواب
ان كان السؤال استفسارا او طلب وجه تخصيص بيان وجهه وهو كون المعدول
في المحل معتبرا في الحق وكون المعدول في الموضوع لما تحقق وان كان له بطلان كان مستلزما
لغيره من جميع بلا مرجع وانما حصل منع لزوم الترجيح بلا مرجع بسند كونه العتق في الحق
المعدول في المحل وكونه الموضوع قوله وذلك انه تنوير يستند ومال الشواهد في موضوع
الحكم ومن طرقات الموضوع ووصف المحل وذات الموضوع لا يثبت بان المعدول
والتحصيل ووصف المحل يتفاوت بهما فانما تفاوت يقتضي التفرقة لا اختلاف المحل
المتفاوتين وانما حصل قضية غير قضية اول سبب المعدول والتحصيل في المحل
فقد زيد عالم وزيد ليس عالم لان الحكم بالعلمية غير الحكم بالعلمية فيكون القضية الاولى
غير ان تبنى كذا المعدول والتحصيل في وصف الموضوع له وجهه انه المحل اذا كان
مجازا عن المفهوم والموضوع من الذات بوجوب اختلاف البيان اختلاف المحل وكون
الموضوع لانه اختلاف البيان بوجوب اختلاف المفهوم من هو الصفه وكون الذات
لا مكانا في صفات واحده بيان مختلفه وعدم مكانه وصف واحد عبارات
مختلفه بحسب الكيف قال السيد اي بوجوب اختلاف مفهوم القضية فيه شارة الى
ان المؤثر على يستلزم وجوده وجود الاختلاف في مفهوم القضية ولا يختلف وانما
اختلاف السؤال فلا يستلزم اختلاف مفهوم القضية وانما اختلف في بعض ما دة
بجواز ان يكون للاثبات واحد ومثالا اعداه وجوده والآخر عدني باثباتها
اختر الذات لا يختلف مفهوم القضية فانه قيل يجوز ان يكون له وصف واحد لهما
احدهما وجوده في معنى لا يكون له حرف السبب جزا منه والآخر عدني باثباتها احضر
وصف المحل لا يختلف مفهوم القضية كما جازى في العالم مثل زيد جازى في العالم
قلت ان الجدل وعدم العلم وانما اختلفا في كنهه لا مفهومه فيلزم ان يكون زيد
جاءل وزيد لا عالم مختلفين منه ما ثبت امر او اختلاف المحل بوجوب اختلاف مفهوم
القول

القضية بخلاف اختلاف الموضوع او قد يثبت مفهوم القضية به وقد لا يختلف
فلما يكون لا يختلف الموضوع تاثير في اختلاف مفهوم القضية وانما اختلف فلما بد
ما قبل وبما رضى انه لو لم يكن للصفه تاثير في مفهوم القضية لما كذب القضية بتناق
اتصاف شي بصفه واحدة ولما دار الاستدلال على اختلاف الصفه بالاعتناء بغيره
انما هو عدمه لان نظر الحق على عدمه في لا كتاب اما وجه تخصيص الثاني
انما حاصل الجواب ان تسمية القضية باعتبار المعدول على اربعة اقسام ومنه نسبة بعضها
الى بعض يحصل ستة نسب خمس منها ان السبب للفظ والمعنى بل ان السبب
واحد منها فلهذا خففها بالذکر فلفظهم حرف السبب او العدم حرف السبب
الوارد على المحل والعدم حرف السبب مطلق وانما احتمال كونه حرف السبب في الموضوع
فقط هو نظر لا اعتبارا في الكلام في التخصيص على كون حرف السبب جزا من المحل
والا لم يربط الاقسام به فقط فلما بد ان من الموجبة المحضه تبنى على هذا التخصيص
فقدنا الاخرى في جاد وفيه حرف سبب وهو الموجبة المعدولة التي لا عالم وفيها حرف
حرف سبب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السبب في الموجبة ووجودها
في التسمية والمعدولة وعلى وجود حرف السبب في التسمية والمعدولة وعلى وجود
حرف السبب في التسمية والمعدولة وحرف واحد في التسمية المحضه والموجبة المعدولة
اما بين الموجبة المحضه والتسمية المحضه ايهما الفرق بحسب اللفظ وانما يجب
المعنى فيبينها فنحن بعد رعاية الشرائط المقررة في ان فنحن نكون كل ان لا
يحواله الى سبب كل ان لا يحواله وكذا الفرق المبني على في اسواق بحسب اللفظ وانما
بحسب المعنى فليس بين الموجبة المحضه والموجبة المعدولة معان صدق اي لا يصدق
مسا وقد كذب بان كقول زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يمنع صدقهما في حاله واحده
فرون امتناع اتصاف ذات واحد بعينيتين فنحن في زمان واحد ويجوز
كذبهما عند عدم الموضوع وانما بين الموجبة المحضه والتسمية المعدولة مفهوم مخصوص
مطلق الموجبة اخذ من التسمية كقول زيد كاتب ليس زيد بكاتب وذلك لان الكتابة
يتوقف على وجود الموضوع اما حقيقة في كاريه وانما تعدى حقيقة في حقيقة
فتن صدق الموجبة صدق التسمية والآخر جمع الموجبة لا على الصدق ولا يلزم من صدق

السببية صدق الموجبة لوجودها بل هو صدقها بانها الموضوع فلا يصدق لها
 نعم لو كان الموضوع موجودا كانت متساوية وانما بين السببية الحقيقية والسببية
 المحدودة فمما نذكره كذا بان لا يمكن بان صدقها كقولنا زيد ليس كاتب
 زيد ليس بـ كاتب فانه يتبع كذا بانها لو كانت صدقها الموجبة لـ صدق
 لانها تقيضها وقد تبين انها لا يتساوى لان صدقها اذا كان الموضوع
 معدوما وانما بين الموجبة المحدودة والسببية المحدودة فمما نذكره كذا بانها
 كقولنا كل انسان لاني ليس كل انسان بل انما هي بحكم الموجبة الحقيقية كذا بانها
 في كون حرف السبب في السببية المحدودة وعندها في الموجبة الحقيقية كذا بانها
 فلا وجه لما قيل ما ذكره في عدم التباين بين الموجبة الحقيقية والسببية المحدودة
 مشتركة بينه وبين السببية الحقيقية مع السببية المحدودة فلا يكون صدقها في السببية
 في السببية المحدودة وعدم حرف السبب في الموجبة الحقيقية فمثل فلو جرد حرف
 واحد في ان يوجب ان في جانب المحمول اذا الكلام فيه فلا يتحقق بقولنا لا زيد لا كاتب
 وليس زيد لا كاتب لانه لا زيد لا كاتب في حرف واحد في جانب المحمول ولا يمكن ان زيد
 غير لا كاتب لان المحمول في وجوده في المحدودة لا بد من ان يكون مفهوم المحمول على
 فاما صلا منها مشتركة في كون المحمول مشترك على حرف سبب واحد فلفظ او معنى وفي
 السببية حرف سبب كقولنا الموجبة فلهذا خصصها باللفظ او معنى وجه تقيض
 وقوع الالبس بين السببية الحقيقية والموجبة المحدودة بحيث لا يعلم ولا يمكن ان احدهما
 من الاخر دون وقوعه بين التقيضين من بين ابوابي اما المعنوي فهو ان السببية
 البسيطة انه قد علم معنى السببية البسيطة وهو ما يكون المحمول هو وجوده وبسبب محكي
 والمحدودة المحمول ما كان المحمول مفهومه ما عدا ما ثبت المفهوم المحدود في الشيء وقد يبرهن الاول
 بسبب الربط وهو ان في ربط السبب فالفرق بينهما بالسبب والشبوت وهو يقتضي
 وجود الموضوع السابق والسبب علم من انه يكون الموضوع موجودا او لا فيقول السبب
 اعم من الشبوت تحققا وتحققا لا يقتضي استلزام تحقق الاعم وهو لازم الا يقتضي
 فيظهر مقدمة متى صدق الموجبة المحدودة صدق السببية البسيطة وما قيل انهما
 متعوضتان بقولنا زيد لا عالم فان صدقها لا يستلزم الا صدق زيد ليس لا عالم او

سواء كان حرف سبب في جانب المحمول
 او في جانب الموضوع بل هو في جانب
 التقيض على الموجبة المحدودة بقولنا
 زيد لا كاتب في حرف واحد لان حرف
 بـ في ان لا يكون سببية
 محدودة بهذا الوجه
 حرف السبب في حرف
 من المحمول وانما
 في موجبة
 محكية كذا بان
 لفظ السبب في حرف
 فاما
 وانما وصف حرف السبب بان يكون متوقفا
 في مفهوم القضية وانما يكون جزاء
 المحمول والموضوع لان ما يكون جزاء
 من احد ما لا يكون متوقفا
 لمحدوده على محله الا على
 وجه التقيض
 فاما

لست

لست سببية بسيطة فليس بشيء لان قولنا زيد لا عالم لم يكونا محدودة او محدودا
 مجردا للتعبير عن الامور الجردية وكذا لا يصح الفرق المذكور بين الموجبة المحدودة
 والسببية المحدودة ولا تنطس ان العكس القوي والافق العكس لا يصح
 ثابت وهو اجتماع التقيضين انه التقيض من بعض المفاهيم المتخالف لمفهوم آخر
 الذي يثبت به في الاول ثابته الكيف بحيث لا يمتنع كذا بانها لاني في مرتبة التناقض
 المصطلح الذي تمتنع اجتماع التقيضين وانما هما اذ بان الله بانها لا تمتنع
 اجتماعهما لا تمتنع انما هما عن موضوع معدوم وانما الثاني هو انهما انهما لا يمتنع
 على ان العكس في قوله لا ينطس بمعنى اللغوي ولا يكون على الموجبة الكلية الموجبة
 الجزئية فلا يكون معنى الثاني هو المذكور وانما في الجانب الثاني كذا بانها لا يمتنع لان
 فلهذا لا يوجب لا يصح على المحدود انه اذ لا يوجب اما الحكم بالحق والمحمول بالموضوع
 او الحكم بشبوت شيء او في علم ان الحكم في الخارج تحققت اعم كذا بانها لا يمتنع
 فكل حكم حال يقتضي ان يكون موجودا حتى يقتضي المحمول او يثبت له الوصف في الخارج
 فلهذا الحكم علم بانه ان يوجب ان شيء بغيره فرع على وجود المبتدئ له قد قيل
 بهذا الحكم بانه على الظاهر اذ المتأخرون اعتبروا قضية سببية المحمول وعلموا بان صدق
 موجبة لا يستلزم وجود الموضوع وقرروا بينهما وبين السببية بان يكونا زيادة او نقصان
 اذ في السببية تصور الطرفان وبحكم بالسبب وفي السببية المحمول يحمل ذلك السبب على الموضوع
 فبني سببية المحمول ان في شيء سبب عنه المحمول ومعنى سببية الطرفية ان سبب سبب عنه
 هو شيء سبب عنه ومعنى السببية ان في سبب عنه بـ وكذا ان صدق السبب لا يستلزم
 وجود الموضوع كذلك صدق شبوت السبب فلهذا الكلام في القضية الحقيقية او الخارجية
 لاني القضية المطلقة واقضا الالجاب وجود الموضوع فيها لاني المطلقة والقضية الموجبة
 السببية المحمول على ما اعتبره المتأخرون قضية زمنية لان الثبات الموضوع سبب المحمول عنه
 انما هو في الزمان فيقتضي وجود الموضوع في الزمان لا في الخارج فيكون بينهما وبين السببية
 الخارجية تلازم وبهذا لا بد في بداهته مقدمة ايجاب الشيء بغيره فرع على وجود المبتدئ له
 اذ عاينها شبوت شيء في شيء في الطرف فرع شبوت المبتدئ له في ذلك الطرف وذلك
 الطرف اعم من الخارج والزمين مع السبب عنها بالضرورة انه والالزام ان التقيضين

51

والفردية جهة القضية ومعلوم ان هذه الكلام التي نية للايجاب والسلب باعتبار
 كونه القضية مما قد يطابق في نفسه الامر والمطابقة يعلم بانها ليست كذلك لان الحكم
 التي نية لها في موضوع اخر فلا يرد الشك في القضاء بالكلية انما هو في موضوع
 الموضوع معدوماه هذا اصل السلب بقوله وانما ان في ذلك ما تقدم لاثبات
 المقدمه المذكورة في تلك الصور كما انه يصدق كون شريك في السلب ليس هو
 بهذه القضية يصدق سالبه حقيقة او خارجية ولان صدق السلب يقتضي ان
 لا يتشاهد وجود الموضوع حقا او مقدرا وانما عدم ثبوت المحمول للموضوع وبذلك
 مما قد سلب حقيقة لانتفاء وجود الموضوع حقا او مقدرا وصدق سلب
 انما يربط لانتفاء وجود الموضوع حقا او عدم ثبوت المحمول للموضوع وبذلك
 بصدق سالبه ما رتبة لانتفاء الموضوع حقا فلا يرد ان هذه القضية ذهنية
 والكلام في حقيقة والى رتبة فليست بغير التمثيل بها فلا وجه ايضا لما قيل ان يكون
 ايضا ان الايجاب يقتضي وجود الموضوع وولا السلب فانه بهذه القضية ليست
 حقيقة ولا خارجية لان الحكم في الحقيقة يتصور على الافراد الموجودة في الخارج
 حقا او مقدرا بالشيء الذهني ايضا انتهى فتأمل ولما كان معدوماه اي غير
 موجود حقا ولا مقدرا صدق سلب كل مفهوم عنه خارجيا او حقيقيا لا يقال
 لصدق السلب بهذه النقص اجمال باستلزام خصوص السلب وعلى انه السالب
 البسيطة تصدق على تقدير كونه الموضوع معدوما وولا صدق الايجاب بالحدوث
 او معارضة له بملاحظة دليله يمكن ان يفرق السؤال بان هذه يستلزم اعتبار
 وجود الموضوع في الموجبة ولو اقر فليس اما ان يفتقر في السالبة ايضا او لم يفتقر وانما
 كما يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب في قضايا اذا اقر وجود الموضوع
 في السالبة فليجوز ارتقاءهما عند عدم الموضوع واما اذا لم يفتقر فليجوز ارتقاء
 وذلك لانه موضوع السالبة يكون اعم من موضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب
 الكل على جميع الافراد الموجودة والسلب يكون على الافراد المعدومة فانه
 من اركانها ان يكون لجميعها لفظا كجميع لا حاطة الافراد بمعنى كل الافراد
 كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناس ليس بحيوان فانه يجوز ان يراد بالاولى

اي شئ لقوله قد في سلب فانه يقع على المعدوم
 واما ان يقال له على رتبة السلب
 وعلل ان يراد بهذه اللفظ على ان الايجاب
 لا يقع الا على موجود وبذلك لو لم
 يصدق في الايجاب ان على موجود
 حقيقة او مقدرا لم يكن
 الموجبة الكلية
 نعت
 بكونه
 محتم

كله

كل واحد من الافراد الموجودة لما في وجود الموضوع وفي نية بعض الافراد
 المعدومة لعدم اعتبار وجوده في ما يتحقق ان فن عدم اتحاد الموضوع لانه
 نقول لكم في السالبة انه لما كان السلب رفع الايجاب والايجاب ليس الا على الموضوع
 الموجود فانسب ايضا ليس الا وادراكه ليس صدق لا يتوقف على وجوده فوجود
 الموضوع معتبر في حكم لا في الصدق في جهة السلب والايجاب في الموضوع ويختلفان
 في الصدق فصدق الموجبة ثبوت المحمول للافراد الموجودة وثبوت حقيقة المحمول لها وانما
 كما لا يتحقق ان فن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية وفي اصل جواب شئ لزوم
 السلب وهو عدم اثبات فن بينهما مع انها متقضا في نفس الامر في السلب فاذ كان
 الايجاب متعلقا بالافراد الموجودة كما كان رفعه ايت متعلقا بها يعني ان كان متعلقا
 الايجاب الافراد الى رتبة او الحقيقة يكون متعلقا سلبا ايضا بهذه الافراد فلا يخاف
 في الافراد حتى يتحقق شرطان فن فلا يرد ما قيل لا يجدى نقضا لان صدق السلب
 الجزئي لما احكم بانشاء الموضوع فيصح ان يتصرف صدق السلب الجزئي الى بعض الافراد
 المعدومة وينصرف صدق الايجاب الى جميع الافراد الموجودة فيكون قولنا كل من
 الموجودات مع قولنا ليس لبعض الموجودات بالان ينصرف صدق الى بعض
 من ليس بموجود انتهى فح لا يكون افراد السالبة افراد الموجبة فلا يكون السلب
 لرفع الايجاب فيشتق المحمول عنه ايضا قطعا لان المحمول في كل القضايا يتغير على وجود
 الذات ومن انشاء الموجود يلزم انتفاء ما يتفرع عليه بالان لا يكون شئ من
 الافراد موجودا انما اعمرت السلب الكلية لانه لو كان شئ من الافراد موجودا لصدق
 الموجبة الكلية اعني كل من الموجودات واما قوله على موجوده حقيقة انه معطوف
 على قوله والفرق بينهما لفظي ومعنوي ان الفرق هو العموم والخصوص مطاوعا بينهما
 وويله ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع بخلاف السلب كما يظهر من تقرير السلب
 واما كونه وجود الموضوع حقا او مقدرا فمعرفة كونه القضية خارجية او حقيقية
 فلا دخل في الفرق والاصل الذي ليس يمكن ان يقال ان الايجاب الذي يستلزم
 وجود الموضوع صرف متعين كما كان في رتبة او الحقيقة والام ثبت الفرق بهذا
 الاستعداد وانما يوجد في السالبة المحمول انتهى كالسالبة البسيطة في عدم الاستعداد

88

اما استدعائنا لثبوت الحمول فلان ثبوت الشيء يقتضي وجوده في ذاته
 يقتضي ثبوت الشيء فيكون مقتضيا لوجود الموضوع واما عدم استدعائنا لثبوت
 بحسب الحقيقة والى رتبة واما استدعائنا وجوده بحسب الوجود فلا بد
 في بيان الفرق من التفرقة لكونه حقيقيا ومقتضا لثبوت الحمول فيكون جواب السؤال
 عنها اني بصفة كانه المتيقن لثبوت عدم مساهمة بارة المص على هذا وهو
 مسوق في صورت الاستدلال لقوله ولا يلزم مع عدم الاشارة الى السؤال المذكور
 في كتاب القوم في هذه المقام او لا يقال في وجوده لما توجه على ان لا يلزم الاستدلال
 وجود الموضوع لزم في كل زيد موجود وارتفع التقييد في حال وجود الموضوع مع انه
 بط اول استدعائي ثبت وجود زيد في الخارج ووجود الاربع في الخارج وحينئذ
 يعلم ان قضية زيد موجود وحقها من القضايا الالزامية فتدفع ذلك بان كان في الحقيقة
 والى رتبة في جواب بان كان ليس الالزامية انما حاصل الجواب ما اختار شق
 اخر بان ليس المراد من الوجود الوجود في الخارج ولا الوجود المطلق بل الوجود في
 محل التحقيق والمقدر او تخصيصا لايجاب بان ليس المراد مطلقا لايجاب
 الواقع في الحقيقة والى رتبة في جواب بان يكون الوجود مقتضى علم من الحقائق والمقدر قوله
 بان كان ليس الالزامية ببيان التفرقة لارادة تفصيل المراد على هذا الوجه لتسليم على
 صلاحية الجواب المذكور في قوله لا في المطلق القضية ببيان السؤال ووقع
 الانتفاء من القضايا الالزامية فلا بد وما قيل ان هذا التفصيل مما لا يحتاج اليه في الجواب
 بل يكفي الا يقال المراد بالوجود اعم من الحقيق والمقدر بحسب ان يكون موضوعا مقدر
 الوجود او تخصيصا بمقدرة الوجود انما عالمه وكتفا بما علم من مقابلة المراد
 ببيان الحقيقة الوجود من الحقيق والمقدر لا ببيان ما هو الواقع في الحقيقة ويحتمل ان يكون
 المراد به ما يقتضيه الحقيق واعلم ان استدعائنا لايجاب وجود الموضوع انما يتم لو لم يكن
 الوجودية الممكنة قضية كما عرفت في شرح المطالب لظهور ان الممكنة الموجبة لا تستدعي
 وجود الموضوع وتقديره اذا كان الحمول لا يستدعي ان الممكنة الموضوع وانما
 لا استدعائي وجود الموضوع انما يعني الاستدعائي السالبة الخارجية وجود الموضوع
 في الخارج كقوله ان السالبة الحقيقية وجود الموضوع في الخارج حقيقا ومقدر واما
 استدعائنا

استدعائنا الوجود الذي يقتضيه صدور الحكم من الحكم عليه لا يتوقف
 ثبوت الحكم عليه فعلى هذا ففرق بين الوجود الذي يقتضيه الحقيقة الالزامية الموجبة
 وبين الوجود الذي يقتضيه السالبة البسيطة الاول يتوقف عليه صدور الحكم
 من الحكم والثاني يتوقف عليه ثبوت الحكم فلهذا لا بد منه في الموجبة الالزامية في زمان
 تحقق القضية وفي السالبة في زمان صدور الحكم فقط فاقول وذلك كله انما يمكن
 الموضوع موجودا اما اذا كان له لا يقتضيه المدعي واللفظ ذلك اشارة الى صدق
 السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وعدم صدق الموجبة المعدولة او كقوله في تحقيق
 التقدير في المنزلة رابع حتى يعنى ان كيد بها ولا يما خط سبابة التكرار لقوله في المنزلة
 اية لانه في نفسه مجمل قد راعى التبيين المصطوف عليه والى هذا قوله اما اذا كان
 من تمام الدليل ان العوارض العوارض واكتفوا من الذي مرجعه الموجبة الكلية ورفع الاجاب
 الكلوي وويل مثل هذه الذي على لا بد ان يشتمل مادة افرق العام ومادة هدم
 انشأكم من الخاص والاول من قوله لصدقه عند صدقه والى رتبة من قوله اما اذا
 كان له وتقريره ان القضية التي فيها حرف السلب اما ان يكون في مادة يكون الموضوع
 معدوم او اما ان يكون في مادة يكون الموضوع معدوم ما يتحقق السالبة دون الموجبة
 لعدم ذلك واما اذا كان في مادة يكون الموضوع موجودا قبل زمانه فثبت المط
 بلا مرتبة فعلى هذا لا يتم الدليل وبعلم المدعي بلا كلفة الى حذف وتقدير فلا حاجة
 لما قيل ان كلمة ذلك اشارة الى الحقيقة السالبة البسيطة من الموجبة المعدولة او التخييل
 عنها بترتيب اذا لم يكن الموضوع موجودا بل لا يلزم ان يكون بينهما بيان ولا الى
 الفرق بالانحائية فان وجود الموضوع لا يعنى الفرق بينهما ولا الى ما سبق من قوله وهو
 انه لا يلزم من السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة لان ما سبق في كونه في الخارج
 ووهو الحق واللفظ ذلك مقدر في الحق واللفظ كله بابل عنه وما قيل في كل قوله واما
 اذا كان الموضوع موجودا على انه مقدرة ثبوتية لتدليل لان وجوده اما والتقدير
 بابل عنه فليس ينبغي لان الالزام على ما قررنا على ان التلازم ثابت بين العام
 والخاص في مادة اجتماعهما مع العام هذا الكلام في الفرق القضي على هذا ان
 الى كونه قوله والفرق بينهما في اللفظ معطوف على قوله والى رتبة البسيطة والفرق لفظي

2

و مستثنى من هذا الفرق المقتضى لا يختص بكون الموضوع موجودا بل بوجوده في كل موضوع
موجودا ايضا فلا وجه للتقييد و الجمل يكون متعلقا بكونه و اما اذا كان الموضوع
موجودا فيما شاءنا فانه يعني ان الفرق بينهما في اللفظ فقط قال السيد فان قلت
اذا اخذت القضية على وجهيتا وان الافراد كانت راجية للحقيقة المتخذة والافراد
الذاتية اعلم ان اخذ القضية على وجهيتا والافراد راجية للشئ حيث تحقق وقال
ان معنى كل كلمة ب كل ما فرضه العقل وجده في الخارج اولم يوجد فروق في فرضه
العقلية والافراد الممكنة محققا ومقدرا والافراد الممكنة فعلية فلهذا لا يمكن ان يقال
الموجبة منها تقتضي وجود الموضوع في الخارج والافراد فخرج الافراد الذاتية فلهذا
لا يقال يقتضي وجوده في بكلمة حتى يشهد جميع الافراد وهذا لا يقتضي تحقق
في الساتبة ايضا فلا يظهر الفرق فان اليجاب يقتضي وجود الحكم حاصل كوجب
انجات الوجود بين في اليجاب احد بما صحت التصور توقف الحكم عليه وتامنها
من حيث ثبوت الكمالات بمقدار ثبوت شئ شئ افرع بثبوت المثبت له في نفسه والفرق
بين الوجود بين ان ما يتوقف عليه الحكم وجوده فلي انزبه ينشأ الموضوع والحكم
وانه ما يتوقف عليه ثبوت الكمالات وجوده فلي انزبه ينشأ الموضوع بالحكم
ومناط الصدق والكذب والساتبة ينشأ رتبة الموجبة في لا يقتضي الوجود والاول
دولة الثاني وبهذا يتبين ان الموجبة من الساتبة وكذا الثاني في الفرق بين الموجبة
والساتبة اذا اخذت ذاتية بمعنى بغير وجوده في القضية الذاتية ووجوده وان
في الساتبة على عرف اعلم ان المقدم اخذ القضية الذاتية على انواعها ما يكون
افرادا موجودة في انزها من متصفة بكمالاتها في انزها من انصافا عطباتها الواقع
كجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها موارض تعرض للمفصولات الاولى في انزها
ويكون موضوعاتها وجودا ذاتيا احد مامات الحكم وهو وجود الظلي
وتامنها الوجود والاصلي انزبه انما والحكم بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب
والخارج بين الموجبة والساتبة وانها ما يكون محمولاتها في قضية الوجود كونه مشترك
بل يرى متصفا و اجتماع التقييد في الجمول المطلق يتبع الحكم عليه فطابق قوله
وكذا الكمال يقتضي ان يكون في هذا التقسيم ايضا للموضوع وجودا واحد فطابق

161

الحكم والشيء الصدق وتخصيصه انما ط الحكم هو متصور بانفسه لا الموضوع ومناط
الصدق هو الوجود والفرق بين الشرع والاعتبار فرد بينهما للموضوع كانه قبل ما يتصور بعبارة
شريك ويغرض صدقه عليه متمتع في نفس الامر وليس على ذلك وقال الحق انما
ان هذه الزمانيات وان كانت موجبة لا يستغني الا تصور الموضوع حال الحكم في التوابع
من غير فرق وفيه انه يمدح الغفلة البديهة التي يبنى عليها كثير من المسائل مما كان
ثبوت الشيء الذي ارفع ثبوت المثبت له في التخصيص بالوجود المتواعد العقلية وقال
الشأنها سواب وفيه ان الحكم فيها انما هو نوع الشيء لا راجع الى التخصيص
وهي ما يكون محمولها مقدمه على الوجود او لنفس الوجود كخروجها من كونها او واجب
بالغير او موجود فموضوعاتها وجود في الزمان حال الحكم كسائر القضايا ويكون
الانصاف بها في اعتبارها لا بد ان يكون لموضوعاتها وجود او في الزمان
يكون مبتدأ الانشراح هذه الامور ومناط صدق القضية وانما في الحالات
معها ثم اذا توجه الفعل اليها ولا غفلت عنها حيث انها موجودة بهذه الوجود انشراح
عنها وجودها يكون صدق هذه الاحكام وليس بهذه الملاحظة لازمة للذات
واما فينقطع بسبب انقطاع الملاحظة كما قيل فاعقل واما الغفلة فيكون الغفلة
ان جعل الفرق الغفلة باعتبار التقييم الى الثانية والثالثة وولاه فوه لا تقيم القضية
في باعتبار الاول ولا يزيد الركا الى الشبهة وكذا والى واما الاول على جهة الصدق
في باب الموضوع والحكم فلا يجد من دوال الاركان فلهذا انقص الى التقييم فلا وجه
لما قيل هذا الفرق لا يختص الثانية بل يعم الرابعة وما كانت موجودة يكون موجبة
الى موجبة معدولة بعرضية ان الكلام فيها لانه من مثاله الرابطة ان تربطه الى الرابطة
مع حيث على كنه بين الشئيين واسطة بينهما متوسط بين المتوسطين واما الرابطة
التي تقدمت عليها من جهة الفعل او من جهة اخرى فلا يفرق متوسطها وربطها
وان يجعلها حد المتوسطين ما قبلها والاخر ما بعدها وكذا السبب الذي اعمل عليها فلا يشك
بمثلكا انه زيد قائم وليس زيد قائم وزيد ليس قائما قائم فهذا كنهه
الى سبب الاجاب وهو الفروع فلا يفرق ان يكون سبب الاجاب من حيث الجموع رابطة
احد بما يثبت ان البنية قصد الشيء قلبا والتوجه اليه فان شئى ربط السبب

و في بعض النسخ
والنحو

سواء قدر في النقط الرابطة مقدمة او لا فيكون معدولة موجبة وان لم يكن سلب الربط
كذلك فيكون سلب الربط في هذا الموضع فيكون هذا في المقدمتين الثاني ان
الفرق التقني ساقط لان هذا فرق تقني بين لواؤي هذا المعنى في النقط
بفرق جنيها لنقط او ان المراد من الفرق التقني ما هو المفهوم في المقدمتين الثاني
في صورة النسبة الى النقط وعلينا ان يقال ان الربط السلب والسلب الربط بقدر
الذوال على اربع اشياء فيكون كالمقدمة فيتم التقني من العرضي والتقدير
وتبينهما بالاصطلاح هذا في الثانية وما في الثانية فلا يجب لهذا الاصطلاح تعيين
الفرق في مقدمتين في النسب وتاخره على ان يكون الاصطلاح هكذا غير مجزوم كباقي
عليه قول المعنى بالعكس والاشارة الى ان النقط من كلمة ليس
سلب الربط لتركيبه من السلب والرابطة في المعنى مع هذا فطرح السلب على النسبة
بذلك فالتقني في اول البحث الرابع في النقط في الموجهة او هذا شروع في تبيين النقط
باعتبار رتبة هذه من تحقيق جهة اولها وثالثها جهة تسمى بالنقط في القضية التي ذكرت
فيها الجهة تسمى موجهة ومنه لا يشك اننا على الجهة والنوع وربحية كونها ذات اربعة
اجزاء قال السيد وقت زيد قائم هناك هذا بيان اضافة النسبة الى الجمل وذلك في
مع انما عبارة عن التعلق القائم بالطرفين وجهه بانه ان النسبة مزيد اختصص للجمل
او بربو المفهوم الآخر مستحقا ليعني الارتباط بغيره بخلاف الموضوع او بربو الذات
غير المتضمن للارتباط سواء كانت ايجابية او سلبية او اشارية الى ان الايجابية
والسلبية حال النسبة دون الكيفية او هي مورد الايجاب والسلب لا غير اما التقدير
بالا ضروري والادوام في جوهر التغير لا يختصروا انهما في حقيقة عبارته من
الامكان والاطلاق العام وتقبل الكيفية با مواربعة لكونها على انها ليست بمفردة
فيما بل باعتبار امتناع انشكاك الجمل على الموضوع تحصر في الضرورة والادوام
وباعتبار ثبوت الجمل للموضوع في جميع الاوقات وعدمه تحصر في الادوام والادوام
فصل في تبيين النقط بانه الادوام والادوام واختلافه في الضرورة فيستدركا
وفي تبيين النسبة من الايجاب والسلب اخيرا لئلا يذهب المتأخرين من المنطقيين
حيث جعلوا مادة القضية كقضية كل نسبة موجبة او سالبة وانما قد ما هم فقالوا
ان المادة

ان المادة ليست كقضية كل نسبة بل كقضية النسبة الايجابية ولا كل كقضية ايجابية في نفس
الامر بل كقضية نسبة الايجابية في نفس الامر بل هو جوب والامكان والامتناع وهي
لا تختلف بايجاب القضية وسلبها وتعيين ان نسبة الجمل الى الموضوع انما لا يستحيل
انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة ويسمى مادة الوجوب او لا يستحيل
انما لا يستحيل ثبوته له فان نسبة ممثلة ويسمى مادة الامتناع او لا فان النسبة ممكنة ويسمى
مادة الامتناع انما قد كالضرورة واللا ضرورية انما الضرورة السالبة انشكاك
الجمل عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او من مفصل عنه فان بعض
المعارفات كالقول لو افترضنا الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا لآخر ولو
كان امتناع انفكاكه عن خارج وهذا المعنى في الايجاب وانما في السلب فمما لا
عدم انفكاك الجمل عن الموضوع او يقال فيما لا يوجب والسلب السالبة انشكاك
نسبة الجمل عن الموضوع فان نسبة علم من الايجابية والسلبية والمراد بهما مدلولاتهما
ومفهوماتهما الا افراد التي صدق عليها الصدق على الادوام والادوام
فان كل نسبة فرضت انما من ادل على ان المراد بالنسبة الموضوع والادوام دون
النسبة بين بين او المطابقة في نفس الامر حال الوقوع والادوام وعلى ان السلب
الانقسام لا يمكن باعتبار المقبول وفرضه الغرض بل بما يضاف مع قطع النظر عن ما يضاف
ثبوت الجمل للموضوع من ان يكون على طريق الضرورة والضرورة في نفس الامر ولا يكون
بطريق الضرورة بل بطريق الامكان فيفرض الكيفية من جهة الضرورة وعدمه على تبيين
حصر عقلي وهذه الكيفية قد تكون في الخارج وقد تكون في الذات وقد تكون بينهما
على سلب اللوازم المادية او الموجود الكا ربي او الذهني فان قيل ان هذا القول
من موشل القول لا بد لها من كيفية او لتعيين المستفاد من التمثيل والمفهوم
من كلام الفاضل الخشحي بيان التبيين وقال بعض الافاضل تحليل الاداء انما قول
تحليل التمثيل على سبيل تطبيقه للتمثيل وبيان التبيين على وجه يشرع عنه توهم التبيين
الامور اربعة انتهى تبا خلا الانقسام فيها مع لزوم ثبوت التبعوى من لزوم الكيفية
لنسبة او يلزم من بيان جهة التبيين الاثني ومن جهة اخرى الى اثنين ان يكون النسبة
كيفية واقفة باعتبار جهتين متباينتين بحيث لا يتحمل وجود قسم خارج عنه او لا

بين الملاك والامر المدلول بالضرورة وبين الملاك والامر المدلول
بالادوام وبين الادوام وبين مادة القضية انه مخصص على مشتركة بين الطرفين
والشبهة وكيفية في نفس الامر يكون كل منها جزا او يكونه جزا من القضية المركبة الاجزاء
واللفظ الاول عليها انه وهو الظروف والظواهر والادوام والادوام فان ذكرت
في القضية تسمى موجبة لاشتمالها على كنه وان لم تذكر تسمى مطلقة لا إطلاقا عنها
اما دلالة اللفظ وحكم العقل على تلك المادة فمن قبل دلالة اللفظ الاسم الموضوع له
بسبب الوضع وحكم من قطع النظر عن كون المدلول في موضع مخصوص من المدلول او جزا
من جزائه في نفس الامر والواقع لان هذا ليس ما خذوا في الدلالة وان لم يكن
كل قضية صادقة فعلى هذا قد يكون المدلول في مادة مخصوصة من القضية ان تارة في نفس
الامر وقد لا يكون فلا يفرق الدلالة في هذا اذا قلنا كل انساب كاذب بالضرورة وكل انساب
صواب بالضرورة يكون القضية المدلول في كليهما ضرورية ثبوت المحل الموضوع فلهذا
يشال فذلك انما كنه للمادة ولا يقال اذا قلنا كل انساب كاذب بالضرورة فالحقيقة
التي للنسبة بينهما في نفس الامر على الملاك والظهور لا تدل عليها وحكم العقل بانه
النسبة كنهية انه قد علم انه القضية المعقولة من قبل المعلومات وكونها معقولة من غير
كونها علميا ان يوجد في العقل برهنا على مدلول لفظ الموضوع والحال والنسبة وكذا
يوجد في العقل كنهية ثبوت المحل الموضوع بانه يكونه قيد المعلوم في المحل في الثبوت
على سبيل تبعية وهو لفظ او بلا حفظ على الاستقلال وهو لفظ في اطلاق الحكم
ومعنى غايتا كنهية مادة القضية ان لما كانت المادة عبارة عن كنهية كل نسبة ان النسبة
كانت وكنهية بابل عليها فلا يجوز ان لا يكون كنهية المادة في القضية المتناقضة
لاننا اذا قلنا انساب لا وجود بالادوام او بالضرورة او بالامكان العام يصرف
القضية مع كل واحد من معنى ان كنهية تختلف اذا قلنا بالامكان الى من لا القضية
كاذبة وكنهية في اللفظ لما ذكرنا فسلم ان كنهية لا تكون مخالفة لمادة القضية الا في
القضايا الكاذبة فان قبل صدقها كنهية مطابقة لحكم الواقع وكذبها كنهية لا يوجد
الحكم كنهية ما وبكيفية ما في نفس الامر يكونه مقيدا كذب المقيد لا يلزم كذب
المطلق بل يلزم صدق القضية باعتبار كنهية الثبوتية وكذبها باعتبار كنهية
الضرورة

الثبوت مثل انساب كاذب بالضرورة فيلزم اجتماع الصدق والكذب في قضية
واحدة قلت نعم يلزم من كذب قول انساب كاذب بالضرورة كذب قول انساب
كاذب مطلقا لكن مدلول القضية الموجبة ثبوت المحل المكلف بكيفية ما للموضوع
وصدقها وكذبها باعتبار تلك النسبة الموصوفة في ذالم يطابقا كنهية للمادة
يلزم كذب القضية الموجبة هذا اذا لم يحفظ الكيفية على سبيل التبعية لثبوت
واما اذا لم يحفظ على وجه الاستقلال بعد ملا حظة الثبوت يجعل حكم الثبوت كاذبا
مع ان بعض الثبوت منه ملا حظة الاطلاق الى ثبوته على وجه من الكيفيات فيلزم كذب
القضية باعتبار ثبوتها فاعلم لان اللفظ الاول على كنهية ان كنهية اللفظ
الذي يلزم منه انه الكيفية ان تارة في نفس الامر على كنهية سواء كان حقا
او باطلا فمدلول اللفظ لا يجب ان يكون حقا واقعا في نفس الامر لا بمعنى ان اللفظ
الذي دل على الكيفية ان تارة في نفس الامر على كنهية او حكم العقل بها ان يكون
كنهية اللفظ الذي منه مادة القضية في نفس الامر او اعتقادنا ان النسبة
القضية انما مادة القضية في نفس الامر فعلى هذا يكون كنهية مطابقة للمادة دائما
ففي قول انساب كاذب بالضرورة ليس بالضرورة كنهية لعدم كونه مبنيا
مادة القضية في نفس الامر وتخصيص الكلام في هذا المقام انه وجد الشيء ببيان
صدق القضية وكذبها باعتبار كنهية وحاصله ان النسبة مطلقة وجودات تلك في ظروف
تلك باعتبارها كنهية التبعية باعتبارها كنهية من الظروف وعدها
والادوام وعدمه وتلك الكيفية متغيرة باعتبار الوجودات في تلك الظروف
شأن الظروف باعتبار وجودها في نفس الامر غير الظروف باعتبار الوجود في العقل وفي
اللفظ وبالعكس فلا يلزم من تحقق احدها تحقق الاخر الا اذا وجد بينهما علاقة الدلالة
والعلاقة بين الموجود في نفس الامر وبين الموجود بين الطرفين الابين الموجود العقلي
والموجود اللفظي فلهذا تختلف الموجود في نفس الامر عنها الموجود العقلي من الموجود
اللفظي فلهذا يتصور المطابقة بينهما في المطابقة في القضية صادقة والافكا كاذبة
لي هو اللفظ في الشرح المذكور للموضوع يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر اى
وجود من غير اعتبار المعتبر ومنه الخارج وهي النسبة الخارجية التي لا يحفظ المطابقة

والله سبحانه وتعالى اعلم بما لا يوجد في الوجودات وله في صوره الاخبار
وهي في الحقيقة الصادقة وبعدم الكاذبة بالمقابلة لانه النسبة ليست بموجودة
في الكاذبة بحسب نفس الامر عند العقل بل في اللفظ فقط فلهذا قيل ان نسبة الكاذب
ان النسبة التي تارة تكون به بغير احد هي ان يكون الموضوع موجودا في ذات
المحمول له وانما لا يوجد الموضوع في ذات الموضوع فيكون ثبوت المحمول عنه وعلى تقدير
لا يوجد النسبة في نفس الامر وكذا النسبة المقدرة الوجود كقولنا كل
عقل فان قلت ان هذا الشخص يتصور في الحقيقة الموجبة الكلية الصادقة
الحقيقة الوجود من طاقته في الحقيقة بهذا المقدور ما عدا ما سواها كانت
كاذبة او سلبية او مقدرة الوجود بل حفظ على هذا الاسلوب فمن جهة انتفاء
بعض الماهيات سواء انتفى بعضها او كله يكون كاذبة ومن جهة سلب النسبة في طريق
كان يكون سلبية ومن جهة انتفاء في نفس الامر وان كان يكون قضية مقدرة
فان نسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر في ثبوت في نفس الامر لم يكن
موجودا في نفس الامر في الخارج كما لو جرد المحمول فانما ثابت في نفس الامر
في الخارج بمعنى ان يميزه النظرية طرفا في نفسها لا الوجود والى فلا يكون له وجود
في الخارج بل ثابت لانه فلا يرد ان النسبة من الامور لا اعتبارية فلا يكون موجودا
في نفس الامر وكذا الموضوع والمحمول فلا يكون له وجود في ذاتها وان كان غير
موجود في الخارج وفي نفس الامر لثباته في نفس الامر فلا بد من انه يكون
مكتسبة بكنية ما قال ثم اذا حصلت عند العقل غير لانه عطف بكنية ثم ثبتها على
ان ما حصل في العقل فرع من فرع النسبة التي تارة في نفس الامر وعلى ان الكيفية
ليست لازمة للنسبة كما صلت عند العقل كما كان لازمة للنسبة التي تارة في نفس الامر
بل باعتبار العقل تلك الكيفية وكذا في قوله ثم اذا وجدت في وجود الكيفية في اللفظ
ليس يلزم به سبب ابراه عيان والله على الكيفية المعتبرة عند العقل ووه في نفس
الامر لانه لا ينافي بل موضوعه للصورة النفس الامرية والامم تختلف من بل
بالصور العقلية ثم اذا وجدت في اللفظ ان حقيقة في الذاتية او تصور كما في
الذاتية فلا مانع في وجود الكيفية في اللفظ في الذاتية والذاتية فلما ان الموضوع

والحمول

والحمول انما يابطن بحقيقة الموضوع والمحمول والنسبة فلا تواتر باعتبار
الموجودات في تلك الظروف ووجودها في اللفظ من قبيل كونه العام للماهيات
او الموجودات في اللفظ المحصور في وجود الشيء في اللفظ ووجودها في معنى
وجود اللفظ الدال اما مطابقا او غير مطابق الى العلم ان تصور لا يوجد
بعدم المطابقة اطلاقا او اذ اريد شيئا من جبهته وهو نفس معلوم في
اذات موضوعه انما لا يخلو تصور صورة الذات لا او كونه له في اللفظ
انما هو في حكم العقل بان يميز الصورة للشيء المرئي فالصورة التصورية مطابقة
له في الصورة سواء كانت موجودة او معدومة وعدم المطابقة في حكم العقل
المفترضة اما في عبارة صادقة او كاذبة او سلبية انما لا يخلو تصور الموضوع
بالمطابق وغير المطابق فلا مانع لا خصا من الصدق والكذب بالاجزاء
فلهذا كانت كيفية نسبة الكمال انما مثل المقول بالمحمول لزيادة الكشف والابتناع
اذ لما ثبت في المحصور وجود ذلك في الظروف وانما حفظ المطابقة في الله مطابقة
والصدق والكذب ثبت في كيفية نسبة الكمال الى الذات لا ان يلاحظ وجود
ثبت بمطابق ولا بمطابق الظروف المقصود او المقتضى للظهور في نفس
الامر فيصدق او يكذب القضية انما هي الموجبة سواء كانت موجبة او سلبية بهذا
بيان ما قصد المصنف على وجه من وجهه من صفة القضية الموجبة على تفسيره لا
على اسلوب كبر العقلي ثم بيان تعدد اذا المعروف من مقدم على العارض وبيان
تعميم القضية للمعقولة والمعقولة في شجرة عبارات المصنف في المعقولة فقط حيث
ذكر في قيد حقيقته انما ان عرف المعقولة بمعرفة المعقولة ووجه التعميم
لها ان قوله لانها انما اشتملت على كيتين يوافق على المعقولة والمعقولة على كونه اشتملت
انتم من اشتمال الكل على كونه من الدال على المدلول وانما قوله في القضية البسيطة
فيا لا للمعقولة على اسلوب عبارة المصنف فلا مانع كما يدل على العموم التفصيل
على الخصوص شيئا لانه على ان تعميم كونه لها في سبق بوجه هذا الكل على حكمه
مختص بالاجاب والسبب انما لا يكون مورو الايجاب والسبب نسبة واحد
مع انما والظرفين ومدار التركيب والسبب انما لا يكون النسبة السالبة

المفردة مركبة لا تنقسم الى اجزاء على حكمها نسبة السببية وثابتها مفردة نسبة
 السببية كقولنا لا شيء من الاشياء يكون بالقوة او سبب فيه نسبة كقولنا لا
 وحكم بقوله تلك النسبة السببية هي التي حقيقتها يكون ممتنعة من الاجاب
 وسبب اننا نقول ممتنعة الى ان الاجاب والسبب جزاء من المركبة لا ان اجزائها
 جزاء الاخر شرط او قيد في برهان القضية مطلقا لايج من ان يكون موجبة او لا
 فلما يبعد في القضية المركبة قضية موجبة وقضية سالبة لعدم حمل الجزاء على الكل
 من حيث انه جزء فيختل انقسام الى البسطة والمركبة او الى الموجبة وال سالبة يمكن
 ان يجاب بان القضية على المركبة بناء على ان مطلق والافني مركبة من قضيتين
 او اطلاقا لموجبة وال سالبة على المركبة مبني على ان مطلق بناء على كل من جزائها الاول
 موجبة او سالبة وانما قال حقيقتها دون مطلقها او دون الاطلاق لانهما لا يتغيران
 لبسطة والمركبة طردا وعلى الروايات حقيقة هو المعنى والمحال سواء كان كسب
 الاصطلاح او اللغة ففني كجمله كالمركبة مركب وان كان مفردا ففني ومبني
 اللغة وانما كجمله المركبة من طرف السبب كالدوام والافني فلا تنقسم الى جزئين
 السبب يستفاد منه في الحكم انما يتباين با وسبب القضية الممتنعة لها مركبة لفظا ومعنى
 الا ان معناه ان الاجاب انما المعنى مدلول بعينه غير مستقلة والالحال
 قضيتين دون قضية واحدة في بشريه لفظا حقيقتها وهو ممكن عام سار
 وهي التي حكم فيها بسبب القزوين على جانب الاجاب وهو ممكن عام موجب
 وهي التي حكم فيها بسبب القزوين على جانب السبب ثم ان القضية البسطة او
 انما راجعة ثم انما رتبة النقيض من طرفه على رتبة الماينة تعريف للمعنى فالحكم
 اول ان القضايا المبحث عنها احكامها عند الحقائق ثمة عشرة فثمة مفردة مفردة
 القزوينية المطلقة وهي التي حكم فيها بقزوين ثبوت المحول للموضوع او بقزوين
 سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة المشروطة العامة وهي التي حكم فيها
 بقزوين ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصفا الموضوع المشروطة
 الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد الدوام بحسب الذات الوقفية وهي التي
 حكم فيها بقزوين ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين لا دائما المشروطة

وهي

وهي التي حكم فيها بالقزوين في وقت ما لا دائما وثبت فيها دائما الدائمة المطلقة
 وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع ما دام ذات الموضوع موجودا
 العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه ما دام
 وصفا الموضوع العرفية الخاصة وهي التي حكم فيها بدوام الثبوت والسلب ما دام
 الوصف لا دائما وثبت فيها مطلقا المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بالثبوت
 او السلب بالفعل مطلقا والوجودية الدائمة وهي التي المطلقة العامة مع قيد
 الدوام والوجودية بالافني وقزوينية وهي المطلقة العامة مع قيد الافني وقزوينية
 وثالثا مبحثا في الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسبب القزوين
 المطلقة على جانب الحالت للحكم والممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسبب
 القزوين على طرفي الاجاب والسبب بمذاخرها القضايا الموجبة بعد القيد
 وال سالبة فاحتملها بجهات اربع القزوينية والدوام والاطلاق والامكان فيسهل
 المباحث الواردة عليها استسهلة فثمة ثمة محصور في عدد لا يتناهى
 كيفية النسبة التي لم يتفرقت عدد وكذلك لم يمسد كما جنة الى اخبار لاكتفاء
 بالقضايا المبحث عنها الا ان القضايا التي جرت العادة انما لم يحل التي
 بحث عنها اذ جرى العادة بحارة على استمرار فعل الافعال واستمرار البحث في معنى
 القضايا المحدودة واما القضايا المبحث عنها البزلمسترة فثمة حتى يتبين كونها
 في بحث النقيض مستحقة في بسطة غير مشهورة كجنية الممكنة وكجنية المطلقة
 والقزوينية الوقفية والممكنة الوقفية والوقفية المطلقة والمنشئة المطلقة وقد
 ضبطها العلامة النقيض زاني بانها ثمانية عشر بالمبحث عنها اذ بانها رخص
 مفرداتها وتنقسمتها والسبب بين الانقسام وبين انفسها وكذلك بيان احكامها
 وعلا حكامها انما المراد بالاحكام ما يترتب على القضايا ويكون مفردا
 له فيصح عطف النقيض على السكس بالتحقق واجتاج الى حذف المضاف وحمل
 النقيض على المعنى التقوي بمعنى المقابلة بناء على كونها كناية عن النسبة بين النقيضين
 فثمة النقيضين وجزءا ان النقيضين بمعنى الاصطلاح والمواد من البزلمسترة
 على ان من الركب التوقفية والانتاجات المستقيمة والسقيمة ثمانية عشر

عليه ان يلزم في الضرورية الذاتية في الازلية لانه لا يصدق ان في الموضوع
 الواجب والمنع ان عالم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع اوقات وجوده
 فموضوعه بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط
 الوجود نحو كل ان حيوانه بالضرورة في ذات الذات متقدم على الذات
 وجوده واما ما قيل في الجواب ان مثل زيد موجود قضية وصفية خارجية
 عما عني فيه بعدده من ضبط التعريف بالكارية والحقبة فليس بشي لان
 السؤال ليس مخفيا بهن القضية بل بربك قضية محمولها موجود فلا بد من
 السؤال وكذا ما قيل من ان الامكان والوجوب في الموضوع غير الامكان والوجوب
 في الكمية اذا لم يثبت عنه في كونه الوجوب الذاتي والامكان متبادل في المنطق
 الوجوب بالذات او بالغير والامكان متبادل في كونه الامكان في نفس الموضوع
 من الامكان المعبر عن الكمية فلا بد في الضرورية الذاتية فزيد موجود ضرورية
 مطلقة منطقية وممكنة خاصة حكمية فلا بد من النقض بها اذ ليس ممكنة منطقية
 فليس بشي لان السؤال ان زيدا يصدق عليه الوجود بالامكان المنطوق وليس
 الوجود ضروري ثبوت والسبب لزيد مع انه يصدق عليه انه ضروري ثبوت
 له مادام موجودا في كل فانه حكم فيه بضرورة سلب الجواهر بتطبيقه لثبات
 على المنطق وما صدر ان الحكم بضرورة سلب المحمول عن الموضوع متعدي في جميع
 اوقات وجود الموضوع في يرد ان السالبة الضرورية لا تصدق بدولة وجود
 الموضوع اذ الحكم بهذا المعنى لا يتحقق عند عدم الموضوع وبن في على ان
 بان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع وتستدعي انه لا يتحقق ان نقض من الموضوع
 والسالبة كجواز انتفاءها عند عدم الموضوع والجواب بان وجود الموضوع معتبر
 في السالبة في صدقها بمعنى ان السبب واراد على الثبوت والثبوت يقتضي وجود
 الموضوع حتى يقع الحكم والالام ينشور في قوله في جميع اوقات وجود الموضوع في
 تلك الثبوت والسبب واراد عليها فصدق السبب بان انتفاء الموضوع كونه لشي
 من التعريف بان بالضرورة واما بان انتفاء المحمول في جميع اوقات وجود
 الموضوع كونه لشي من الالام بان يجوز بالضرورة او في بعض اوقات وجوده كونه لشي

من التمر

من التمر مخفيا بالضرورة واما بان انتفاء المحمول في جميع اوقات وجوده كونه لشي
 والاطقة لكونه كل جزاء له وجه مرتفع سابق لكل منها وجرها لان السبب في
 يوطم العبارة لعدم تعيد الضرورية ان يعني بها صدق عليه الضرورية المطلقة كما
 يظهر من الاشارة بخلاف الشرط والافقية اذ تعيد الافراد فيها بالوصف والوقت
 فلا بد ان في مفهوم الضرورية المطلقة بتعيد الضرورية بقوله مادام ذات الموضوع
 موجودا حتى يجاب بان سنا التعيد بتعيد على انه لا بد ان يكون التعيد
 يخرج الشرط والوقعية فاعلم ان ثانيا الاثمة ان الدوام على ثمة اقسام
 الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابت للموضوع او مسلوبا عنه ازلما واما
 ثانيا كل تلك محمول بالدوام الازلي الثاني الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول
 ثابتا او مسلوبا مادام ذات الموضوع موجودا اما مطلقا وهو المعبر في النفية
 الدائمة المطلقة وهو اعلم من الدوام الذاتي او متعديا بنفي الضرورية الازلية
 او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام الازلي وهو اخص من المطلق الثاني الدوام
 الوصفية وهو ان يكون الثبوت والسبب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف
 الصفاتي اما مطلقا وهو المعبر في المعرفة الذاتية واما متعديا بنفي الضرورية الازلية
 او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام الازلي والذاتي وهو اخص من المطلقة
 وعلى اني حكم فيها ان تحرير اجزاء التعريف في تعريف الضرورية المطلقة واراد
 متفقا بالضرورة لانهما في الشمول جميع اوقات وجود الموضوع وفي بعض
 كتب المنطق اورد الضرورية متعاقبة والذاتيات والمطلقات والممكنات كذلك
 لا شرا كذا في الجدة فكل واحد وجهه فليد على تعريفها انها يصدق على مثل قول زيدا
 موجود مادام موجودا ولو كان له ائمة لم يكن بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة
 تناقض لصدق قول زيدا موجود مادام موجودا وزيدا ليس موجودا بالاطلاق
 العام واجيب بان هذه قضية ذهنية وكلمات في التعريف بالحقبة والكارية وفيه
 بحث لان هذا الجواب لا يحسم مادة الاشكال اذ يرد الاشكال بالحقبة والكارية التي
 يكون محمولها الوجود واجاب عنه بعضهم بان المتبادر من التعريف ان يكون المحمول
 متبادر للوجود فلا يرد الاشكال وفيه ايضا بحث اذ لا وجه لتخصيص التعريف بالوقعية

فهو مخوف بوجوب سابق وجوب لاحق والعدم يمنع لغيره فان الشيء
ما لم يجب عدمه لم يندم ففرون ان عدم الشيء لعدم علته ان متد وعلته ان لا يكون
العدم ان مع الوجوب وعلى هذا يدوم الفروية بحسب الصدق انتهى وفيه
بحث لعدم تمامية المقدمات فقد ذكرنا اننا وليس من كات الشبهة متحققة ومجه
ان التحقق في جميع الاوقات عبارة عن الوجود المطلق وهو ان مع وجوب الوجود وان كان
ولا يلزم من ثبوت الوجود ثبوت لا يفسد حتى يمنع الانتكاس فيجوز امكان وقوع الانتكاس
ولم يخرج الى الفعل لان الامكان لا يقتضي الوقوع في الطرفين ومنه القضية رفع اليجاب
الحكي يستلزم قضيتين جزئيتين احدهما موجبة وهي مادة اجتماعها مع الفردية وفرضها
سلبية وهي مادة افترافا قوله يجوز امكانه ان لا يثبت من القضية اضافة الجواز
الى الامكان ببيانته والواو في قوله وعدم وقوعه بمعنى مع يوجب امكان الانتكاس مع عدم
الوقوع فلما مضى لما قيل من ان جواز امكان الانتكاس يستلزم وقوعه حين ما ذكر في تحقيق
الامتناع فلا يثبت الدعوى اصلها فخط هذا القول حمل لا يضاف الى التامة فكلما حصل
امكانه لا يمكن الانتكاس فوقع في هذا الوجه فامل ان لا تكون المشروطة العامة وهي
من قسم الضرورية المطلقة الشاملة على الذاتية والوصفية والوقعية فهي الوصفية التي تطلق
بالاشتراك على ما لا تشترط الفروية مادام الوصف اي كاي ممتدة في جميع اوقات تصان
الذات بالوصف الضواني والفروية بشرط الوصف والفروية لا جعل الوصف والذات
بين الاخرين عموم وفصوص مطلق كسب جميعها ما يكون الوصف الموضوع مدخل في تحقق الفروية
او متى كان الوصف من شأن الفروية فيكون الوصف مدخلا فيها بدون العكس فيتحقق العلم
المطلق في النظر بان تعميم التعريف وصدق على حكمها باحدى تلك الضروريتين بتوقف
الشرط المذكور مما لا يثير اوله في تفسيره ويؤيد عدم تعرضه للمعنى الثالث وتعرض
للمعنى الاول بقوله ربما يتبادر فلا وجه لما قيل من ان المشروطة العامة التي حكم فيها بفروية
ثبوت الحول الموضوع لا جعل الوصف خارج عن التعريف وانما بيانها لندرة الاعتبار
على التي حكم فيها فوائده القيود ان الوصول بجان من القضية البسيطة بغيرية المقسم السابق
فلا يستحق بالبركات التي عجزت بساط في مفهومها وكذا الحال في جميع وان قوله بشرط لا يكون
يخرج التامة والفروية المطلقة والمشرطة العامة بالمعنى الثاني لا في امرنا وهو متعلق
بالفروية

لا بثبوت المشرطة له ودخل في الفروية لا في ثبوت بل لا مبالغة لندم قوله الامتناع
على التامة فلا وان قوله متعلقا بفروية الموضوع يخرج امكانه الحول ضرورة بشرط اخرج
منه كليات لا يتوكله الامتناع بالفروية مادام كات ان ثبت من القضية بوجوبها ان يكون
لو وصف الموضوع ان هذا التفسير لعدم الشرط من ان يكون بطريقا ان يترادف الا انه لا دخل في
ثبت ولا ملزمة والشرط المصطلح كقول كل متعلق متعلق بالفروية مادام متعلق وكل كات
متعلق الامتناع بالفروية مادام كات ان معنى افراد الناس لا مطلقا ان اي من غير شرط
بشرط ما لا يسر بل انهم المماثلة وما هو كذلك لا يكون ضرورة لا افراد الامتناع ما وفيه خلا
فيه بشرط انهما بوجوب الموضوع ولهذا ضرب بكلمة بل فلا مانع ان يكون فردا بشرط
اخر فركه ان الشرط فمعلم ان قوله ملحق بقيد لا افراد لا يقتضي ان لا يقتضي سببه
تسميتها اي ان على سبيل حرف الجر قوله ما بالشرطية تفصيل للمفهوم اي ان تسميتها با
فلا وانما دخل لبيان فامل فلانها اعلم لان المشروطة اي متعلقة من الشرطية العامة
مع قيد الدوام فتكون معينة والقيد اخذ من المطلق وربما يقال المشروطة العامة انما حاصلها
القول بان يكون المشروطة بهذا المعنى القليل المستحق لاجلها في المعنى الاول ويان الفرق بينهما بحسب
التحقق وهو ان الاول اعم من الثاني من وجه لان عنوان القضية انما يقتضي ان الموضوع الوصف
من صفاته فان كان وصفا فاما ان يكون لازما لالذات الموضوع او متارفا فلهذا انما يمتد
فان كان نفس ذات الموضوع او وصفا لازما وكانت المادة ضرورة ذاتية فصدق الفروية
مادام الوصف الضواني ويصدق ايضا الفروية بشرط الوصف لانه لما كانت الضرورية
ذاتية كان الوصف الضواني الذي هو نفس الذات او وصف لازم له ودخل في الفروية وان كان
الضواني وصفا متارفا لا كان مادة الفروية مادام الوصف يصدق في الفروية مادام
الوصف الضواني كقول كل كات جواز بالفروية ولا يصدق في الفروية بشرط الوصف
لان الوصف المتارفا لا دخل له في الفروية وان كان وصفا متارفا في مادة اللا ففروية
فان كان ذلك الوصف المتارفا بحيث له دخل في الفروية يصدق في الفروية بشرط ذلك الوصف
الضواني وذلك انه لا يصدق مادام الوصف لان ذلك الوصف لما كان متارفا لا يكون
ضرورة في شيء من الاوقات فلا يكون له ضرورة في شيء من الاوقات بشرط ان الشرط
لما لم يكن ضرورة بل كان المشروطة كذلك والفرق بينه وبينه ان حاصل هذا الفرق بيان

تحقق مشروطة بالمتى الاول بدونها بالمتى الثاني ومن هذا المبدأ ان مادة افراق بالمتى الاول
دونه الثاني مع انه لا بد منه بتحقيق العموم من وجه الا ان يتبين ان مادة الافراق بالمتى الثاني نظام
كما قرنا اننا قالنا السبب ما حاصلا المشروطة اذا اجبرت حاصلا بيا بسبب صدق المشروطة
بالمتى الاول في الثاني المذكور دونها بالمتى الثاني وبما ان علة ضرورية نسبة الكماليات با وسببا
في الصورة الاولى مركب وموصف الذات والوصف وفي الصورة الثانية الذات فقط والآخر
ما دام الوصف على وجه الظرفية والظرف لا يدخل في الثبوت ولا في ضرورية يصدق ضرورية
ثبوت تحركه الا صاحب مجموع ذات الكتاب مع وصف الكتاب دون ذات الكتاب فقط يكون عرضا متعارفا
فقد علم ان هذا الذات مع الوصف للتبديل ضرورية ثبوت الكماليات بالثبوت الكمالي فلا وجه لما قيل
ان الكماليات ليس ثباتا للجميع بل الذات فقط فانه مبني على عدم الفرق بين ثبوت الكماليات وعلة جبرية ثبوت
فما قل هذا فانه لا يجازي الظرف ههنا او يحصل اعتبار الظرف من مصاحبة الذات مع الوصف
في ضرورية نسبة الكماليات فيكون الظرف مستغنى عنه دونه ما دام الوصف ذاته لم يكن الكتاب التي
على ١٩ سلة في ثبوت تحركه لا صاحب له ضرورية فليكن يكون ضرورية له في ثبوت وقت البسطة بنا
على ان الاختلاف ضروري للفرق وقت معينه ان الاختلاف مخلوكل انما بعضه على التور الواقي
عليه من الشمس بسبب جيلوت الارض جنبها وبينه على ما زعموا انه جرم الحزم في نفسه كذا في اذواق
عالم الى السواد مظلم غير انما اني كيف قابل لالاستار من غره صفيح ينكس الكور عنه ان ما يماز
وانما يستضيء ويبقى الشمس ويظلم باعكس الى ذاته بالانعكاس من الاستعانة فلا خلاف
لازم ضروري لذات التمر وكذلك الكلام فيكون ثبوت الكلام للتمر ضروري لا عند وجوده وانما
سواء اخرج ذات التمر او لم يؤخذ ويعبر نظر فالثبوت الكلام فيتحقق المشروط بالعينيه
في مثل هذا الوصف اللازم لذات الموضوع في وقت معينه وزعموا ان النسبة بينهما العموم
مطلقة بنا على عدم الفرق بين الشرط والظرف وقد علم فرق بينهما وعلى ان الثبوت في جميع
اوقات الوصف لابد من علة الثبوت فيدوم المعلول بدوام العلة فتدور في الفرق بين
الدوام والضرورية على ان النظر في نسبة الى مفهوم التعيينه ويملك ان يكون من هذا الزعم
في التعيينه للمفردة او لافرق بين التعيينه او التحد في كل منهما طرفا لنسبة الذات وتقبل
فانه الكتاب التي هي شرط تحقيقه قبل المراء بالمشروطة هي الضرورية كما يقتضيه فانه الفرق
الى تحقق الضرورية لا تحركه لا صاحب والا كانه يقتضيه كونه المط ضرورية التحرك لا ضرورية الضرورية

لان المتبادر

لان المتبادر مشروطة بتحركه لا صاحب دونه العكس انتهى وقد بحثنا ان ثبوت الكتاب بالمتى
لذات الكتاب في الخارج وان كان هو اسطة فذلك لا صاحب لكن لزوم ثبوت تحركه لذات الكتاب
هو اسطة الكتاب على معنى ثبوت المعلول بشرط يستلزم ثبوت علة له فيكون المعلول واسطة
للزوم الثبوت فلا مانع من فعله ان يكون المراء بالمشروطة ضرورية ثبوت تحركه لا صاحب فانه الكلام
في كون ضرورية او غير ضرورية لا في ضرورية ضرورية فاذ كان الاسطة غير ضرورية في تلك
في المشروطة وهو تحركه لا صاحب مبني لا يكون ضرورية البتة فالمشروطة الساندة بالمتى الاول
حاصلة ان ضرورية الثبوت لا بد ان يكون علة وعلى ما عطفوا الموضوع او غيره فان كان
مخوفا الموضوع علة فاما ان يتحقق مادة الضرورية والدوام او لا ففي الصورة الاولى
تحقق التعيينه الثالث وفي الصورة الثانية يتحقق المشروطة دونها وان كانت غير متحقق
والدائمة في مادة الضرورية والدوام دونها فيتحقق مرجع العموم والخصوص من وجهين
فقد علمت ان ذات الموضوع او حقيقة الموضوع او حقيقة ذات الموضوع او المراء بالذات
هو ما صدق عليه من الاخر والعينه بالحققة وهو اذا كان له المادة مادة الضرورية
ان لا فرقنا ان في المادة ضرورية فيكون باعتبار الذات وما كانت الذات عين الوصف يكون
لوصف مدخل في الضرورية كما كان للذات فيتحقق التعيينه الثالث وكذا اذا كان المراء بالذات
الحقيقة وكان له المادة مادة الضرورية صدق التعيينه الثالث في كل ما يقع جوابه ومن هذا
يعلم ان العرضي يحصل بهذا القدر وله ان يقصر الى الاعتماد على ان المجموع محققا للثبوت
فان كان له المادة ضرورية ان هذا اذا كان الوصف خارجا بغيرية المتبادر في اما ان يكون
لوصف مدخل في الضرورية كقولنا كل متعب فانه يتحقق التعيينه الثالث واما ان لا يكون الوصف
مدخل كالماء المذكور فيتحقق فيه الضرورية والدائمة دونه المشروطة وان لم يكن مادة الضرورية
والدائم الذي يتبين فانه تحقق الضرورية بشرط الوصف صدق المشروطة دونها فاحفظ
هذا ولا تخلف الى قبل وقال كقولنا كل كلب جواد بالضرورية او داما هذا حال الحقيقة
انني تحققت في الدائمة دونه المشروطة قوله لا بالضرورية عطف على الضرورية والدوام مبني
لا يصدق بل يستلزم به المشروطة كالسلب زيد قائم لا غير فاني حاجته الى التكلف لتعريفه
في فعله المصاحم كان وصف الكتاب لا يدخل في الضرورية ان لا ثبوت الذات لا يكون
هو اسطة العرض المتبادر في ضرورية ثبوت الذات ثابت حال مخالفة فلا يكون له دخل فيه فانه الكتاب

١١

بالنسبة الى تلك الاوصاف المذكورة كان ترك الاوصاف بثبوت الكثرة لنفسها مثلاً ما لا يكون الكثرة واسطة للزوم بثبوت تلك الاوصاف لانها كانت واسطة لثبوت الكثرة على الكثرة المقررة في الضرورة بشرط الوصف ان يكون سبب للضرورة لان يكون مقتضياً للضرورة الاصلية لانه متى ثبت الضرور في جميع احوال ثابت الضرور في جميع اوقات الذات بحيث ان يكون الوصف عين الذات او جزئها او عرضاً لازماً او متعارفاً في الصور فثبت سبب ولى اوقات الذات باوقات الوصف وفي العصور الاربعة يكون وقت الذات واسما مع وقت الوصف فيكون وقت الوصف بعض من وقت الذات فيفترق تحقق الضرور في جميع اوقات الحقيقة عند تحققها في جميع اوقات الذات بدون العكس اذ لم يلزم من تحققها في بعض الاوقات تحققها في جميع اوقات الذات كما هو في تلك الاوصاف ما دام مختلف في جميع اوقات الذات في الوصف لا يخفى فانه ذات المنخفض هو القوم والاطلام ثابت له في جميع اوقات ثبوت الذات وليس ثابت في جميع اوقات ذات المنخفض وهو القوم وصحة التامه من جهة اء مادة اجتماعها فثبت ان كل ما هو مادة افتراق التامه قون كل تلك تلك واما فانما تلك لنفسك واما ليس ضروريا لثباته ولا الوصف ومادة افتراق الشرطه قون كل ضابط منجى بالضرورة ما دام ضابطا اذ ثبوت الشيء لذات الضابط ضروري في جميع اوقات ثبوت وصفه الضواني لذات الموضوع والذاتية فيه صادقة اذ ثبوت الشيء ليس بذات الموضوع في جميع اوقات الذات كما لا يخفى حيث يخلو الدوام من الضرور اء الى الضرور مطلقا سواء كان بالذات او بالوصف لا بمعنى الضرور الذاتية اذ اختلفنا لا يلحق في الاثر ما ضابطا لا يكون الضرور بالوصف مع عدم الضرور الذاتية كما لا يخفى لايت الدوام لا في معنى الضرور اء دوام الشيء يكون محله وعند دوام الماحول ثبت الضرور لانه يقول ان الكلام منتهى على منب من قال بين الضرور والذاتية معلوم مطلقا على ان تحقيق هذا المذهب كما قرنا فقد ذكر الاربعة العرفية العامة اء قد عرفت ان الدوام ثلثة اقسام الدوام الازلي والدوام الذاتي وهو مضمولة الذاتية المطلقة والدوام الوصفى وهو لا يكون الثبوت والسبب ما دام ذات الموضوع موصوف بالوصف الضواني وهو مضمول العرفية العامة فهي قضية يحكم بها بدوام الثبوت والسبب ما دام وصف الموضوع ونسبتها الى الذات المطلقة كسببه المشروطة العامة الى الضرور المطلقة ما دام ذات الموضوع متصفا بالضواني اء

غير المصوب في تعريف الشرطية العامة حيث قال هناك بشرط ان يكون له واما ما دام ان
الموضوع مع ان المعنى اخذ في كليها قيد بشرط ان يكون له اشارة الى تفاوت المقاييس اذ في الشرطية
وقد بين كونه الوصف شرطا وبين كونه وقت الوصف طرفا فاجعل باعتبارهما قسما متمايزا
لتفاوت الشرط والشرط بناء على فروق البتوت كما عرف واما في العرفية فتفاوت بين شرطية
الوصف وطرفية لعدم فروق البتوت فلا يحصل قسما متمايزا سواء اعتبر الوصف شرطا او طرفا
لتفاوت في دوام البتوت بين الكلام فان المعبرة منه هو ما اما يقتضي الموضوع بالوصف او جعل الوصف
طرفا والنقطة الاولى لان في تقسيم الدوام قيد واما الدوام الوصف فيقتضي ان يؤخذ على طريق القيد
كما هو في اليد جان المص فاقول ان السبيل لم يعتبر هنا معناه على قياس معنى الشرطية لان القول
اذا كان واما المجموع الذات والوصف كان واما الذات في زمان الوصف حاصله انهم اعتبروا الشرطية
معيين فحصل بها قسما متمايزا لم يستلزم احدا مالا فلو لا يستلزم احدا على الاخر في العرفية السمة
لانها لو امكن اعتبار معيّن فيها كما في الشرطية لكان لا يحصل قسما متمايزا لانه في ذاته واما
فروق البتوت تختلف باختلاف الشرط والشرط اذ هي تحقق في صورت شرط الوصف وقد لا تحقق
في صورت الشرط كما ان قوله لا صاحب ضروري لذات الكتاب بشرط الكتابة غير ضروري
في زمان المكتبة بخلاف دوام البتوت الذي في العرفية العامة لانه معناه استمرار البتوت وعدم
انفكاكه هو حاصل بالقياس الى ذات الموضوع بلاتفاوت سواء كان له وصف مدخل فيه او لا
ويكون طرفا للبتوت فقد علم ان كلا المعنيين يعتبر فيها على سبيل البذل على ما يقتضيه العلم
لا يحصل قسما متمايزا لانه العرف يفهم بهذا المعنى من التباينة او اعتبار التباينة من غير اعتبار
والفهم من الوجبة ايضا كقولنا كل متعجب ضاحك ما دام متعجب اذ العرف يفهم منه ان البتوت
تفعل لذات المتعجب باعتبار وصف التعجب علم ان مدار الفهم ان اخصار ذات الموضوع قد يكون
علام مختصة وقد يكون بمفهوم كلي ووصف عامة والاحضار بالمفهوم الكلي والاحضار
ولا الاعلام شيئا صاوا بخلافه الى الاول ما به مدخلية الاوصاف والمفهوم في ثبوت الحكم
بتبوت حال تعاقب الذات بها كما ان احضار الذات بالصفات المشتقة يقتضي انها في حال
حكم بهذه الصفات والالفاظ مجاز لا شيء مما ان لم يستتقده او ردت لما كان
بموضوعه ومحموله خلاف اشارة الى ان قبل من القضية التباينة يفهم الحرف بهذا المعنى من غير قيد
قيد ما دام الوصف في جميع القضايا التباينة يفهم الحرف ومثل هذا التقدير من الفهم كقوله في وجه التسمية

فصل من يميز ثبوت فهم العرف في بعض الموجهة كما قررنا وبعض البتة فلا وجوب ثبات الفهم
في كل البتة ولا نسبة في كل الموجهة كما قلنا قبل فلما اخذنا المعنى اه اني بالغا في التمييز
بينها الى ان المخرج عليه دليل على مقدمته قياسا في المخرج حقيقة المقدم يمكنها
اخذنا المعنى من العرف بنسب الشبهة بالمعنى كنه اخذ من العرف والمقدمة الاستثابة
نظرة فاشترطنا بقوله ان العرف لا نراهم من العرفية الى ان العرفية الى ان مقدمته
والعرفية العامة مطلقة والمقدّمه حق من المطلق وفيه ثبات الى ان الشبهة ليست انهم العرف
العامة وبنا على نسبة العرفية الى ان مقدمته وهي اعم من الشروط العامة اه بمراتب
على ان يكون الدوام من القزوة والافهم قائل وكذا من القزوة والادامة لا القزوة
والدوام الذي يستلزمه الدوام الواسع على غير عكس الى ان مقدمته المطلقة العامة اه
اعلم ان المقدم المطلق المطلقة على معنى عام شامل للموجبات الفعلية والممكنة وهي التي لم يذكر
فيها الجبهة ولم يتردد في كل الايجاب والسلب ثم من ان يكون لا يتوقع او بالفعل وعلى معنى خاص
بالفعلية ومشتكك من الموجبات الفعلية وهي التي نسبت لكونها في الموضوع بالفعل وهي
المراد منها فان قيل المطلقة وهي اعم من ان يكون نسبة في فعلية او لا يكون ونسبة لا في الفعلية
ليس مستقيم وايضا لو كان معنا ما يكون نسبة في فعلية ثم لم يمتدح بل مقدمته بالفعل
بانه ممنوع وان في لا صلاح للمعنى لغير استعمالها فيما يكون نسبة فعلية سميت بها ولا مشا
في تسمية المقدم باسم المطلق او غلب استعماله في التي حكم فيها بثبوت لكون الموضوع اه بيا
المطلقة من اقسام الموجهة البسيطة يقتضي ان يكون الفعلية جهة القضية وقد علم ان جهة
القضية القزوة والدوام والادامة والدوام وهي ليست منها وبكواب ان جمهور
المنطقيين من المتقدمين والمتأخرين اطلقوا اسم الجبهة على كل كيفية للنسبة والفعل كنية
زائدة على النسبة اذ هي اعم من الفعل والتوقع وقال الشافعي في شرح المصنف ان الفعل كنية
لنسبة لا ان معنا ليس لا وقوع النسبة والكيفية لانه لا يكون اولا متغيرا لوقوع النسبة لانه
بما حكم فان الجبهة جزء اخر للقضية متغير للموضوع والحدود الحكم وانما عدوا المطلقة في الموضوعات
بما جازي عدو البتة في كلياتها لثباتها في الفرق بين الممكنة والمطلقة انه لا حكم في الممكنة
او ليس الحكم فيها الا بسلب القزوة عند ايجاب الحالت واما الحكم في كلياتها لثباتها في الممكنة وانما قول
له واعرفنا العلامة الشاذل ان يجعل الفعل جهة من الجبهات واثبات الحكم من الممكنة وانما قول
ان الفعل

ان الفعل وان كان له في النسبة يكون جهة لان الجبهة بعد ثبوت الحكم عارضة له كما يظهر بآكل
جهة القزوة والدوام واثبات الحكم في الممكنة ايضا ليس محققا اذ مدار ثباته في القضية المعقولة
يظهر دون المعقولة حيث قال لان كون كذا هو بيا لا يمكنه شيئا على حكمه رابط الى محالة
ومفهومه ثابت بآكل مع استثناء القزوة قائل او سلب عنه بالفعل متعلق بثبوت السلب
على سبيل التام لا الحكم اذ لا يكون الا بالفعل ولان الجبهة قيد الوقوع والادامة من الفعل اعم من
الازمنة الشبهة ومقابل الفعل بمعنى لا يمكنه لا يتوقف انه لا خلاف القضية المطلقة اذ هي خارجة
عن المقسم وانما كانت مطلقة اه بيا وجوب نسبة والظنية ان النسبة باعتبار عمومها للموجهة
الفعلية والممكنة واطلاقها على جهة والتوقع والفعل ثم بعد الفعلية والاصطلاح في معنى خاصية
النسبة على حالها في سائر الاسماء البتة في بعض افرادها واشترط بيا وجوب النسبة بآكل خصوصها
وبنسبة السبب باسم سبب النسبة المعقولة والمقدّمه ثابتة لهما اذ الحلق ولم يمتدح بل المطلقة
بمعنى التكرار بمعنى عدم التبدل في يكون قوله ولم يمتدح غلط تفسيرا في قوله لم يمتدح فيها فعلية النسبة نظرا
لان ثبات في ما سبق ان العرف يفهم من القضية الشاذلة اذ الحلق الدوام الواسع ان يقال فيها
نظر الى نفس المقدم قطع النظر عن العرف ولا ينبغي ان يتراب في فعلية في كل شأنه جوا لا
مع انه لا حيوية الا لاشكال الموجود حال الحكم لان المدوم لا يثبت له شيء الا ان معنى الفعلية الخروج
من التوقع الى الفعل سواء كان في الماضي او في المستقبل فزيد قائم كزيد يقوم محتوية على فعلية
النسبة انتهى انما قول فهم العرف مخصوص ببعض البتة مع ان فهم الدوام الواسع لينا في فهم الفعلية
على ان الفعلية اعم وفهم الا اعم من فهم الاخص وكذا النظر في الاوضاع الالفاظ والتركيب
النسبة اذ هي بالفعل وسائر الموجبات خصوصية لا يبدلها من ذلك مفيدة لها فتفطن وان
كانت عامة اه انما قيد المطلقة بالعمامة في تسمية اذ لا يبدل مفيدة فقط والادامة كنه مجموعها
من سائر اقسام الوجودية الدائمة والادامة ضرورة مطلقة لا مفيدة له والمطلق اعم من المفيد
ويمكن ان يقال في تسمية مجموع بالنسبة اليها انه فهم من العلاقات بعضا للمنطقيين وتسمى بهم
العلاقات المطلقة على الوجودية الضرورية والادامة فاق الى الاقليات من المطلقة البسيطة
والمطلقة المركبة فثبت مجموعها اليها فقط سميت بها فامتازت بينهما وهي اعم من القضايا
الارجح اه معطوف على قوله وانما كانت قريبا او بعيدا لا على قوله اعم من الوجودية اذ لا حاجة
الى عاودة الفصل ووجه عمومها انها فعلية النسبة محبان عند وقوع النسبة الكارج مع التوقع

وبهذا يتبين بالضرورة والضرورة وحدهما يكونان قضية الشبهة معروضا عن حقيقة
تحقق أي ص يلزم تحقق العام من غير عكس وبذلك لا يقال إن القضية المطلقة العامة هي
القضية المطلقة التي ألقت على الوجهة بأي جهة كانت فكانت هي من الوجهة التي جعلها الكلية
المطلق من القضية واما القول بأنها بشكل الممكنة الساترة لأنها أيضا صيغة فليس شيئا
لأن عمومها على وجهين عمومها من الفعل والوقوع وعمومها صيغة واحدة وعمومها الثاني لا يستلزم
عمومها الأول ولا إضافة به كونها عاما باعتبار الثاني وبه كونها غير عام باعتبار الأول
على أن عدم الممكنة من الوجهة بل من القضية ليس على وجه الحقيقة كما عرفت فأنزل
الساكنة الممكنة العامة أما علم أولا إذا جعل الوجود رابطة بوجه الموضوع والكلي فالقضية
الخاصة تلك الشبهة من الوجوب والاشتغال والامكانة فالوجوب ضروري الوجود
والاشتغال ضرورة عدم والامكانة عدم ضروري الوجود والعدم وهو الامكانة
الخاصة بالوجوب والاشتغال بالذات وقد يؤخذ الامكانة بمعنى سلب ضرورة الوجود
فقط وبمعنى سلب ضرورة عدم فقط وهذا هو الموافق للغة العرب والوقوف ولا ينبغي
بالامكانة العامة فإما الساترة فيهم من شئ لا تقع فيه الامكانة الوجودية شئ اشتغال الوجود
ومن الامكانة عدم شئ اشتغال عدم فليكن هذا الامكانة الخاصة في القضية الممكنة العامة
العام بمعنى سلب ضروري عدم في الموجبة وسلب ضروري الوجود في السالبة لأنه في الموجبة
يكون الامكانة الوجودية هو شئ اشتغال الوجود وبهم من شئ اشتغال الوجود وسلب ضروري
العدم وهو السلب والالزام اشتغال الوجود وفي السالبة يكون الامكانة عدم وهو شئ
اشتغال عدم وبهم من شئ اشتغال عدم وسلب ضروري الوجود وهو اليجاب والالزام
اشتغال عدم فإذا عرفت هذا ليس عليك على القضايا الممكنة عاما أو خاصا
وهي التي حكم فيها بسبب الضرورية المطلقة على الإيجاب والحقالة لم يجعلها تنويها أن بقية
لا يقال وهي التي حكم فيها بالامكانة بثبوت كمال المنوع وبسبب عدمه فقط إشارة إلى تنوع
الامكانة العام في ضمن التبريد واحترازه هو توهم كونه الامكانة جزءا للكل أو لوكا
جزءا للكل كانت القضية المطلقة وقد فرضنا ما موجهة فانه قيل لا كان الامكانة جهة
القضية وخارجة عن الكل كانت القضية فعلية لأن الموجبة إنما تصدق إذا ثبت
محمولها الموضوع بالفعل فيبطل فاحتمل أن الممكنة العامة أهم التقاضا بالافتضاء
بالفعل

بالاعتبارات قلنا لا نسلم ان الایجاب یستلزم الثبوت بالفعل بل المراد بالوجه
الموجبه ما فيها النسبه بالثبوت علم من الایکون بالفعل وبالصدق فلا یلزم
ان یکون الموجبه المکنه فعلیه ولا نسلم ان الامکان اذا کان جهته لایستلزم
الغضیه فعلیه لان الموجبه مشتمله علی المکنه ومعلوم ان مفهومها النسبه
بالفعل قلنا الغضیه اذا اطلقت ولم یندکرفها بالجهته کان مفهومها ذلك النسبه
الغضیه ولا یلزم من ذلك انها اذا ثبتت بالجهته کان مفهومها ذلك النسبه
الغضیه کما ان الایکون التبیید بالجهته صار فاعا الذلالت علی ذلك المفهوم فیکون
الامکان جهته لا یقتضی کون النسبه فعلیه قال السید الامکان العام یفسر تارة
بسبب القرون الذانیة عا جمله ان ضرور الوجود و امتناع العدم بالنسبه
الی النسبه مت و یال فی تحقیق و کذا ضرور الایجاب و امتناع السبب بالیاس
الی النسبه قبل ابهاما یفسر مت و یال و یتلزاما لکن الاصطلاح یقتضی
التفسیر الاول لانه الامکان عجز عن سبب القرون والمفهوم لفته یقتضی التفسیر
الثانی ان المفهوم من قولنا یمكن قیام زید وقعود عمر و سبب انتاع القیام والقعود
فقد علم ان ضرور الوجود و امتناع العدم متلزاما و التلزاما یتبعها و قلا
علی شئ واحد فلیت لا یکون التفسیر مت و یال بحسب الصدق لکان بحسب
التحقیق کما فی فاعل فانه کان احکم فی الغضیه او باعتبار الغضیه المفقوده
والا لم یکن باعتبار المقوله او الغضیه المفقوده مشتمله علی حکم و رابطه لا محالة
ولا معنى للغضیه ان الای حکم بان وصف المحمول صادق علی ذات الموضوع و هذا لا ینافی
ان ینال الغضیه المکنه لست قنبه حقیقه فاعل کما معناه بعض الخوف
الموافق لیس متضررا له حتی یجمل لا یکون واقعا ولا لا یکون وانما سمیت مکنه
لاقتضائها اشتغالها بالکل علی وجودها و اشتغالها بالذال علی المدلول و لا یلزم ولا یفلس
حتى ینال لا لا و قدر مشترک بین جمیع القضايا فداوجه لاختصاصها بتسمیه المکنه
و ینال ان الکافه لا تشتمل علی الامکان علی ان اشتغال المکنه علی کونه جهته الغضیه فی ظرف
سائر القضايا او اشتغالها علیها بحسب تحقیق الصدق و عامه لانها اه الا و صفت
یبارک فی التبیید و الا حرازه الشی الاخر فعلی هذا بیا و وجه تسمیه مسوق لوجه

ذلك التقييد والمحذرة هو الملكة التي هي فائدة في تسمية العامة من ان يكون
بالنسبة اليها فلا وجه لما قيل لا ولي لا يقال لا يتناولها على الامكان العام فيشتق
من بيان وجوب النسبة بالعامة فتنتج صدق الايجاب بالفعل اهـ بهذا القول
الذي هو من صدقاه اصل الدليل لكن بانه المقدمتين كونهما نظريتين قدم
ولما طرأ عليها ففرع بالغا لكن فيه ثبوت المصادرة فاقبل لجواز ان يكون
الايجاب ملكا اهـ اذا لمكان لا يستلزم الوقوع بالفعل كقولك كل فلان ساجد
بالامكان العام والاعم من الاعم اعلم اهـ من مقدمة اجنبية لانها من
الفرق المتعارف لكن صدقها اذا كان العموم والخصوص بحسب التحقيق وظهرنا
كذلك لان النسبة بين القضية والوجهي بحسب التحقيق فلا بد ان الجسد اعم من
الحيوان وهو اعم من زيد مع ان الجسد ليس اعم منه لعدم صدقه عليه
من المركبات اهـ انما يتغير السلب الحالة الاولى في الذكر دور الريبة او ثبات
في الجاهل بناء على ان الفروض في جهة القضية مقدم على الاوامر وتقييدها
مدارا بجهة الوجوب والامكان والامتناع كما عرفت وما يشتمل الوجوب
مقدم على ما يشتمل الامكان والامتناع فاقبل وهي المشروطة العامة
قيد الاوامر اهـ عند التغير بالنظر الى القضية المفصلة باعتبار السلف
يكون المشروطة العامة متبوعا ومتبوعا بلطف الاوامر فلا محذور فيه وانما بالنظر
الى المقولة وبالبناء حقيقة فلا متبوعية ولا متبعية للمشروطة العامة او حقيقة
القضية المركبة متممة من الايجاب والسلب وكلاهما على طريق الجزئية في تطبيق
البيان ان كلمة مع تدل على مصاحبة مدخولها لمنطقها في القضية ان بنه
له وهي جزئية ظهرت كقولك الجسم صوت مع يقول وهو احد معان كلمة مع وهو
موضع الاجتماع لازمانية نحو جئت مع العصفور لا مرادفة عند من يكون قيدا
للمشروطة العامة ويقال ان الحكموم به هو المشروطة العامة قبل التقييد بالادام
وانما قيد بالادام بحسب الذات اهـ ان مثل هذا الضم لا يسوق بيان
وجه التقييد بالنسبة الى الاطلاق او بالنسبة الى قيد مخصوص او المراد بها هو
ان في كل بدل عليه وليس وقوله فان قيد تقييد محتمل لان جهة القضية في الايجاب

على

على دوام الثبوت بالذات وبالوصف وسلب يكون مقيدا بهما فالتكسرة
تترجم على عدم التقييد على ان قوله على المطلق وانما صحة التقييد بالذات
بحسب الذات وترجم الادوام بحسب الذات عليه فثبت ان لا تعرض له
هنا بل يلزم من عدم معنى الادوام بحسب الادوام فلا عيب رها في القضية المشروطة
التي هي فاقبل لانه المشروطة العامة اهـ في كل تسمية سببه كونه الفروض
مدارا بحت وحاصل الاستدلال انه لو قيد الادوام بحسب الوصف ودون بحسب
الذات يلزم اجتماع التقييد بالاستلزام الفروض بحسب الوصف الادوام
بحسب الوصف دون الادوام بحسب الذات والفروض بحسب الوصف
دوام بحسبه اهـ بهذا من قبيل حمل الفرض على المفروض بالنسبة الى الان
فثبت ان لا يقبل ان الادوام عدم الانشكاك والفروض عدم الانشكاك
اللازم فالفروض فرد للادوام فاقبل لادائمة في بعض اوقات ذات الموضوع
اهـ قيل الاولى فيه لادائمة في جميع اوقات ذات الموضوع او غير متحققة في بعض
اوقات ذات الموضوع انتهى فقولنا اذ قيل يمكن ان يكون لعدم سلب الادوام
في جميع اوقات الموضوع وان كان ظاهرا في سلب عموم الادوام فيختل معنى في كل
ما قاله الشرح على تعيين السلب في بعض اوقات وقيل في الجواب عنه ان قوله
في بعض اوقات ذات الموضوع طرف مستقرنا طرف لغو فلا وجه لما قيل فاقبل
الفرق بين الطرفين المستقر والغير فتركيبا اهـ في المثال وانما في مركب
قضية واحدة فهي مفهوم الادوام بحسب الوضع اللغوي بنظام المقام
او بحسب الوضع العرفي اذا فادرتنا المطلقة العامة بملاحظة كونها جهة القضية
ومدلولها كيفية النسبة لانه ايجاب الجمل للموضوع اهـ بهذا تصوير معنى الادوام
بحسب السلف على سبيل كونه قيد اكل المعطوف عليه وكونه لا دوام الفصل وبهذا
المعنى ان كان اعم من معنى استمرار دوام الثبوت ومن استمرار معنى الثبوت
لكن لكونه قيد الثبوت في بعض اوقات كان معنى الاستمرار فعلية بل يلزم كونه
معنى الايجاب المذكور ان الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات على سبيل رفع الايجاب
الكلي فلهذا جعل المصدر في المفروض في مقام التقدم واللازم في مقام الثاني

27

فلا يحتمل بين المتقدم والآتى ولا يستدل به كالمثل وانما تحقق رفع الایجاب
 الكلى تحقق السبب في الجملة فهو معنى المطلقة السامة ومعلوم ان تحقق السبب في الجملة
 مما لا يكون سبب في جميع الاوقات او في وقت معين او في وقت مالم يكن بنفسه المقام
 لا بد ان السبب الكلى فيبقى في جميع الاوقات او في وقت معين فلا يتغير الوقت ولا المسترة كما
 قلنا بل تحقق المطلقة في نفس رفع بعض الاوقات قبل لا قبل الدوام في الحقيقة لا بعد الایجاب
 دوام الضرورة بحسب الذات لا سبب دوام ثبوت المحل للموضوع لانه يتبعه عنده التعلق بخلط
 وانما على ما دام بجملة لا يكون طرفا للضرورة كما دام واجاب عنه بعضا لا فاضلا لا لا وانما
 عطف على ما دام وهي توقيت ثبوت المحل للموضوع فيكون له الدوام سببا لذلك الثبوت
 بالنسبة الى الذات وليس توقيت للضرورة حتى يكون له الدوام ثبوت له ذلك الضرورة
 انتهى انما افولنا ان الدوام قسم بعض المنطوقين الى الدوام الفعل وهو الوجودى ومضاه
 مطلقة عامة كى بتره والى الدوام الضرورة وهو الوجودى والى ضرورى ومنه
 صكته عامة كما بين في محله فاعترض على جعل الدوام الضرورى من قسم الدوام بوجوب
 ان يظهر بان الدوام انما هو من الضرورة فكيف يكون له قسم من الاقسام فالحق
 ان الدوام مستعمل في معنى المطلقة السامة بحسب الحرف كما سيظهر من الشرح في بيان
 فلما وجه محله على انما دونه سبب دوام الضرورة في هذا المقام ولو ساعد العطف
 على انه لا فاعلى تركيب الشرط الى صفة من الشرط السامة والممكنة السامة فاعلى
 لان السبب في الجملة كى دائما وهذا السبب لال على كونه مفهوم الدوام في هذه السامة
 مطلقة عامة بمكان لان مفهوم الدوام فيها ما يكون سبب دائما وانما هو كى السبب دائما
 لم يكن متحققا في جميع الاوقات وانما تحقق بمكان تحقق الایجاب في الجملة فينتج ان مفهوم الدوام
 في تحقق الایجاب في الجملة وهو المطلقة السامة فينتج اصل المطلوب فان قلت حقيقة الزمنية
 المركبة انما هي انما انما هي تركيب الحقيقة المركبة من الایجاب والسبب يستلزم خصوص الایجاب
 ومنه لا يلزم من تقييد الحقيقة المطلقة الى الموجبة ان لا يترتب حقيقة على سبب لا انما هي
 فالقضية المركبة كى من انما السبب انما يكون لكل قضية واحدة في انما السبب من انما السبب
 انما المركب من امرين كى انما السبب انما يكون احد على كى الحقيقة وانما المركب من الامر والایجاب
 خارج فليس انما السبب انما يكون من التركيب وحاصل انما السبب انما يكون من الحقيقة والایجاب

على

على ان يكون القضية المركبة موجبة او سالبة باعتبار جزئها الاصلى وهو
 الجزاء الاول ويمكن الجواب بان القضية المنقسمة الى الموجبة والسالبة على
 البسطة ومنه لا انفسا لا كحقيقى بين القسمين هو الایجاب لانه يكون الحكم فيها
 واحدا فكل حكم الایجاب والسبب ولا يخفى مما واحد منها بخلاف المركبات اذ فيها
 حكمين فلا بد ان يجمع الایجاب والسبب فيها للسبب الخارج افترا كما هو
 الاول لانه القضية المستعملة في مواد الاقضية والشرط المعبرة فيها بالایجاب
 الى الجزاء وباعتبار الایجاب وسببه فتقول الایجاب بالقضية انما هي من قبل سمية
 الكل باسم جزئى انما هي السالبة للشمسية كما طاق الرقيب والاسير على الشخص
 اذ على كى الجزاء وهو العين والعنق للباس من قبل الجزاء وان كانا بالنظر
 الى القاطعة العربية لكونه اصطلاحا وهو ليس محملا لوجه لا قبل من الجزاء
 يقتضى ان لا يكون استعمالا للموجبة والسالبة وتقييد المركبات اليها بمعنى عرفى
 وهو بعيد من سوق كلامه في انما المقام جدا فحق الجواب المراد من الایجاب والسبب
 على ما هو بالفعل من القضية والجزاء انما هو الامر الایجابى لا يرب فيه ولا يرب
 بالفعل بل هو ففى ظهور الایجاب والسبب انتهى فيه انما على هذا الجواب حتى يعرف
 المركبة بكونها حلت من الایجاب والسبب فتأمل والجزاء انما هي محال لونه
 فى الحقيقة انما هي فى الایجاب والسبب وموافق فى الحكم الى كى الحقيقة والجزاء وانما
 الاصل الاول الى وفاء تقييد بكونه القضية من موجبة باعتبار الجزاء
 الا انما فقط بلا مدخلية الجزاء انما هي اذ هي لانه فى اليك فتأمل ونقيض
 الا انما مما يرب العين الا حقيقة لانه نقيض الا انما سلبه وسبب الا انما يستلزم سبب الا حقيقة
 فيصدق فيها الا حقيقة وبين نقيض الا انما انما لا الكلى انما فيها مرجع انما
 الكلى كى عرف والمفيد اخذ من المطلق انما كى حسب التحقيق انما النسبة بين الایجاب
 والتقييد سواء كان الا انما او سببا او اخذ من المطلق من وجوده انما السبب
 يلزم وجود المطلق به ولا يحل كى لا يكتفى وانما قول من قال فيه بحث لانه التقييد
 قد يكون الا انما او سببا فليس شى لانه انما ولو سلم كانا فى النسبة بحسب التقييد
 وانما على انما لا نسلم كى الا انما والمساوى لا يصلح للتقييد انما المطلق ما هو الشرح

في جنس والمقيد ما خرج عن الشئ فقل وكذا من الغضا بالثبوت في
 وهي العرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة يعني بهذا الثبوت
 مطلقا من الشرطية التي لا تأتيها اعم من الشرطية العامة وهي اعم من الشرطية
 الخاصة والاعم من الاعم من الشئ اعم من ذلك الشئ والاشياء فكل شرطية
 الخاصة اخف من الشرطية العامة وهي اخف من بين الثبوت في
 والاخف من الاعم من الشئ اخف من ذلك الشئ وهي اعم من الشرطية
 الخاصة اعم من الشرطية العامة على النسبة بين الدائمة المطلقة والضرورية
 المطلقة فان استمرار الضرورة للدوام بدو العكس يصدق عند ان
 التنازع بينهما يلزم الشاوي بينهما وكذلك صحتها قيل وهي اعم من الشرطية
 الخاصة لا يتم بانه بالان لا المقيد فيها اعم من المقيد في الشرطية الخاصة
 والقيود احد كيف ومنها كرم في كجواله العالم والاشياء العالم مع كل الاثر
 انتهى اقول يمكن بانه بهذا الرئيس تحصيل القيد الواحد بالان يكون اعم من
 لا اعم اول ما دخل في التقييد والتحصيل كما كجواله المستفاد والاشياء المستفاد
 فقل اعم من الشرطية العامة اعم من ذلك لما كانت الشرطية العامة والعرفية
 الخاصة كل واحد منها اعم مطلقا من الشرطية الخاصة يلزم نقادها في الشرطية
 الخاصة فيحقق ما في الاجتماع وكذلك لما كانت الشرطية العامة اعم من الشرطية
 المطلقة والعرفية الخاصة بانه لما فيتحقق في الضرورة المطلقة ما في اوقات
 الشرطية العامة وكذلك لما كفي دوام ثبوت المحمول للموضوع بحسب الوصف
 بدو الضرورة في العرفية الخاصة فيتحقق في ثبوتها ما في اوقات العرفية الخاصة
 فيثبوت العموم من وجه بينهما فيثبت بالاشياء بعبارة يكون وصفها
 اعم من الشرطية العامة وصف الموضوع بحسب حقيقة الذات او وصفها لانه
 في الشرطية والعرفية الخاصة في كل منها يلزم اجتماع الدوام والادوام
 في ذات واحد في ذاته واحد فيكون قوله وصف الشيء العينية وقوله متعارفا
 لشيء كونه الوصف لازما بقوله فانه لو كان اعم من ثبوت ثبوت الاشياء
 الاول بطريقه الاولى فيكون قوله لذات الموضوع متعلقا بوصفها متعارفا فلا يلزم
 التفرقة

لا زنا فيكون في علم الموضوع
 واشتد العنوي
 الواحد هو
 شئ كونه
 الوصف
 شئ

المقصور في الرئيس كما قلنا في غير قوله لذات الموضوع ان تعلق بقوله متعارفا
 كان التقييد محذورا للموضوع وان تعلق بقوله وصفها بالان يكون وصفها بانه
 له كانت الامور مركبة والاشياء متعارفا على الوجودية والضرورية التي
 تسمية الوجودية لوجودها حكم فيها بالفضل والضرورية لاشتغالها على الضرورية
 والا امكن تقييد المطلقة اعم من الشرطية في البسائط لما قيلت
 بالذات وبالوصف وبسبب كل تقييد منها حصل قضية مستقلة فيبقى التقييد
 نفي الضرورة باحدهما وقت كونهما قيد للمطلقة العامة فيحصل قضية مستقلة
 بكل واحد منهما فاجاب عنه بانه وان امكن التقييد بحسب الوصف لكان القضية
 الخاصة منها ليست من الغضا بالمقيدة التي عرفت احكامها من العكس
 وان قضت وبغيرها فعلى هذا لا وجه لما قيل من انه امكن عدم التقييد بشئ منها
 والتقييد بكليهما فكلما التقييد بما ذكره للاشياء في العلة فقل ولم يتصرفوا
 احكامه اعم من ذلك لم يطلبوا مصرفة احكامه وعدم الطب بجهة عدم التقييد
 لا علة كما توهم وعلة عدم الاعتبار عدم الحاجة انتهى النظر ان كل من الموقوف
 والموقوف عليه علة مستقلة للتقييد بلا علة اذ انما في احدهما على الآخر
 بحسب العلية وان لو خلا لا يبعد في علية عدم تفرق احكام التي لا بد منه
 في الغرض لعدم اعتبارهم بهذا التركيب ويسا عدلوا بالاطراف لهذا الوجه
 دولا فيقال فقل وسبب ضرورتها الايجاب مملكة عام اعم من الملك العام هو
 سبب الضرورة المطلقة كالدائمة من احد طرفي الوجود والعدم وهو الطرف
 الخالف للحكم وربما يفسر بما يلزم بهذا المعنى وهو سبب لا متعلق عن الطرف
 الموافق في لا كان الحكم بالاجاب فهو سبب للضرورة حسب ضرورتها سبب
 انتفاع الايجاب والاكلا الحكم بالسبب فهو سبب ضرورتها الايجاب او سبب متعلق
 السبب فعلى كلا التفسيرين يكون معنى الا ضرورتها في ضرورتها كل ان لا تعلق
 بالفضل بالضرورة يمكن عانا لا سبب ضرورتها ثبوت الشيء مع السكوت
 محذورا لثبوت مفهوم قوت لاشياء من ان لا يضاف حكم بالامكان العام
 اما على تفسير الاول فقل واما على تفسير الثاني فقل لا سبب متعلق السبب يستلزم

سبب ضروري ايجابا وفيها نحن في سبب ان سبب ثبوت القول بالانسان
يستلزم ضرورة ايجاب القول بالانسان فان قيل قوله لا بالضرورة هو
الامكان القول على الاشتراك على الامكان العام وعلى الامكان الخاص وهو
سبب الضرورة الذاتية عند الطرفين المحال للحكم والموقف في وقت وقوعه
بالامكان العام قلنا فون لا بالضرورة وان كان سبب نفي الضرورة مشتركا
بينهما لكن باعتبار وقوعه في القضية اما ان يكون قيد الايجاب والسبب
فان كان قيد الايجاب يكون نفي الضرورة الايجاب والاكاذيب السبب
يكون نفي الضرورة السبب وانما كان يكون سبب الضرورة احد الطرفين
فيستقيم في الامكان العام وهي اعم من الخاصية اذ اجزء الاول منه
مطلقة عامة واكثر ان في ممكنة عامة واكثر الاول من المشروطة الخاصة
مشروطة عامة وان في مطلقة عامة وكذلك اجزء الاول من العرفية العامة
وان في المطلقة العامة فاجزاء الاول من الوجودية اللازمة ورتبة اعم من اجزائها
الاوليين لها وكذا اجزء الثاني منها اعم من الثانيين لها والمركب من الاعم
اعم من المركب منه الاخص كما لا يخفى صدق فعلية النسبة لا بالضرورة
اه اما صدق فعلية النسبة فقط وانما صدق اللا ضروري قلنا لا ضروري
اعم من اللا وادام اذ ينقض الاخص اعم من خفيض الاعم فما صدق الاخص
يلزم صدق الاعم وهي اخص من الوجودية اللازمة ورتبة اه لا تجري
الوجودية اللازمة المطلقة لا تجري الوجودية اللازمة ورتبة مطلقة عامة
وممكنة عامة وانما وى كذا ان المطلق لا يمكن الممكنة والمطلقة مستوية
بل الممكنة اعم فلا يلزم من صدق المركب من الثاني والاعم صدق المركب
من الثاني والاعم بل لا يلزم بالعكس صدق كل فلك متحرك لا بالضرورة
اي لا شي من تلك المتحركة بالامكان العام ولا يصدق كل فلك متحرك لا بالضرورة
اذ ليس هناك فعلية النسبة وهي عدم التحرك وهي اعم من الخاصية
ليس كذلك لا تقول لان اللا وادام مشتركة والاطلاق اعم من الضرورية والادام
الوصفين اذ فيه ما سبق فتذكر وصدقها بدو منها في مادة الى المادة التي

لهذا

لوصف مدخل في الضرورة وذلك لانه لان الوجودية اللازمة على
المطلقة مع قيد الادوام والتقدير اخص من المطلق في ذلك كما لا يخفى من
المطلقة العامة كما لا يخفى من الممكنة العامة بطريق الاولى الوقتية اه
اعلم ان الضرورة بحسب وقت اعم من كقول كل فرك متحقق بالضرورة
وقت اكلولة وانما غير متحقق على معنى انه عدم التغير بمقتضى على معنى انه ليس
لا يتغير فيه كقول كل ان لا متحقق بالضرورة في وقت ما في الاول الوقتية
وان في المنتشرة والوقت اما وقت الذات اي يكون نسبة المحول الى الموضوع
ضرورية في بعض اوقات ووجود ذات الموضوع كما مر في السابق واما وقت
الوصف اي يكون النسبة ضرورية في بعض اوقات الصفات ذات الموضوع
بالوصف الصفات كقول كل معتد قائم في وقت زيادة الفلك على بدل
ما يتخلل وكل قائم في الفلك اوقات ما من اوقات كونه ما في الاول بالمعنى
في القضية الوقتية المنتشرة والثاني هو المقتضى في القضية المشروطة خاصة
او عامة ويندر اعداد الفرق بينهما فلنجد اخذ في تعريفها ما يفيد من الفرقية
وانما اذا كان لا ما يكون ضروريا في وقت الوصف كذلك يكون ضروريا في وقت
الذات او بالعكس فلا بد من فيه اذ الامتياز لا يجب انما هو في الثانيين
وبعبارة اخرى فتكون مثل هذه المادة مادة الاجتماع التي حكم بضروري
ثبوت المحول اذ في بقوله بضروري ثبوت المحول غير الضرورية وبقوله في وقت
معيقة المنتشرة وبقوله من اوقات وجود الموضوع المشروطة العامة
والخاصة بناء على ما قررنا والمراد من تعيين الوقت ما لم يشمل على جميع اوقات
وجود الموضوع ويقتضي بعضها باي وجه كان بغيرية المتابعة المنتشرة وبعض
الوقت اعم من ان يكون وقت واحد معتد في كل مقتضى بالادوام
بحسب الذات اه قيل انما قيد الادوام بحسب الذات والامكان يتبع بحسب
الوصف لانهم لم يعتبروا تلك الشراكب كما سبقنا ان اشارة اليه لا شي من غير
بمقتضى وقت الترتيب اه يعني متى كان الترتيب مع الشمس بثبوت بروج
فالان في ليس ضروريا اذ لا يقع حيلولة الارض بين القمر والشمس بل وقت

التشخيص والبرهان اثني عشر وزنها ثلثة فنصفها ستة فلذلك يقال وقت
الشرع لا وقت التشخيص وهي اخص من الوجودين اذ هي الوجودية
الضرورية واللازمة لان تركيبها من الماهيات والممكنة وهي اعم من الوجودية
بسيطة او مركبة بالاجمال واما التفصيل فلان المطلقة اعم من الوقتية
المطلقة لصدق فضيلة الشبهة في صدق الضرورة بحسب الوقت بدو الحس
وقيد الازدحام وقيد الاضرواح اعم من الازدحام لعموم تحقيقه لا يفتقر
معه تحقيقه لا يفتقر كل واحد من اثنين من وجهه اه معطوف على قوله
معه الوجودية بما يصلح كماله انا الضرورة بحسب الوصف قد يحقق
وقد لا يحقق فانه تحقق قد يكون الوصف ضروريا لذات الموضوع وقد
لا يكون فانه لا يكون ضروريا في شئ من الاوقات صدق الوصف بالثبات
لما في المثال الاول واللام ليس ضروريا لذات الموضوع صدق الوصف لا
دول الوقتية واللام يحقق الضرورة بحسب الوصف فيصدق الوقتية
ووهما في قوت كل منهما وقت جلولة الارض فان الاضاف
ليس ضروريا بحسب صدق القرينة ولا دائما بحسب صدق كل من مخرج
ما دام قرا فان قيل صدق الكلمة بنوقت على افراد متعدده للموضوع لان الكل
لا عاقله الافراد واجب انه لا ينوقت الا على افراد ممكنة في القضية الحقيقية
وما كان فيه زمانا والتميز في فرد تحقيق مع امكان غيره كالشمس على ان كانت
كثيرا من الافاضل ان اذ قال كل في المسائل كقوله لا يوجد تعدد الفرد
بل من ان لا يخرج من الحكم فرد ولهذا صارت المسائل بالماضي مع ذات
الواجب ما لم يمتد الى الابد انتهى وانا اقول ان مثل هذا التركيب من قبل جعل
القضية الشخصية في مقام الكلية كما وقع في كبرى الشكل الاول على ان الامر
بنهاجها لا يغير تعدد اباها راضا عنها ومتشكلا منها المختلفة
فان الاضاف اذ بها لا تصدق الوقتية في هذه المادة قوله والاطلام
ضروري لا يخفى في جملة خاتمة تحقيق الملازمة واللام في الاضاف في صفة
الضروري لا لا اجل كماله وانما لا يستغنى عن الثاني تامل وصدق
الوقتية

الوقتية كما في المثال المذكور اه اي الذي ذكر في المتن قبل والشرع في ان الشئ
لا يكون ضروريا ولا دائما انتهى ثم يعبر ضروريا له في وقت معين وهو الذي
اذ كان مشتقا من حاله في حال اخر فربما يودي ذلك لان شأنا الى حاله
يكون ضروريا بحسب مقتضى الوقت فلذلك لا يكون له مدخل في الضرورة
انتهى اقول لا حسب هذا الكلام في هذا المقام اذ يلزم منه نفي صدق الضرورة
بحسب الوصف ونفي الازدحام نفي صدق الضرورة مطلقا كما لا يصح
الضرورة بحسب الذات وبحسب الوقت وبحسبهما مع نفي صدق الضرورة
بحسب الوصف والازدحام فامل وجميع اوقات الوصف بعضها وقت الاثبات
اه لكون الوصف متعارفا على الكلام في اني تصنيف هو غير ممكن
اي ليس مني تحقيق الضرورة في بعض اوقات الذات تحقيق الضرورة في وقت
الوصف كقولهم في وقت جلولة الارض دائما في وقت غير معين
اه التفسير اما في نفس الامر وعند التعبير في القضية المفقودة لا يسل الى الاول
هنا لانا وقت وجود الموضوع معين في نفس الامر البتة واللام يوجد في
نفس الشيء والمراد هو اني كما يدل عليه الوقتية والسبق فلما وجه
لما قيل ان وجود الوقت الغير المعين مع فضلا عن ضرورة شئ فيه او سلبه
وليس المراد بعدم التبيين اه يعني ان غير ليس بمعنى المماثلة صفة معينة
للوقت بل مستقلة نفي محض فيكون في المثال لما به لا بشرط شئ لا شئ
وفرق بين اعتبار عدم التبيين وبين عدم اعتبار التبيين وفي الاول يخص
الشرع فيكون بين الوقتية والمنشئة مباينة مع ان بينهما عموم وفي خصوص
مطلقات كسبائي وفي اني يكون اعم وهو المراد فالا قيل ان تعدد الوقت
يتم لا يكون كلها متعينة او غير متعينة او محتمل فليكن كمال وقت الوقتية
في الشرعيين براد به كحسب فليكن على التخصيص والكثير في الضرورة الاولى يكون
القضية وقتية وفي اني متشعبة واما في ان شئ فليكن الا يقال وقتية باعتبار
الوقت المعين ومنشئة باعتبار الغير المعين وترسل مطلقا اه صفة
كاشفة يعني يكون لا بشرط شئ اعم من ان يكون الوقت معين او لا

بدون العكسة بمعنى عكس الفوقاى ليس كذا صدق الضرورة في وقتها
صدق الضرورة في وقت معين ولو صدق العكس في بعض المرات و لم يكن
وقت ما تحقق في ضمن وقت معين لا يفر صدق سلب العكس كما قلنا وانما
ان الوقتية المطلقة والمنشئة انه صدق با علم انهما ثابتان ليس بينهما
على انه مسئلة مستغرقة اقصى بانه لا في نسبة وهو انما يثبت القفصين
ليست بمحمول عليها فذكرنا لا في سبقي و بهنك انما نسبة اقصى بالفرق
بين المطلقة والمنشئة وبين المنشئة المطلقة وبين المطلقة الوقتية و
الوقتية المطلقة فتعدي الى الابد وان لم يذكر المطلقة الوقتية والمطلقة
المنشئة طرنا مع انهما مذكوران في سبقي وفي سنة القوم و حاصل الفرق
انما قفصين لا مطلقا لا حكم فيها بالنسبة بالفعل لا تعرض الى الضرورة
و عدمها و اما الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة حكم فيها بالضرورة
فبينهما عموم و خصوص مطلق فاصل لا باعتبار تقييد الوقت اقل لما
اعتبر فيه خصوصيات الوقت ايضا كما لا اعتبار الوقت فيه اكل لما تحت
الفرج على المنشئة في التسمية بها انتهى يمكن ان يقال ان الوقت المعين
مدخل في حكم بالضرورة و هو الغير المعين فخرج التسمية بالوقتية وكذلك
لما كان عدم التقييد سببا لانتشار الحكم رجع التسمية بالمنشئة ولهذا
اذا قيدنا باحد من حذف لا طلاقا بهما لا وجه تسمية بطريق الدور
بحيث اذا تحقق عدم التقييد يتحقق التسمية و لا انتفى انتفى التسمية بالمطلق
بل يسمى بالوقتية والمنشئة بلا قيد المطلق والمطلقة المنشئة التي حكم
فيها انه لا وقت فعلي انه اما الفرق بين المطلقة العامة وبين المطلقة
المنشئة قلت الفرق بينهما ان المطلقة العامة اعم من المطلقة المنشئة
لانه اذا حكم بالنسبة بالفعل في وقت ما فقد حكم بفعلية النسبة التي هي مفهوم
المطلق العام و اما اذا حكم بفعلية النسبة بالفعل في وقت ما فالحكم بالنسبة
بالفعل في وقت ما كوا ان لا يكون ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما احدا
كما في قول الله موجود بالفعل و واجب الوجود غير اسمه مقدم على الزمان
فال

ففرق بينهما التفسير راجع الى ما ذكرنا وما يسع فيها بعد هذا فخطه التبع
اعتمادا على وضع المراد ولم يكتف بالفرق بينهما بالمفهوم و صرح بالعموم
والخصوص في المفهوم لا يثبت في لا و هي الحكم بالنسبة بالفعل والحكم بالضرورة
الممكنة التي صفة ان العلم ان الامكان المطلق عبارة عن سبب الضرورة فلهذا
اعتبروا اول سبب الضرورة الذاتية من احدى الطرفين ثم زادوا واعتبروا
سبب الضرورة الذاتية عن الطرفين معا ثم زادوا واعتبروا سبب الضرورة
الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين حتى تكونا متساوية النسبة الى
الطرفين ذاتا ووصفا و وقت ثم قالوا انه يمكن ضرورتي اخرى في احد الطرفين
غير الضرورات الثلث و هي الضرورة بشرط كماله لا راد وانما ايضا في غير
امكانا او فالاول هو الامكان العام الذي تقدم بانه تقييد فذكرنا ان
الامكان الثاني المعروف بانه سبب الضرورة الذاتية عن الطرفين اي الثاني
لحكم والموافق جميعا وتسمية الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما من العموم
والخصوص فانه متى سبب الضرورة عن الطرفين كانت مسئلة عن احدى
من غير عكس وان لا امكان الاخص وهو سبب الضرورة الذاتية والوصفية
والوقتية وهو اخص من الثاني كما لا يخفى و جهه والراجح الامكان الاستقبالي
وهو امكان غير بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل واحد من
الامكان العام والخاص والاخص بالقياس الى ان يقال الامكان العام
وهو سبب الضرورة الذاتية عن الجانبين كخالف في الاستقبال والامكان
الخاص وهو سبب الضرورة عن كلا الطرفين في الاستقبال والامكان الاخص
هو سبب الضرورات الثلث في الاستقبال في علم انهم اعتبروا اخذ التقييد
بجهة الا ضرورة اعني الامكان بالتسمين الاولين وجعلوه مستقيمين
في العلوم فقط قائل عن جانبي اليجاب والسلب اقل انارة الى ان راد
المس بالوجود اليجاب وبعدم السلب وكما انه اراد بالي بالواقع
وبالسلب بالواقع لا لا سبب الضرورة انما يكون عند الوقوع والواقع لا عند
اليجاب والسلب فلهذا اعاد معنى الوجود وعدمه ففرق بين موجبها

٧٢

وسأبشرها أنه مركب كل منهما من مكانين عاينين موجب وسلب قبل التحقيق
 أنه في الموجبة الإيجاب صريح والسلب ضمنى وفي السالبة بالعكس انتهى هذا بيان
 فلهذا منه كلام الشارح لا اعتراض عليه بحصر الفرق في التفتت كما قلنا وعلى أي
 من مركبات السالبة لأنه لما كانت الممكنة العامة أعم التخصيصات الموجبة أو السالبة
 والممكنة الخاصة مركبة من الموجبة الممكنة العامة والسالبة الممكنة العامة كانت
 المركبة من الأعم من المركب من الأخص فلا قيل الممكنة العامة إذا كانت
 أعم التخصيصات يكون سالبها الممكنة العامة أخص من سالبها سائر التخصيصات
 بأصل لا نفى الأعم أخص من نفى الأخص فلهذا أن سالبها الممكنة العامة لم
 من هذا القبيل لأن الملك العام في القضية السالبة الممكنة قيد للسلب
 وجهته فيكون ملكا بالنسب لا ملكا العام حتى يلزم ما قلنا ولا أقل
 منها أن يكون أنه إذا قل من أن لا يكون الحكم في القضية منها وهو مجموع
 الملك العام وفي بعض نسخة لا أقل من أن يكون أنه والمعنى لا أقل شيء
 من أن يكون أنه يعني لا بد فيها أن يكونا ممكنين بالملك العام وعلى النسبة
 الأولى قوله أن يكونا بدل الشئ من ضميرهما والمحال واحد فلهذا أنه لا مركبة
 السالبة لابد في كل منها الإيجاب والسلب معا لا يتم حقيقة منهما ولا بد
 في الإيجاب والسلب من أن يكونا ممكنين بالملك العام بخلاف الممكنة الخاصة
 إذ لا يلزم من ملكها الإيجاب والسلب فإنها أن يكونا أحدهما بالفعل لغيره
 أن لا يخرج من عدم الفعل فيبقى في الملك العام العرف فكيف بالقرون
 والدوام كتحقق العلوم المطلق بينهما أن يكون أحدهما بالفعل أو قيل
 أي لا يكون أحدهما متينا لكونه بالفعل والأفلا بد من أن يكون أحدهما
 بالفعل وكيف ولو لم يكن أحدهما بالفعل لحد الواقع عن التخصيص وكيف
 في إثبات عمية الموجبة الممكنة الخاصة وسأبشرها عن موجبات تلك القضايا
 وسأبشرها في ذلك المقروم انتهى فيه بحث الإيجاب والسلب في الممكنة الخاصة
 بساقت قضيتي لكون مرجعها في حقيقة سلب فروض أحدهما عن جانب
 الموافق وثابتها عن جانب الخالف إذ المسلوب في قول كل أن لا كانت

بالملك

بالملك لا الملكا من سلب الإيجاب كقوله لا وسلبها حتى يلزم ارتفاع التخصيص
 بل المسلوب ضروريتهما مع تحقيق ثبوت القابلة الإيجاب أو سلب كقوله لا وسلب
 هذا المثال مع تحقيق السلبين وقوله أو بالضرورة أو بالدوام لا يتم تقرب
 التبريل ببيان جميع المركبات الأخص والفصل شارة الوجوديتين والفروغ
 إشارة إلى المشروطة الخاصة والوقنين والدوام إشارة إلى العرفية الخاصة
 ومبينة للضرورة المطلقة أنه لا في الممكنة الخاصة سلب للضرورة من
 الطرفين بخلاف الممكنة العامة فلهذا كانت أعم منها وأعم من الدائمة أنه
 على قول من قال بالدوام يخ عن الضرورة لكون كل فلك متحرك بالدوام
 وبالملك الخاص المتصادقها أي العرفية الخاصة المتكونة في المادة
 الوجودية بالضرورة أي في مادة يكون المحلول دائما بحسب الذات ضروريا
 بحسب الوصف حتى يصدق في المشروطة العامة كقول كل زنجي أسود دائما
 أو بالضرورة ما دام زنجيا أو دائما كل زنجي أسود ما دام زنجيا أو بالفعل
 لا بالضرورة حيث لا فوج للممكنة كقول كل زنجي أسود بالملك
 الخاص في مادة الضرورة أي الذاتية إذا كانت وصف الفصول
 الذات في كل أن لا حيوان بالضرورة وأخص من الممكنة العامة
 أنه بحسب التحقيق والأفلا عام بضم الأعم أو مساوية لا يكون أخص على وجه
 أنه أي على الوجه الذي فسرت المشروطة الخاصة بأحد التفسيرين هو ضرورة
 ثبوت المحلول للموضوع ما دام الوصف وأما على التفسير الأول وهو الضرورة
 بشرط الوصف فلا تكون المشروطة أخص من المركبات كلها فظهر
 أن الدوام أنه فيه تعريف على المقص حيث تعرض بهذا القابل دون النسب
 بين القضايا مع أنها لابد منها مع ثبوتها في الظهور مما سبق من تفصيلات
 التركيب فإن اكتفى بالظهور فيبقى أن يكتفى في كليهما والأفلا يقتصر
 على واحد وهو تحقيقها في الحكم الموافقة لا يصلح الحكم في اصطلاح
 والأفلا يجوز أن يعتبر الدوام في بعض مثل السجى كذا قيل يمكن أن يقال
 الإيجاب والسلب واردا على النسبة التي قيد بها من غير تفاوت فلا بد

٧٢

منه التوافق في الحكم بهذا هو الضابط اه لا يقال من المركبات الممكنة اني فته
قد بدت من التوافق بالامكان انما من ليم الضابط اه لا نقول الامكان انما من
يكون ضرورة الالجاب ولا ضرورة السبب واعلم ان في عبارة المصنف على هذا
على معمولي عاملين مختلفين ولا يتقدم الجوراد في عبارته بكثرة الضابط
ان الادوام اشارة الى المطلقة عامة والضرورة الى ممكنة عامة توافق
الكيفية على الكيفية الحقيقية المتقدمة بهما فالجاءة الحرة والضابط
ان الادوام والضرورة اشارة الى المطلقة عامة وممكنة عامة توافق
الكيفية على الكيفية الحقيقية المتقدمة بهما كذا قيل يمكن ان يقال بهذا
مبنى على ضربين الاول ان يقال لفظ اشارة محذوف في عبارة فيكون
من قبل عطف معمولي على معمولي عامل واحد وفي بعض النسخ لفظ اشارة
محذوف وانما قال الادوام اشارة اه بهذا لا وجه اختيار اشارة
على المعنى والاصح اطلاق المعنى ولو كان اطلاق السبب مدلول التزام
كما اطلق في شرح المطالع للمعنى الباء وهو المدلول المطابق على انه يمكن
ان يكون اطلاق السبب مدلولاً مطابقاً باعتبار الاصطلاح وليس
مفهوم الادوام المطابق اه على ان المطلقة العامة قضية ومفهوم القوي
واللازمي كيفية فيلا لا يمكن ان يكونا لا يعني وكذا يكون الادوام واللازمون
متقيد بالمطلقة العامة والممكنة على سبيل الاتي وفي الحكم بطريق اشارة
لان وقع المدوام ورفع الضرورة بحيث لا يكون على وجه الحقيقة او على وجه
الجزئية سواء كان الجزاء الاول جزئية او كلية والدلالة على الاتحاد
ليست بالمطابقة بل بالتزام بل لازمة اه ووجه التزوم ان الالجاب
الاجل لذات الموضوع اذا لم يكن دائماً كما لا يخفى ان الالجاب في الالات
الموضوع ليس متحققاً في جميع اوقات ذات الموضوع واذا لم يتحقق
الالجاب في جميع الاوقات يتحقق السبب في الجملة وهو معنى التامة
المطلقة العامة معنى احدى الجاريتين اه فيه ما قد قيل
يلو لا مشتركة بينهما اه التام على سبيل الحصول بهذا لكنه ترجيح
الاشارة

الاشارة على المعنى ووجهه ان الاشارة بمعنى الالعدم فيكون الادوام واللازمون
ما يعلم به المطلقة العامة والممكنة العامة سواء كانا بالالتزام او بالمطابقة
فيستطبق كلا الجاريتين في لفظ المعنى بوجه في المطابق وانما يكون
الاشارة ظاهرة في الالتزام فليس بمسحوق بل يشوبها بكس والاولية
فليس بغير معنى ولا بد ان يكون لا سيما لانها تكون كل من المثل اليه
اجابات كما اطلق السبب وامكان العام حيث لو فصل رجع الى الغيبين
ويتحقق بينهما وبين الجزاء الاول التوافق وكون المثل اليه بمرصع
في الاتفاق في الحكم فلا بد من عاقله المعنى اه ان اختيار الاشارة ايضا
اختار لب والدلالة ان المثل المطابق منها كما ان المعنى يتبادر منه المطابق
وليس سيما لان الاشارة لمصلحة الادوام فقط بل لمصلحة الضرورة
ايضا لا فائدة الا ضرورة صراحة جهة القضية الحقيقية نفسها قائل
المعنى الفصل الثاني في اقسام الشرطية اه البحث في هذا الفصل محله جزاء
الشرطية وهي المقدم والاشارة والجزئية كما تشبهه والمنفصلة
والقرومية والحدادية وجزئياً اعلم ان الشرطية تنقسم الى كلية في ذاتها
فهل جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور
اخر بينهما نسبة التماثل في التصديق بها اذا اقتضت الى خارج بالمطابقة
وتماثلها في ان مفرد بها مؤلفات ثابت جزئياً بمعنى اذا وقع النسبة
المتصورة بين مفرديه يكون جزاء الاخر الا انه يكون جزاء بالفعل وفي ان
النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول هو الثاني او ليس هو
فتفطن قبل الشروع لما وقع من كليات واف ما اه اي عما يتعلق
بالكلية من الالجابات التامة كما تتعارف لها ولاقتضاها الاولية
الذاتية والعرضية والاحوال العارضة لها كتحقيق المحسوسات والحدود
والتحصيلات والاقسام التي ابرزها لمناسبة اقسام الشرطية
فقد علم ان جميع الكليات لاقتضاها الموصوف المتقدر فلا بد منها وضمير
اقسامها راجع الى الكلية المذكورة ضمن قد عابته الى التكلل الذي

٧٤

يحتاج اليه التراجع في الامام تحقيق المحصورات والعدول والتحصيل
 والكلمات تجري في الشرطيات ايضا تلك القوم استغنوا عنها بسهولة من قولها
 بالمقايضة الى الكلمة بهذا السبب في العدول والتحصيل الشرطية لا تقا
 في طرفها حتى تغربا في لانه طرفها هو الشبطين الوافقين في المقدم
 وان في الحكم بينهما بالاتصال واذ جعل حرف السبب جزءا من الحكم جزا
 من حرف النسبة الواقعة في المقدم او في الثاني لا يبرز من طرف الاتصال
 الذي هو النسبة الشرطية وكذا الاتصال وكذا البعثة كيفية قائمة بالنسبة
 والنزوم والحد والافتاق قسم الاتصال لا كيفية زادت في تقدمها كجدة
 ولو كانت الظروف جهة مثل الزم ان يكون كيفية قائمة بالنزوم وهو
 فاسد كما لا يخفى وكذا الحقيقة والكيفية بالاجمال الحكم في حقيقة شاعرا
 بجميع التقادير الممكنة الاجتماع وفي كانه رتبة شاعرا على التقادير الواقعة
 فترد خلاف الواقع وخلاف مدلولات ادات الشرط اذ هي تعلق الكلمة الى
 على حصول مضمون الكلمة الاولى على جميع التقادير الممكنة سواء كانت واقعة
 بالفعل ولا قد سمعنا بهذا في الوجه قصر المص في الضمور على اقسام
 الشرطية وهو ان يعرفها قد علم في صدر البحث من تعميم القضية الى الكلمة
 والشرطية مستوفى فلا حاجة الى الاعادة ما تركب من قضيتين او
 كلمة ما عبارة عن القضية التي هي المقسم والمراد من القضيتين بالضرورة فادارة
 التقسيم بالتقسيم المركب من قضيتين من اتي منها كان برأينا وخلافا
 وغيرهما وعلى ما متصلة او معطوف على قوله ما تركب من قضيتين
 بعد فعلت المسموع واما في تركب تعريف الاقسام الاولى للشرطية
 فعلى هذا المراد من اقسام الشرطية ان ثبوتية بقرينة السابق ان اوجبت
 او سببت كلمة او لشئ وفيه تبيين على اقسام المتصلة بالعبارة كيفية
 النسبة على ان تحقق الشرطية على ايجاب حصول مضمون القضية عند
 حصول مضمون الاخرى وسلبه سواء كانت صادقة قبل او لا بدخل
 فيها قضية صادقة مع كذب الطرفية كلمة عند وجودها ثلث ثبات كمالها

وفي

وفتحها وفتحها وعلى طرف في المكان والزمان تقول عند الحائط وعند القبيل
 كذا في الصريح فمن استعمل في زمان حصول الاخرى فلا حاجة الى الاستدلال
 كما في القضية الاولى معطوف على قوله وقد سمعنا ليس هذا
 تحت المسموع تعرض المصديان قوله سواء كانت تعميم للشرطية برصوع
 ضمير كانت اليها لكون النسبة اللاحقة مشتركة بين المتصلة والمنفصلة
 لا تعميم للقضية الاولى على ما علم لقصور التفصيل على الاجمال فاقبل
 ثم ان المتصلة انما لزومية واما اتفاقية او ان التعريف السابقين اول
 فتبينها للزومية والاتفاقية لانه ايجاب حصول قضية او سلبها عند
 الاخرى علم من ان يكون بحيث يقتضي القضية الاخرى ذلك الثبوت والاتصال
 او لا يكون كذلك لتقدمها في الذكر او لا يود كر تقدمها كجزء الاول
 غاب فيشمل المفقولة والعقولة ولا يفترا في غيره في بعض الوقت كما
 في قولنا النهار موجود وكلما كانت الشمس ظاهرة والقول بكونه
 في مثل هذه المقام انما هو باعتبار التمام العلاقة بينهما توجب ذلك
 قال قد سسر اذا اعتبر الحكم بالاتصال كونه الاتصال علاقة في المتصلة
 لزومية وان اعتبر كونه للعلاقة في المتصلة اتفاقية وان لم يعتبر شي منها
 فالمتصلة مطلقة انتهى فيه تعريف على ف والتعريف كذا ليس حاصرا
 بمركب الجواب عنه ان القسم الثالث هو المطلق المراد من المقسم ولا يكون
 فيما لا فام الاتفاقية حتى يرد هذا وبان حصول القوم الى قسمين مبني على ما
 كانه في نفس الامر لا باعتبار اعتبار المتصلة لانه لا يخفى على احد طمنا
 في نفس الامر فيتم احصاء فلان في هذا التحقيق لوجود القدر والكذب
 في كلا قسميه اذ الصدق والكذب باعتبار اعتقاد المتكلم فيعتقد لزومية
 او اتفاقية مع ان الواقع ليس كذلك العلاقة بينهما توجب ذلك
 العلاقة بالمرع علاقة القوس والوسط وكلاهما والعلاقة بالفتح علاقة
 الخصومة واكت كذا في الصريح والمراد من شي يطلب منها جهة الاول
 الثاني كما يستمر في يشمل ما به الارتباط والخلق بين الشئيين كالعلة

ناقصة او تامة موجبة او غير موجبة على سبيل العموم ولهذا اخرج الى قوله تجب
 ذلك والعلاقة اذا كانت مجزئة او مطلقة او كنه ذلك يكون التزوم
 كذلك في الجزم والنظر في غيرها فقد علم ان تغيير العلاقة باعتبار مقام
 مخصوص فلا يجزئ ان العلاقة لشئ بسبب يستلزم شئ على وجه العموم
 لا على وجه الخصوص فتأمل كالعلة ان اعم من ان تـ وان تقيـ واستلزم
 كالعلة ان تـ والعلة الصوري وغيرهما كما مادة العلية امر بين الشئين
 وذلك الشئ لا اعم من ان يكون الاول علة والثاني معلول او بالعكس
 ومنه ان يكون معلولين علة واحده ومعتلين لمعلول واحد او اعم من ان
 يكونا بلا واسطة او بواسطة كقول الاول علة علة الثاني وقس عليه
 ان في الواحد كل العلة شاملة لمثل ما تقر من كونه ما به الاستغنى به
 كما ان كاف في الاستلزام اولاً والآخر لما مست الحاجة في التعريف الى قيد
 تجب ذلك ومن لم يتفكر بهذا تكلف في بيان الاستلزام وخصيص
 العلة لما يكفي في الاستلزام فتأمل وانما المتضايف في ان يكون متضاهين
 او ان يكون الامر لا بحيث يكون تعقل احدهما بالآخر الى الاول وفيه التماثل
 الى ان المتضايف لا يتعد وكما يتعد والعلة او الفرض من التمثيل بها
 ببل ما به الاستغنى بتميز احدهما عن الآخر من غير التداخل المتضايف
 من حيث نسبة المتضايفين يستلزم به احد المتضايفين الاخر من غير نظر
 الى العلية بينهما وكذا العلية من حيث النسبة بين الشئين بطرق معروفة
 من غير نظر الى المتضايف بينهما ولو وجد في المتضايفين عملية وفي العلية
 والمعلول تضاهيف فهما غير ملتصقين فلا بد وما قيل كما ان تضاهيفهما علاقة
 الاستلزام كذلك تضاهيف عليتهما ومعلولتهما ومعلول احدهما مع نفس
 الامر وجعل صاحب التمسك بالمتضايفين مندرجا في العلية لانه المتضايفين
 معلولا علة واحده وهي في الابق والنبوة تولد انساب من نقطة انساب
 آخر فتأمل في ان يكون المتقدم علة لتاليه المراد من العلة العلة الموجبة
 لتاليه سواء كانت تامة او ناقصة كالعلة الصورية منذ بدالة المثال

وانا فلا حاجة الى التخصيص فتأمل ومعلول له او لان وجود المعلول
 مستلزم لوجود العلة لعدم امکان وجود المعلول بدون العلة او يكون
 معلول علة واحده او اذ هما لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر وان
 لزوم تخلف المعلول عن العلة عند وجودها مستلزم لطلوع الشمس
 وطلوع الشمس لا مماناة العالم فالاول يستلزم ان يكون اسطة او لا يكون
 انفكاك مماناة العالم عن وجودها لزوم تخلف لانه لا وجود مماناة
 العالم بدون وجودها راما ان يكون الشمس طامعة او لا ففي الاول وجد
 العلة بدون المعلول وهو وجودها روفي الصور ان ثبوتها يلزم ان يوجد
 المعلول وهو مماناة الزمان بدون العلة وهو طلوع الشمس وكولاه
 معلول علة واحده لان يكون فيه اقتضا تلك العلة ارتباط احدهما
 بالآخر بحيث يمنع الانفكاك لئلا يكون مجرد مصاحبة كالتفك الاول
 والحقل ان في الاول كان هذا كيف ما اتفق لكانت الموجودات باسرها
 متلازمة لكونها معلولة للواجب وهذا التعريف لا يشا ولا يشا
 على ان المتبادر من قول هو ان لا يصدق في الثاني فينا على تقدير صدق المتقدم
 ان يكون كذلك في نفس الامر ولو اراد به ان يكون ذلك مفهوما فها هو
 عدل لانه سواء طابق الواقع او لا يشمل الكاذبة ايضا فذلك قال فلا بد
 كذا قيل ويتفق ايضا بالاشافية الكاذبة لانه لا تشافية الكاذبة يوجد
 فيها علاقة فيكون متصلة صادقة فكم ابا كما مع ان هذا التعريف
 للزمنية الصادقة والكاذبة تعرف بالمتعاضة كما كان محتقنا بالموجبة
 وجعلنا لانه على المتعاضة لعدم اعتبار صدق الثاني الى عدم صدق
 الثاني فينا مشعورا به لعلاقة سواء كانت العلاقة موجودة في نفس الامر
 او لا والمؤثر في خروجه من التعريف عدم الشعور بصدقه للعلاقة
 لا عدم صدق الثاني فينا لعلاقة لان المعبر في التعريف شعور العلاقة بالنفس
 العلاقة في نفس الامر لا على وقوعها في الاشافيات لكون الحقيقة في صدق
 الثاني والمقدم يجب لانه في امر ممكن متى جاء الى العلة فلما اخرج الاشافية

التي فيها علاقة بهذا المعنى من التعريف لكون العلاقة غير مشعور بها فيها
بكلها التزامية فان العلاقة فيها مشعور بها حتى ان العقل اذا لاحظ
المقدم حتى حكم بامتناع التعلق كان في حله بدلية او نظرا فلما وجدنا
قبل الاول لا يقال لعدم صدق الثاني فيها العلاقة ولما قبل ان لفظ الثاني
مستدرك فان قيل قوله تعالى والالتزامية الكاذبة ان حمل على السلب المحلى
يشخص بعض التزاميات الكاذبة التي يتنازل تعريف لها وهي الكيفية
التي تصدق ان فيها على تقدير صدق المقدم علاقة بل لا يصدق على
جميع التقادير المقدم علاقة فالعدم صدقها على بعض التقادير صلا ولا
لعلاقة وان حمل على السلب الجزئي فلا يلزم ما اجاب به في شرح المطالع
من ان الحدود هي التزامية الصداقة قلت ان التزاميات الكاذبة
باسرها خرج عن التعريف لان صدق الثاني فيها علاقة ان كان كل واحد
على جميع التقادير وان كان جزئيا كان على بعض التقادير فلا يصدق التعريف
على شيء منها فتأمل والا ولا يقال ان الفرق بين صدق قضية وبين
الحكم بصدقها اذا لم يدر في الاول لكون في نفس الامر وفي الثاني في
منه كما لا الحكم متحققا انما ثبت في نفس الامر لا موجودا في الخارج على
برهانها من الامور الموجودة وان لم يطابق الواقع انه معلوم
ان صدق الحكم مطابقة للواقع والكذب عدمه وصدق الحكم في المتصلة
التزامية مركبة من صدقين صدق النسبة وصدق العلاقة ونقيضها هو
اشتداد صدق العلاقة مع صدق النسبة او اشتدادها مع خلافها جعل على وجهها
مثال الاول قوله ان كان الانسان طعنا في كتمان الحق وثالث ان لا
كان الانسان طعنا كان اكمارا جادا للعلاقة موجبة لذلك والنفي
يحمل على وجهين ان لا يوجد علاقة اصلا وان يوجد لكن لم يكن مشعورا
بها ولا ينتقل التزاما فيها بسببه من وضع المقدم الى الثاني انتقا لا يتطرق
بل ينتقل فيها الاول الى الثاني وبعلم انه متحقق الواقع ثم ينتقل الى المقدم
وحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الانتقا فيه موقوف على العلم بوجود
التي

ان في كلها التزامية فان العلاقة موجودة فيها ومشعور بها والتزام
ينتقل فيها من وضع المقدم الى الثاني بسبب العلاقة انتقا لا يتطرق فلما
ما قبل ان الانتقايات مشتملة ايضا على علاقة لان المعينة في الوجود امر
ممكن فلا بد له من علة اذ العلاقة والاسلم وجودها فيها ليس مشعورا
بها على ان وجود العلة لا يقتضي وجود العلاقة والانتقا لا بينهما يجوز
صدورهما من علة واحدة كجنتين مختلفتين بحيث لا يكونا بينهما انتقا
في الوجود مع جواز التعلق كما في مجرود صدق الجزئين اه في انتقا
الى الفرق بين الانتقاية التي صفة والانتقاية العامة وسو لزوم صدق
المقدم في الاول دون الثانية واما قيد تقدير الصدق في تعريفها وفي تعريف
التزامية فتعريف معنى حرف الشرط اللازم في المتصلة التزامية او انتقاية اعم
من ان يكونا المقدر متحققا صادقا في نفس الامر ومفروضا صدقه ولو
كانا كاذبا كانا لا بد في الانتقاية التي صفة فقط ان يكونا المقدر
صادقا في نفس الامر ليصدق التعريف لاخذ الصدقين فيه فليكن هذا هو كالا
ان في الصادق من في المقدم كقولنا ان لم يكن الانسان طعنا فهو
ناحق لم يصدق انتقاية خاصة بكلها التزامية والعامة اذ يجوز فيها
كونا المقدر عن المقدم صادقا او كاذبا فان العلاقة اه ان مشعورا
بها بحيث ينتقل بسببه من المقدم الى الثاني بل مجرد صدقهما اه صدق
المقدم والثاني لا علاقة اعم من ان يكونا بين الصدقين امتناع التعلق
اولا ان في ظاهره في الاول مثل قولنا ان كان زيد موجودا فلا شيء معدوم
لان قدم الشيء امر واجب فيمتنع انتقا كما هو كمال ما تحقق في نفس الامر لكن
لا يستلزم المقدم ان في العلاقة بل لا اتصال بينهما انتقا فاما في الصدق
بل مجرد صدق الثاني اه بينهم ان في الانتقاية العامة هو صدق
ان في فقط سواء كانا المقدم المفروض صادقا او كاذبا وسواء كان
صدق الثاني من في صدق المقدم ولا يلزم بغيره كلام الشارع
في شرح المطالع في بحث تقسيم الشرطية لكن ما افاد العلامة الشارح في

بل على مركبة من حلية ومن مساوي تقيدها واما خلق تركب مانعة
 الجمع ومانعة الخلو من اجزاء كثيرة فليس بشئ لان اذا قلنا انما ان يكون
 بهذا الشئ جزءا او شجرا او جونا فلا بد من تعيين طرفها حتى يحكم بينها
 بالانفصال فاذا فرضنا احد طرفيها فكون هذا الشئ جرفا لطرف
 الا فكون هذا الشئ شجرا واما فكون هذا الشئ زجوا او على التفسير اولا
 على التفسير فان كانا احدهما على التفسير ثم المنفصلة به وكان الاخر
 زائدا حشوا او كانا احدهما على التفسير كما لا تركبها من حلية ومنفصلة
 فلا يزيد اجزاها على شئها على ان الانفصال الواحد نسبة واحد ونسبة
 الواحد لا يتصور ان جهة الشئ لان النسبة بين امور متكررة لا يكون نسبة
 واحد بل نسبة متكررة هذا والقول بان هذا امر قبيل المصادرة على المصلحة
 ليس بمسح فاقبل ولقد طلبنا الكلام لكونه مزالا لا قد ام فلا بد الى الغلابة
 من الاقدام صدق فقط انه لا يمتنع ان يجمع بين اثنان في الكذب
 لا عدم اعتبار اثنان في فيه وان لم يجمع جعلها قسمة للحقيقة وكذا الحال
 في المانعة اكلوا هذا على رأي المسند على مقتضى التقسيم والتبديل وماسباني
 من ان مانعة الجمع تكذب عن صادقين والمانعة اكلوا تكذب عن كاذبين
 واعلم ان قد فقط بيضا كحمر فبطل ان يكون متعلق بالثاني في فيض المعنى
 المشروط وان يكون متعلقا باحكم فيضه ان لا يحكم في جانب الكذب بشئ
 من اثنان في وجودا ومعدنا فالاول خفى والثاني اعم فلهذا اذا لم يمتنع
 الا ان يكون اعم من الاول فيكون المعنى ان الحكم في مانعة الجمع بان في في في
 سواء حكم في جانب الكذب بان في او بعد منه او لم يحكم بشئ منها وكذا
 مانعة اكلوا هذا خلاصة تحقيق المقام فعلى هذا قال العلامة الثاني لا بعد
 ان يكون المعنى الثاني اعم من الاول مراد المتك ويكول المعنى الثالث
 مراد المتك ان لا يقد يراد على العدمية اعراضا لوصف كس لا يلزم هذا المعنى
 على التقسيم او المعنى الثاني ان لا يكون له حقيقة بعينه فلا يستقيم التقسيم
 سميت الاولى حقيقة انه لفظ الحقيقة كقولنا يكون مسوبا الى الحقيقة

او الى الحقيقة بمعنى ما به الشئ هو بقوله فلهذا حق باسم المنفصلة فانظر
 الى الاول وان في الثاني في فطنة ان في يستدعي الابقية باسم المنفصلة
 ويستدعي كونه هذا الفرد كانه حقيقة المنفصلة والا ففرض مثل من عدم
 فالنسبة للممانعة كما جرى ونسبة ما هو للملكي للفرد الكامل فقد علم ان الحقيقة
 ليست متباينين بل هي خلق ربنا تعالى وبهذا المعنى على اعم من الحقيقة
 ومنها بالمعنى لا خفى وبالمعنى الاول يكونان متباينين وانما خفى بيان
 الاعمى من الحقيقة لانه اراد الاشارة الى انه لا يقع حمل عبارة المنفصل على هذا
 المعنى لكونها اعم من المنفصلة الحقيقية فلا يقع جعلها قسمة لغيرها بل هي
 المعنى الاول فانها يكونان متباينين بالحقيقة وبعض الافاضل يترتب
 انه عطف على قوله وربنا تعالى لا شتر كما في شعلق على تقسيم المنفصلة وفي
 الف والوصف بالشرافه على وجه التكميم والملاحظة ومورد هذا البحث من ف
 الجمع في مانعة الجمع كقولنا مثا عطف هذا الشئ على منع الجمع بين الواحد والكثير
 بان على انها لا يعرضان على ذات واحد من جهة واحد وان لم يكن من جهة
 اخرى كعرض الواحد على الكثير في هذا النظرة في ان يكون المراد عدم الاجتماع
 بحسب كل وقد اجتمعوا ذلك لان تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم فلا يتحقق
 منع الجمع وانشاء اللازم يستلزم انشاء الملزوم فلا يتحقق منع اكلوا ورجاء
 من الله لا يمنع ان يهرىف على ان طرفه ان مثل لا سوب يؤتى في مقام يرد
 السؤال ويحكي الجواب خفيا شديدا لا يوصل اليه ويحتاج فيه الى تامل دقيق
 مع ان هذا ليس بواردا اولا او من اجل عبارة القوم على ما يعنوه مما حمل
 كونه المناقشة في الجمع على عدم الاجتماع في الصدق على ذات واحد مع ان مانعة
 الجمع لا يكون الا بين العقيتين فالمراد بالمنع عدم الاجتماع في الوجود لا في الحمل
 والصدق والالتكال بين كل قضيتين منع الجمع لا يستلزم اكل بينهما ولا يوجد منع اكلوا
 اصلا فمرد كذب العقيتين على المفرد وانما كذا بما لا يمتنع ان طرفه ان يمتنع
 له على حمل عبارة القوم على هذا المراد الفاسد ووقوعه في هذا الخلق جعل
 الشئ بين الواحد والكثير منع الجمع وبينه مثا انه ودفعه بان ليس بين الواحد

١٦

والكثير بل بينه ففتين يكون الواحد محمولاً في أحدهما والكثير في الآخر وكلمة
رجاء يجعل لا يكوناً فلهذا ما فيها وان يكون مصدر مفعولاً لفعل محذوف
أي رجاء رجاءه في شيء لم يقبل بعد هذه المناسبة في أن يرد
بالمناجات في كبح عدم اجتماع محمول والفتين في الصدق ومع تقيده المنع
على الملازمة في قوله ولو كان المراد عدم الاجتماع انتهى وفيه بعداً شديداً
بالنظر إلى السند لأنه بقوله فانما ماضية كبح اه فتأمل والافتقار لم يفتروا
أما به اه لا لا نسبة اما معتبره بين المفردات حقيقة وحكمها وأما به
الشيء والاولى والأكثية وان في ماضية شرطية والاتصال والافتقار
لا يعتبران إلا بين الشيء فلهذا قبل الاتصال حكم بان في بين الشيء
على نحو ثلثة بل ليس مرادهم بان فاته لعدم الاجتماع اه يعني في الصدق
والتحقق لا في كمال الصدق على ذات واحد وبهذا الكلام بالشيء فيه اعلم
انه ما في الخبر من المعاني شيء واحد غيرهما ببارات مختلفة بحسب النسبة
المختلفة او بحسب السناد الواحد وهو معلوم بالوجدان في الاتصال و
المناجات بين الشيء معنى بعبارة ببارات مختلفة بحسب الباري يسمى باسم
خالفها ببارات الملازمة بين الشيء قد يغير عنها ببارات الاتصال
كقوله ان كانت الشمس ماضية فالقمر موجود وتسمى بالقضية المستتلة وقد
يغير عنها ببارات الكمية واما لا الشيء فتشركا في محمول المعنى والماثل
وكذلك المناجات بين الشيء معنى واحد يغير عنه ببارات مختلفة وتلك
المناجات قد يغير بحسب التحقيق وقد يعتبر بحسب الصدق على ذات واحد
وقد يعتبر بحسب الوجود في كمال واحد فيعتبر بحسب التحقيق يكون في الوفاة
المنفصلة بالاجمال موضوعاً لا حادثاً فبين موضوعاً آخر لما في الآخر
فتحكم بان في بين الشيء كقوله انما يكون الاسود واما انما يكون
ابيض واما يعتبر بحسب الصدق ذات واحد يكون في المفردات بالاجمال
موضوعاً واحداً ويجعل على موضوع كمال واحد من المنهاتين على سبيل التزويد
وانما يكون كقوله انما الشيء واما الاسود واما ابيض فانه على الكمية
المنفصلة

[illegible]

ومعدنها فيكون ترتيب المنفعة الى الحقيقة وباعتبار ترتيب الحكم الى كونهات
 والى الشاوية والاتفاقية باعتبار خارج فلهذا جعل الحكم ترتيب المنفعة
 اولاً وثانياً لم يزل بهذه الحقيقة بعض الافاضل في الاشياء من حيث النسبة
 الى ان انتظام المنفعة الثالث الى ترتيبها باعتبار خصوصية وانتمائها
 كما هو محمل جعلها متسماً باعتبار انتمائها المنفعة اليها كما كانت في المنفعة
 الى القزومية والاتفاقية الا ان جعل المنفعة كل واحد منها ترتيباً على جري التسمين
 في وقت الثالث نسبة الناد والاتفاقية فيخرج على التسمية بمعنى الناد
 والاتفاقية في حال المنفعة لانه خارج وهو العلاقة وعدمها كما كان القزومية
 والاتفاقية نوعان للمنفعة لانه خارج وهو العلاقة وعدمها بل بالواقع كما
 يوضح ترتيب النادية والقزومية وقد يسمى النادية بالقزومية بناء على لزوم
 تقيدها احد المتعاندتين ليس الا في الزوم عنه لنتيجة اخرى كما يسمى بها صاحب
 المطالب على المشهور هو الاول اما النادية فهي التي يحكم فيها انه اخذ فيها
 الحكم وادى عبارة المنع كيميل تصور التعريف وهو عدم ثبوتها في الكواذب
 وفيه لحظ الذات بما في غير كان قد يستعمل سبب الواسطة في العروضة وقد يستعمل
 في متعاندات الشيء وحقيقة ومثالين سبب اداة كل واحد منها او قد يفتقر
 الى احد الطرفين في النادية قد يكون تقيدها او سبب اوله او اخيره او كليهما
 وسبب الثاني في كلها ناشياً من ذاتها بغيره بعضه هو سبب فلتايم التعريف
 فثبته بالتعريف على انه بمعنى سبب الشغل عن الواقع سواء كان ناشياً من ذاتها
 اولاً او بواسطة سبب علاقة الاطراف بدلالة المقابلة قد عرفت ثانياً
 على حقيقة المجهول من التعريف او على حقيقة المعلوم التي طلب من المعرفة
 او الفرض من حيث انه يربط الى بيان التباين مستغنياً بعدم الاختلاف بينهما
 التباين في جميع كلا المتعينين وهو يكون المراد من القضايا المعرفة والقضايا
 المجهولة لا القضايا المذكورة في التقييم لكونها انتم من التباين فلتايم القزومية
 باعتبار القضايا الشارحة على القضايا الموجبة على سبيل الاستدلال فلم يعلم
 حال السوابب فيحتاج الى الافراد بالذكور فلا بد من تعريف سواببها قبل
 تعريفها

في ترتيبها لم يعلم الكواذب ايضاً فلم يصدر له وكذا انما هو مستمر
 بين النجوم الا ياتي بتعريف شاعرة للموجبة والسوابب فلا بد من كلمة العول
 في جواب عن الاول بان الاطنام بالسوابب ليس كما لا تضام بمعرفة الكواذب
 وعن الثاني بالافقية رد على ما زعمه من ان الحكماء انما ايجاب القزومية الشرطية
 بايجاب طرفها وسببها بسبب طرفها كما فعله المنع في الجامع فينبغي ان يعلم
 الا مراد به قوله بسبب طرفها سبب شيء من طرفها وان لم يكن الايجاب
 والسبب حاصراً وبعد هذا انتهى وانما القول بعدم تقيدها الى الكواذب
 بعدم ثباته بعبارة شاعرة تصور منه كما بينته الشارح وتقيدها الى بيان
 السوابب على خلاف العادة ولو سلم كونه خلاف العادة لكان في نزاع النقاد
 الثمانية لما كانت النسبة متغيرة بتغير مخصوص من كماله لا يكون السبب وارداً
 على القيد والمقيد معاً فيتمثل السبب فيفتقر الى مستغنى او كمال التمييز
 بين الايجاب والسبب بخلاف سائر المقام او المورد للايجاب والسبب
 فيه هو النسبة فيمعرفة احداهما يعرف الاخر باو في تعامل وفي كل منهما
 هي التي ترفع ما حكم في موجبها اهـ ايضاً معنى جعل التباين المنفعة او قد
 مشترك بينهما بفهم منه لكل واحد من السوابب تعريف مخصوص في حمله
 الى السوابب ليس بغير علاقة في التباين القزومية والنادية ولا عدمها
 في الاتفاقية في التباين القزومية ما يسبب فيه القزوم والتباين النادية
 ما يسبب فيه الناد والتباين الاتفاقية ما يسبب فيه الاتفاق وسبب الناد
 والقزوم يصدق ما لعدم علاقة الناد والقزوم واما علاقة عدمها سبب
 الاتفاق في قد يصدق لوجود علاقة لزومية او عادية وتغير موجبها راجع
 الى الموصول التباين فلا بد من علاقة التباين واما رجاؤه الى التباين فيليس
 بشيء لعدم التغير للموصول قبل ان يقول المنع ما حكم في موجبها انما يعلم
 لو كان تعريفات الموجبة بالحكم واللايم لما ذكره هي التي ترفع ما عجزت موجبها
 وفي هذا الشرح ان تعريف التباين متينة على اعتبار الحكم وان لم يسأل عن
 ظهور عبارتها واذ اعتبر الحكم فيها فقد نظمت على الموجبات والسوابب

٢١

لا الحكم على الجواب والسبب في ذلك ان الحكم فيها وجعلها شاملة
 للموجبة والسالبة ويكونان بمنزلة الحكم في السواب كما لو زعم الحكم
 واما تحليل شدة السواب من الاشياء المذكورة للموجبات بالادخال
 اداة السبب عليها فلما كانت الموجبة المترتبة ان الشئ تفصيل
 القدر المشترك او التحليل له قيل فيه من جهة اذ التزوم كان شاقا كيفية
 النسبة المتعاقبة والحكم بالنسبة الكيفية فالمراد بالتزوم النسبة الكيفية
 به انتهى فيه بحث اذ التزوم والشاق والاشاق قسم الحكم الشرطي بكيفية
 كالضرورة والدوام بالنسبة الى النسبة الثبوتية فاعلم فان الحكم
 فيها بتزوم السبب كما كان فرق بينهما بين سبب الربط وربط السبب
 الاول سالبه وان كان موجبة معدولة المحمول كذلك فرق بين الحكم بسبب التزوم
 وبتزوم السبب والتزوم هو النسبة لغيره لا كيفية فيها فلا وجه لما قيل
 من ان الحكم بتزوم النسبة السالبة لا يخرج القضية عن كونها سالبة كما ان الحكم
 بضرورة السبب لا يخرج القضية عن كونها سالبة ضرورة هذا اذا رتب
 بتزوم النسبة السالبة بمعنى ضرورة النسبة السالبة فليس في المنفصلة التزوم
 بمعنى ضرورة النسبة فلا يكون قضية متصلة وان اردت به قسم الاتصال
 وهو نفس النسبة فلا يتم انه لا يخرج القضية عن كونها سالبة وانما التماس
 على ان الحكم بضرورة النسبة لا يخرجها عن كونها سالبة فبقا مع الخلاف
 بينهما فالسبب كما ان السبب في الحكمة بحسب سبب كل ما كان رطوبتها
 محمولا وتخصها في ما كان طرفا الحكمة متميزين على طرف السبب ويكون
 القضية موجبة كذلك السبب في المنفصلات والمتصلات بحسب السبب
 ونوعه ولا اعتبارا بطرف الشرطيات في سببها واجبا بها بل لا مقام
 الاربعه اعني كون الكيفيين موجبيين وسالبين وكون المتقدم موجبة
 والاني سالبة وبالحكم توجد في الموجبات والسواب في المنفصلات
 والمتصلات انتهى ما عليه لا تفاوت بين الحكمة والشرطية في كونها موجبة
 والسبب فيها هو النسبة فقط بلا مدخل لطرفيها والظاهر من كلام

فرد

قد ستر بذكر الحدود في الشرطية ليس هذا ليس بمعارف على ان الحدود
 بالنظر الى النسبة بالقوة في الاطراف بالنظر الى اصل النسبة في الشرطية
 فتأمل صدق الشرطية اه اعلم ان المتقدم من حيث انه مقدم لا يدل ان
 على الوضع فقط وكذا ان لا يدل على الارتباط ليس في شئ منها انه
 صادق او كاذب في اداة الشرط غيرهما من كونها قضيتين فصدقا
 على الصدق والكذب لعم اذ انظر اليهما من خارج فها اما صدق وان
 او كاذب لانه واحد على صدق والآخر كاذب انما هو بمطابقة الحكم ليعمل
 والانفصال اعني بالاتصال في المتصلة على سبيل التزوم والاتفاق وبالنظر
 في المنفصلة على الاتفاقات والنسبة عن اداة التزوم فيه تنبيه على ان الحكم في الشرطية
 بوجه المتقدم والاني لا يبين الثاني والمقدم قيل له على ما ذهب اليه اهل العربية
 او فرق بينهما ومثرا الخلف متحققة كما بين الاختلاف فيه بين الائمة في كتب
 الاصول وبيانها يشاير وجه الكمال لا يصدق في خبريها بجزءها الا افراد
 بالذکر بعد المعرفة بما سبق اشارته الى رده من زعم ان صدقها وكذبها بصدق
 طرفيها او بغيره او بناء على ذلك التزم يلزم الوسيلة بين الصدق والكاذب
 اذ اترك الشرطية من صدق وكاذب ومطابقة الاتصال لنفس الامر كما في كونه
 من حيث ان نسبتها وجودات ثلث في التفت والتفت وفي نفس الامر اي مع قطع
 النظر عن فرض الفارض واعتبار المعترف لا وافق وجودها في التفت او في التفت
 الى وجودها في نفس الامر بان يكون كلاهما ثبوتيين او سلبيين فثبت المطابقة
 والام بواجبها بكونها ثابتة عدم المطابقة لانها اما ان يكونا صدقيا او
 اي بعد حذف الاداة والتحليل بل بالنظر اليه من خارج كما تقدم بيانه ومعنى صدقها
 مطابقة حكمها لما في نفس الامر او تحققة فيها فلا فرق بين اعتبار الصدق بمعنى
 التحقق وبين اعتبار بمعنى المطابقة او مطابقة ظهور الشئ لما في نفس الامر
 وتحققه فيه سببا فليست اداة تخرج على تمهيد مقدمة بيا لا كلام المقص
 بيا لا فرق بين صدق المتصلة وكذبها وبين صدق الكفرية وكذبها وبان
 عدم استلزام صدق المتصلة وكذبها على صدقها وكذبها وبالحكم

٨٩

ان كل من الشرائع انما يجمع اقسامها اولى او ثالثة صالحة او كاذبة
 فيسمى الشرائع وتسمى اقسامها فبما يجمعها ان كل من هذه الاقسام من القسم
 من الاقسام الاربعه يترك وجودا وهدفا فلا وجه لما قيل بسبب ايراد
 في المتصلة انما هو ان الاقسام الاربعه يترك بل اياها فبما هي اقسام
 الشئ يترك ولا يفرق بسبب عدم امتياز مقدرته المتصلة صايرها
 تركيبها من الاقسام الشئ فكل في المتصلة الموجبة الصالحة او كاذبة
 بمادة المتصلة من المطلق المتصلة وان كان في التحقيق لزومية كما يقتضيه المبدأ
 لها فلا يفرق بين المطلق في الاقسام على الظاهر بقوله انما كانت لزومية
 على انه لو لم يكن على قوله وان كانت اتفاقية فلا وجه لما قيل ما انما اذا حمل على
 الاطلاق فيقول لا اتفاقية فلا يصح وان حمل على لزومية فلا حاجة الى قوله
 الا في قول من هو صادق في الشئ في الشئ اذا وضع على حال على
 ان يثبت صدق في نفسه كقولنا ان كانت كنهه زوجا فهو عدو يصدق
 بطريق الاتفاق الا لم يكن بينهما علاقة واما بطريق اللزوم فهو حق من جهة
 الالتزام بسبب حقا في نفس الامر اما انه حق من جهة الالتزام فلا معنى لكونه
 زوجا بل كونه ان يقول بان عدو واما انه ليس حقا في نفس الامر فلا معنى لكونه
 لهذه القضية وانما في نفسه قد عرفت منه مقدرة وتخليه انما اذا وضع
 انما كنهه زوجا حقا ان كل زوج عدو يلزم انما كنهه عدو في التزام
 زوجية كنهه للعدو بسبب ان كل زوج عدو وكنهه ليس بصادق على ذلك
 الوضع والفرق انه بصدق لاشي من العدد كنهه زوج فلا شئ من كنهه
 الزوج بعد وفيلس كل زوج عدو لان سبب الشئ على جميع افراد الاخص
 يستلزم سببه على بعض افراد الامر واما لو صدق على كل كانت كنهه زوجا
 كانت عدو والصدق على كنهه زوج عدو وكنهه باطل فيكون المتصلة التي في قوله
 بالكلية من هذا خلاصة كلام الشيخ فالارادة التفصيل بالاسئلة والاجوبة خارج
 الى شرح المطالع اي لا يتركب عن مقدم صالحة بمنزلة ما حاصل
 المعنى كما يدل عليه كلام المتصو اعترض عليه العلامة الشافعي بان قوله لا يقع

استلزام

استلزام الصادق عادة للدعوى وجهه ان موضوع الدعوى المتصلة
 اللزومية والمحمول على الصدق فاذ لو كان الطرف لا يكون حاصل قوله لا يقع
 استلزام الصادق الكاذب فلا يصح الاستدلال واجب بانه لا يقع اخص
 من الشئ المطلق فيصح الاستدلال بالادعاء على ان لا يقع على ما يقتضيه
 الدعوى للواقع والافتقار الى الواقع وفوق بينهما وبان الدعوى على
 التركيب والادعاء من الاستلزام وبما القدر من الحجة كنهه في التبادر
 بين الادعاء والدعوى ففي هذه الوجوه لا يخفى الضعف بل الوجه ان يقال
 بما هو قيل ما لزم معا فرض وقوعه عدمه فهو مفيد في الاستدلال بمكذوب
 تركب منها لزم الاستلزام الصادق الكاذب وبما الاستلزام متفق وهو
 يستلزم لعدم التركيب والتأمل لا يقول قوله لا يقع الاستلزام الصادق
 الكاذب سواء كان عادة للدعوى او استدلالا عليه اخص من المطلوب
 لا اختصاصه بالمتصلة التي يكون المقدم فيها ملزوما وعلة الثاني واما على تقدير
 كون المقدم مطلقا وان كان علة وكذا في صوت عكس المتصلة التي كانت
 المقدم ملزوما وان كان لا يلزم الامر بالعكس فلا يصدق قوله لا يتركب
 لزم الاستلزام الصادق الكاذب والمستلزم بالعكس هو الملزوم والعلة
 والمستلزم بالفتح هو المطلق واللازم في كل وكذب اللازم يستلزم
 كذب الملزوم ان لان اللازم اما انما هو كذب الامر والمساوي يستلزم
 كذب الاخص والمساوي الاول يخالف الملزوم لانه اما اخص او مساوي وان
 استلزم كذب الثاني لا يستلزم كذب الاول بل صدقها يستلزم صدق اللازم
 الامر والمساوي ولهذا يلزم صدق الكاذب لا يقال له حاصله معا فانه
 على قوله دون عكسه بان يقال لما صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتام
 صدق لزم ان يخلص تلك المتصلة الى موجبة جزئية مقدمها صادق وتام
 كاذب او كل متصلة موجبة كلية او جزئية تخلص موجبة جزئية وكذا لزم
 الاطلاق كنهه لزم صحة تركيب المتصلة من مقدم صادق وتام كاذب
 كنهه في الطرف على ما يجب تحصيل الدعوى بالكلية يعني عدم تركيب المتصلة

١٢

من مقدم صادق وقال كاذب بالكلية واما الجزئية فقد تركب من مقدم صادق
 وقال كاذب كما في كس الكنية المركبة من مقدم صادق وقال صادق كقول
 قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا في كل قول كذا كان زيد فرسا
 كان حيوانا فيه بحث اذ في هذه القضية يلزم لا يصدق زيد فرسا عند كونه
 حيوانا ويكذب زيد حيوانا عند عدم كونه فرسا لاستلزام صدق المقدم عند
 التاكيد وكذب التاكيد كذب المقدم فتأمل لانا نقول ذلك في الكنية لا الجزئية
 اذ قال في شرح المسامح اذا كانت القضية جزئية فيلزم تركبها من مقدم صادق
 وقال كاذب لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة
 الجزئية على الاوضاع الاخرى فلا يلزم صدق الكاذب ولا كذب الصادق فانا
 اذا قلنا قد يكون اذا كان لا الشيء حيوانا كان لنا يجوز ان يصدق انه
 حيوانا على وجه الجزئية ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض
 الاوضاع ولله المنة الجزئية في ان يصدق في انتهى فيه ما فيه فتأمل
 فان قلنا ما حاصله اعتراض على هذا القسم في الاربعه بعدم الاختار
 بنا على ان كل كلام المصنوع حاصل الجواب ببيان كونه بالنسبة الى نفس الامر
 لا مطلقا في لا يجوز شيئا اخر واما جعل المصنوع فمبنى على طاعة وفيه تعريض
 للمصنوع ان يقال فانه زائدة بهذا الشق بانه ان كان معلقا في الصدق
 والكذب يتركب من القسمين الثلاثة دون القسم الرابع واما اذا كان مجهولا
 الصدق والكذب فيتركب من القسم الاربعه يعني في صورته اجهل عند الحكم
 يتركب سواء كان صادقا او كاذبا او صادقا وكاذبا او بالكلية
 الامر او بانه في بيان تركيب المتصلة غير لازم ان يكون معلقا في الطرفين
 اذ يكفي فيها تصديق الاتصال والانفصال كقولنا ان كان زيد يركب بركب
 يده فنقول تلك الاقسام انما هي تلك الاقسام الاربعه كانه عند سبيلها
 الى نفس الامر قوله وهي داخله بالواو على بعض نسخة جملة معطوفة الضمير
 راجع الى مادة النقص وبالفاء على نسخة اخرى فيكون تفرعا على جملة مقدمه
 فلهذا الضمير راجع الى مادة النقص وانه جعل تلك الاقسام اشارة الى القسم
 الرابع

الرابع والضمير راجع الى تلك الاقسام ونحوه تلك الاقسام يجعلها
 ناسخ فتنف مع عدم مسامحة العادة او مادة النقص قسم واحد
 بهذا الجواب وان كان مستغنا ومن قوله السابق ثم اذ انت بعزمها
 الى نفس الامر خرجنا بنا لعدم ملازمة البيان والتفصيل للجمل بناء على
 الاشارة على المصنوع الى مقدم من المتصلة الجزئية الصادقة او الكاذبة
 كما في بيان المصنوع وتولمسة على ذكر المتصلة الجزئية المطلقة فلا وجه
 لجعله اشارة الى الموجبة الكاذبة فقط وبنا اعتراض فتأمل واما
 اذا كانت اتفاقية اء اعلم ان في الاتفاقيات وجب صدق التاكيد والاتصال
 ثبوت قضية على تقدير اقرى فيكون الاتفاق موافقة ثبوت القضية للتقدير
 واما لم يكن ثابتا كيف يوافق ثبوت تقدير شيء لا يقال ثبوت شيء على تقدير
 لا يستلزم ثبوت في الواقع لانا نقول لما لم يكن بين طرفي الاتفاقية لزوم
 لا بد ان يكون التاكيد ثابتا اذ لو لم يكن ثابتا في الواقع لا يكون ثابتا على ذلك
 التقدير فخرج ان التقدير والقرض لا يتغير الشيء في الواقع ما لم يكن بينهما
 ارتباط وعلاقة ولما وجب صدق التاكيد في مقدمتها احتمل ان يكون صادقا
 او كاذبا ان كان صادقا فهو الاتفاقية الكلية والا كما كانا لا يلاحظ
 كذبه ويجعل مفروض التقدير فهو الاتفاقية العامة فاذ لم يمتد منها في اتفاقية
 الكلية لا بد في صدقها من صدق الطرفين فيصدق من صدقها فقط
 وكذب من اب قبيح والعامة لا بد فيه من صدق التاكيد في صدق مفروض
 صدق المقدم سواء صدق في نفس الامر او لا فيصدق من صدقها
 ومن كاذب وصادق لا يجوز كذب من اب قبيح وقد علم فرق بين الاتصال
 الجزئية وبين الاتصال الاتفاقية اذ معنى الاتصال الاول ان يكونا حقا
 كان التاكيد وانما جاز في الجزئية عدم حقيقة التاكيد بناء على جواز
 استلزام الحال للمعنى الاتفاقية اذ لا بد فيها من حقيقة التاكيد في
 الواقع كما مر وطرفنا بحث وبه اء عند منع على قول المصنوع فلهذا
 على ما دققت بن على جميع النسخ دققت من ان يكون بينهما عطف او

٨٦

و على كون عدم العلاقة ما حذوا في ما بينة الاتفاقية على ما هو الحق ليصح التقابل
بين النزوعية والاتفاقية ان في كل تركب الاتفاقية على القضاة وليس للنزويين
بينهما علاقة لعدم صدقها عنهما وبكسب انما يخص بعض القضاة وليس بالباقي
معلوم في العلاقة بينهما بقرينة تحريفي الاتفاقية والنزوعية فيهما قر واما بان المفتر
عند المص في الاتفاقية هو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها لا لعدم العلاقة
على سبيل بقرينة من الما بينة قال السيد بهذا حق نعم المتصلة المطلقة اعني التي
الكتفي فيها يجوز الحكم بان اتصال من غير ان يتعرض للعلاقة فيها وانما يتبع كذا
عن صادقين و عدم مقدم كاذب وتال صادق فيه اثباته الى ان المذهب
الحق من جعل عدم العلاقة ما حذوا في الشرع حيث يؤخذ المتصلة المطلقة
والنزوعية والاتفاقية في لايه لا يؤخذ عدم العلاقة في تحريف الاتفاقية والى
لا يكتفي في الاتفاقية الى ما صدق الطرفان وفي الاتفاقية العامة صدق التالى
بل لا بد من ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها على الصادقين في ما بينة
و عدم مقدم كاذب وتال صادق في العامة ولم يتفرع الشارح الجواب
مع انه قال في شرعه للمطالع و انما التفسير انما يستقيم لعدم جبر عدم العلاقة
في الاتفاقية بل اكتفي بصدق التالى و بصدق مقدم اما اذا اعتبر الحكم ترك
كاذبها من الاقسام الاربعة كالنزوعية انتمى لغيره من اجابة العلامة لتقار
مع ان المصبر عنه عدم ملاحظة العلاقة لا عدما لانه عرف المص الاتفاقية
في مقابلية النزوعية بقوله على التي يكون الت في فيها يجوز الاتفاق فلا يساوي
ما اجابة العلامة ولا يمكن تقييده بقوله لعدم ملاحظة العلاقة في لا يكتفي
فلا ينفع عند الجواب فتأمل المستفاد ثلثة اء وهو صدق الطرفين و
كذبها و صدق احديهما وكذب الاخر قيل فان من هذا البحث في المنفصلات
مع ما تقدم دفع توهم قد ما الحكماء وهو ان لا يخفى انما في معرفة نتائج
المنفصلات باعتبار موضع جزاء ورفعه لا بما ترجح الجمع في التفسير
انما ترجح الجمع بالوضع راجع الى قسم واحد قال السيد الموجبة الحقيقية العامة
انما قال



انما قال لايه قد ستره بين على ما هو حقيقة المسلك من تركيب المنفصلات
من غير تبيين لامر ازيد منها كما ينبغي عنه عبارة المص والشارح وهذا منه كلامه
لما كان لا مد للموجبة الحقيقية العامة من منع الجمع والكل وصدرا لما منع الجمع منع الجمع
وول الكل وصدرا لكلو عكسه لايه في الاول من ان يكون الطرفان نفسيين
او في حكمهما فلا يتحقق التركيب صدق ان من صادق وكاذب ولا يتحقق كذا
ان من الصادقين او من الكاذبين وفي التنية لايه من ان يكون الطرفان قضية
واخص من نفسيهما فلا يتحقق صدق ان من الكاذبين او من صادق وكاذب
وكذا بالامر الصادقين وفي التنية لايه ان يكون الطرفان قضية وانما
من نفسيهما فلا يتحقق التركيب صدق ان من صادق وقدير وصدق وكاذب
وكذا بالامر الكاذبين لايه اذا اخذت مانعة الكل ومانعة الجمع بالمعنى الاخص
الذي هو متقابل كصفي واما اذا اخذت بالمعنى العام الذي هو متقابل بالواقع والحققي
فلا تركيب معلوم بالتأنيست فالوجهية الحقيقية تصدق اء بس قوله بصدق
كفوله يكذب فلا معنى قوله تصدق انها يمكن ان تصدق والاتفاقية كذا قد
تكذب عن صادق وكاذب لعدم علاقة الاتصال والاتفاقية كذا قد
لا وجود للعلاقة ومعنى قوله تكذب انها يجب لا تكذب وقيل عليه نظيره
ولا تفرق بنظرهما والبيان الزائد ذكره هو ان المص لانه بين المنفصلات
كلها والافضل للعلاقة ووجودها يكذب العامة والاتفاقية على جميع اقسام
الجزئيين ولقد صرح المص بكذب العامة لانتفاء العلاقة على جميع اقسام في
الجامع كذا قيل اما ان يكون الاربعة زوجا او منفصلا يت وبيان اء انقسام
بنت وبيان ان كان في الحكم المنفصل في اجتماع في الصدق نظا والى كان اء
من ان يكون في الحكم المتصل والمنفصل فيكون من قبيل اجتماع الخا مع العام
فلا اتصال في كليهما بس بواقع في نفس الامر فلا يكذب انما الحكم
الموجبات المتصلة والمنفصلة اما انما توطئة للسواب والافلا جاذبة اليه
ومن فانه من هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها بس يجب صدق الاجزاء
وكذبها فقد علم انها قد تصدق وطرفا كاذبا وقد يكذبها وطرفا صادقا

بل مثل الصدق والذب فيها هو الحكم بالانفصال والافتقار فالانفصال
 فهو صادق والافتقار كاذب سواء صدق طرف او لا وكذلك البرهنة في الجواب
 وسبيلها ليس بالاجاب لطرفين وسبيلها كما ان الاجاب كليات وسبيلها ليس
 تحصيل طرف او معدولها بل كلياتها وسبيلها كليات ثبوتها وانما كليات
 الاجاب الشرطية وسبيلها من جهة ثبات الحكم بالانفصال والافتقار وسبيلها من جهة
 ثبوت الانفصال والافتقار كانت الشرطية موجبة متصلة او منفصلة ومتى
 حكم برفع الانفصال والانفصال كانت سالبة اما متصلة او منفصلة كما ان
 القضية الكلية تنقسم الى علم ان ما والحق على الفرض بالحمية او الشرطية ومدار
 المبدئية هو الاستنتاج الزاير يوقف على حكم القضية وخصوصها فلما تبين
 خصوصية القضية وخصوصها قصد بيان خصوصية الشرطية وخصوصها بالمقابلة الى الكلية
 وقد ظن قوم ان خصوصية الشرطية والافتقار والافتقار بالاجزاء فالانفصال كانت كلية
 كقولهم ان كانت كل انسان حيوانا فكل كلب حيوان فالشرطية كلية وان كانت
 شرطية كقولهم كل كلب لا يزيد كلب فهو كلب بده وان كانت مطلقة فمطلقة
 لو نظرنا وجوب التحقيق لوجدنا ان مركبها في الكلية لم تكن كلية لاجل كلية
 الموضوع والمجول بل لاجل كلية الحكم الزاير هو من كماله ونظيره هو الانفصال
 ومن دونها كليات لا ينظر الى الحكم الا الى الاجزاء كذلك في الشرطية
 يجب ارتباط تلك الاحوال بالحكم وكلية المتصلة والمنفصلة الزايرين بمجموع
 الزموم والافتقار جميع لازمة والاحوال التي لا يثبت في استلزام المقدم لك في
 او عاوده اياه كما ان الكلية كلية ليست الا لفظة الكلية في الموضوعين مصدر
 باب افعال اصل كلية الكلية والموضوع الكلية وسقطت احدى البابين فيهما
 المنفصلة ومعنى الفضا فكلية بالكلية كونه ثبوت الحكم للموضوع فيها على جميع
 افراد الموضوع ومعنى انصاف الموضوع لا بالكلية كونه ما خا معدود في وقوع الزاير
 فيه فكل الفرق بينهما كمال المفهوم والذات وانما يجب الاستلزام وان استلزم
 كلية الكلية كلية الموضوع لا يستلزم كلية الموضوع كلية الكلية كما في القضايا
 البسيطة لان موضوعها كليات لا نوع مع ان القضية ليست كلية ولا في

لهذا

لهذا تنقسم الكلية الى المحصورة والمهملية والشرطية كالموضوع مع ان موضوع
 الجزئية ايضا كليات كما لا يخفى لا اجل مقدمها وتاثيرها كليات بهذا اعتبار الاشكال
 كذلك في قوله مع ان مقدمها وتاثيرها شرطية لا وفي بعض النسخ ان مقدمها وتاثيرها
 كليات لا وشرطية لا بل لا يخفى انما انما الكلية الموضوع وكلية المقدم فيها ثبوت
 لا يكون سبب الكلية الشرطية فيحصل المفاد فالشرطية انما تكون كلية اذا
 كان انما انما انما فرع على ثبوت مقدمه مع تعلق الى مسامحة المس في تعريف كلية
 الشرطية اذ كون انما انما في جميع الازمان والاهل واصناف صفته انما في وقام
 به لا صفته الشرطية المركبة من المقدم والشرطية صفته الشرطية فيكون
 تعريفها بالباب بدو انما انما بقوله اذ كان لا لازما بقوله بل كليات كلية الحكم
 بالانفصال كقولهم ان ما قبل صفته جرت على غير ما على كليات
 قبل في تعريف الدلالة فهم المعنى من اللفظ ان فيه توجيهها لا الاول كما انه في
 كلية الشرطية عند كونها لا لازما للمقدم فيها شامخ بان على ظهوره كما
 صفته بعض المحققين انما انما لا حاجة الى ارتكاب المسامحة او اللفظ المذكور
 وان كان لا لازما لكليات كليات لا لازما صفته الشرطية كالكلية فيكون تعريفها
 مستغنى كما كان حسنة العلم صفته لزيد وان كان احسن صفته لافلام في مثل
 مرت بزيد حسن غلامه ولم يثبت الى بيان الاتفاقية لعدم كليتها كجارية الشر
 وعدم استعمالها في العلوم واما القضاة والحاذقة في تعريفها كلياتها انما
 لو فرض كونها انما لازما للمقدم في غرضها لا يرتفع بالقضاة واذا حمل
 على ما يستند منها سواء طابق الواقع او لا يشتملها واما السالبة فعلوم
 بالمقابلة كما هو مقرر وتفسير الشارح لبعض ما اظهره بان على ظهوره
 انما لزيد البيان والافتقار في جميع الازمان انما لزيد ان يقول بانه انما
 يكون في المقدم وانما في اللذين يكونان زمانين كقولهم كليات كليات الشرطية انما
 كان جونا واما اذ كان في المقدم وانما في اللذين لا يكونان زمانين فلم يصدق
 الشرطية كقولهم كليات كليات الله تعالى في ذلك الزمان او ليس معنى في زمان
 وجد فيه قدره الله تعالى وجد في ذلك الزمان علم الله تعالى ذات الله تعالى

27

ومعناه جزائية ولربما اقتصر في الشك على الاوضاع وهو انه فرق
بين الزمان والموجود في الزمان فانه الزمان لا يكون له بسوءه انساني يخلق
على الزمان والموجود في الزمان لا على ما هو به الشيء في الشك والشك في شئ
الاشياء هو الذي كل لا يفرض في ذلك الزمان لا يكون موجودا فيه فكل
بشيء المعنى يقع تحت الشرط بالزمان لا يمكن ان يقال اذا كان المعنى في المقدم
احوال الزمان لا يمكن اخذه بحسب عموم الازمنة كما يقال كلما كان الزمان موجودا
كان الواجب موجودا والا لكان للزمان في الازمنة ان لا يتكلم في غير
الموجود في الزمان بمعنى اخر غير متعارف كما يقال الموجود في الزمان ان لم يكن
موجودا في الزمان المحقق او المقدر فيكون معنى قوله كلما كان الزمان
موجودا كان الواجب موجودا كلما فرض زمان لا يكون الزمان فيه موجودا
يكون الواجب موجودا فيه وفيه مستفاد قيل كونه الشيء في زمان بمعنى انه غير موجود
في الزمان وفي طرفه لا يثبت ان يكون لزوم الشيء له في جميع الازمنة بمعنى متعارفة
ايها ولا يكون نفس الزمان ان يكون لزوم الشيء له في جميع اجزائه انتهى فيه
ان جميع الازمنة ان اعتبر كونها طرفا لوجود المقدم ثم لزوم التالي له في ذلك
الشروط فلا يقع عند القول ولو اعتبر كونها طرفا للزوم التالي للمقدم
فيصير قاطع بسبب اقترانه ان يثبت على ان اضافته الاقتران في جوارح المقدم
حيث قال وفي الاوضاع التي تجعل للمقدم بسبب اقترانه الامور الممكنة الاوضاع
معها مضاف الى المقبول والمراد بالاجتماع اجتماع المقدم والاجتماع بمنز
الامور وقوله معهما اي مع تلك الامور فانهم قال السيد رادبالاوضاع الاحوال
اي صلة بسبب اجتماعها مع الامور الممكنة الاجتماع ايضا سواء كان تلك
الاحوال لازمة من المقدم او عرضا متعارفا وسواء كانت امورا موجودة
او اعتبارية وعرفه قد كسره من بسباب لا يكون الاوضاع الاحوال الازمنة
للمقدم ولا كونها امورا موافقة للمقدم في الوجود سواء كانت حاصلة
من قضايا او جزايا وفلانوطم البعض كما لا يخفى فانه كونه النسبة زيدا
متعارفة لقابله او قعوده او طلوع الشمس الى غير ذلك من الاحوال الكاملة

لها معا اجتماعها مع منف الامور الممكنة الاجتماع معها فانه كل واحد من المتعينين
يحصل له عاقل بالاجتماع الى الآخر وهو كونه مجامعة مقارنا بانه عاقل
ان المجتمعا معا لشيء الكون مجتمعا بالكسرة والكون مجتمعا بالفتح والاجتماع
وكل واحد منها متباين للآخر والاحوال على الاول والاجتماع سبب لتلك الاحوال
فكل من لا يدفع التوسط على جازة الشك ان الكون مقارنا لا يفتح تعليله بالقران
لانه اذا كان له مثبت للفاعل فهو مجتمعا مقارنا وان كان لا مثبت للمفعول
فهو متباين لكونه شئ مقارنا قال العصام دفع قدس سره ذلك بالبرق
بيد الشارعية والتعريف والمفروية وجعل التعريف بسبب المعاني فالتعريف
ما اشتمل ان المصدر المبني للفاعل بمعنى كونه شئ في علو المصدر المبني للمفعول
بمعنى كونه شئ مفعولا انتهى وان اقول ان في صورة المجتمعا معا لشيء في نفس
الاحوال اول النسبة بينهما وهي المسمى بالاجتماع والاحداث والابحار وبسبب
الاجتماع اذا كان متقدما يحصل به للفاعل والمفعول طيئة لا البتة فلا بد لهذين
المعاني من الدال وهو المصدر في العرف واللفظ فلهذا اختلف في اطلاق
صفة المصدر على تلك المعاني قال بعض النجوم حقيقة في الاجتماع وبجاز في
القياس وبعض حقيقة في كسب على سبيل الاشتراك فلا يخفى ان هذه الشهادة بل
التحقيق على هذا في المصادر المستندة وانما اعتبر مكان الاجتماع معها دون
مكان تلك الامور من بابا فانهم قد معها اولون فيقيد كسب على الاوضاع
ما حصل باقتران تلك الامور التي مستندة في نفسها ممكنة معها مع انها داخلية
في الاوضاع والا خرج الحقيقة الشارعية التي طرفها كاذبة كقوله كلما كان زيد
حمارا كان جسا اذ معناه انما بحسبة لازمة لحرارة على جميع الاوضاع الممكنة
الاجتماع مع حمارية ككونه ناقرا مملوكا في نفسه لا مردا كان ممكنة الاجتماع
مع حمارية وقد ينسب في كتب الجوز الاوضاع انما صلة قبل اطلاق الشاي بالاجتماع
باجتماعها يحصل مع وضع المقدمة الممكنة الصدق مع المقدم انتهى ويمكن القول
ان مقبول النتيجة يقال المقدم فلهذا اعتبر بالاجتماع لكونه لم يثبت اليه لانه
فهمه بعيد في بعض المواضع اذ لا يشترط من الاوضاع الى الشاي وكذا الامور المستندة

قد يكون مفردا كما في قوله تعالى وقد يكونا قسمة لا يمكن القسم في وضع
الشيء زيدا كقولنا الشمس طالعة فليكن القسم في وضع
القسمية بغيره فلا حاجة الى القسم فالشبهة في اعتبارها ان كانت
سواء كانت الامور الممكنة قسما او غيرا ومنه ان كانت مقصورة تلك
الامور يعني اليها تاكيدا بالاقراء فعلى هذا يحذف في جميع الامور الممكنة
الاقراء للمقدم مع المفارقة بين الامور الثلاثة اذا كان كذلك فالوضع
الحالات كما صلت للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الامور بسبب ذلك يندفع
ما في من ان تلك القسمة لا تكون الا بالوضع يكون الشمس طالعة او يكون كذا
ناتجا او محالين حالين للمقدم بل صفة قائمة بالشمس او بالكار فاذ
لو حفظ المفارقة بين هذه الحالات يحصل للمقدم حالة ايضا فاعلم وانما
تقتصر ان قال العلة انما زاتي في قوله جميع الاوضاع مضاعفة الارزنة
والاحوال والتشديد لانه في كل زمان وعلى كل حال وتعتبر في كل وقت
الشيء فتبوت كل على جميع الاوضاع يستلزم ثبوته في جميع الزمان
والاحوال والتشديد انتهى بهذا كما اقتصر الشيخ في تفسير الكلية واجبة
ان عموم الاوضاع امر معتبر القوم في الكلية الشريفة زاتي على ما يستلزم
موسورا من حيث القسمة ولذا لم يقل شيئا رونا به ان لزوم ايجوبة
لأنه ثابت ثابتة في جميع الزمان والاحوال ومنه انه اظهر وجه اختيار
الشيخ الرئيس ومنه بطلان على الاوضاع لان عموم الزمان امر متفرقات
في القسمة انما هي احدى اقسام اعتبار القوم في كلياتها اصطلاحا وما قيل ان عموم
الزمان لا يستلزم عموم الاوضاع وبالعكس فوطم لانه يجوز ان يكون للزوم
متحقق في جميع الزمان غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة وان يكون
متحققا في جميع الاوضاع الممكنة دون جميع الارزنة بان يكون حصول المقدم
في بعض الارزنة متنا وواقع في شرح المطالع من انه لو اثنى مجموع الارزنا
لكان له وجه في نفسه انما عموم الارزنة انما يستلزم عموم الاوضاع كما صلت
دون جميع الاوضاع لعدم الاوضاع الممكنة الى ما لا يحصل منها وان اقول
بهذا الجواب

هذا الجواب لا يخفى على الكفاية اذ اوله يفيد ان معاد جميع الارزنة عين جميع
الاضاع لكن الاول مقدم على الثاني فليس المقصود ان معاد جميع الارزنة عين جميع
الاضاع بل يقتضي كونه معاد لاولها كذا في باب الاصطلاح دون القسمة او قوله
يفيد ان بين الاوضاع والارزنا لا يجب التحقق عموم من وجه ولا استلزام
بينهما والحق كالتحقق بالقبول ان بين جميع الارزنا وجميع الاوضاع تلازم
في اعتبار الشرطية معا واحد منها يفيد ان كل كذا هي باعتبار كذا في اصطلاح
تقديره ونؤكد المعنى الكلية وتبينها على ان الزمان لا يعتبر كسب الاثارة
الى كل وضع لا يجب ذاته وانما اعتبر في الاوضاع لا يكون له حال قبل
ان المقدم بنفسه يقتضي وجودات في الكلية لما يجي عن قريب فلا يتغير
عن طبيعة الموجبة يجب اقراء الامور والاضاع سواء كان تلك الامور
ممكنة الاجتماع مع او مضادة فاذا صدق للزوم الكلي يصدق على جميع
الاحوال فتخصيصها بممكنة الاجتماع بنا يقتضي ذلك في الظاهر فتشترط
الامكان في الاحوال ليس بصدق للزوم لانه المتعارف عند الناس والمعتبر
في العلوم ليس كذلك ومنه امثلة ما اعتبر في موضوع كلياته ان يكون بالفضل
فليس ذلك لاجل انه لو لم يصدق في كلياته بل لانه انما هو المتعارف
والمستعمل عند ذوي المعارف والمراد من الممكنة الاجتماع الا لا يكون تلك
الامور منافية للاستلزام او العناد سواء كانت محال في نفسه او لا بمعنى انه
لو فرض وجودها مع المقدم لا ينافي استلزامه او العناد اذ على قدر كونه متمم
الوجود الاجتماع في نفسه بالكلية اذ فرض وجودها واجتماعها لا ينافي الاستلزام
لثبوت كلياتها كذا لا يزيد حاركا لا يجوز ان كلية صادقة على وضعها حقيقة
مع امتناعها حقيقة وجودها واجتماعها وقد يكون ممكنة الوجود والاجتماع
في نفسه بالكلية اذ فرض مع المقدم بان الاستلزام او العناد كالتقون كلياتها
زيد كذا كما لا يمتنع الا صاحب كلية غير صادقة على وضع كونه زيدا نائما
او ساكن في تلك الكلية لا صاحب مع امكان وجودها واجتماعها في نفس الامر
فلان من الاوضاع انما هي اذ فرضت ان لا يعدم ايجوبة قول كذا

كانا نريد ان نأكلنا حيوانا فان عدم كونه من الاوضاع المستتفة
 الاجتماع مع المتقدم فلو اعتبر جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع
 او مستتفة الاجتماع لم يكن المثال المذكور كافيا لان عدم لزوم التالي على جميع
 الاوضاع مع انه كافي بالاشارة الى التالي لان جميع الاوضاع الممكنة
 الاجتماع مع المتقدم لعدم التالي او عدم لزوم التالي الى انه كان التالي
 وجوديا يستلزم المتقدم عدم التالي والاكالة عدبا يستلزم الوجودي
 وهو عدم التالي المعدوم فالاستدلال بالنظر الى الاول وينبغي ان يثبت
 المثال فان السبب الاظهر ان يقال اذا فرضنا المتقدم على شئ منه يندرج الوضوح
 لم يستلزم التالي فيه اشارة الى صحة قول الشارح على انه عدم التالي
 وعدم لزومه اذا كان ما حذوا في المتقدم يكون مستلزما له نظرا الى ذاته فيقع
 عليه قوله فلا يكون التالي لازما له بل ما ذكره قد سكره اظهر اول حاجته
 الى دعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كاف في المسألة على عدم لزوم التالي
 للمقدم على بعض الاوضاع ويمكن ان يقال ان عبارة الشارح عليه ان الاستلزام
 لعدم التالي وعدم لزومه غير مستلزم الاخذ في المتقدم بغير الحاجة واول
 الاستلزام فلا بد فيه من بيان ولا يرد على وجهه قد سكره اذ على ما وجهه
 يلزم المحذور على الحاجة منه وعلى ما يرد لانه لو استلزم المتقدم التالي
 لزم اجتماع عدم اللزوم مع الملزوم ضروري وكذا عدم لزوم التالي مع لزومه
 وهو يثبت الاستلزام التام كانه اللزوم على الملزوم واجتماع التقيضي قال
 فاضل الصالح في كلام السبب قد سكره لانه لا يقع يكون منه المتقدم في قوة الدلالة
 فلا يقع بيانها وان الدعوى ان المتقدم مع فرض عدم التالي وعدم لزومه
 لا يلزم التالي فليست تبين بان المتقدم اذا فرض على شئ منه يندرج الوضوح
 لا يستلزم التالي انتهى بهذا البحث اذ كان قوله فان المتقدم اذ لا على التمثيل
 واما اذا كان الاستدلال على قوله فلان من الاوضاع ما يلزمه مع التالي
 فلا وجه لهذا البحث اذ اصل الدعوى الشرطية المتصلة لا تصدق كلية اذ
 اعتبر فيها جميع الاوضاع مسلما ووبسلة ان بعضا من اوضاع الشرطية المتصلة

الكلية ما لا يلزمه مع التالي وكلما كان كذا لا تصدق كلية فينتج الخط
 فالصغرى النظرية مثبتة بقوله وبسوقوله فعلى بعض الاوضاع لا يكون
 وقوله فلا يصدق ان التالي لازم اذ فاعلم وانتهى الى ان التالي لا يلزم
 محالته لم لا يجوز ان يستلزم المتقدم التالي وعدمه او لزومه وعدمه
 لزومه فان المحال جاز ان يستلزم المحال واجب عنه بتغيير الدعوى بان
 لو لم يعقد في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم بصدق الكلية لانه
 التالي وعدمه لزومه اذا فرض مع المتقدم احتمال ان لا يلزمه التالي فان
 المحال وان جاز ان يستلزم التقيضي ليس بواجب واستدل بعض
 على محالته استلزام الشئ الواحد للتقيضي بان لا يستلزم لزوم المناقاة
 بين اللزوم والملزوم لان كل واحد من التقيضين مناف للآخر ومنافات
 اللزوم للشئ يستدعي منافات الملزوم اياه ولانه اذا صدق المتقدم صدق
 احد التقيضين وكلما صدق احد التقيضين لم يصدق التقيض الآخر فاذا
 صدق المتقدم لم يصدق التقيض الآخر فينتج منافاتة والتحقيق كما بينت ان
 اذا كان في المتقدم افتقار كونه المتقدم مستلزما له كيف ما اخذ المتقدم
 وعلى ما فرض بتحقيق الملازمة بين المتقدم والتالي لانه يتحقق لعدم التالي
 اذا كان مستلزما ليجوز ان يكون لا لازما له كيف ما اخذ التالي سواء
 اخذ مع عدم الجواز او عدم لزومه له غاية ما في الباب انه لا اخذ مع عدم
 التالي لانه متعاضد لزوم التالي يكون كمالا لازما له وذلك يمنع تحقق اللزوم
 بينهما فاعلم كصدق الكرفين اذ فان التالي على هذا الوضع يكون لازما
 للمقدم مقارنا بصدق التالي ومقيد به يكون التالي لازما له بالفرض
 وقيل المراد بجواز ان يكون لازما له وقوله فيكون تقيضا في معنى فيجوز
 ان يكون تقيضا في اذ وقيل المراد كصدق الكرفين بالفرض على قياس ما
 عرف في اللزومية قال وانتهى جرد المنع على محالته كما سبق في المسئلة
 وانما خفض هذا التغيير خفضا على صيغة الجرحول يعني انما خفضنا تغييرا لخص
 باللزومية وقدنا المقصود به مع اطلاق العبارة وليس على صيغة المعروف

بجعل خبرها على المعنى لانه ما ذكره لا يصلح وجها لتخصيص المصطلح بل وبسبب
على تخصيصه ووجه تخصيصه ما قيل ان الاتفاقية في قليل النسخ في تخصيص
المطالب والكلام موقوف على سبب التخصيص وبعد نتيجة الاتفاقية
العامة لا يصلح ان يكون المعبر عنها جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر
لانه المتقدم فيها لا يجب ان يكون صادقا وتقتضيه الايجاب ثبوت وضاعتها
في نفس الامر فالوجه لا ينبغي عدم شمول التفسير للاتفاقية العامة فلا يتم
الوجه المذكور لتخصيصه بالضرورة فينبغي ان يقال وجه التخصيص للضرورة
والنفي في التفسير كذا قيل لانه لو لا ذلك لم يصدق انه يصدق انه يصدق
انما يتم لو كانت الاتفاقية غير صادقة في مادة الضرور والحدود اما لو كانت
صادقة فلا يتم ويجب انما ويل قوله لم يصدق الاتفاقية الكلية بان المراد
لم يصدق الاتفاقية الكلية في غير مادة الضرور والحدود وليس يصدق فيها
علاقة في مادة الاتفاقية الفرق فيوجب صدقات الى على تقدير صدق
المقدم وبعد نتيجة ان هذا لا يثبت الاتفاقيات الاوضاع الممكنة الاضمار
ولا يدل على وجوب اعتبار الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر كجواز التبر
الاوضاع الغير المتوقعة لثبات كذا قيل فلا يصدق الكلية الاتفاقية اه
اي لا متصلة ولا منفصلة كما سبق اليه سبب الكلام ففي ما فرغ عليه مختار
على بعض باب لا يثبت في الاصل مما ذكره الى ما تركه واعلم انه يشترط
الا يكون طرفا الشرطية الاتفاقية حقيقتين او خارجيتين او المتقدم
خارجين والثاني حقيق ودون العكس والآن لم يصدق الاتي في جميع احواله
صدق المتقدم اذ من احواله صدق المتقدم في زمان عدم وجوده موضوعه
بخلاف الثاني فانه لا يصدق موضوعه فلا يصدق في جميع احواله المتقدم
فلذلك يجوزية المتصلة والمنفصلة في اقل باجزيته في الواقع لانه
الضرورة اما المتقدم وحده او مع امورا لا يسيل الى الاول والآن لم يصدق جزيته
الا في ضمن الكلية ولا يسيل الى الثاني ايضا والآن لم يصدق بعبارة اخرى
كان فقولنا في الثاني وانما الملازمة فانه يصدق ان لو لم يصدق
الاول

ان يكون المتقدم دخل في اقتضا الضرور وما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المتقدم
في الكليات مستقيمة لثبات مستقلة بالاقتضا اذ دخل لا وضع فيه فانه
لو كان الشيء فيها مدغلة في اقتضا ان لا يكون المعلوم والمعاند وحق بل هو
مع امورا في الكليات فتمتدحها دخل في اقتضا ان لا يكون كانت الحقيقة
في الاصل كلية ويزن الى صورة الجزئية لكونها الكلية المستقيمة فانه
حيوانا فانه في الاصل ككلها كان الشيء انما كان حيوانا فيكون في مقدمها
وخلو الاقتضا وضرورة لكونه المتقدم مستقلا بالاقتضا وان لم يكن
كذلك بل جزئية في الاصل لكونه قد يكون اذ كان الشيء حيوانا كما لا
انما فتمتدحها لا يستقل بالاقتضا بل يكون من ان كان امرزانه على طبيعة
المقدم فانه طبيعة المتقدم كونه الشيء حيوانا وهو لا يتغير كونه انما
الا اذا انظم اليه بعض الاوضاع وهو كونه ناطقا فيكون في المجموع في الاقتضا
ويكون الملازمة بالبقا سدا في المجموع كلية وبالبقا سدا في طبيعة المتقدم جزئية
فقد برر فانه ينسب بل جزئية الانزال والاحوال عباره المقدم وهو
قوله وجزئية الا يكون كذلك اه مفهوما ان الكلية بالبقا سدا الى الاحوال
والاوضاع وكذلك جزئية الضرور والمعاند بالبقا سدا الى المتقدم والثاني
توصيف المتصلة والمنفصلة باجزيته باعتبار الانزال والاولى باعتبار
اصطلاح القوم واما وجه التسمية بما هو المشابهة بالكلية وجزئية في الكلية
وكذلك لا احوال والتعيين فانه حاجته الى توجيه بالاشبهه بها الى المختلف
والا كما في كل واحد اعلم ان الانزال والاحوال كما في الكلية وان كانا احدهما
مفيدا لما فاده الاخر بمعنى انه لا يحقق الوضع بدون الزمان والزمان بدون
الوضع لكثرة القوم اعتبروا على معاني مفهوم الشرطية مطلقة حتى لو اكتفى
بأحدهما ولم يتعرض الاخر لا يكون قضية معتبرة فعلى هذا يكون الظاهر قوله
والاحوال بالاولاد وانه كما قيل انظر كلمة او اذا الكلية تطلب عموم الانزال
والاوضاع فاذ انتفى عموم احدهما لم يتبق الكلية وكذلك الظن في قوله في بعد
فقط بعض الاوضاع والاحوال كلمة او انتهى في بعض الانزال وعلى بعض

الاوضاع اذ جمع بينهما بان على ما في الاصطلاح في ما القول بان القضية التي حكم فيها
 بالضرورة في جميع الاحوال ولم يتغير في الحكم على الاوضاع وبالعكس القضية
 التي حكم فيها على وضع معين في جميع الاحوال او في زمان معين على جميع الاوضاع
 وبذلك بين انقسام فليس بواجب اذ لو لم يتغير تلك القضية عند علم
 ولو امكن عقلا على ان عدم التغير باحد هاتين الحالتين في المعقولات
 بل في المفقولات واداة السور صريحا او حكما واللازم والاولى
 مما يجب الا اصطلاح فليكن لا يتغير باحد هاتين الحالتين مع التغير في الآخر
 انما يكون على وضع كونه اذ لا يطلق التامى والجمادى على القسام العنصر
 واما اذا كان في الفلكيات فلا عا وبنيها لعدم كونه الخلق جمادى وادى
 فيرتفعه معاً فتبين بعض الاضمار والاحوال التي بالاولى والواحدة
 مع كونه المثال مخصوصاً ببعض الاضمار اشارته الى ان خصوصية الشرطية
 يلحق فيه تعيين احدها ولو تحققت بكليهما في طريق الاولى واما احتمال كون
 احدهما متغير والاخر غير متغير في النظر الى التبيين كانت القضية مخصوصة
 وبالنظر الى غير التبيين كانت مخصوصة فليس بمجهول ان يمكن قبل الوضع
 المتعين مع عموم الاضمار او بالعكس فيغير ممكن لان عموم الاضمار في وضع
 معين غير متصور لانه لا يمكن ان لا يكون في جميع الاضمار في وضع
 والاكالات في شخصه كان جميع الاضمار زمانا له فيكون الحكم فيها على وضع
 معين في زمان معين ولان عموم الاوضاع في زمان واحد غير ممكن انتهى
 فيه بحث الزمان ليس زمان الوضع حتى يلزم ان يكون جميع الاضمار زمانا
 واحدا بل زمان الضرور والى ذلك والى ذلك عموم الاوضاع في زمانا
 واحد لا شبهة في وجود تعدد الوضع في زمان واحد وهذا القدر يكفي
 في عدم كونه القضية شخضية اذ اعتبر متغير الوضع والزمان معا فاعلم
 نحو ان جئني اليوم فيكون ذلك ان الذي لا يصح مثلاً في خصوصية
 اذ ليس اليوم وقت للضرورة بل للضرورة وقرئ بين الضرور في وقت معين
 وبعيد الضرور في وقت معين انتهى ان اليوم فيه الشرطية وتوقيت للضرورة
 وتوقيت

وتوقيت من حيث انه ملزوم يستلزم توقيت الضرور على ان الطرف المستلزم
 بين الطرفين متعلق بهما على سبيل ان كانت كقولنا في زيد اليوم فيكون
 ثبت ان في ذلك الاكراه في هذه اليوم وان كان الاكراه في اليوم ان لم يلزم توقيت
 كما لا يخفى من قوله سبب والى ذلك فلفظ الاكراه على طاق من اللفظ
 على السور الكلية والكونية لا محال واكتفى بذلك لان مقتضى من اللفظ
 انه لا يندرج في غيره التي هي ما الثانية او لفظ او وذكر المعنى اما و
 لان لا اتصال مدلولهما لما كانت الشرطية مركبة اذ يندرج في لا يندرج في
 تركيب الشرطية تركيب اول ان نوية ينهي كما حكيت وان لم يتركها
 معاً جزاء فمعرفة بنية وجه اليا لانها لم يترك من المقولات بل من اللفظ
 واخصر القضية بافت رقت بها الاولية الى ثمة حبة ومنسلة ومنسلة
 واما من الترتيب اما من حيث واحد ومن مختصين وابت زعمهم المنسلة
 مما يارها يجب المفهوم في ان المنسلة في خرافات المنسلة المنسلة وقت
 المنسلة الى سنة كما فصله قبل من البين انه كان الاولى لا يجمع هذا مع البحث
 على تركيب المنسلة والمنسلة على ما قد بينا ولا يفصل بينهما
 بحث كلية الشرطية وكونها واما الانسب كان تقديمه على بحث التركيب
 صواباً فيكون التركيب يجب السبق والكلب يتفاوت في المنسلة والمنسلة
 والضرورة والانساقية فهو بحث عن وقت الشرطية لا على مطلق الشرطية بخلاف
 هذا البحث ونرا جعل الحكم فيما سبق على المنسلة والمنسلة بل المنسلة الضرورية
 والمنسلة العادية وحقنا على الشرطية وقد سلك من جملنا في هذا المسلك
 الرابع وقد قدم هذا البحث على بحث التركيب عن الصوابين وجمعهما انتهى عليه
 لا يقال ان بحث الكلية والكونية راجع في الحقيقة الى السبق والكلب لما يرام في بحث
 التركيب على ما قد بينا ان دون بحث التركيب هو جديده اذ لا يرجع الى الشرطية
 المطلقة لكنه اذ اعتبر النظر الى مفهوم الشرطية بفهم هذه الاقسام بحث
 بحث التركيب على ما قد بينا ان له قدم العلم الغير المعلوم بمجرد الامعان على ما
 علم بالامعان فاعلم لا يندرج على منسلة الاقسام او يعني لا يندرج في قسم خارج عن غير

٢١

تركيب الشرطية من اثنين وكون الشئ فضا لا يقال ان اريد الاق لا الأولية
وهي كحلية والشرطية لا يترقى الاق م اليها ولا اريد ان يعم منها فزيد عليها باعتبار
انتم ام المتصلة والمتصلة الى الاق ام الكثيرة انما نقول يمكن ان يكون باقيا
كل الشئ اما الاول فلان المراد بالاق ام الأولية ما كان له بحسب التركيب الشرطية
فما بها التركيب ولا هو الاق ام الثلاثة لا اثنين ولا كان له بالقياس الى الشرطية
غير الأولية على انه قد عرفت فاقول المقدمة عند المتصلة والمتصلة من الاق ام
الأولية ولو كان ادعاء ذلك على خلق الاحكام بها على الاستقلال واما ان كان فلان
لم يجز وزعمه ان الاق ام على تقدير ارادة غير الأولية لعدم تحقق الحكم على غيرها
على سبيل الاستقلال لا مقدم المتصلة انما هي مقدم المتصلة الضرورية فانها
المحدثة عنها في الحقيقة واما الاثباتية فلا يميز بين مقدمها وتاثيرها الا بالوضع والميل
من ان مقدم منها يسمى لثاني والمستحب اسم في علم غير المستحب اسم المنفصل
فقطم الاخر فيها متوافقا في الصدق وليس ثنى منها مستحب الاخر والا لوجد
العلاقة بينهما على ما قرره ان العلاقة امر سببه يسمى الاول لثاني واصله
لم يفرق بين المصاحبة والاستعجاب تنقسم الى قسمين اه وهما ما يكون
المقدم حلية وان في متصلة عند والمقدم متصلة وان في حلية عند
الكل اه وهو متبادل للوضع وهو محض عبارة عن مفهوم المقدم اعم مما يكون
وانت ان في امثاله فان مفهوم المقدم فيها اه وسيل على تميز مقدم المتصلة
عند تأثيرها بحسب الكلج وما صله ان الحقيقة الشرطية الضرورية اذا كانت محبات
عند الحقيقة التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة بينهما
يكون ان الحقيقة الاولى لازما وان ثبته ملزوما في اذا نظر الى مفهوم الحقيقة
مع قطع النظر عن خصوص المواد تميز مفهوم المقدم لكونه ملزوما عن مفهوم
ان في لكونه زاعما مع انه يلزم وقوع التزام بين كل ملزوم ولازم فجاز ان يكون
ان في علم فيتحقق التمييز فحينئذ لا يكون مقدم المتصلة الضرورية عند ما تأثيرها
تأثيرا والمقدم اعم من الذات والمعنى لتحقق اللزوم الخارجية بين المقدم والثاني
كقولنا ان كان هذا فاما فلهذا بل ان يؤخذ المفهوم اعم بمعنى ما فهم من لفظ

حتى يتحقق اللزوم في المتصلة باعتبار ان راقب امر شئ من اللزوم الخارجية واللزوم
الذاتية واللزوم المعنوية فان اريد بالمفهوم ما صدق عليه المقدم او ان في
فقط وكذا ان اريد المعنى فقط دون ما صدق عليه لا يتم امر البقاء في المتصلة
باق ما قد وجه لما قيل ان اريد بالمفهوم المعنى الا اعم يكون لفظ المفهوم نادرا
اذا لا يوجب الا يقال وما صدق عليه المقدم ملزوم وما صدق عليه ان في لازم
وان يكون ما صدق عليه احد ما متزايدة ما صدق عليه لا بصفة المفروضة
والأزمية لا يقتضي امتياز احد ما عن الآخر بحسب المفهوم في المتصلة ما لم يفر
انها من حيث انها متباعدة بصفة المفروضة والأزمية ما خذوا في حقيقة
بختلف المتصلة اه اذا المتصلة باق ما الثلاثة مبنية على ان في وان شاء
بين الجزئية وجمالية مشاركة بين الاثنين بل ان لا انفصالا باحد الجزئين بالكل
فانها جعل مقدم ما او تأيلا فلا تفاوت بينهما فلا يميز بينهما مقدمها وتأثيرها
بحسب المفهوم فلان انتم الاق ام الثلاثة فيها ان تسمى كاشطة في كل
صورتها عند الاخرى بالنظر الى انهما وانما كونا احد ما معاناه اسم فاعل وان
اسم منقول من تقديم ذكر احد ما ونما قيل وفيه نظر لان كونا الشئ في وقوع
الشئ لا يقتضي عدم تميزهما بحسب المفهوم لان غاية التزام في القيد انتم
صدوق بانه انما لا انفصالا لثباتية بين الشئ كالتقرب والبعد والشاركة
والتميز ونحوها اذا جعلت نسبة بين المستبين فيهما يجعل فاعلا او مفعولا
لا تفاوت ولا فرق واما بعد جعل فتايران بحيث يكون احدهما فاعلا والآخر
مفعولا وما خذوا فيه قبل جعل لا تفاوت بين المقدم والثاني فانها جعل يصلح
وبناء المعنى مراد من قوله بالتمييز بالكلج واما بعد جعل فتايران فهو المراد
بالقول بالتميز بالوضع شريع في لواحقها واحكامها اه الضمير ان راجع الى
الحقيقة والواقع والاحكام هي ان في فاض والحكماء وتلازم الشرطية و
عارضة الى الحقيقة باعتبار ان راقب ما وان اختلف بعضا لاقسام كذا في
الشرطية قبل لواحقها على الحقيقة ان في تأيلا لها والنقض والحكم ولازم
الشرطية واحكامها هي المعاني المصدرية لانه المحولات يؤخذ منها يقال ما قضية

كذا ومثلها كذا ولازم كذا والابحاث الاربعة مشتملة على بيانها انتهى فيه
الكتاب الثاني لايت حد هذا الاشارة الى ان في ان فن وان كان
في العلوم بل لا حق والاحكام متحدان وانما ومثلا لربا عا رابعا كونها
موضعا قاعا بالحقبة يسمى احدا وباعتبار كونها محولا بالحقبة احكاما او قد يطلق
الحكم على الحكم به وتلك الاحوال عرض دائمة لا بد ان يكون محولا في المسئلة لتوقف
جزءه او ذنبه على حقيقة بعينها ككسب التفتيش وبيان بعينها ككسب المسئلة
وتلزم الشرقيات وهو اختلاف الاحكام ههنا كون هذا ورسالا لا يكون
تلك التعريف حدودا ورسوما ملزمة بحسب علم الراسل على كل واحد منها فترتيب
في خارج الكليات ويؤيد ما ذكرنا تغيير المقادير في بعضها بعنوان الرسم
في بعضها بعنوان الاخر فالسبب فانه قلت ان فن قد جرى في المفردات
ان فن كان عبارة عن خارج المفهومين لا انهما فقلت فن في المفردات
فان مفهوم الان والاشياء لا يشبه الا انما في غير شئ مما شئ فيحصل
في فنيت لا منافاة له صدق فليست تجري في المفردات قال قد سكر في حاشيته
مختصرا صولا وما ذكره المشفقون من ان فن طرف القضا بالحق وبغيره
احدها لا يعتبر في الاطراف الى الذات تين ايجابيا وسلبيا ويسمونه بهذا
فنضا بمعنى السلب وتبينها الى بداهة مفهوماتها صحت حتى يجعل معنى حرف
السلب مفهومها الى صاحبها شيئا واحدا ويسمونه فنضا بمعنى الدول وكذا
مبني على انما ويل انه كذا لانه انما يقال ان فنضا لا هي المفهومان المتماثلان
لانها وانما في انما في التحقيق والافتقار كما في القضا با واما في المفهوم بانها في
احدها الى الاخر كان انما بعد ما سواه فيوجد في المفردات فنضا كمنه في الرئي
والافرس وبهذا المعنى قبل رفع كل شئ انفسه سواء كان لا رفعه في نفسه او رفعه
عن شئ قلت ان في هذا فنضا القضا بالانه الكلام في حكمها واما فنضا المفرد
الواحدة في طرف فنضا فيعرف بالمتابعة فدا حاجة الى اندراج في تعريف فنضا
هنا ويمكن الاجمال انما فنضا بهم بان فنضا بين القضا با وواجب ان يكون
مباينهم عاتمة مطلقة على جميع الجزئيات لان عموم مباينهم انما يجب ان يكون باينة
الى غيرهم

غرضهم ولما لم يخلق لم يات فنضا بين المفردات غرض فنضا به بل لاجل غرضهم
انما هو في ان فنضا بين القضا باحت صار قياسا لكون الموقف على معرفة فن
في ثبات المسالك في العلوم اكتسبت بل في ثبات احكامهم من العلوم وانما
الاقضية فنضا لنظرهم بان فنضا بين القضا با وتبينها في تعريفهم على ذلك
في اختلاف فنضا بين القضا با بانها لا يجوز انما في ثبات الى فان كل قيد فنضا
لكل القضا با ليست بمقصودة بالبيان والا لاستغنى بعضها عن بعضها في القضا با
بغير ما افاده الاشارة الى ان فنضا بين القضا با في ثبات احكامه وعلى فنضا
المباينة والا استغنى القضا با عن الاخر كسب فان فنضا لا يقتضي كون الاخر
جنبا بغيره ان يكون التعريف هذا في الرسم يترك كسب البعد ايضا لانه
قد يكون بينه فنضا با انما يقتضي تعدد كسب في كل واحد من القضا با وكسب
التعريف لاختلاف النسبة فنضاه فنضاه فنضاه وفي انما في ثبات احكامهم
تعييد الاختلاف بالفتنضا لانفسها لانه القضا با لا بد ان يكون فصلا او فاصلا
الحكمون لا على المعروف وطالبت كذلك وكذا بالاجاب والسلب كما كان بالاجاب
والسلب وعليه فنضا با في انما لا يكون فنضا لانه وصورته ان لا يكون انما في
الاختلاف بل الصورة للفتنضا كما مادة فالما لا اختلاف الفتنضا بين فنضاه
الفتنضا لا مادتهما ان يكون احدهما مادة والاخرى كاداة في الصورة الفتنضا
الاختلاف متناهية الى الاختلاف وعند التحقيق من فنضا الى القضا با في قوله وصورته
مسألة في لا يكون فنضا الاختلاف لانه بل مدخلية صورة القضا با في قوله
لانما مسألة انما في بل بواسطة او بخصوص المادة انما المراد بالواسطة ما يكون
خارجا عن الفتنضا القضا با عن ثبات فنضاه وبخصوص المادة ما ليس كذلك
بل بانها فيهما كخصوص الموضوع وعموم المحمول فيقع المتابعة فدا حاجة لما قيل ان
المادة واسطة وكأنه خوف منهم ان يراد بالواسطة ما يتبع بل بخصوص
المادة فنضا القضا بالام عليه وسلب لازمها المساوي ان اراد باللازم لازم
القضا با في ثبات فنضا بالام لازم لثبات لا يكون في انما والسلب الى لازم مجاز وان
اريد باللازم عاتمة مطلقة يكون في انما واللازم مجاز وانما في ثبات فنضا بالام

75

قريباً أو بعيداً أو وصفاً أو كنهياً أو غير ذلك فيه خلل في الاختلاف في الحقيقة
مثل زيد كاتباً بالعلم الواسع على القدراس بعداً في زيد كاتباً بالعلم الخفى
على قدراس الخفى لعدم التفاضل عند اختلاف الحقيقة في الوحدة مقابلته
كثيرة فينبغي في ذلك بل من الزعم أن يقال لو كثرت الشروط لاختلفت والكم يتعدى
ولما اختلف لم يتحقق التفاضل لكونه لا يلزم بغير شرط وأما احتمال كونها
مشروطة والأخرى غير مشروطة كقولهم الجسم مفرق للبشر بشرط كونه أيضاً الجسم
ليس بمفرق للبشر فليس يوردها لأن فيها ليس وحين الموضوع قبل أن لا يسل لا يثبت
وجوب وحين الشرط لأنه يجوز مع ذلك أن يفتق بين مشروطة وغير مشروطة
مع أنه ليس فيه وحدة الشرط كما في المثال المذكور واجب بأنه المراد عند اختلاف
حاصل لاجل الشرط أما بتساوي الشرطين وأما بوجوده في أحدهما دون الآخر
ونارة أخرى بأنه المراد عند اختلاف التعيين في الشرط وذلك بأنه يعبر الشرط
في أحدهما دون الآخر ويعبر بكل منهما شرط في الثالث تأمل الأجوبة شراً على ما هو
الكفى الرابعة وحين يجوز والكلاهما قبل يبنى لا يعبر فيه وحين يجوز بالكلية
الكلم في أحدهما على جز وفي الأخرى على جزاً في خروج التناقض الزنقي الأسود في بعض
والزنقي ليس بأسود في بعضه فقولنا في الحقيقة أو لو اختلف الكل والجز لم يثبت
قصور الوفاق في القول لو اختلفا يجوز والكل والجز أن انتهى فيه بحث إذا اختلف
في جزأه لا في الموضوع إذ لو اختلف لم يحد كما لا يخفى على أن اختلف الكل والجز
إذا كانا معاً لعدم التناقض مع اشتغال الكل على الجز في اختلاف الجزاء موجب
بطريقاً الأول الزنقي ليس بأسود أي كلمة أنه لا يحد قولاً له بل يحد بغيره
العين والظفر وحمرة اللحم إلى غير ذلك السدس وحين المكانة قبل
وحدة الزمان تستلزم وحدة المكانة فزمنه امتناع أن يكون الشيء في زمان واحد
في مكانين وهذا غلط لأن من شئبين أحدهما النسبة الإيجابية والأخر السلبية
فيجوز أن يكونا جميعاً في زمان واحد ويكون كل منهما في مكان كقولهم زيد جالس
الآن في المسجد زيد جالس الآن في السوق في فهم أن منتهى القوة
والفعلية القوة على كونه الشيء من حيث أنه لا يكون وليس بجائز كما أن الفعل لا يكون
منه

من حيث أنه لا يكون وهو كونه تلك القوة ليست الامكان لأن القوة لا بالفعل
لكونها قسمة له بحيث يمكن أن يكون بالفعل وإن تصادف الامكان و
القوة في مادة لكنها قد يترقاه وههنا بمعنى ليس بالمكان وهو عدم كونه
في حال فداو به لما قيل لا يتصل من كونه النسبة بالقوة أن كونه بالمكان هو في
فيه بنا في اشتراط الاختلاف في جهة على أنه الامكان كيفية للنسبة والقوة و
الفعل في كيفية قبل الامكان وليس بكيفية للنسبة فلامن فاذ بين الاتحاد
وبين اشتراط الاختلاف في جهة فلهذا شروط ثمانية أه قيل إنما ذكرنا
مع أنه تعريف التفاضل متعلق بتميزه عما عداه لأن كثيراً ما يعرض الفاعل للمتعلم
من حيث هو الاختلاف بين التعيينين موجباً للتفاضل لعدم تميزه لاضمار ما اخرج
الاختلاف من الاقتضاء المذكور في التعريف ما اخرج عن أصل الاختلاف
أو عن الاقتضاء لئلا يترد في ذكر واحدة من الأمور العارضة للاختلاف فليكن الكلام
في مقام النسبة وتميزه في التحقيق من تحقق الاختلاف المذكور ولم يستوفوا
بيان ما يعرف بغير الوحدات التي بشرطونها لأنها ما لا يبعد ولا يخص في حالها
على فطنة المتعلم بعد تفويتها بهذا المقدار من النسبة فظهر أن الرد إلى الوجهين
اختلاف ما هو الغرض منه تفصيل الوحدات الثمانية والرد إلى وجه النسبة مباشرة
في الاختلاف انتهى وأما قولنا لا أن التعريف يوجب تحقيق المايمة فقط لا تحقيق ذات
الشيء فحق وهو متوقف على بنية الشروط على الاقتضاء والاقتضاء لذاته
متفرع على وجود تلك الشروط ومتأخر عنه لأن الاقتضاء مؤثر وعلته تلك
الشروط حتى يؤول من الآثار والأمور العارضة له ويعلم من تلك الآثار الاقتضاء
والاقتضاء لذاته فعمل ورد بها المتأخرون إلى وجهين أه وبعضهم يثبت
وحدة الموضوع والكمول والزمان بناء على علم ضروري عدم صدق التعيين به
وكذبها عند اتحادها في الوحدات التي لا تتعارض ثبوت شيء معين لآخر في وقت
وسببه عنه في ذلك الوقت وأما وجه الشرط والجز والكل فمدرجة تحت وجه
الموضوع لا تحت باقية فها ووحدة المكان ولا ضافة والقوة والفعل تحت وجه
الكمول لا تحت باقية فها فعارض عليه أن وحدة الزمان أيضاً مدرجة تحت الكمول

في ان الجول في قول زيد ضا حلت نهرا وفي قول زيد ليس بها حلت ليد هو الضا حلت
 ليد وها مختلفان فالواجب ان لا تكون بالواجبين لا الثالث فلهذا لم يقرض الش
 لهذا القول السيد يعني لابد في الثالث قطع من شرط ثمانية وان لم تكن كافية وحدها
 يعني معنى تحقق الثالث فضا لزوم تلك الوحدات في مطلق الثالث قطع مخصوصتين
 او محصورتين ولا يتوقف تحقيقها على خصوصيتين وعدم الكفاية مشتركة بينهما
 في اختلاف الجهة واختلاف القيمة مخصوصين بالمحصورة لانه اعتبار الشرط والكل
 والجزء في الموضوع يعني ما لو حلت تعلقه بالذات ما حوذا في جانب الموضوع وما
 لو حلت تعلقه بالموضوع واكثر ما حوذا في جانب الجول فالشرط صفة الموضوع
 وكذا الكل والجزء مما يرتب له عن الذات فاجتزأ جانب الموضوع واما الزمان
 والمكان طرفان للحادث وكذا الاضافة والفعل والقوة فالحق بمفهوم الجول في غير
 في جانبه فان عكست القضية عكس الامر اما اندراج وحدة الزمان او غير
 الزمان خارج عن طرفي القضية لانه نسبة الجول الى الموضوع لا بد لها من زمان
 ان كان زمانيا فلو كان الزمان داخل في الجول لكان نسبة ذلك الجول الى الموضوع
 واقعة في زمان فليكون للزمان زمان ولا بد من تعلق الزمان بالقضية بحسب طريقة
 النسبة والشئ لا يميز طرفا لا فوالا بعد تحققه فليكون تعلق الزمان ما فخر عن
 النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخل في احداهما لكان متأخرا
 عن نفسه بمراتب وانما خرجت عن الدليل الاول ان الزمان وقت لونه ما حوذا
 في جانب الجول لا يخرج الى الزمان الاخر اذ كانا مجموعا واذ كانا الجول ايضا
 مفهوم الجول واخذ الزمان معه على طريق التفرقة فالحاجة ايضا الى الزمان الاخر
 وعن الدليل الثاني ان تعلق المكان ايضا بحسب التفرقة اذ لا بد للنسبة من مكان
 كما لا بد لها من زمان فالحاجة لاندراج وحدة المكان تحت وحدة الجول واخراج
 وحدة الزمان عنها ورد بها الفارابي الى وحدة واحدة اه حاصل عند الرد
 لا يعتبر في هذا التقييد الذي ينبغي عين ما ثبت وبما عكس فعله عند الحاجة الى التوصل
 الذي يورده الجمهور في تقييد نقيض نقيض بملكه ان يقال العوض من هذا التقييد
 كتحليل مفهومات القضية عند ارتضاها او لوازمها المسماة بغيرها حتى يكون مخرج
 من القضية

في ان صفات فضا يا محضة مفهومة وليس من مستلزمها في العلوم والافنية
 والمطاب العلمية ان قيل ان الرد الى وحدة النسبة بنا في اشتراط الاختلاف
 في الجهة فانه النسبة يختلف باختلاف الموضوع في العلم وفي الشرط الاختلاف
 في الجهة كما انه مع اختلاف الجهة يختلف النسبة لا يجب بان الجهة كصفة الوقوع
 والموضوع والنسبة التي يشترط وحدتها النسبة الكلية ولو لم يختلف في النسبة
 وحدة الموضوع والموضوع بالضرورة والامكان مثلا لا يمكن اجتماعها على اللزوم
 فانه الاختلاف في العلم لا يستلزم اختلاف في اليجاب الكلي ورفضه ولا في اليجاب
 الجزئي ورفضه وفيما يستلزم النسبة انما يسمى تقييدا لانه يربط بين التقييد والكل
 لا يخفى ان هذا قول غير ركاكة لانه وحدة النسبة لما تباينت باختلاف الزمان وباختلاف
 المكان ونحوها فليست لا يتغير باختلاف كصفة الوقوع والواقع بالامكان والفرد
 ونحوها فكل فلا بد مع ذلك لاختلافها في العلم اه ولان غاية اشتراط
 اتحاد الموضوع والجهة اختلاف القيمة والامكان المقيد في احدهما جميع الافراد
 وفي الاخرى بصفاتها لانه المراد اتحاد وصف العنصراني كما سبقت في فانها صادقة
 وانما صدق لانه الحكم في الجزئي على غير معين من جزئيات الموضوع وانما يوجد في ضمن
 لكل جزئي فيصدق اليجاب في ضمن جزئي والسلب في ضمن جزئي ولو كان
 التمسك الى بعض معين بان يقال بعضنا الان لا كتاب وذلك البعض ليس بجانب
 لم يكن صدقها فانه قلت بل يمكن كذبها مع استلزام الشرط او لا يكون بان
 بل يصدق احدهما ولا يصدق الاخر فثبت فضا لقلت بكونية تصديق تارة مع تصديق
 الافراد والمندرجة تحت حكمها واخرى لا مع تصديقها فان قصد الى تصديق جازم
 كذبها معا يجوز ان يكون بعض هذه التصديقات متصفا بالجول وبعضها غير متصفا
 ولا يصدق في الثبوت بالجميع ولا السلب عنه والافندي الى فرد معين صارتا تقييد
 من قضيتين وان قصد الى الاول بعض مطلق والآخر في الثاني الى ذلك البعض كما
 هو الظاهر لم يكن الا بكونها وثبتا في ان صدق وكذا بان ان ذلك باعبار اخر
 زائد على مفهوم الجزئيتين اذ لو قصد التقييد فانه اريد تقييد ذلك كان في قضيتين
 اه اريد تقييد البعض الاخر كما عدم التقييد بناء على اختلاف الموضوع

٩٦

لكن لم يكن القضية انية بجزئية بل كجانبية والكلام في كونها
اه منع مقدر في المشية للملازمة اصل الدليل اذا ما اصل الدليل لو ان كان من قضا
اولوا نحن في كونيين مثلا صدق وكذا صدق لم يتحقق ان فنن منع المقدر
الاولى بان لو ان كان في الموضوع لنا فنن صدق وكذا صدق ان كان الكمية انما لقول
لاختلاف الموضوع الى انما اختلص الموضوع في الموضوعين لم يتحقق ان فنن واما
اذا ان كان السبب في سائر الشروط يتحقق ان فنن فيها كذا في كونيين فنقول اه
ما صدق اثبات الملازمة بالان في كونيين نجد الموضوع مع سائر الشروط
فصدقها لا في الكمية لان المقدر في كذا الموضوع في جميع احكام القضا بالان
موضوع ما فهم من القضية وهو وصف الصواني وهو في كونيين بعض الافراد
في الاجاب والسبب واما تعيين بعض الافراد خارج عما فهم منها فلا يمكن ان
الشروط الا في كونيين والاكلام ان فنن في كونيات باعتبار خارج عنها
فلذلك لم يعتبر بحد الكمية فانها داخل في مفهومات القضا في كونيين
الاختلاف في كونيين فنن وكذا سائر الوحدات المقبولة في كونيين
الموضوع او في جانب المحول فكل واحد داخل في كونيين والى الوحدات
والى الوحدة الواحدة فان قلت ليس اه قيل انما منع لقوله الشرط في جميع
الاحكام انما هو الى مفهوم القضية مستندا باعتبار وحدة الموضوع الذي
هو من خارج مفهوم القضية وبان السند على عدم الفرق بين الموضوع في الذكر
وذا الموضوع والجاب باطل السند انتهى القدر من شرح قوله في الجواب
الى اعتبار ان السؤل متعلق بقوله واما تعيين الموضوع فامر خارج اه
بالا تعيين الموضوع على ان في وحدة الموضوع فلا يكون من قبيل اعتبار امر
خارج والجاب بان هذا التعيين ليس ملحوظا في هذه الوحدة او المراد الموضوع
وولاد ان الموضوع فنن قوله والام لم يكن دليل الشئ على طريقا كان قوله
فان ذات الموضوع اثبات للملازمة فذلك التصور قال السيد بهذا السؤل
متعلق من ان عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع يعني ان
الشرط يظهر من التعريف احكام القضا بالجزئية انما بذلك الى ان المراد بقوله

في الجواب

في المحصور بالجزئية بقرينة سوق الكلام فانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع في الذكر
ان يكون عنوان القضية واحدا فلا بد من كذا المحقق الشرط في هذا المقام ان
وحدة الموضوع واختلاف الكمية في المحصور باعتبار كل واحد منهما سببا في تحقق
ان فنن في المحصور فلم يكن باعتبار وحدة الموضوع مع انما اعتبرها
القوم اوجب بان ان احكام القضا بما هو مفهومها وخصوصية الموضوع
خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فليس بانها القوم اعتبروا وحدة الموضوع
سواء كان باعتبار سبب او لا فلا بد من اعتبار الشرط في احكام القضا في كونيين
مع ان ان فنن يتحقق بينهما مع اتحاد الموضوع باعتبار اجتماع الاختلاف الكمية وجوب
عنه بان وحدة الموضوع الذي اعتبر القوم براد بها وحدة الموضوع في الذكر
فمنه الوحدة متحققة في كونيين مع ان ان فنن بينهما فلا بد من اعتبار الشرط
انما هو باختلاف الكمية في السند وقد يتوهم انما اصل السؤل الثاني في حاصل
هذا انه يمكن تقرير السؤل الثاني في فنن على ان الشرط الا في كونيين ان فنن
اذا ان الكمية بوجوب عدم اعتبار وحدة الموضوع لثبوت الملازمة بينهما وحاصل
الجاب دفع ان فنن بان وحدة الموضوع في الذكر كجانب مع اختلاف الكمية
فلا ملازمة بينهما كما ان السؤل لا ياب عنه قوله في الجواب ان هذا السؤل يتبين
الاستفاد عنه لا بطلانه باستلزام ان فنن ويمكن ان يجاب بان ان فنن لا يمكن
في بطلان اعتبار الشرط او بان ان السبب لقوله لا بد من ذلك من اختلاف
الكمية في المحصورين فاصل هذا ان لم يكن القضية لا موجهتين اه قد علم ان الكمية
فقد نسبة المحول للموضوع فلا بد ان الاتحاد في الزمان تاويل الى مللثة وقته فيلزم
اتحاد الكمية فلا وجه لاشتراط الاختلاف لانه الزمان الذي اعتبر فيه الاتحادي قد علم
لان نسبة قال فلا بد من تلك الشرط بمعنى بزيادة شرط اخر في الموجهة مع ما جزم
قبول مللثة الكمية من شرائط الموضوع ومن شرائط المحصور مثلا اذا كانت
القضية مخصوصة موجهة بعينها فنن شرائط السند واذا كانت محصورة
موجهة بعينها شرائط عشرة فلا يلزم اخبار كل شرائط في كل قضية موجهة
كذلك فيكون رتبة اه قال في شرحه للمطالع لا يقال ان الدليل لا بد من ان يكون

2

لا تسمى بالشيء على وجوب اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والضرورة الجزئية
 لا تسمى بالشيء لانها لا تنفصل عن جهة رفعها ولا خفاء في ان رفعها الموجهة انما هي رفع
 الجهة موجبة بتلك الجهة فلا يكون الجهة محفوظة في التقييد والامكان بهذا المعنى كما في
 نسبة عليه بضرورة الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل انتهى توضيحه بالامكان والامكان
 مع بسبب بضرورة الضرورة ففهم ان السبب كذلك انما هو السبب بالضرورة بوجه الضرورة
 وانما في السبب بالضرورة ففهم ان السبب بالضرورة بوجه الضرورة ولا يفتقر
 في عموم الاول وخصوص الثاني لان السبب اذا كان مسلوبا بوجه الضرورة لا يكون
 شيئا له ضرورة ولا يفتقر الى ضرورة ولا يفتقر الى ضرورة ولا يفتقر الى ضرورة
 ان قضي اختلاف التقييد في الجهة لان التقييد بوجه رفع الجهة ومعنى رفع النسبة الموجهة
 بتلك الجهة وهو المعنى انما هو رفع النسبة مع بقاء الجهة انما يكون اذا كان مسلوبا بوجه
 الموضوع بالضرورة لم يكن الجواب بوجه الضرورة بوجه الضرورة ولا يفتقر
 كما لا مفهوم لثاني الاختصاص الاول لا يكون تقييدا للموضوع لان الاختصاص من التقييد
 يمنع الا يكون تقييدا فالقول لا يستقيم بهذا في الممكنة لان رفع الجهة الممكنة لا بد
 ان يكون موجبا بالامكان فقلت مفهوم رفع الجهة الممكنة لا يستلزم ذلك بل انما يلزم
 ذلك لكون الامكان انما هو جهة السبب كل من كان له ففهم بالامكان لجهة
 السبب متى يكون ممكنة بالجهة لا جهة السبب الالزامية متى يكون الامكان مسلوبا ويصير
 القضية ضرورية فقد بانه ان اختلاف الجهة انما هو في جانب الثالث ان قضي ثابت
 بين المتقين الوقفيين او الوقفية كالشخصية فكلما ان الثبوت لشئ في معنى بوجه
 السبب عنه كذلك الثبوت والسبب بوجه وقفيين فقد وجدنا قضية تقييداً بوجه
 جنتها فليست بوجه في جانب الجهة في جميع القضايا واجب بانه الكلام في الموجبات والاطلاق
 ليس منها انما هو انما هو الجواب لا يفتقر اليك لان الاطلاق اذا لم يكن مقيدا بالوقت
 فهو ليس بجهة وانما اذا قيد بالوقت فهو جهة والالزام انما يكون الزوام جهة لان الوقت
 بينهما ليس الا في ان النسبة في الزاوية متحققة في جميع الاوقات وفي المطلقة الموجهة في بعض
 الاوقات والصلوات في الجواب لا يقال ان ان قضي بوجه الوقفيين ليس بوجه ثابت اطلاقاً
 لان قضي الوقت كما في جزم الثبوت في بعضها والسبب في البعض الاخر ففهم اننا

النسبة

والنسبة بحسب الانداز لا ينقسم الى متخالفات ففهم بالامكان والامكان بوجه الضرورة
 وبذلك الابدان لان النسبة في اختلاف الجهة في التقييد بالاشياء ففهم بالامكان بوجه الضرورة
 اعلم اننا لا بد من قبل الشروع الى اختلاف السبب الموجبات بهذه المقدمة ففهم بالضرورة
 منها تلك التقييد على وجه السهولة لكونها متعلقة بحسب المستوي على الكلية على بالضرورة
 من كل ما هو في العلم ان الامر بالعلم لا بد من تحقيق الثبوت في الموجبات بعد العلم
 بتحقيق الثبوت لان مفهوم الثبوت لا يتم في حيز الابدان المقدمة او قد علم مفهوم
 وهو الاختلاف المتقضي لانه صدقاً احد بما كذب الاقوى وهذا المفهوم يصدر على كل
 ثبوت بين التقييد بوجه الضرورة او بوجه الضرورة كما ينبغي ان مفهوم بهذه الصفة بوجه
 وان النسبة لا يكون له مفهوم ووجوده يحتاج الى بيان مفهومه والى بيان وجوده
 وقد لا يستغنى احد عما لا يفتقر اليه من الا يصدق في هذا المفهوم على ما وجد
 من افرادها بالضرورة فلا وجه لما قبل من كلام لا يفتقر الى ثبوت في السبب في ضرورة
 ما حيث يثبت القضية لا يصدق في ان قضية الحكم لم يزد من حملها على الكمال وان قصد
 به التعريف لا يكون جامعاً لان السبب شئ بمعنى مفهوم والمفهوم شئ في مفهوم كل شئ
 على السبب والواجب مع انه لا بد من شموله فيما يصدق في كونه اشد القضية ويتم المقضي
 مع انه لا بد من القضية وبما ان ثبوت تحقيق التقييد سواء كان سبباً او واجباً فلا وجه لما قبل
 من ان السبب لا شئ موجد ذاته دون شئ او المتبادر من الشئ كما يكون في نفسه
 شياً او اذ وقع في مقابلة الرفع لان السبب والامكان اداة السبب ما خوزة فيه ففهم بالضرورة
 ذاته شياً موجوداً فليس يلزم ان يكون لاشياء موجد ذاته ولا موجد لاشياء مفهوم
 ففهم ليس بالواجب رفع السبب الى السبب بوجه الضرورة اداة السبب ومفهومه في رفع
 السبب دون الواجب والامكان مستلزم للثبوت في السبب مستلزم للواجب بل السبب رفع
 الواجب يعني السبب بوجه الضرورة والواجب بوجه الضرورة اثبات في حفظ الرفع من جانب السبب دون
 الواجب والاولى ان يقال رفع كل شئ تقييده لانه لا يكون تقييداً لان التقييد اعني
 ما الرفع فيكون المقضي منه الحكم في يكون حكماً بالسلام على كل من فيجوز ان يكون التقييد
 غير الرفع وهو الواجب ما وروود لا يكون شئ واحد تقييداً وان لا يقع تعريف
 ان قضي لان السبب السبب بوجه الضرورة والسبب بوجه الضرورة بالواجب والسبب بوجه الضرورة

75

المورد وجب الجواب على انه الاول ان عدم واثق في الجواب بالاشعوب باق
المرجع والمال في النسخة في حاشية فيقول لا يمول في تعميم النقيض للتصديق
والشعوب التي فيها لا هي الممنوعة من التثافي بل لهما واثق في النسخة
والاشعوب كما في النسخة با واما في الممنوع بانه اذا ثبت احداهما الى الاخر كان التثافي
بعد انما سواه فيجب في الشعوب انما كمنوع في الفرس والافرس وبنه النسخة
قبل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء انتهى فيهم من انه
الرفع بمعنى الشيء والرد بالشيء الوجودي في نفسه انما القول في كل امر وجودي تصديقا
او تصور نقيضه واذا كان الرفع نقيض لشيء الوجودي يكون ذلك الشيء الوجودي
ايضا نقيضه وهو المستند من تعريف ان فقد لانا الاختلاف بالاجاب والسبب
الذي يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السبب رافعا لذلك الاجاب
بعينه في بعض الافا مثل ان الاجاب لا يكون نقيضا للسبب بل لازم من نقيضه
اعني سبب السبب في الجواب لانه عند مساوية في قاعدة الحق ولا يعني انه ما خاف
ببطل تعريف ان فقد حيث اعتبر فيه الاختلاف بالاجاب والسبب واذا رافعا الاول
ان السبب لا اخذ بمعنى رفع الاجابة فنقيضه الاجاب وسبب السبب نقيض لانه
في قوة السبب المحمول وعلى لا يكون نقيضا للسبب لانه لا اخذ بمعنى ثبوت السبب
يكون في قوة الموجبة يلزم ان يكون لسبب السبب المحمول فيكون نقيضه سبب السبب
بمعنى قوة السبب المحمول فلا يكون الاجاب نقيضا له فعلى هذا يلزم ان يكون السبب
نقيضا له بل لكل اعتبار نقيض ويكون ان فقد صفة الجواب بالاجاب والسبب لانه
عليه انما نتج الرشق الاول ولان السبب في قوة السبب السبب انما يكون كذلك
لو اعتبر سبب السبب عن شيء اما اذا اعتبر سبب السبب السبب التي هي بين الشيئين
في نفسها فلام لا ثبت انه لا يمكن تعقل السبب الا بغير شيئين فلا يمكن تعقل سبب السبب
انما لا يتعلق سلبه عن شيء لانه كرام كنهه وانه شرط النفاذ والتحقيق انه لا يشبه
على ما قل ان السبب بغير شيئين في نفس الامر اما بالثبوت او بالسبب لانه التعبد في
بات الشيء اما ان يكون او لا يكون لا بد من ثبوت في نفسه لانه السبب بين الشيئين
هي سبب سبب بل انما موجودا اعتبارا عقليا وتغير عن النسبة الاجابية بما يلزم
فانما

فلا مغالبة بين الاجاب سبب السبب في نفس الامر لا في نفسها بل في صدق عليه بل انما
على في العقل فلا يلزم ان يكون لشيء واحد نقيض بل وبنه قول الشافعي في شرح المطالع
ان سبب السبب ضرورة الاجاب عين ضرورة الاجاب يعني انه بمنزلة في نفس الامر لا
باعتبار المنهوم لانه سبب ضرورة الاجاب نقيض ضرورة الاجاب فيكون ضرورة
الاجاب ايضا نقيض لانه انما انما في نفس الامر كما في سبب السبب ضرورة
الاجاب مغالبة لضرورة الضرورة الاجاب يلزم ان يكون لشيء واحد نقيض
ولقد اظن الكلام لمزيد الا في ان السبب لزام قد ثبت في هو اذ هو الاقدام وحيث
التجليات والادام انما لا يريد بالرفع ما هو علم من الرفع من السبب ومن قوله
ونبه من قسمة والارادة على سبيل عموم الجازا وبلا يمكن على الاصطلاح قبل من
الارادة ياتي عنه قوله من هذا القدر كاف وقوله اطلق عليه اسم النقيض كونه ثابته
كونه من هذا الكلام تمهيد التسمي النقيض والحل مراد من قوله فيلزم صدق قوله
ان في يظهر صدقه في نفسه والام يمكن من سبب الكلام انتهى يمكن ان يقال ان هذا
الاجابة والمناقاة مبني على كونه الرفع بمعنى الاعم معنى اصطلاحيا واما على تقدير كونه
معنى مجازيا فلا يبادر والمناقاة مبنية على انه تعميم الرفع مجامع مع تعميم النقيض فيكون
على سبيل التوزيع فذا في المناقاة ولا يبادر في كل وبهذا القدرة اي المعنى الاجابي كاف
في معرفة نقيض الشيء تصديقا وتصورا قوله حتى لانها الغاية باخبار المقام
فربما يكون ان هذا التفسير يكون الرفع عين قضية معتبرة بسبب القضية المعقولة المنهومة
فربما يكون ايضا معتبرة وعدم كونه عين قضية معتبرة وان كانت قضية في نفسها
بل يكون لازمة قضية معتبرة والاطلاق اسم النقيض انما هو الاطلاق بعد رعاية
الموضوع والمحمول في الاتحاد والافلام يطلق القوم على مثل زيد ليس بان نقيضا
لقوم زيد بل على مع كونه مساويا لنقيضه ولانه لم يراع النفي والكره في نفس المعرفة
النقيض ومعرفة ضبطها ولم يكتف بالقدر الاجمالي او يعني باليقول نقيض كل شيء
رفع ولا يقتضي عن تعميم نقيضه لوجبات وتعيينها في الاحكام انما هي في الحكم
والاجبة التي في الاستدلال الى الحكمس والثقايف فاما بالتحقيق في هذا
الفصل انما يعني براءه بالنقيض الذي وقع عنوان موضوعات وعلوى لائنة اما نفس

79

التيقن او لا زمة المسألة على سبيل لا نقول لا كيقيني والآن لا يصح اكمل على تقدير زيادة
 نفس التيقن التيقن الكلي ولا زمة فيه كإيراد قوله نقيض الظهور في المطلقة
 نفس التيقن وفي قوله نقيض الدائمة المطلقة لازمة المسألة على هذا وتجهل ما قيل
 من ان المراد بالتيقن ما يصدق على احد الامرين من المفهوم على طريق علوم الجاز
 او المفهوم العام صادق على كل واحد منهما على حدتها وفيه رة على ما قال ان ما
 ذكره في نقيض التيقن ليس بشئ من نقيضها بل مسألهما سبب الظهور
 على الجانب الثالث ان الجانب الذي قيد بالامكان العام ضرورة الالجاب
 انه اذا اعتبر الفروض مفهوما وجوديا قال وكذلك امكان الالجاب بالادع
 الامكان مفهوما وجوديا فانه يقع ما قيل انه بعد ما بين بان الفروضه تقيضا
 الامكان ثبت ان الكلام نقيضه الفروضه فقول وكذلك امكان الالجاب يستلزم
 فلا قلت هل ثبت باثبات التيقن سبب الامكان العام والفروضه ان فعل
 سبب الممكنة والفروضه قلتم نعم لانه اذا تحقق بين نفس التيقن بشرط ان فعل
 كيقيني وسبب ايجته ايضا ففقد تحقق ان فعل بين المجموعين واعلم ان تحقق ان فعل
 كيقيني بينهما على تقييد الامكان العام سبب الفروضه من الجانب الثالث اما لغير
 بالافتقار من الجانب الموافق فلا امكان العام من نقيض الفروضه الذي هو
 ضرورة السبب انما باعتبار نفس الامر لا باعتبار المفهوم فلو ما قيل من ان
 لم يكن هو سبب فلا يكون بين الامكان العام والفروضه تناقض حقيقي فالسيد
 والامكان العام وان كان نقيضا حقيقيا آه حاصل كلامه قد سكره اعتراضا على
 في كون المراد بالتيقن في هذا الفصل احد الامرين بان يكون التيقن حقيقيا بالنسبة
 الى جهة الامكان والفروضه لم يتم اذ باعتبار الكمية لابد وان يكون سبب التيقن
 لا عينه بناء على شرط اختلاف التيقن باعتبار الكمية لان الموجبة الكلية نقيضا
 حقيقة رفع الالجاب الكلي مع ان القدم عدوا لثبوت الكمية نقيضا لثبوتها نقيضا
 الموجبة الكلية الضرورية الممكنة العامة التامة اكونية وبالعكس الممكنة العامة
 التامة اكونية ليست لها حقيقة بل لازم من لم يصدق عليه اب في واعرف
 العظام روحا قد سكره بان التيقن لا يخص المحسوس بل غيرهما والحق سبحانه على التيقن

المؤمن

المسألة بليس كل نقيض حقيقي لا يجزى بالكلية انتهى انا اقول ان هذا الاعتراض لا يخلص
 الشئ ان بيان نقيض الموجبات في هذا الفصل ليس مختلفا بخصوصه لا يجوز
 بل يعمها فان اراد بالتيقن المذكور في العنوان كيقين فلايب عدة علومه بالخصوص
 وان اراد به اللازم المسألة ولايب عدة علومه بالخصوص وان قصد الاقتصار
 باحدها فذا قرينة في التعيين لا اختصاص مع ان المدايم للفقهاء التعميم فان كيقين
 بالتقيد ان يراد بالتيقن المذكور ما يخلق عليه التيقن على طريق علوم الجاز
 لانه الالجاب في كل الاوقات بن فيه انه الفاهة في الصدق والكلب فني تحقيق
 ان فقهائنا المت فنيين قل في شرح المطالع ان هذا يدل على نقيض الدائمة المطلقة
 المنتشرة لا المطلقة العامة وما قيل انها كالكهنة محمولة على بعض الاوقات حتى وان
 المطلقة المنتشرة وانما غيرتها بسبب المفهوم ففقد نظر اذ ليس يلزم من صدق كليم
 بالفضل في الجملة صدقه في شئ من الاوقات كجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت
 فلا يصدق الحكم في وقت والامكان للوقت وقت كإيمان الزمان موجود في جملة
 او مفردا كركلة او غير ذلك والذات او غير ذلك انتهى اعلم ان هذا الكلام يدل
 على ان نقيض الدائمة لا يكون مطلقة عامة وهو لا ولا مطلقة منتشرة كجواز
 ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق ان هذا متناع الحكم على الوقت
 في الوقت سواء كان ايجابا او سلبا ففقد هذا لا يكون تغييرا في التيقن بالمتيقن
 على التيقن كجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت او مفردا على الوقت ويكون
 المادة مادة الضرورية او الدوام كقول الله تعالى موجود دائما او بالفروض
 فلا يصدق ان الوجود ثابت له في جميع اوقات وجوده والالزم ان يكون زمانيا
 لا لكل ما هو موجود في الزمان فلهذا منطبق عليه وتحقيق المقام على وجه يصدق بعض
 المشبه ان يقال الموجود في الزمان مقول بالاشتراك على معنيين احدهما ان يكون
 الزمان ظرفا له كما في الكوز وثانيهما ان يكون منسوبا اليه اي يكون موجودا
 على الزمان اي موجودا امسك لواجب والمعارف فانهم موجودون مع الزمان
 لانه فعله من ابع تغيير الفروض والدوام لانه يصدق الله تعالى موجود في الزمان
 بمعنى انه موجود معه فيكون نقيض الدائمة المطلقة العامة في كل فية وانما

قال في فيه اي بمعنى فيه اشارة الى انه ليس مفهوم التقييد على الرفع والسلب
بل لازمه السلب وحي لان نقيض دوام السلب عدم دوام السلب قال في هذا ان لا
اي اذا تجرت جهة الاطلاق وجوبه يكون نقيضه سلب الاطلاق ويستلزم
الدوام الذاتي ونقيضه المشروطة العامة الحينية الممكنة اي المراد من المشروطة
العامة ما في عبارة المتن وهي التي حكم فيها بالضرورة في الثبوت بشرط وصف
الموضوع لا ما اعتبر فيه الفروق في وقت الوصف الذي هو اعم من الاول او
المعنى ليس المذكور في المتن حتى تخلص الارادة لمراد المعنى بل في الشرح على وجه الاستطراد
كما صرح بمرده في الشرح المطالع من ان الشرح بين المشروطة وبين
الحينية الممكنة انما يقع لو كان المشروطة هي الفروق ما دام الوصف اما لو كانت
بشرط الوصف فلا يقع لهما على الكذب في مادة ضرورة لا يمكن لوصف الموضوع
دخول فيها فلا يصح في كل كتاب حيوانا بالفروق بشرط كونه كتابا وليس معنى الكتاب
بحيوانا بل بالكتاب الحيوانا وعلته انه اخذ بشرط الوصف حيث عده التقديرا
التي افرد بالبحث والنظر انتهى وكان بعضهم يفتي في الجواب وقال في هذا انما اعتبر
فيه الفروق في وقت الوصف لا بالمعنى الاخرى بل بالشيء الذي عرف وقال في هذا
الاخر متصرفا في تعريف كنية الممكنة ان المراد من قوله يجب الوصف في هذا الترتيب
بشرط الوصف لا في وقت الوصف وبمعنى السلب اي لا سلب الفروق
بشرط الوصف لا بنا فنحن الفروق بشرط الوصف لانه اما لا يعتبر بشرط الوصف
فقد السلب واما ان يعتبر قيد للفروق اما لا فلا فلا يجوز ان لا يكون الفروق
ولا سلبها بكلها بشرط الوصف بان لا يكون الوصف دخل فيها نحو كل انسان
كتاب ما دام انسانا وليس كل انسانا كتابا ما دام انسانا واما الثاني فلا
سلب الفروق الحائز بشرط الوصف يجوز ان لا يكون في غير اوقات الوصف
لان السلب غير مقيد بشرط الوصف مثلا ضرورة فيكون لا صانع ما دام كتابا
بالفعل التي بشرط الكتابة مسلوب في غير وقت الكتابة فيصير في كل كتاب فيكون
الا صانع ما دام كتابا بالفعل بالمراد منه في بعض اوقات الوصف كما يشهد به
المثال في برده عليه الا اعتراضات بقا على كل وهي التي حكم فيها بسلب الفروق
لما لم

لما لم يمتد التقييد من الموجبات المشهورة واهل بيانها في تحقيقها فثبت
انما جازم كونها نقيض المشروطة العامة فخرقا وكذا الحينية المطلقة في بيانها
لكل الاول نقيض حقيقة والثاني لازم مساو له في كل ورفع الجميع انما يكون
برفع احد الجزئين اي رفع الجميع لا يوجد الا بالبيان وعلوهما لرفع احد الجزئين معلوم
ان رفع احد الجزئين يستلزم رفع الجميع لانه انما يكون يستلزم انتفاء الكل
فيكون رفع احد الجزئين لازما ماب والرفع للجميع فلا بد وان يكون رفع الجميع
برفع احد الجزئين لا يستلزم المساواة بينهما كما ان يكون رفع الجميع اخفض منه
فذا يقع قوله فيكون لازما ماب وبالنقيض المركبة كذا قيل لا على التقييد
متعلق بالجزئين لان التقييد حال الجزاء ولا ثم حال الرفع فيلزم حفظ الشئ كذا
ورفع احد الجزئين اي لا على التقييد في النقيض بالرفع الكلية سواء نقيض الجزئين
وبعبارة اخرى نقيضا لجزئين والعبارة لا تتخذ ان في المثال قال العلة التقييد
المركبة ان كانت كلية فنقيضها رفع مجموع الجزئين اعم مما ان يكون برفع كل منها
او برفع الجزاء الاجباري على التقييد او برفع الجزاء السلب على التقييد فلا يقع الا برفع
في نقيضها احد الامور الثلاثة على التقييد لانه كلما منها اخفض من النقيض يجوز
الا يجمع مع الاصل على الكذب ضرورة امكان ارتفاع الشئ مع الاخفض من نقيضه
مثلا قول كل انسان لا حيوانا دائما كاذب وكذا ارتفاع الجزئين اعني مجموع قون
بعض الانسان لا ليس بحيوانا وبعض الانسان لا حيوانا وكذا ارتفاع الجزاء الاجباري
اعني قون بعض الانسان لا ليس بحيوانا وقون كل انسان لا قون لا دائما كاذب
وكذا ارتفاع جميع الجزئين وارتفاع الجزاء السلب ولما وجب في نقيض المركبة
الا يفتقر رفع مجموع الجزئين ولم يقع الا يكون ذلك برفع كل من الجزئين وارتفاع
احدهما على التقييد تقييد الا يكون برفع احدهما لا على التقييد فانه مع التقييد
الثلاثة انتهى وبما المفهوم المراد من العبارة جمع الى احد نقيض الجزئين وجه
كونه مفهوما مراد ان هذا معنى عام لا يتحقق بعمومه الا في ضمن احد النقيضين
على التقييد قال في حاشيته في ضمنه يكون مقيتا لا غير مقيت قوله لان احد النقيضين
مطلقا سواء كان نقيضا لجزئين او غيرهما دليل عليه فلا يلزم حينية الاصيل للتحوي

قوله ويقال اما هذا واما ذلك تفسير لقوله مردود بينهما منفصلة مائة الف
 اذ لا محال تحقق التقييد بارتضاع كذا الجزئية في جميع شتى المنفصلة فلا يصح ما نقله
 بخلاف مائة الف فكل فليس بوجوبه لتقييدها اذ المساواة تشتعل على معنيين
 الاول للمقتضى والغيرية له مسوقا لاثبات الاول والثاني فيهم من الدليل الثاني
 فانهم و علم انما يست نقيضا حقيقة بل لازماله فلا يطلق على سبيل التجوز فلا يوجب
 انه لا يتحقق بينهما وبين شروط التناقض من حيث الاختلاف الايجاب واليك
 والايجاب بالموضوع والاحول والاختلاف باجته وذلك انه من ابيال لوجوب
 التعرض لبيان نقابها المركبات تفصيلا كالمسالك وهو ظهور معرفتها بمعرفة
 ما يتركب منه المركبات من المسالك وبمعرفة نقابها اولها موافقة
 اذ المراد من الاولى القضية التي ذكرت في المركبة او لا ومن الاصل القضية المركبة
 ومنه الاخرى القضية التي فهمت من قبل القادوم والاضرواح ومعنى الموافقة
 كون القضية الاولى موجبة ان كان المركبة موجبة والقضية الثانية سالبة وبالسلك
 اما الدائم الخالف اذ الى الدائمة السالبة او الدائمة الموجبة على طريق المفهوم
 المرذوب بينهما لا احدهما كما هو المتبادر بل هو نقيضه اذ من نقيض حقيقة و
 الاضراب بيان نقيض هو المساوي للتقييد كقبحي قال وعلى هذا التفسير
 سائر المركبات اذ من هذه الحالة لاكثر بناء على معرفة حقايق المركبات وتبين
 البطلان فيها سبق وبجميع بناء على ان يثبت في السابق من حقيقة المنتشرة
 والوقعية وما يتركب منها من الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة ونقيضها
 فيعلم باذن التفات الى ما سبق اذ اذكرت منذ فاعلم ان الوقعية اذ كانت محالة
 الى عينية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض العرفية الموافقة الكلية
 المطلقة الخالفة ونقيض المطلقة العامة الخالفة الدائمة الموافقة فقيدها
 اما الكلية المطلقة الخالفة واما الدائمة الموافقة المشروطة الخالفة محالة
 الى مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض المشروطة العامة
 الموافقة الكلية الكلية المطلقة الخالفة ونقيض المطلقة العامة الخالفة الدائمة الموافقة
 فتبين انما الكلية الكلية الخالفة الخالفة الدائمة الموافقة والوقعية تخطى الى وقعية
 مطلقة

مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض الوقعية المطلقة الكلية الوقعية
 وهي المعلوم فيها بسبب الفنون على الجانب الثالث في وقت معين وذلك لانه
 الفنون بحسب الوقت المعين بنقيض سبب الفنون بحسب ذلك الوقت فنقيضها
 اما الكلية الوقعية الخالفة والذاتية الموافقة والمنتشرة تخطى الى منتشرة
 مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض المنتشرة المطلقة الكلية الدائمة
 وهي المعلوم فيها بسبب الفنون على الجانب الثالث في جميع الاوقات لانه الفنون
 في وقت ما وسلبها في جميع الاوقات مما يثبت فن لا جزعاً فنقيضها اما الكلية
 الدائمة الخالفة او الدائمة الموافقة فقد علم ان كونه المفهوم المرذوب من نقيض
 الجزئية في مرفق القضية الكلية بحسب ما يثبت واما المركبات الجزئية فلا يلحق
 اذ في لفظ الكفاية انشائه الى ان نقيضها مشتمل على المفهوم المرذوب من نقيض الجزئية
 مع انه راد عليه كما يسجد من نقيضها مشتمل على ثلثه معتمداً على ثلثه غير نقيض جزئية
 وباقها المفهوم المرذوب المذكور وجه عدم الكفاية انما مثل بعض اجسام حيوانية لا وانما
 كاذب كذب اللاذوم فان البعض من الاجسام الذي هو حيوان فهو حيوان دائماً
 مع كذب كل واحد من نقيض جزئية فانه كذب قولك انشيء من اجسام حيوان
 وانما الذي هو نقيض الجزئية الاول وكذا كل جسم حيوان دائماً الذي هو نقيض الجزئية
 الثاني واذا كان كذلك لم يلحق في اخذ نقيضها احد نقيض جزئية لانه لا تنفع
 كذب التقييد معاً بل كفاية معطوف على قوله فلا يلحق واضرب عنه بطلان
 او عاء الكفاية اذ الحق ما يقال الخطا لا المرجوح على ما فهم والمواد بالترديد بين
 نقيض الجزئية في كل واحد واحد لا يلو نقيضها كلية بسبب محمولها الى كل واحد
 من افراد الموضوع ايجاباً او سلباً بجزئية نقيض جزئية المركبة كما يقال في المثال المذكور
 كل واحد من اجسام حيوان دائماً او ليس بحيوان دائماً فنقيض المركبة الجزئية
 هو الكلية الشبيهة بالمنفصلة فان قيل اذ كان لا نقيض المركبة الجزئية تلك الكلية الكلية
 التي رد في محمولها بل يثبت انما قض المصطلح بينهما قلت نعم اذ يكون تلك الكلية
 الشبيهة بالمنفصلة ذات اجزاء ثلثة كما سيأتي فيلزم من كذب المركبة الجزئية
 صدقها من صدقها كذبها لانه مفهوم المركبة الجزئية ان بعض الافراد بحيث يثبت له

المحول في وقت وسلب عنه في آخره صدق انه كذب ان يكون كل واحد
من الموضوعين مثبت له المحول دائما او سلب عنه دائما وكذلك احد الموضوعات
الثلاث دائما يلزم من كذبها صدقها فلا تدم لم يكن بعض الافراد مثبت
له المحول في بعض الاوقات وسلب عنه في بعض يكون كل واحد من الافراد
اما مثبت له المحول في جميع الاوقات واما سلب عنه في جميعها اي كل واحد
لا يخلو عن نقيضها اه اعتبر مع ان يكون بينهما مع انهما لا يجتمعا ايضا اوله
بين اليجاب لكل واحد وبعينه ذلك ان يوجب له الواجب في كونه نقيض للركبة
الجزئية ولا دخل لمتعلق اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى ويشتمل على ثلثة مفهومات
اه اذا قلنا كل واحد من ايجاب واما او سلب دائما فمفهوم الجواز ان في
ادام السلب او سلب الدوام وان كان سلب الدوام لم ينفردوا باليجاب
في دوام السلب في كل واحد وادام السلب في بعض وادام اليجاب في بعض
الاخر بل من قسم آخر وهو اليجاب في بعض لاداما الذي هو مفهوم
الركبة الجزئية فيكون النقيض شتما على مفهوم النقيض وانتهى وان كان المراد
دوام السلب فهو لا يكون الادوام السلب في كل واحد فلا يتولد دوام السلب
في بعض وادوام اليجاب في بعض يمكن اليجاب عنه باثر قد علم انه من النقيض
حمائية شبيهة بالمتفصلة وانه المحكوم عليه في تلك الكلية امر مفرد حكم عليه
باحد الامرين المتقابلين فيكون المراد من السلب في قولنا كل جسم اما حيوان
دائما او ليس بحيوان دائما رفع تلك المحول ثابت على الدوام وذلك السلب
ليس بسلب الدوام وادوام السلب بل رفع لذلك اليجاب لا على الشبهة
على أسلوب رفع اليجاب الكلي الا ان من السالبة الكلية والسالبة الجزئية
فيتميز في قولنا كل جسم اما حيوان دائما او ليس بانه دائما امور
ثلاثة احدها ان يكون الحيوان صادقا على كل افراد الجسم دائما والثاني
الا يكون مسلوبا محلا دائما والثالث ان يكون ثابتا لبعضها دائما مسلوبا
عن بعضها الاخر دائما والجواز الثاني شتما في قولنا في كل وقت
كل ج دائما اما او ليس بسلب يصدق في ثلث احدها ان يكون اليجاب على

وسلبه

وسلبه على البعض دائما فقولنا اما ليس بيشتمل سلب الكلي والجواني
انتهى يعني لا القول بان الجواز الثاني في شتما على مفهوم ليس على ما ينبغي ان يفهم
الجواز الثاني اذا قلنا الشتما على مفهوم الجواز الاول سلب الجوان دائما على كل
واحد من افراد الجسم وهو لا يشتمل على كونه الحيوان مسلوبا عن بعض افراد الجسم
دائما وثالثا البعض دائما والمنسوب الى كل واحد من افراد الجوان الاخرين
لا على النقيض وهو حيوان او ليس بحيوان لا حيوانا على النقيض ولا ليس بحيوان
على النقيض لا بعضه الحيوان على النقيض وبعضه ليس بحيوان على النقيض فلا
لم يكن بعض افراد الجسم مثبت له الحيوان في وقت وسلب عنه في وقت آخر
فكل فردا غيرنا من افراد الجسم لا يتولد مثبت له دائما احد الامرين وهو حيوان
او ليس بحيوان فثبت مفهوم احد الامرين على كل واحد من الافراد هو الذي
يشتمل على ثلثة مفهومات لا يثبت نسبة الجواز الثاني الى كل واحد لا صدق
ثبوت مفهوم احد الامرين على كل واحد احد يتصور في صورتين فثابت في ثلث
اه حاصل السؤال اما استفاد من الفرق بينهما واما نقصان الاستلزام التام
قوله بلا مرجع على قول بلا كذا كما يدل عليه قوله والافا الفرق فثابت مفهوم
الكلية اه وجه العينية تسمى والموضوع فيها وبجميع الافراد واما مفهوم الجزئية
اه لعدم اتحاد الموضوع ومنه انه الظاهر انه اذا اخذ الموضوع متحد بالان
في السالبة بما ثبت المحول كان المفهوم المراد به نقيض جزئي الجزئية مساويا
لنقيضها كما اذا قلنا في المنة كونه نقيضه اما كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم
هو حيوان دائما وبهذا الطريق لا نأخذ المركبة الجزئية ذكر الشتما والحقائق الثماني
فمن قولهم لا يمكن في نقيض المركبة الجزئية اخذ نقيض الجزئية انه لا يمكن فيه بطريق
المذكور في الكلية اعني تحريكها الى سلبية والتزويد بين نقيضها بعينه موضوع
السالبة لان السلب مفهوم لا دائما مثلا وهو قيد للجواز الاول فيكون موضوع اليجاب
والسلب شيئا واحدا نحو بعض ج ب لا دائما اي بعض ج ليس ب مختلف موضوع
الجزئية الموجبة والسالبة بعد التحديد فكل بعض ج ب بعض ج ليس ب فانه لا يلزم
فيه اتحاد الموضوع فيها وانما يلزم ان يكون احد الموضوعين غير ذلك البعض فثبت

الكلمة منها الجزئية أو الظاهرة تعريفات قد مع بها شرائط يستغنى
عن هذا التفصيل لأن يقع توليد ببالا في الحاشية والشعوب وهذا الثاني
لم يفرق مما سبق بادل في الخارج الى ببالا لا يقال قد علم ان يقتضيه المركبة
هو المفهوم المردود وهو حقيقة منفصلة مائة الخلفات فضل لمثل ركته
بين الاثنين فيكون يقتضيه المنفصلة المائة الخلفات لا نقول الكلام في التقييد الحقيقي
وهنا سبق لت منفصلة تقييد حقيقة بل ليست تلك القضية منفصلة بل حيلة
مردودة المحول فتأمل فقييد الضرورية أو صرح الاختلاف في تقييد الضرورية
والجواب في البواقي اعتمادا على ظهوره والآن تحقق انت قد بينا من أحكام
القضايا أي من الاحوال المحولة عليها العكس علم ان العكس معنيين بحسب استعمال
احدهما يجعل المنكورات في القضية كما صلت من يجعل المنكورة والقوم ذا هبوط
على انه حقيقة اصطلاحية في معنى يجعل كما يدل عليه قوله وهو جرح أو أما اطلاق
على المعنى الثاني في زعمه وهو على هذا المعنى يقال يمكن الموجبة الكلية جزئية موجبة
فلا توجه على التعريف بجعل انه يترسكس لانه يجعل لا يصدق على القضايا التي
على العكس وقيل ان العكس نقل من المعنى النقوي الى المعنى المصدرى ثم استعمل
في القضية المخصوصة لعل السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صارت حقيقة بالغة
ومن المهم ان يعرف المراد من يجعل في تعريف المصدر المبنى للمفهوم بمعنى حاصل
المصدر للمبنى المفهوم حتى يكون من احوال المحولة للقضايا والالفاظ من صفات
الكلمة العكس المستوي أو هذا من قبيل قول ابن ابي حبيب في المشتبه حيث جعل
معنى المطلق وعرف قسميه عدم معنى المطلق أو لا فتعني جمع المتماثلين في ترتيب
واحد أو كونه لا معرفة للمطلق عند معرفة قسميه وكذا اطلاق لم يعرف معنى مشتركا
بين قسمي العكس هما العكس المستوي وعكس التقييد وليس اثره كاللفظ بينهما
بل العكس نقل من المعنى النقوي وقيد بقيد ببالا كورين ثم وضع قيد التقييد
على معنى اصطلاحى وقيد آخر على معنى اصطلاحى آخر أي هذا بالمستوى المستوي
ووافقته مع الأصل في الطرفين ما هوذا من قولهم استوي الماء وكنته ويكنه
الاقبال باعتبار موضوعه لا عوجاج فيه ومستقيم كالمركب المستوي بخلاف عكس

سمى بوجه المشبهة وادنى المناسبة كاف في وجه التسمية وهو جرح
صاحب جعل ببالا الاول كما في عين ببالا الاول وعين ببالا الثاني لا مبالاة ولا فرق
ولا اعم منها فيشتمل على القضية المنفصلة والمفكولة واما مثل بعض البشر جبالا
بالتباس الى كل حيوان ان لا ليس ببالا حقيقة بل مبالاة واما جعل
المذكور في الكلمة جعل الوصف الغنوي محمول والمحول وصف غنوي وفي التسمية
جعل ما في صورة المقدم في صورة الثاني وبالعكس الجرح في الزكوة افا
بذلك الشق ما يعبر بالذكر صالة في القضية المنفصلة وتعال في القضية المنفصلة
في تبديل الالفاظ في القضية المنفصلة وذكر كونها مبالاة وتبديلها بتا
او تبديل الالفاظ في المحولية والموضوعية بتقييد الثاني وفي القضية المنفصلة
تبديلها مبالاة وذكرها تبديل ولا بد من تبديل القضية بالصور فيخرج
المبينة لانه يستحيل ان يكون موضوعها في حقيقة محال لموضوعها في الذكر
لكن لا عكس للمبينة فان فون الجوانب لا ينكس الى فون مفهوم الجرح
حيوان انتهى وفيه بحث لان ذات موضوعها القضية المبينة والالفاظ مفهومها بغير
موضوع الذكر ايضا فيمكن تبديل موضوع الذكر بوجه المحول وان لم يحد
بعض الجرح جرحا بالتي سأل قولنا الجرح الجرح على انه لو كان القضية المبينة
من سبب كونه الموضوع مفهوم الموضوع لم ينكس كل قضية تحت عنوان الموضوع
مع ذات الموضوع كقولنا انك كاتب او ما يمين الانسان ما يمينه الافراد فيلزم
الابتداء الذات تبديل العنوان لا يقال فعلى هذا أي بمعنى ان طرفي القضية اطارا
في الحقيقة أو في الذكر فان اريد بالجزئية المعنى الاول لم يبدل في التفسير على الكلمات
واجاب عنه بما سبق والاريد بهما المعنى الثاني يلزم ان يكونا للشيء ككس لا تبديل
لطرفي الذكر متحققا وحاصل الجواب ان التبديل معنيين تبديل معنوي وهو ما يغير
المعنى وفيه فائدتان تبديل لفظي وهو ليس كذلك والاراد بالتبديل هو المعنى الاول
فلا يجرى تبديله اذ لا يغير معنى المنفصلة ولا فائدتان فيه اذ معناه المانع
بما الشئ سواء فيها تبديل او لا فكانه لا تبديل فيها ولو سلم ان المراد هو المعنى الثاني
ان المنفصلة لا عكس لها اذ فيه تبديل وتغيير الكلمة وان لم يكن فائدتان فيه فبذلك الجواب

على غير وجه لفظي كمال ما اخذ في التعريف من كونه معتد به او غير معتد به او قال
عكس المنفصلة في التعريف وتاويل قولهم لا عكس للمنفصلة يعني العكس المنفصل
به وتحقيق تحصيل لفظي كمال في التعريف يكونا معتد به واخراج عكس المنفصلة
من التعريف وحمل قولهم لا عكس للمنفصلة على ظاهره انما ركن هذا الى الاول
وفي شرح المطالع الى ان في هذا تنافي ما قيل وقال فانه المفهوم من قولنا
انه قال لا تحقق التناقض في الحكم في المنفصلة انما هو بالنسبة بين الطرفين على ما يشهد
به تفسير المنفصلة ونقل مفهومها في وقوع في الشرح من ان الحكم في الاول معانته
الزوجة المفردة وفي الثاني معانته المفردة المفردة معانته كما يجب عنه
بان الحكم معانته شيء بشي بحيث يكون الشيء الاول معانته على صفة اسم الفعل
والشيء الاول معانته على صفة اسم المفعول هذا الحكم معانته الشيء الثاني
بالشيء الاول لتبدل اسم المفعول بالفاعل وبالعكس وعلى هذا المعنى يسمى المقدم
في المنفصلة بالكلوم عليه وانما بالكلوم به واذا تبدل تغير الاسماء فذلك
المقابلة ثابتة وان لم يتبدل كما اعترف به الشرح وقيل كل ما كانا بين الطرفين
مما قصد ايجاز ممكن فلهذا من ان يكون من احد الطرفين ملكي في قصد الآخر
تبا على ما قالوا من خاتمة باب المعاملة ففي كل قضية منفصلة يكون احد
المعاند بين ملكي في قصد والاخرى تبعا فيتحقق المقابلة بين المفردتين فلهذا
ان انما مقابلة لا تاتي له في المقصد اعني الحكم بالنسبة كما ذكره بعضهم
انه هذا قيد للمعنى بل ذلك السمع كالباب الذي ذكره في محقق الاموال
يريد عكس الحيات وكانه حقيقة بالباب لانه اقتصر على الاقترانيات والموال
الشريكات وانما ايجازها في الاستثنائيات تعرف بالمعانيست على انما ادرك
اختصار البرهان على هيئة الشكل الاول من الاقترانيات الحيات كانت الزيادة
المستحالة فيه راجعة في حقيقة الحيات فالتهم عند بيانها وانما من مقتضى
العكس المنفصلة كمالا كمالا وصاحب المطالع في لا ولي تيمم البرهان كما ذكرنا
والفرق بينه وانما جاز تحصيل التعريف عند هذا القصد بناء على تحصيل الفرق
وايضا على عكس الحيات وحمل الشريكات على المقابلة لكنه بعيد وموهم لا يجوز

عكس

لعكس الشريكات ما تيمم اخرى مع انه ليس كذلك وليس المراد ببقاء الصدق انه
بمذاق ما عكس لا يتوهم من وجوب صدق العكس في نفسه فخرج من التعريف
عكس القضايا الكاذبة فلا يكون التعريف جامعا ووجه الدفع انه المقتر صدق العكس
على تقدير صدق الاصل وفرضه في نفسه لا موه عكس القضايا الكاذبة وان لم يكن
صادقا في نفسه لا موه صدق على تقدير صدق الاصل في قوله التعريف فيكون
جامعا واردة هذا المعنى من لفظ مع واللفظ الصدق بكل المعية في لزوم لانه
المفردة كماله وبكل الصدق على العموم من الحقيقة والمقدرة بقرينة ما انفردا في معناه
باني حال كماله من الحقيقة والمقدرة وكذا البت باني حال كماله من العدل والتحصيل
والنسب وبهذا التحقيق يتدفع الانتفاض بما يصدق مع الاصل بطريقا ثالثا في
كقولنا كل ان لا يلق فانه يصدق مع قولنا كل ان لا يلق ان لا يصدق له
لان المراد ببقاء الصدق ليس ان الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل
ان الاصل يكون بحيث لو صدق صدق العكس معه لانه المقدرة على المعية المنفصلة
بل على وجه اللزوم فلا يتوجه اشكال ذلك كالا لانه القضية الكلية عكس القضية
الكلية على وجه اللزوم لا يمنع انفكاكها في مواد اخر مع انه ليس كذلك وانما
اعتبر اللزوم في الصدق ان الاصل اللزوم في الصدق بمعنى يلزم صدق كما حصل من قول
صدق القضية التي تحول مفرداتها بفهم من قيد بقاء الصدق او البقاء يقتضي
الوجود ثم الاستمرار ومجموعة المقام يقوم بالاصل والعكس وكذلك القيد في لزوم
شرط لازم يدور صحة المقييد عليه وجودا وعدما فيكون اللزوم في الصدق
معنى محو لا لزوم للعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتباره في تعريف العكس
المصدر في لفظ يلزم دخول القضية كما صلت من التبديل الموافقة للاصل من غير
لزوم في تعريفه فكل ان طاقنا ان بالحق سأل الى ان لا يلق فكل
ان يلزم من كذب اللزوم كذب اللازم ان يجوز كونه اللزوم كاذبا واللازم
صادقا فان قلت وانما يجوز كونه اللزوم كاذبا واللازم صادقا لكنه لا يلزم ان يكون
شذوذا ذلك اللازم عكسها وانما يجوز عكسها ان لو كان كاذبا يوجب الاصل قلت
لما حكموا بانحطاس الموجبة الكلية ملكت سواء كانت صادقة في الحق كقولنا كل ان

حيوان او كاذبة في الكل كقول كل انسان جروا في البعض فقط كقول كل حيوان
 ان لا فخرم عدم الشئ كقول الموافقة في الكذب لان الشكاس الموجبة الكلية
 في البعض الى الموجبة الجزئية المتفاوتة في الشكاس الموافقة في الكذب فاننا نعلم
 اننا نعلم اننا على الموجبة الكلية الكاذبة في البعض فقط على ان لا يكون على
 الجزئية المتفاوتة التي يتضمنها تلك الكلية فان قولنا بعض الان لا يكون على
 الجزئية المتفاوتة التي يتضمنها قول كل حيوان ان لا يكون قولنا بعض الحيوان
 ان لا نقول كونه على الموجبة الجزئية المتفاوتة لا يمنع كونه على الموجبة
 الكلية الكاذبة لجواز ان يكون قضية واحدة للثقتين فان الدليل كما يدل على ان الشكاس
 الموجبة الجزئية يدل على ان الشكاس الموجبة الكلية البراءة وانما وقع الاصطلاح ان يعني
 ان اصطلاح العكس على هذا المعنى التعبد بعبارة شاذة محض بلادع بل الا ان
 الى بقاء الصدق مستلزم لا مقابلة وبرهانه لا منطق عليه واما الداعي الى بقاء قيد
 اليك فذلك استقرارنا في مقصدين للثقتين كما ان الكاف في كونه دأبنا الى انما الرغوى
 انما فهم لانهم يتبعوا القضايا اذ المراد بالقضايا الكلية حتى يمكن
 استقرارها لان القضايا يفرقنا بينه فلم يجدوها في الاكثر اذ قوله في الاكثر
 ان متعلق بقوله يتبعوا او حال من ضمير المفعول واما متعلق بقوله فلم يجدوها
 فعلنا لا في معناه في اكثر المواد او لا يمكن تتبع جميع القضايا في العلوم الكلية
 فيكون الاشارة الى كونه تتبع استقرارنا في مقصدين للثقتين وعلى ان لا يكون
 مقابلة الاقل فيفترق من عدم الوجود في الاكثر الوجود في الاقل كقولنا بعض
 الان لا حيوان اعم منه فليفرق بعض الحيوان ليس حيوانا وبعض الحيوان ان لا
 كما لا يخفى فلا وجه لما قيل من انه ليس المراد انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة
 لازمة موافقة ومخالفة لها فيه على ما هو في بعض النظم ومثل له بقوله كل جسم
 حيوان فان بعد التبدل يصدق بعض الحيوان ان لا يكون الحيوان ليس بان لا
 لان بعض الحيوان ليس بان لا ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بينه الى ان
 والسلب والعري مفاد فلكة التبدل اكثر مما يحصى انتهى ولم يجرى من باب في الترتيب
 عقل محاشيه فكل واحد وقدرت العادة ان هذا يابا وجه التعبد جريا على عادة
 المنطيقين

المنطيقين بالقياس الى اكثر يعني اكثر المنطيقين بفساد كذا دأبنا وتركنا بعينهم
 وبنونا ودرنا ودرنا البعض فلاننا في عادة الاكثر العادة بمعنى دأبنا الوقوع
 لا اكثر الوقوع لاننا ما ينكس كلية ان كانت الموجبة لانها لا ينكس موجبة
 كلية بل جزئية لاننا نجد في العلوم واضبط اوجه الابدانية وقوله جبري
 الشكل الاول بخلاف الجزئية ووجه الضبطية الا علة جميع الافراد واستبانة
 بحث لا يشك منه واحد بخلاف الجزئية لعدم ضبطية عدد الافراد وعدم تناولها
 جميع الافراد مع كذب قولنا بعضا انما اعتبر ان الجزئية لانها اعم من الكلية
 مع انه ينكس الكلية كغيرها والامكان العام لاننا اعم من الجزئية وكذب
 العام بوجوب كذب خاص لان لكل من حيث قرأه لاننا لا نختار عبارة عن
 الفرق كما ان الفرق اخذوا في ما بينه المنخفض فيكون قريبا لقولنا لا انكس
 الا اعم اذ وحققت النزوم بوجه الانكس لا يقتضي ان يكون ان لا بواسطة الاول
 فلا بد وان العكس عبارة عن اخذ قضية لازمة بعد التبدل بلا واسطة وطمنا
 تحققة بواسطة واما قوله لان العكس لازم الا اعم اذ فهو بيا لا الاستزمام فيكون
 النزوم الا اعم لا خاض يكون واسطة في انبات دول الثبوت فذلك انما خاض
 على بعض النظم في خارج الى ان المراد ان لا يكون بواسطة تبدل في الا اعم
 لازم الا خاض اذ اذا نسبة المعبرة في القضايا بحسب التحقيق ووسع وحكم بجواز
 التحقيق وان لم يحقق بفصل ولذا حكموا بان الدائمة اعم من الضرورية ولم يحقق
 الدائمة بدول الضرورية بنا على ان دوام الشيء بدوام عكسه وبدوام العكس
 يكون ضروريا ولولم يكن الا اعم لازما لا خاض كما حقق الا خاض بدول الا اعم فلم يجز
 الخصوص والعموم بينهما ولازم الا اعم اذ فلو صدق الخاص بدول عكس العام
 لازم صدق النزوم بدول الا اعم واعلم ان معنى الانكس ان لا ينكس
 للسان ونحوه لا حق حيث كلفني المص في عدم الانكس بابرادة مادة ومحت
 وفي الانكس ان لا يكون ابراهيم وجه كونه معنى انكس القضية لزوم العكس كلية
 ان العكس لازم لا اصل وقوله العلوم المنطقية كلية فيفهم من قول المص واما
 الضرورية والدائمة المطلقة لا تنكس لان دأبنا مطلقة بله الا لزوم الكلية

و معنى عدم الانعكاس نفي ذلك المعنى هو عدم ذلك اللزوم الكلي فلا حاجة
الى اخذ بهذا المعنى الى حمل قول المص على الضرورية و فهم اللزوم منه فاعلم فيجب
انه لا ينكشف ذلك اللزوم الكلي بيب صدق العكس مع القضية في مادة
واحدة لعدم قاطبة التقرب بل يحتاج الى برهانه قبل كونه لا بعدم براهين
متعددة على اقسام المواد يحصل من ايجاع لزوم العكس في جميع المواد و اجاب
لا بد من لزوم العكس هنا بالانعكاس في سبب كذا القضية اما عند اولئك
و كل منهما يلزمه العكس و من البرهان واحد الا انه اجتمع في بيانها الى براهين متعددة
و يمكن ان يجاب بانه الفرق منه بيان احتياج الانعكاس الى حقيقة البرهان
واحد او متعدد او لا عدم الانعكاس وليس الفرق بينه الاحتياج الى برهانه واحد
جامع لكل وبانه المراد برهانه على عكس كل قضية من القضايا المتعددة
بحيث ينطبق على جميع مواد تلك القضية فلا يمكن ايراد براهين متعددة على كل
من المواد لعدم تناظرها و الا لصدق نقيضه اه اي والام يجب لا يكون صدق
نقيضه و نفى الى اصله بالاجتماع نقيض العكس صغرى لانه يصح ضرورة الشكل
الاول والا اصل كبرى لانه كذا فيجعل الكبرى ويكون خبرا باربعها من الشكل الاول
فيخرج سابعة ضرورية و هو سبب الشيء عن نفسه و هو فيكون امكالا لصدق النقيض
مستلزما لا مكانا لا المحال و امكان الخلق و مستلزما له وجود البعض على تقدير
صدق نقيض العكس و هو بعض بيب بالاطلاق العام و اذا صدق يستدعي
وجود الموضوع لانه موجبه و النتيجة التي هي سببه جزئية يستدعي وجود الموضوع
ايضا فيكون سبب الشيء عن نفسه اعلم ان السبب والانيات تكون نسبة لا عقل
الابواب الشك من غير بالزات و بالاقتراف بالانتهى و سببه عند انما يتصور
اذا لو حفظ الشيء باعتبار سبب يكونه مرانين للملاحظة فيكون في محله مثل هذه الضر
ثم ان المراد من ثبوت الشيء و سببه عن انثاته في نفسه و سببه كذلك و بهذا
مراد الشك فان الشيء اذا كان معدوما بعد صدق سببه عن نفسه بمعنى انه مرتفع
بالحرارة و ليس في نفسه ثابت لا يبراهنه ان ثبت له نفسه او سبب عند كذا في سائر
الصفات و هو في البرهان به بصحة اه اي بمعنى تركيب الشكل الاول
باعتبار

باعتبار شروط المواد و الصفات كما لا يخفى و صحة التركيب كما في عدم استلزام
المحالات كما لا بد من استلزام استلزام و وقوع اللزوم لا صحة وقوعه و الا لزم امكالا
فكلت اللزوم من اللزوم فلا وجه لما قيل ان المحال لا يكونا لادراك الواقع و الا لزم كذا
اللزوم عن اللزوم و تركيب المقدتين واقع فلا يكونا المحال لانهما سواء كانا
صحيحتا و سقيما فالمتوفر في نفي كون المحال للتركيب و وقوعه لا صحة فاعلم فيجب
الا يكون لازما من نقيضه لانه في سبب التركيب بما حفظ امور ثمة التركيب
و المقدتين فلما ثبت عدم اللزوم من التركيب و من المقدته التي هي الاصل
تعيين الا يكون من نقيض العكس و اما احتمال اجتماع نقيض العكس مع الاصل
فليس بشيء لانه الاجتماع المذكور يحتمل التركيب و لازمه فلا بد و انه لا ينبغي كونه
لازما من نقيض العكس كونه لا يكون لازما من اجتماع نقيض العكس مع الاصل
فيكون الاجتماع محال مع امكالا النقيض و الا اصل الامر كما سبب لثمة اجتماع النقيضين
لا يستدعي استلزام شيئا منهما و لا وجه لما يجب عند استلزامه في مسامحة والمراد
من اجتماع نقيض العكس بالاصل و ح الفخر في قوله فيكون محالا الى الاجتماع و اذا
كان الاجتماع مع الاصل المفروض الصدق محالا كان العكس لازما لانه عند الجواب
مع الكلف لا يلزم منه لزوم العكس بل لزوم اجتماع العكس مع الاصل بهذا
ليس بمطل فاعلم لا يقال لانه لا يستلزم بطلان اللازم قبل كيف سبب الشيء
عن نفسه مع انه السبب نسبة لا بد له من امر به و هذا مما لا توجه له لانه ينبغي عقد
اكمل فيكون بعض سبب لا صدقه و نفي عقدا كل لا يفرق ان كل لانه يتفصل
منه مع كذا اللازم الى اللزوم فانه اذا لم يتصور عقدا كل بين الشيء و نفسه
لم يلزم من تركيب المقدتين قضية كذا و لانه الكذب فرع الحكم كالصدق و ما جاء
به عنه من ان معنى سبب الشيء عن نفسه سبب الشيء من اقواله و نفسه فانه لا ينبغي
في قول الجوزي ليس بخبري فان هناك سبب الشيء عن نفسه لا بمعنى سبب الشيء عن اقواله
نفسه بل معنى سبب الشيء عن نفسه انه بغير الشيء من حيث انه معروف عن نفسه و يتصور
بهذه الصفات فانفسه من حيث هي محمول و مقيدة بحقيقة العروض فانه الشبهة بهذا
الاعتبار انتهى الجواب عنه اولا ان تغيير الالفاظ ركاف في كل سواء ايجابا او سلبا

مع ان المزمع ان ثبت الشيء لنفسه او سلبه عنه انما ثبت في نفسه او سلبه كذلك
 وثاني ان هذا مفترق لكونه مفيداً للشيء في حيث يقول بعد تركيب المقدمتين
 فيلزم سلب الشيء عن نفسه وبذلك لا يعقل فضلاً عن صدقه فيتم الاسباب
 وثالث ان معنى سلب الشيء عن نفسه سلب الشيء عن نفسه معنى صحيح
 في الكليات والادام بطرود في الشكوك اما قوله يجوز ان يكون ليس من قبل سلب
 الشيء عن نفسه فان معناه يجوز ان يكون موصوفاً بجوهر كذا قبل لوجوده بغير
 انه ان لم يكن محكوم عليه في النتيجة لانه عين موضوع نقيض العكس الذي فرضه
 لانه موضوع المط في الشكل الاول عين موضوع الضمري ومن ان سلبه
 الى العكس انما هو صحيح القائل بان اذا قلنا لشيء ما سلب بالضرورة كانه معناه
 ان في مناف لب والنافاة انما يتحقق من الجائز فيكون ايجاباً ايضاً منافياً
 للجزم فلا شيء من سلب بالضرورة وجوابه انه معنى الاصل انما كانت بين ذات
 الجزم وصف ايجاب ومفهوم العكس انما كانت بين ذات ايجاب وصف الجزم
 فليس احد من الاقوال كمال مركوب زيدا هذا معنى على هذا لا يصح
 في عقد الوضع وهو سلب الشيء فيصدق قولنا لشيء ما مركوب زيدا كما مر
 بالضرورة لانه ما يصدق بالمركوبية بالفعل هو الفرس لا الجار فيصدق
 السلب الحق على سبيل الضرورة بهذا العكس لانه في عقد كمال لا يمكن المركوبية
 للجار لا يصدق السلب الكلي على سبيل الضرورة نفيك لا وفيه عامة
 انه لا لا طائفة العاقبة لا تصدق الا اذا كانت ان كانت الكمية بين
 الموضوع وصف الجرم بحيث لا تنفصل عن ذات واحدة فانيها جعلت
 موضوعاً او محمولاً يصدق انما كانت بينهما فيصدق السلب الكلي من الطرفين
 كقولنا لشيء ما الكتاب بساكن الا صايع مادام كتاباً ولا شيء من السالك
 الا صايع كتاباً مادام سالك الا صايع فينتج بعض سلب جيب هو
 انه لم يثبت بالضرورة او الذوام بانا النتيجة المشتركة بين القياس فانه
 اذا كانت الكبرى مشروطة بعمامة ينتج النتيجة المذكورة مفيداً بغير الضرورة
 واذا كانت وفيه عامة ينتجها مفيدة بغير الذوام بانا على ان النتيجة فيها
 كالبدي

كالبدي وانما القول بان هذا القول لا يتقدرا بالضرورة بعض سلب
 جيب هو سلب وحذف المعطوف لظهور رادته او ينزل لازم النتيجة من قولها
 فبعض سلب سلب جيب هو سلب نتيجة العامة انه ينتج احد مباح لانه
 الاخر فقد بقيت عن هذا الشرط لانه المشروطة هي التي بوصف الموضوع
 انه قيد بهذا ان المص لما بشرطنا عليه لا تنكس كنفسه لان غاية ما
 فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه مناف بوصف المحمول ولا يستلزم
 بهذا ان المنافاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المنافاة بين
 مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلاً اذا فرضنا انه
 لا حار في الواقع لا الذي يصدق لشيء من الجار بما بالضرورة مادام
 حاراً ومفهومه المنافاة بين وصف الجار والجاء فيها صدق عليه الجار بالفعل
 وهو الذي لا يستلزم المنافاة بينهما فيما صدق عليه الجاء بالفعل ضرورة
 صدق قولنا بعض الجار حاراً لا يمكن ان يعلم ان المشروطة على ما فسرنا الشرط
 في شرح المطالب لتفسيره الا ان الاول بالضرورة لا جمل وصف الثاني
 بالضرورة مادام الوصف فعلي الاول تنكس كنفسه لان المنافاة بين وصف
 الموضوع ووصف المحمول متحقق ضرورة ان من الضرورة السالبة وهو وصف
 الموضوع واذا تحقق المنافاة بين الوصفين فبني تحقق وصف المحمول لا يمنع صدق
 وصف الموضوع فيكون المنافاة متحققة بين ذات الموضوع ووصف الموضوع
 لا جمل وصف المحمول وهو مفهوم العكس وعلى الثاني فلا ينكس كنفسه لانه
 حكم في الاصل ان ذات الموضوع ينافي وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع
 ولا يلزم منه المنافاة بين الوصفين مطلقاً حتى يلزم من صدق احد على الثاني
 انشأ الاخر غاية ما في باب لا يكون وصف الموضوع ووصف المحمول منافيين
 في ذات الموضوع ومفهوم العكس منافاة ذات المحمول ووصف الموضوع
 في جميع اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الاخر لولا ان يكون ذات المحمول
 مغايراً لذات الموضوع كما في المثال المذكور فانه مفهوم الاصل هناك منافاة
 ما صدق عليه مركوب زيدا بالفعل وصف الجار مادام مركوب زيدا ولا يلزم

منه ان منافاة مركوب زيد وصفه كما رقت في ذات الموضوع اعني ما صدق عليه
انه مركوب زيد بالفعل وهو لا يستلزم منافاة بين ذات الكاروب وبين وصف
مركوب زيد وقد علم ان من ينده التفسير الشفاعة لا تنكس كمنفسها الى
على تغيير واحد وتغيير الشرط بقوله حتى انتهى بوصف الموضوع فيها دخل
في الضرورة ليس للاعتراض بل لتبرير المعنى بهذا التفسير ومعها يتبين ان الاول
لا يستلزم الثاني انه يعني عدم الاستلزام معلوم بالضرورة عقلا وخارجا
لان يند الاستلزام انما يتحقق اذا تحددت ذات الموضوع والمجول وانما يتحقق
يسو في الموجبة فلا وجه لما قيل ان ما هو بين تجويز العقل انما كان في صفة
الاول وذلك لا يلحق في نفي الاستلزام لجريانه في كل لزوم غير بين فلهذا البرهان
لا ينبغي العلم به على اننا نقول ان ثبتت المنافاة بين وصف المجول ومجموع ذات
الموضوع ووصف المجول فلا يكون منافاة بين وصف المجول ومجموع ذات
الموضوع ووصفه لا يمتنع الامور الثلاثة اما الاول فالعلم بعدم الاستلزام
ههنا وفي اللزوم الغير السببي عدم العلم بالاستلزام واما الثاني فلهذا لم يمتنع
بتم تاذكروا لو كان ذات الموضوع والمجول مستقرا وههنا ليس كذلك
كما بينا في التفسير الاول للشرطية كذا قيل اي بعض ج ب بالفعل
انه لانه السبب اذا لم يكن دائما في بعض افراد الموضوع لم يكن السبب متحققا في ذلك
البعض في جميع الاوقات واذ لم يتحقق السبب فيه في جميع الاوقات فتحقق الابطال
فيه في الجملة وهو معنى الايجاب بالفعل لازمة للعامة اه اي العرفية العامة
والشرطية العامة ولازم العام لازم الكان وان لم يكن الكان من خاصا فاقبلوا
العرفية العامة لازمة للعرفية والشرطية الكانيتين واما صدق الادام
في البعض انه ثابت بطريقين طريق العكس وهو ما افقاره المصنف والمذكور
في التفسير لاحقا والمصنف طريق الاخر وهو ان الادام لا يصلح دال على مطلقة
عامة موجبة كلية وهي تنكس الى مطلقة موجبة جزئية والادام في البعض
عبارة عنها ويمكن اثباته بطريق آخر المقيد في الادام في الكل اه فان قيل
ما كان لا قيد الادام الاصل موجبة كلية وقد بينا انها لا تنكس كلية فاما جهة
الى هذا

الى هذا ايضا قلت لا محالة ان يكون التفسير الموجبة الكلية الى قضية اخرى
يوجب عكسها كلية الى ان السالبة الجزئية لا تنكس واذ اضممت الى احد الساتين
بغير قضية خاصة او مشروطة خاصة وهما تنكس الى القضية لا دائمة كما
ستعرف لا المبك ما يوس كذا وانما كانا رقت ان التفسير المراد من التفسير
س ك ان الاصل في صدقها على الارض ليس بظاهرا اذ السكون قائم بالاصابع
فثبتت شي شي في فرع اثبتت المثبت له فلهذا قيل ان سبب ما هو بصدقه
لا يمتثل بقولنا ان شي من الكتاب بس ك ان الاصل في صدقها ان السكون
جزء الحركة فبراهن بقولنا ان س ك ما ليس متحركا الا اصابع فينتج بصدقه
الشي بعدم الاصل في عدم السكون مع وجود الاصل في صدقها في التوكل
بكونه جزء منه لا يمتنع عند الارض س كة ففعلها ككونها س كة دائما لا محالة
بكونه جزءا منها بالفسر ويتصل بها من مكانها الى مكانها فيه بحيث اذ هو بيني تعالى
منه قال يتبدل الجوز في الاصل بصدقها فطرة منها وهو باطل اذ كوكبة الابرار عيان
على انتقال متحرك على مكانه الى مكان اخر لا محالة انتقال بعض اجزائها على مكان
ذلك البعض اذ مكان المتحرك يكون امكنة مختلفة بالنسبة الى الاصل في صدقها
انه السوابة من التفسير العطف عليه وببيان كثرة الشاؤم بين السوابة
الكلمة والجزئية والتميز فاما تنكس الى معرفة خاصة اه من الدليل فاقول
والاعوى مطلق فلا مصداق على المطلوب لا تفرق ذلك البعض اه من الفرق
بعض التفسير الخلف بلا دال بل اذ صدق بعض ج ب مادام ج لا دائما صدق ج
وب على ذات واحد بحكم الادام وهي متغايرة في تلك الذات لانه حكم فيها
ان تلك الذات مادامت موصوفة بج لم تكن ب فلا بد ان تكون ج مادامت
موصوفة بج والالكات ج يحس بموجب لانه الوصفين اذ اتخارنا على ذات في وقت
ثبت كل منهما في وقت الاخر بالفرد وقد كانت يسبب مادام ج من هذا خلف
واذا صدق على تلك الذات ب وج وانما ليس ج مادام صدق بعض ب
ليس ج مادام ب لا دائما وهو المطلوب فان قيل استدل بهذا الدليل على تنكس
الكانتين بنفسه كذا قلت يمكن الاستدلال على تنكس الساتين الجزئيتين كمنفسها

لانه اذا صدق بعض ج ليس ب ما دام ج يكون وصفاً وب مت فحين فاما
ب لا يكون ج ما دام ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون مجموع
على ذات واحد وقد كانتا قضيته بمت جيب مفهوم الاصل في الوصف
في ذات ج ومفهوم العكس تنافها في ذات ب ولا يلزم من تنافها في ذات ج
تنافها في ذات ب وانما يلزم لو كان ب ا ب ا صدق على ذات ج حتى يكون
ج ذات ب وليس كذلك يجوز ان يكون الذاتان متغايرين ويكون ج
ثابت لكل ما صدق عليه ب بالفرد كما في قول بعض الجواهر ليس ب ا ل
ما دام حيوان فانه وصف كجوانية والاشية تنافها في ذات ب بعض الجواهر
وهو الفرس مثلاً ولا يلزم منه تنافها في ذات ب لان ب لا يكون له صادق على كل
اشياء بالفرد وبه الخلف في الحقيقة لوجوب اتحاد ذات الموضوع والمحل
هناك بحكم اللادوام وهو لانه وصف الموضوع بصدق على ذات
الموضوع بالفعل على الاصح كما في لانه الوصفية اذا انفارنا اه ثبت لكل منها
في وقت لا غير بالفرد والامتناع انما قيل كما ان منه الدعوى ظاهرة كذلك
دعوى الوصفية اذا انفارنا في ذات واحد لم يثبت شيء منها له في وقت لا غير
ظاهرة فالخبر في الاخصر في بيا ب ليس ب ما دام ب المتكسك بالدعوى ان ثبت
واجب بان الاصل لا يبدل اما على تناف الوصفية في بعض افراد الموضوع والار
على تنافها بعض افراد المحول يجوز تناف الوصفية وتعيين خارج عن مفهوم الحقيقة
في ثمة ما صدق انه من تفصيل لا جمال كما لا يمتد خلاصة الشريعة ومعلوم
العرفية العامة وهي الجواز الاول من العكس وكذا قوله لما صدق انه تفصيل لقوله
واذا صدق ج وب على موضوع لا دوام العكس فلا وجه لما قيل في العند
با اعتبار الجزئين ظهوره السابق لانه اذا فرض صدق ج وب على صدق اللادوام
واذا فرض ان في صدق العرفية العامة في فائدة بيا ب انش لانها اما السواب
اه مناديل مركب من انواع القضايا من المنفصلة والكثية والمتصلة تصوي
ان السواب الجزئية اب قية اما السواب الارباع المكونة واما السواب السبع
المذكورة اما السواب الارباع اخفها الضرورية واما السواب السبع اخفها الوقية
والضرورية

والضرورية والوقية لا تنكس فينتج على غير المتعارف السواب الارباع اخفها
والسواب اخفها لا تنكس فينتج البركي وعلى قوله واذا لم ينكس الا خف
لم ينكس الا فينتج المطلوب واخف الارباع الضرورية اه الا خف
اذا كان مطلقاً فينتج القول وان كان لا من وجه كما في الضرورية بالنسبة الى
المشروطة العامة المنفصلة بالفرد بشرط الوصف فلا بد من لانه لا يلزم
من وجه ليس لانه لا خف كذا لم يكون بالنسبة الى لا يفيض فلا بد من المشروطة
العامة من بيان مادة التخلت وما قيل في جوابه اذا لم ينكس الا خف من وجه
صدق ان العكس غير لازم للاغم من وجه لانها كنه عنه في مادة الاجتماع مع
الا خف ليس بشي لان نفي العكس نفي للزوم لانفي العكس وهو التفسير المذكور
في مادة الاجتماع يجوز ان يتحقق العكس لزوماً بالنسبة الى الاغم وغير لازم بالنسبة
الى الا خف من وجه مع تحقق العكس فلا يلزم الانكسكث عنه في مادة الاجتماع
كما قلنا للزوم قابل العلم لان ب لا يفيض مع كونه غير لازم لا يفيض فلا يلزم انكسكث
لازم الانب لانه ونشي منها لا ينكسكث جواز لا يكون الموضوع اغم فلا يفيض
سلبه جزئياً لا يقال قد بين انه يمتد انكسكث بالشمال للبيان على الكلام المستدرك
وحاصل الجواب تسليم التحويل بحيث ينهم من غير حاجة الى اليب لانه عدم انكسكث السبع
كيفية او جزئية لكن لا فائدة لثبوت او ومثل هذا لا يعد مستدركاً والكلام فيه
ليس من واجب المناقشة بهذا طريقاً او اى ما ذكره هذا طريقاً اخر سوى ما فهم
ما سبق من كون عدم انكسكث الاغم مستلزماً لعدم انكسكث الا خف ونقطة هذا
اشارة الى الطريق المذكور في التعلل على ما وطم واما الموجه في انه قد علمت
ان الحق من العكس تحصيلاً خف قضية يلزم الاصل بطريق التبدل وهكذا في انتاج الانية
فلا بد فيها من بيا للزوم وهو مستفاد من البر لانه دعوى للزوم وهو
موجبة كلية فلا يثبت بالضرورة الجزئية ومن ان الا خف من العكس ليس بلازم
وهو مستفاد من التخلت في المواد لان دعوى غير لازم سلبية جزئية فينتج بصوت
واحدة فلذلك يثبت بنقطة مادة واحدة اذا تم هذا خف قضية لازمة
للموجبة الكلية هو الموجبة الجزئية والا خف من هذا العكس قضية كلية فينتج هذا

ولان لازم لازم لا يتبع لشيء موجب بالاطلاق ان قبله من الممكن محال
لان سبب الشيء من نفسه ليس له ان سبب الشيء من نفسه صحيح او كمال محصور
فلذا لم يكتف بفتح يقتض العكس الى كبره الثاني من الاصل وان غير مقتضى الى كبره
الاول انتهى بهذا سهوا لان منه التامة مفهوم الا دوام والاصل موجب
فيكون الموضوع موجودا الى قبل سبب الا حيا الى الغنى ان سبب الشيء من نفسه
في الحقيقة ليس له ان يصدق قولنا لشيء من الكتابه بكتاب بالاطلاق العام او
مفاد سبب الوصف المقارن في كلمة صفة ذات نصف به في كلمة بهذا السبب
وانه اجتهاد التفتيش اه بالاعتبار الاستلزام لان قولنا لشيء من
بالاطلاق العام سببه كلية وهي مستلزقة للتامة الجزئية لعموم التامة الجزئية
من التامة الكلية وهي يقتض الموضوع الكلية فليتم بهذا الباب اه لانها
تجملنا صفة جزئية او كبرية ايا ما كان لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول
لانها لا تتقارن كبرية لعدم الكلية فيها ولا تتقارن الا دوام صفة لكون مفهومها
سببه والاضح بالضم الى الاول فكل فذب وهو خطأ الظاهر يقال
ودج استغناء المقدمات من الفرض المذكور احديهما فذب وثانيهما ووج
لكن اكتفى باحديهما لان الفرض المذكور هو كقولنا كبره الثاني من الاصل
بها وبمقدمة دوام ليسج بالفعل قبل ان طريق الاقراض على هذا الوجه بيان
لنقد الوضع واكمل بذات الموضوع فهو واقع في نفسه الامر في معنى الفرض قلت
بهذا تصوير للمحل واستدلال به والتفكير بالفرض اعم من التحقيق والتقدير ومن
عادة العلوم في التفتيش والتوضيحات لا خلاف في التفتيش لو جرى هذا الطريق
اه الخط اه اعتراض على المص بانه لا يتطوّل مع ايهام اختصاصا خلافت بالاصل
الكلي والافراض بالاصل الجزئي اولوا جرى بهذا الافتراض بالاصل الكلي ليم
البرهان كفي الاستلزام وكفي معرفة العكس في الاصل الجزئي او يعلم بالمقارنة
الى الاصل الكلي ولو اقتصر على بيان في الاصل الجزئي ليم البرهان كما تقرر وكفي
بيان انعكاس الاصل الكلي لان الجزئي اعم من الكلي وانعكاس العام مستلزم
انعكاس الخاص وعلى هذا المقام يقتضي او انما صلة ويمكن ان يقال انه تنبيه

ان الاختصاص ليس بلازم وهو بطريق التحقيق في ما ذكره يكون المحل اعم واهل العكس
اندر هو الموجبة الجزئية بناء على ظهور وجهه على البرهان المذكور في التامة
والعامة وكذا جعل بالعكس في التامة حيث بين لزوم العكس بالبرهان
واهل اخص العكس لما ذكر من الظهور اكل فتأمل استغناء محل كما هو على كل
افراد الاعم اه الفرض كونه لا يختص بعاما وبالا لعم فيكونه باعبار رارمه
لا بافتراك كل اذ هو الحكم بافتراض الموضوع بالمول بهذا العكس والاهم يصدق قبل
الاولى وكذب محل كما هو على كل افراد العلم واما الاستغناء فم وسند المنع واضح
على من حقق القضية التي هي مال الشب في المفردات انتهى يعني ان مرجع العموم
المطلق موجب كلية من الطرف وسببه جزئية من طرف اخر وذلك باعتبار
الافراد بالمفهوم فذا امتنع محل كما هو على العام الا انه لا يصدق او ما دام
في اه في المشروطة العامة والعرفية العامة لا شرا كبريتها فهو عطف على قولنا بالبرهان
او دائما لان المراد بهما التامتين على ما هو الشايع في الاستقبال في قبل ان عطف على مقدر
اي بحسب الذات غير محتاج اليه ويؤيد ما قلنا قوله في النتيجة او ما دام في اه كالا
الا جعل احدي العاتين فيكون له مع موجود اه فيلزم سبب الشيء من نفسه
في اوقات وجوده بهذا المنع ظاهر في التامتين اما في العاتين فاستثنى منه بنية
فالمعجز موجب الخاص لا يفتك لاه لانه قد حكم فيها بانه وصف المحل
ثابت ما دام وصف الموضوع وبسبب ثابت لذات الموضوع دائما كقولنا كل كاتب
متوكل الا صاحب ما دام كاتب لا دائما فتما بينهما على ذات واجت في صدق عليه
وصف المحل يصدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحل كقولنا
لم يصدق وصف المحل دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف الموضوع دائما
على الذات لان وصف المحل دائم بدوام وصف الموضوع فلو دام وصف الموضوع
لذات لدام وصف المحل وقد فرضناه لا دائما بسف فيصدق ان ما يصدق
عليه وصف المحل يصدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحل لا دائما
حينئذ مطلقة لا دائمة اه سواء كانت كلية او جزئية كفي بشرط الاستدلال
لكونها لازمة لعامة اه لان انعكاس العاتين اليها او هي لازمة لا على تنبيه
ولان

١١١

على وضع الابهام المذكور في كل وقت والوقت له قيل يمكن انما هو واحد
على ان كل من هذه القضايا يمكن ان تكون المطلقة العامة لا اخص منها من غير حاجة
الى التمسك بالتيقن في ان عقد الوضع مطلقة عامة يحيا مع الضرورة والآخر
والثاني في ان جعل محمول لا يصدق القضية المطلقة عامة لا محالة ولا يلزم صدقها
مقبولة بخصوصية من خصوصيات اخر صلا وقيل فيه ان المقدرة الاخرى ممة
اذ الغاية عدم العلم باللزوم صدقها مقبولة بخصوصية لا العلم بعدم اللزوم
والطه هو ان في انتمى يمكن ان يجاب عنه بان ما علم صدق المطلقة العامة
ولم يلزم صدقها مقبولة مع عدم العلم بصدق الاخص منها فيصير الحكم بالعلم
منه القضية بما هو المطلقة العامة على انه يمكن بانه عدم لزوم الاخص بان
الوقتية اخضا وهي لا تنكس الى اخص من المطلقة العامة لانه يصدق
كل مخفف معنى بالتوقيت وانما مع كذب بعض المعنى مخفف معنى هو
معنى فلان لم ينكس الوقتية التي هي اخص القضايا المذكورة لم ينكس الاثم
والاثر من قلقت اللازم على المنزوم فتأمل وللقوم في بيان انه بما بيان
وجه التصدر الى طريق العلم مقدم اثبات العلوم بطريق اخر عرف كلف بقوله
وهو يتم بيقين ان اشار الى ان المراد منه هنا ان الفرد لا بمعنى الاعم الصلح
وهو قياس ثبت المظ بالانقباض وان فلا وجه لمقابلته لطريق اذ هو
ثابت عليه اذ لا يبال سواء بطريق القم او بطريق بقبض العلم وكيفية
القم اما مع الاصل بنفسه ان كان لا بسيط او بجزئية او باحد هما ان كان
مركبا الا فراض وهو فرض ذات الموضوع اه اعتبر والفرض يشمل
القضية الكلية والحقائق والفرض هنا اعم من التحقيق والتقدير وفلانة
الا فراض ان يجعل ذات الموضوع موضوعا ذكرنا وتكمل عليه وصف
الموضوع ووصف المحمول بسبب عقدي الوضع واكمل لكن عقد اكل ان كان
اجبا فانما يكون بالاجاب وسلبا فبالسلب فتحصل مقدمات والعكس يحصل منها
اما بطريق الاستدلال حيث يصور على صورة الشكل الثالث كما يفرض ذات
الموضوع في كل ان كان ب و فربما بفعل لانه القضية فعلية ووجوب بفعل
لان ذات

لان ذات الموضوع لا بد ان يوجد صفت بالعلم بالعلم من ان كانت بعض
ب بفعل وهو المطلوب وهذا ما افترقه المتأخرون وحيث ان الدور في الشكل
الثالث يتبع بالسلب الى الشكل الاول وفيه بيان بما لم يبين بعد واما بطريق المفهوم
حيث يحصل مفهوم القضية وبيان استدلاله العكس من حيث المقدمات
او بالفهم مقدماته لا على طريق الاستدلال كما افترقا اذ اصدق بعض ب ما دام
في صدق بعض ب ب جميعا بسبب لاننا نفرض ذات الموضوع ووجوب ووجوب في بعض
اوقات كونه ب وهذا هو التحقيق لان يحصل الاخر من تعبير عقدي الوضع واكمل
عقدي اكل لاننا نفرض ذات الموضوع على الوصف الضواني وتكمل الوصف الضواني
على تلك الذات فيكون هذا تركيب تعديبا وتكمل ايضا وصف المحمول على اثرات
الجزءة عن العنوان وهذا وان كان تركيبا جزئيا انما ليس بمتراف والقياس
المقتر المتعارف هو القياس المركب من القضايا المتعارفة وهذا هو المقتر
تقديرا والآخر جزئية بتر متعارفة ولهذا حكم الشيء بان لا يستقياس وهو
لا يجري الا في الموقوت ان يعني لا يجري في ذات البنية البسيطة لانه لم يلزم فيها تحقق عقد
الوضع كجواز صدقها لانها الموضوع لم يلزم هناك ذات واحد سلب عنها
وصف الموضوع كما سلب عنها وصف المحمول واما الموجبة فلما تحقق عقد الوضع واكمل
فيها تحقق بانه ذات واحد لها الوضع ولها اكل فيجوز ان لا يتغير عن تلك
الذات بوصف الموضوع وتكمل عليها بثبوت وصف الموضوع لها كما يجوز ان لا يتغير عنها
بوصف الموضوع وتكمل عليها بوصف المحمول والذات بانه المركبة فقلونا مقابلتها
الموجبة لانه لا يمتنع وجود الموضوع في تحقق في عقد الوضع واكمل فيجوز فيها
الا فراض فانه يتم الجميع اه في الموجبات والذات بانه مطلقة في كل افرادها
لما عرف من عدم جريانها في العلم بالادوام كما صنف بجزئيتين بين الساليتين
بمحصل ما بيننا ان المراد من التافاة ما يوجب صدق العلم بسبب الحاجة
التيقن او صدق العكس اذ كان الاصل جزئيا يحصل التيقن وان كان كافي
بمحصل التيقن كما في تفصيله فانه الاصل اذ كان لانه اذ كان كافي فكله
جزئي موجب ونقصا جزئي موجب سلب كل والعكس السلب الكلي سلب كل والسلب

على ما صدق عليه الوصف بالفعل لان كل ما صدق عليه الوصف بالفعل فهو شئ
الاول مثلا مركوب زيد ممكن للفرد واكثر من للفرد فقط فتصدق كل حار
مركوب زيد بالمكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حار بالمكان
الحام الا ان يوافق اجابات لصدق قولنا شئ من مركوب زيد بالفعل حار بالمكان
او كل مركوب زيد بالفعل فهو فرد ولا شئ من الفرد حار بالمكان فقولنا
اذا اعتبرنا انصاف ذات الموضوع بالانصاف بالمكان على ما هو عليه بالانصاف
يلزم انصاف سائر البنية بالفرد يعني ان اجاب عن طريق العكس في ثبات
انصاف سائر الممكنة الى الممكنة كما لا يمنع انصاف سائر البنية بالفردية كمنها فاذا اخذنا
الموضوع بالمكان ينطبع سائر البنية بالفردية كمنها لان الموضوع اذا اخذنا
بالمكان يكون معنى قولنا شئ من مركوب زيد بالفرد ان البنية مسلوب بالفرد
من كل ما صدق عليه بالمكان فلا بد ان يكون مع مسلوب بالفرد من كل ما صدق
عليه بالمكان وان لا يمكن ثبوت ج بعض ما سوب بالمكان في وجود ذات
يصدق عليه بالمكان ويثبت له ج بعض ما صدق عليه بالمكان فيصدق عليه
ب بالمكان وقد كان شئ من مركوب زيد بالمكان ب بالفردية هذا خلف ويكون
الممكنة متفرقة في صفات الشكل الاول والثالث بالاشتراك لان مدار شرطية فعلية
الصفاتي فيها انصاف ذات الموضوع بالانصاف بالفعل في عقد الموضوع في تقدير
الحكم من الاوسط الى الاضيق فاذا كان ذلك لا انصاف بالمكان فلا حاجة الى هذا
الشرط لاننا نقول اذا صدق بعض ج ب بالمكان صدق ب ج بالمكان والا
ليصدق لا شئ من مركوب زيد بالفردية فيجمل كبرى لا حصل فتقول بعض ج ب بالمكان
ولا شئ من مركوب زيد بالفردية ينتج بعض ج ب ب بالفردية لانه راجع اليها
لان المراد منه موضوع الكبرى ما سوب بالمكان فينتج ج ب ب بالمكان
بالمكان لاننا اصل بعض ج ب بالمكان واما اذا كان المراد موضوع
الكبرى ما سوب بالفعل فلا ينتج ج ب ب بالمكان لانه ليس ما سوب بالفعل بل بالمكان
واما في الشكل الثالث في طريق الفراض فانه اذا صدق الذات التي صدق عليها
ج ب بالمكان فب ب بالمكان ووج بالمكان لان الموضوع قد اخذنا
بالمكان

بالمكان فبعض ج ب بالمكان واما اذا اخذنا الموضوع بالفعل يكون
النتيجة بعض ج ب بالفعل بالمكان وعلى غير لازمة من المقدس كمنها
النتيجة ب ج ب بالمكان فانه انما انما ب بالمكان فب ب بالمكان
بالفعل كما رجع الى التحقيق ما ذكرناه انما فتعريف لا حاجة له لما وجب عدم ثبوت
ب ب بالمكان انما فانه فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان على ب ب بالمكان فب ب بالمكان
بالفعل انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
بالفعل وكذلك انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
ب ب بالمكان على فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
الانصاف والانتاج بالكلية كما يتبين من فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
الحق انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
ب ب بالمكان ولا مكان ام لا انتهى قيل فيه انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
تحقيق الشئ ليس ببالمكان فب ب بالمكان فب ب بالمكان فب ب بالمكان
لعل ذلك التوقف في ما هو الحق من طريق الشئ انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
المصنف فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
بعد انصاف سائر البنية بالفردية كمنها المستفادة من ج ب ب بالمكان
الى الاثمة وتوقفه في انصاف الممكنة الموجبة فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
كل ذلك بطريق العكس انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
ما في الاصل كما مر مرارا لكان اذا ثبت على احد طريق العكس بالمكان
عكس الاخرى بطريق اخر فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
بقوله لان مفهومها لا دائما هو ج بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
قد مر في انصاف سائر البنية انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان
الا فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان انما فب ب بالمكان

وكثرة استعمالها يستلزم فيه تفصيل مفهوم باوئي تأويله باوئي تبديل في نفس التالفة
لجواز انتفاء العقد لا اتصال على ان التالفة الكلية المتصلة لا تقع في المسئلة
حتى يعتبر انضباطه واقيدته وانما السواب الكلية وان لم تقع سائر العلوم
ايضا كذا ينقلب الى باوئي تأويل فتأمل بكثرة متعلق على التعليم
على سبيل التلخيص وانما ثبت بطريق العكس فثبت راجحة الدور كجده في الدعوى
على الموجبة والتالفة مع ان طريق العكس لا يكون منها ولا بد من تسليم احدهما
فانه لو صدق نقض العكس انه من باب الاستدلال على وجه الاجمال يعني لو
لم يصدق العكس له المذكور ان على تقدير الاصل لصدق نقضها ولو صدق نقضها
لا تنظم بلكذا والانتظام محال اما اذا كانت موجبة او لما لو صدق مفهوم التالفة
المتصلة موجبة كانت اوسا لثبوت صدق العكس بلا كلغة الاستدلال او مفهوم
الموجبة بجامع مضمول المتقدم والى في الصدق في كلة وفي التالفة بيايين مفهومها
ففي ان اولي مضمول جعل مقدمات او تاب يلزم صدق الاتصال في كلة والام لا يقع
مفهوم المتصلة وكذا في التالفة اي مضمول جعل مقدمات او تاب يلزم صدق التالفة
الاتصال فلا بد من الاعتراض على انكاس الموجبة لزومية بانه يصدق في كل ما كان
وجود العشرة وجدت التلثة مع كذب قول قد يكون اذا وجدت التلثة وجدت
العشرة لزومية لانه الاتصال لا يجري ما يكون له المقدم مدخل في اقتفاء اللزوم
وقد ابراه في تحقيق التلثة مدخلا في اقتضاء تحقيق العشرة لانهما بعض من العشرة
لم يصدق عكسها اذ ان التالفة هي التي حكم فيها بصدق قضيته على تقدير
صدق قضيته للعلاقة بل يجوز صدق جزئين فيكون عبارة عن توافق التلثين
في الصدق فلا امتياز بين المتوافقين بالكلية فيستوي مفهوم العكس لا اصل
مع ان الاثر من مغاير للمفهوم البتة والتفاوت بالتبديل جعل بكون المقدمات
والاخر تاب غير متعبد وكذلك المتصلة لعدم امتياز جزئين بلما قيل انه موافقة
التل للمقدم في التالفة ليست بموافقة المقدم لكونه ان الى التل للمقدم
فيكون موافقة المقدم له جزئية مع انه موافقة التل له كلية فيفيد عكس الموجبة
الكلمة انتهى بهذا ليس بشي لانه لو كان التل الى التل تحقيق العلاقة بين المقدم والاتصال

اذ لا علم



اذ لا علم بالنسبة الى لا تحقق اما جزله او خارج المعلوم له يلزم من حقيقة حقيقة
فلا يقصد بالعلاقة الا هذه العلاقة قدما للتطبيق او هذا ما اخرج
ابن الحاجب لانه المستعمل في العلوم واذا اردت تبقيها الطرفين ما هو بمعنى التل
لا الصدق فيصدق التل في اورد التل قول عليه حيث قالوا ان كل ممكن
شئ لا ينكس بزعمهم الى ما ليس بشي ليس ممكن لعدم صدق العكس فان مفهوم
معلوم والموجبة تستدعي وجود الموضوع وجودا مصادق فانه القضية
سابقة المحول وهي لا تستدعي وجود الموضوع مع بقائه التصديق والبيان
بحالاه اي في القضية الى صلة بعد التبديل قوله بحال اما ان كيد البتة او ليس
ببلا لا تعميم لانواع الكيف والصدق من الايجاب والسبب والعدول والتحصيل
ومما تحقق والمقدرة ما قيل القضية بمعنى القضية اللازمة والتل ومن اللزوم
مالا يكون بواسطة فتخرج القضية اللازمة التي هي علم من عكس كالاتمة والمطلقة
الخاصة اللازمة لغيرها فثبت في غير شي اذا كل على التل ورواها في التل به
بعد الدخول في بعض قبور التعريف فكيف بدخل الدلالة والمطلقة العامة على
مضى يبرز الى الخارج واما كونها لازمة للقضية الى صلة وبهذه المناسبة
صدق التعريف عليه فليس يجوز ان القضية اخذ منها فلا يحقق في التل
العام في يصدق عليه هو القضية الى صلة لا اقل من القضية الخاصة بحسب عمومها
فيما كل كان عكسه كل ما ليس بكذا اذ كان بعض ما ليس بكذا ليس
بالتل لازما ما يثبت كذا ليس اخذ من قضية لازمة والعكس لا بد ان يكون كذلك
وزيادة كلمة ما في جانب الموضوع لرعاية امر لغز في مواته الكلي لا يضاف الى ليس
بكذا وحكم الموجبة اذ ان الموجبة الكلية تنكس كلفها والموجبة الجزئية
لا تنكس اصلا والتالفة كلية كانت او جزئية تنكس جزئية والسبب من الموجبة
اعني التلثين والوجوديين والممكنين والمطلقة العامة لا تنكس اصلا
والبواقي تنكس الى ما تنكس ابره سواها بالعكس المستوي كذا قيل ويمكن
ان ثبت انكاس الموجبة الكلية لنفسها بان المحول فيها اما ما والموضوع في العلم
منه مطلقا فاما ما كان يلزم من قضية شئ الموضوع على وجه الكلية فيجوز كلية

117

العكس وقد كان كل شيء بانه خلفه قبل بانه لا تافق بين بعض
ليس بواجب وكل شيء بانه لا يكون البعض ليس بواجب في وقت
واجب بانه لم يرد بقوله كل شيء بالملقة العامة فانها لا تنكس بل بالضرورة
او واما مثله وانكاسه الكل باليس بليس دائما وان فبعض ما ليس
ببالفعل وتنكس بالعكس المستوي الى قول بعض بليس ببالفعل
قد كان كل شيء ببالضرورة او واما مثله خلف انتهى بهذا اذا كان الشرع
لعكس التقيض موقفة كانت او لا واما اذا كان لعكس التقيض مع قطع النظر
عن كونه فلا يرد السؤال وبيان الموقفات بعد يثبت ان في الموجبة
الجزئية لا تنكس ان يمكن اثبات عدم انكاسه بانه المحمول فيها يجوز ان يكون
اعلم من وجه ولا يلزم من نفي الاعم من وجه نفي الاخص من وجه لا كذا ولا جزئيا
فلا يصدق فيها عكس التقيض مثله اذا قلت بعض الحيوان ابيض فلا يصدق
كل ما ليس بابيض ليس بحيوان ولا بعض ما ليس بابيض ليس بحيوان والجزئية
والا كانت صادقة ليس على سبيل المزوم وان لم تكن كانت او جزئية
ان يصدق قول لا شيء مما لا يشاء بغيره او ليس بعض الاشياء بغيره وكذا
لا شيء مما لا فرس بل ان لا بعض الاشياء كالجمل ان شاء قال في وقت
ان هذا يمنع ملازمة التماسا الخلفي اعلم ان تحقيق الحق في من زعم ان في غير بعض
في عكس التقيض ان ان نفي لم يفرقوا بين الامة المحمول والمعدولة المحمول
و حملوا نفي المحمول على معدولة والملتزم على قول ليس كل ما ليس بليس
معدولة المحمول وتنفعوا على المعتدلين بعدم تمام الزميل وقالوا ان الامة المعدولة
المحمول اعم من الموجبة المحملة المحمول لا تقتضيه وجود الموضوع للموضوع
يرد عليهم لعدم فرقهم بين الامة المحمول ومعدولة المحمول فانه بينهما فرق لان
نفي الامة سلب لاثبات الامة بالضرورة والعدول لاثبات الامة بالامكان
لوحظ صدقها على ان كان نقيضه سلب صدق لا صدق معدولة فتكون
كل ما ليس بليس بليس بانه المحمول لا معدولة واذا كان كذلك يستلزم
بعض ما ليس بليس بانه سلب السلب عين الالجب فيتم الزميل فيكون تعريفه
شأن

شأنها المتغيرات والكليات فقلت ما اذا كانت معدولة المحمول لا سلب المعدول
لا يلزم ان يكون الالجب بالضرورة ان يكون سلب لعدم الموضوع فاما خذ في عكس
الموجبة موجبة بانه المحمول لا معدولة الطرفين على ما زعم المتأخرين فيتم
الذليل في الموجبة بالامكان اذا صدق كل شيء بصدق عكس نقيضه كل ما ليس
بليس بليس والصدق في نقيضه وهو ليس كل ما ليس بليس وهو مستلزم
لبعض ما ليس بليس لانه سلب السلب عين الالجب وينكس الاستغاثة
الى بعض بليس بليس وقد كان كل شيء ببالضرورة خلفه قال السيد وقد فرغ مجلس
الا بدفع تخفيض الموضوع والمحلول بانه العكس ملحق من احوال التقيض المستقلة
في العلوم الكلية وقد عرفت مرارا ان ما في الكلية يبحث فيها عن احوال الموجودات
فيكون الاحوال ايضا من الموجودات واذا كانت موضوعا بالعكس يكون له
افراد موجودة وعند وجود الموضوع السالبة والمعدولة فتبين اننا نعيم
القواعد انما يكون لا بعد راجحة فليس اعتبارا في الجزئية الجزئية ثم لما عرفت
من جزئية علمية وقد عرفت ان الموجبة الامة المحمول فتبين ان الامة السالبة لا
السلب عين الشيء واثبات السلب له لا تأثير بينهما في نفس الامر بل بالاعتبار فلو جرد
في حكم السالبة في عدم افتقار وجود الموضوع ولما كان الموجبة الامة المحمول اعم
من الموجبة المعدولة المحمول فنقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فيلزم ان يكون
قوله ليس بعض ما ليس بليس بليس اخص من ما يصدق بعض ما ليس بليس
بليس وان يكون سالبه المحمول لا معدولة المحلول كما قلنا ولما منعوا تلك الطريقة
انما يقول المنع بدونه موافقة بطريق من طرق التفرع غير اصطلاح المتقدمين
و وضعوا عكس التقيض بانه معنى آخر من مل العكس كليات والشرقيات
بما قصدت قولنا تعريف المتقدمين لا ينظم على الكليات سالبة او موجبة
والا ينظم على جزئيات واوردوا على الكليات الامة الكلية والموجبة الكلية فتكون
تعريفات على المعنيين وكذا على الشرقيات كما بينه قدس سره والشق قصد الاقتصار
وقصر النازعة في بيان الموجبة الكلية اشارت الى ان المادة الواحدة كافيته
في ابطال التعريف ووافية في المعدول الى تعريف اخر فلا وجه لما قاله العصام *

117

من الواضح ان المراد من القضية ان الاول هو الاول
 القضية التي هي الاصل كان قول الثاني وبلاول الاول او القضية التي هي الاصل
 بعد التبدل وبان الثاني في ثابتهما جذا في تعريف الحكم المستوي في الاول
 فيه بالحكم المستوي القضية التي هي الاصل بالتبدل والقضية التي هي الاصل معتبرة
 في تعريفها ان اعتبارا في احد هي الحكم الثاني في الاول في قولنا لا السبب
 انما في تعريف القضية انما في تعريفها انما في تعريفها انما في تعريفها
 تتكلم مع وجود الاصل وهو ان يقولنا انما في تعريفها انما في تعريفها
 يكون الاول من الحكم وبسبب ان الحكم انما في تعريفها انما في تعريفها
 هو مصنف اليه في عبارة الحق لا يكون انما في تعريفها انما في تعريفها
 ويجز على تقدير كونه متغيرا الى متغيره ومفعول الثاني وصفه وهو كونه متغيرا
 بجز الثاني من الاصل فيقتضي ان يقتصر بهذا التفسير وانما في تعريفها انما في تعريفها
 من الاصل جز الاول بناء على ان الاول المتكلم اليه في عبارة المتكلم
 ثانيا ونضيف الثاني في مفعول الاول يلزم ان لا يكون المفعول الاول لكلمة جعل ذاتا
 بل وصفه وهو مختلف الاستعمال نعم يحس البراد منه المعنى انما في تعريفها انما في تعريفها
 الى ما قاله الشيخ في الاصل وفيه لا يقع للموصوفية فتا على تعيين نقيضه الى التحصيل
 نقيضه باوخال حرف السلب عليه ولو فسر عبارة المصنف بجعل نقيضه كجز الثاني
 من الاصل جز الاول من هذا صور تقديم المفعول الثاني على الاول في المعنى
 ويلزم المحذور المذكور قبل ان يقال بتقديم المفعول الثاني على الاول في المعنى
 المراد انما تركه السيد قدس سره للموصوفين معرفة حرج في تقديم الاول على الثاني
 لكونها في الاصل متدا وجز ان اوقات قرينة والقرينة قضية انتهى فيه فانه
 تا على حكم الموجب وحكم السوابه يعني في عدم انعكاس السواب السبع و
 في الانعكاس في الموقفات على ما فصله قوله بدو العكس يعني حكم السواب
 في الحكم النقيض لا يكون حكم الموجب في الحكم المستوي لان الحكم مختلف
 قد ليس بانه اي مصلوب عنه سواء كان الموضوع موجودا او لا لانه ثابت له
 الا بما اعني الصل على ما علم فانه يزعمون انما في تعريفها انما في تعريفها
 الى انما

الى انما رادوا واما ولا حاجة اليه فانه بعد اعتبار صدق عليه يكون صدقها
 باعتبار انصاف بل بسبب لا باعتبار انصاف الموضوع او باعتبار انصاف
 انصافه بوصف الموضوع في الحكم المستوي واما لم يقلوا والاضرواح لان الاول
 اخضع فاذ افتضى سلب الام وجود الموضوع افتضى سلب الضرواح
 ايضا لانه لا تحقق في ضمنه الاول واما فذلك لا تحقق في ضمنه الاول
 في طريق الاول فلهذا يصدق ويسبب بالامكان انما في تعريفها انما في تعريفها
 لا ان نقيض الضرواح فيمكنه فيكون معنى الضرواح في قولنا ليس بعض الحكم
 بما كانت لا بالضرواح في الحكم النقيض بعض الحكم ليس بانها لا بالامكان
 وانما انما الثاني لا يثبت عند ذلك الكتاب في كذب فقد علم ان الضرواح
 لم يخلو فيلزم ان لا ينكس الاول واما فيتم التقريب لان الضرواح انما في تعريفها انما في تعريفها
 لان الضرواح اشارة الى الممكنة العامة والاولى الى المطلقة عامة وانما في تعريفها انما في تعريفها
 انما في تعريفها انما في تعريفها انما في تعريفها انما في تعريفها
 وعكس الشرطية موجبة كانت او سلبية فيزعمون لان الحكم لا ينكس فيلزم
 الاصل فيمكنه بانها الموجبة لا يلزم السالبة الفعلية لعدم ما يقتضي وجود
 الموضوع من الايجاب بخلاف المركبات واجب بانها قد يخل بهذا البرهان عكس
 النقيض على طريقة المتكلمين والمقدمين ولم يقل دليل على انه لا يمكنه بان
 حكمه بطريق ثالث فيكون يزعمون لان الحكم لا ينكس فيلزم انما في تعريفها انما في تعريفها
 السالبة الفعلية للموجبة كما عرفت انما في تعريفها انما في تعريفها
 المراد من النقيضات جميع السالبة جز الممكنة وانما في تعريفها انما في تعريفها
 منها ومن انعكاسها لا يلزم انعكاسها الا فيتم التقريب فقد لا يكون
 انما في تعريفها انما في تعريفها انما في تعريفها انما في تعريفها
 الى السالبة الكلية اخذ من لازم العكس وهو السالبة الجزئية لعدم ما يحصل نقيض
 الاصل ويلزمه قد يكون انما في تعريفها انما في تعريفها انما في تعريفها
 نقيضه في الجملة وبوجوده ولما لم يتم الدلائل وهي رتبة دليل انعكاس النقيض
 ودليل انعكاس الممكن ودليل انعكاس الشرطية الموجبة ودليل انعكاس الشرطية

[illegible]

نعم الملازمة ما وقع له على تقدير اللازم يعني ان واجب من اعرف ان له
الجزء عندنا في الكل يلزمه بهذا الحكم في القروية بحسب نفس الامر انتهى
فيلزم منه ان القروية بغير الشئ لا يقتضي ان يكون الملزم مقتضا
اللازم وتاثيره لانه عبارة عن امتناع الانفكاك بينهما فيجوز ان يكون مجموع
مستلزما للجزء من غير افتقار وتاثيره ايضا ان يكون الملزم او غير مقتضا
وتاثيره انتهى بهذا السبيل لانه لا بد من الارجحية لللازم والملزم حتى
يمنع الانفكاك كما فصلنا بعد ذلك بين المقدم واللاحق في فصولنا من الاقتضا
والداخلية الحكم والجزء والتحقيق في الجواب ان استلزام مجموع الارجحية لا يحل
ليس استلزام في الحقيقة بل هو تكرار في القول لانه المستلزم لا حددها بل هو
الامر الاخر لا مجموع الاول داخل لاحقا في الاستلزام صوابا بل وقوعه في المقدم
وقوعه اجتنابا فلا استلزام الا وجد دائما في موصوفته وبيانه ووجوبه لا اتحاد
في الحد الاكبر فما يجاس على انه سابق في حمل الشئ على نفسه وهذا لا يتحقق
الا بعد في القضايا ويستعمل في صفة البراءة فضلا عما ان يرفع عليه ويتوقف
ايه ولقد اطلب الحكم لمرادنا لا مقدم في لوازم الشرائع او في بعض
الشيء في لوازم الشرائع والمال واحد في الوازم عبارة عن القضايا اللازمة وعلى
صوابا لا الشئ الملزم من الطرفين قال الشئ في شرح المطالع في الشرائع او اقبس
بعضه الى بعض القياسية بينهما اما بالاشكال او بالتمانع والاشكال محض في عشرة
اوجه لانه اما لا يعتبر بين المتصل او بين المنفصل او بين المتصل والمنفصل
وتلازم المنفصل اما بين المتصلة او بين المتصلة والمنفصلة واما ما عنيها
او مانعة اجمع او مانعة الكل وتلازم المتصل والمنفصل او مانعة اجمع او بين
الحقيقة ومانعة الكل او بين مانعة اجمع ومانعة الكل وتلازم المتصل والمنفصل
اما تلازم المتصل والحقيقة او المتصلة ومانعة اجمع او المتصلة ومانعة الكل والمراد
بالمستلزم في هذا الباب القروية او بالمتصل والمنفصل والمنفصل انتهى الا ان المستلزم يعرف
انفكاك في كماله لانه جده وتهدى الى قدر ما يحتاج اليه في معرفة نتائج
القبول الاستثنائي باعتبار الوضع والرفع فتدقق الحكم بين امرين او امرين

قولنا انما هو في النفس كانه لما اعتبر حصول القول لا كانه هو الكمال
لا زمانيا ولا غير متغير ولا يكون لازما بقاء ولا كونه اعادة ولا كونه في التمثيل
والاستقرار والقياس البرهاني المؤلف من مقدمات قطعية لا فائدة اليقين
واجبال المركب من قضايا مشهورة او مسكنة لا لزوم انهم كلفوا الا وضاع
وهذه هي الخطا في المؤلف من قضايا كسبية مقبولة او غير القاطع من هو
في صحتها او كسبية البرهان وتبرعتهما بالكلية والشعري المركب من قضايا مجتلفة
لا فائدة اليقين واليسيط والاحكام والاقسام والمغالطة التي تتركب من
قضايا مشهورة بالمشهورات شعب او بالاوليات ويسمى سفسطة وتبرعته
بالسفسطة التي قد لا تخلص على الاصح فاستوفى الفاتحات بارسا واما الشعري
المذكور من تحقيق البرهان او الاستلزام لذاته شيئا غير البرهان او لا علاقة
مخفية بين الظن وبين شيء يستلزم منه لا يقال انهم اذا ادوا قيدا وهو
تقدير تسليم مقدماته فاستلزام في الكل انما هو على ذلك التعذيب واما بدو
فما استلزام انما بالبرهان وهو المراد من فلات فانه بينهما لا نقول هذا الجواب
على البرهان ولان التسليم لا يدخل في الاستلزام فان تحقق المقدم لا يثبت
على تحقق المقدم ولا اللازم كما لا يخفى الا يرى ان قول العالم قديم وكل قديم
مستفاد عن المؤثر يستلزم قول العالم مستفاد عن المؤثر ولو تحقق الاول
في نفس الامر تحقق الثاني قطعا وهو معنى الاستلزام ولا تحقق شيئا منها قال
السيد وذلك لان مقاصد العلوم المدونة منذ اثبتت كونه الكلام في
القبول من قضي واعلى باعتبار الترتيب عليه فان مدار الارجاع الى المنطق
كونه موصلا الى المقاصد والنه وسبيل الى معرفتها والانا المترتبة على الثانية
الادراكات التصديقية التي بالذات في مقاصد العلوم المدونة وهي اشرف
واعلى من المترتبة على الوصول الى وساهل مثل مقاصد بالذات وهي التصورات
والبحث عن الموصول الى الاشرف والاعلى دخل في الحكم في القضايا من البحث
عن الموصول الى التصورات لان حال الموصول كمال الموصول لهما في العلل والاشرف
على مساهلها على التحقيق وانما جعل المباني والموضوعات من اجزاء العلوم فمبنى
على شدة

على شدة الاتصال للمساكن انما هو في الحقيقة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين
بحيث لا يمكن التيقن لا حال ولا ما لا يعني بوصل الى حقيقة التصديق بالشيء في
التصورات لانه التصديق يحصل بالفكر الصحيح الى مقدمات قطعية بدلية كانت
او نظرية مشبهة بمقدمات اخرى اما في التصورات بوصل الى ذواتها التي على وجه
الاتفاق حتى يحصل التصور بالحقيقة واما ما بعد ذواتها في بعض النواحي فمبنى
على التقريب والظن وبهذا لم يتفرد التصورات بالتدوين ولو كان يمكن لكل
الالة والاسيلة بغيرها صدى بغير مقدماتها فانه لان التصديق انما يتعلق بالشيء
المنجزة الى المستبين فلابد فيها من ذوات تصورات على التحقيق يفتح التسليم
وفي بعض النواحي يستفاد من سببها فانه ما كان تفسيرها كيد كالتكامل ما يقع السكون
بها في جملة اخرى فانفس يطعن باور كسبية وقوع السببية او لا وقوعها ويتطرق
باور كسبية التصورات الى ورود الحكم بها با وسبب وان كان الحق الا جعل معطوف
على قوله فالحق في تلك العلوم او ركعات تصديقية ومقدمة ثمانية للدليل وما
بينهما اعتراضات للبيان المؤلف من قضايا باه قال في شرح المطالع مؤلف
مستدرك لانه القول هو المركب فكان حاصله ان القضايا من مركب مؤلف
واجاب السيد قدس سره في شرح المواقف باننا ذكر المؤلف هو الذي يشتمل على
قول المؤلف من جملة القضايا يجعل قوله من القضايا من قيل فرد من الافراد
ويكفي ان يجب بان القول مركب اعلم من ان يكون من القضايا او من غيره فخصص
به بالمؤلف من القضايا وبان المركب المدلول بالقول اعلم من ان يكون مأخوذا
مع الهيئة التركيبية او لا والمؤلف مأخوذا مع الهيئة التركيبية لانها مدخل
في الاستلزام ولهذا قال بعض الافاضل بغير التذكير في قوله عند اننا في ما قلنا
فقال اذا سلمنا لزومها انما يعني اذا فرض صدقها فيسند راجع بنا قياس مقدماته
كاذبة لا يعني به كونها صادقة في نفسها لا مرفوعة اشارة الى ان المراد من القضايا
ما فوق الواحد كما هو المشهور في الجملة المستعملة في تعاريف هذه النسخة
فالقول هو المركب تفصيل لا جزاء التعريف هو المركب جملة مفرقة بين المبدأ
وجزءه اعني ما المقول لا جزاء قول وهو جريد جزاء المراد من المقول المعنى القائم

بالشئ من الصفات المسموعة والتي هي من الصفات المستلزمة للملكية
وتسمية القول المسموع في سائر النسخ بالجماد تسمية للذال باسم المدلول وفي قوله
هو المركب إشارة إلى أن القول يطلق على المركب المشترك بين المفعول والمفعول
المعقلى فإنه يريد بالقبول المفعول بالبراد بالقول كذلك أو المفعول بالبراد كذلك
فيلزم إرادة الحقيقة والجماد من لفظ القول ولا يكون في أحد معانيه
والأولى حقيقة كما يقع في شرح المطالع بأن القول يجب أن يكون بالاشتراك
على المفعول والمفعول والمراد من اللفظ المركب لما قرئ في كتابنا من أن
القول على اللفظ ليس لم يدل على أن المراد من اللفظ والمسا في سائر النسخ
المسموع ما ذكره قال قلت لو أراد بالقول اللفظ لم يصح قوله لزم عندئذ قول
آخر أو لفظ بالمقدمات المستلزمة لفظ القول والمفعول المركب
ما قصد به من الدلالة على جزاءه وهو لا يكون قولاً إلا إذا دل على معناه
فيكون القول المفعول لازماً للمسموع والنتيجة لازمة للقول المفعول فيكون لازماً
للقول المسموع وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم المفعول فانه اللفظ بالمقدمات
يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة لا اللفظ بها
والقياس هو المكون من قضايه فوق اثنين أو سهواً كما أنه من ثلث قضايه
قال المحقق الثاني القياس المنبج لمط واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الضعيف
من مقدمتين لا يزيد ولا ينقص لكن ذلك القياس قد يفتقر مقدمتين أو أحدهما
إلى الكسب قياساً أو كذلك إلى أن ينتهي الكسب إلى المبدأ في البديهية أو المسئلة
فيكون هناك قياساً بمرتبة محض القياس المنبج للمط فسموا ذلك قياساً
مركباً ومقدومه من أفراد القياس انتهى ليس من هذا أن القياسة بالنظر في خبرها
داخل في القياس البسيط ومجموعها ليس من أفراد القياس فلا معنى لقوله
يستلزم القياس المركب لأن نفسه اعترف بعد فهم من أفراد القياس على أنهم
قسموا إلى مفعولة الشئ ومفعولها فلا وجه لما راجع إليه من جهة تحقيق
الكت في نفس الأمر ومبنى على هذا التحقيق ما قاله المحققون من أنه لا بد لتلخيص
من مستلزم للمط واللام ينتقل من منسب إليه ولا بد أيضاً من ثبوت المستلزم

على

المعكول عليه يلزم من ثبوت له فيكون كما أصل منه مفعولاً بغيره ولو جوب المستلزم
الموصوف بالحصول وجب في الزيل المقدمات لا شئاً أحدهما عن المفعول وعلى
البرى والأخرى عن ثبوت المفعول للمعكول عليه وعلى الضمري ومبني هذا
كل من قولنا أو استثنى ما استثنى من الكلمات أو من الشرطيات عالم يستلزم
والاثبات لا يمنع البتة وما استثنى سواء كان صالحة أو بالبراد أو بالبراد البتة أو بالبراد
بديل آخر فينبغي البتة والبراد يرد جميع الأشكال إلى الشكل الأول لظهور المستلزم
والاثبات فيه فاحفظ فانه دقيق حقيقة بالقبول والبراد قالوا عزبه على
العقبة الواحدة قال في شرح المطالع لو معنى بالقضايه ما على بالقبول دخل القضية
الشرطية ولو معنى به ما على بالفعل خرج القياس الشرطي وأيضاً ظهر ما يقاس
على قضايه مفردة لكونه فلا يشترط فيه معنى ولما كانت الشمس بالغة فانه
موجود لأن القول المعنى ما على بالقضية الشرطية يخرج بقوله متى سلت فانه اجزأها
لأنه التسميم لوجوده الخارج المعنى أدوات الشرط والعن أو المعنى بالقضية ما تضمنه
تصديقا أو تجنيداً فيخرج الشرطية والقياس الأول لا يتم إلا بمقدومه محذوفه وعلى
قول كل شئ من شئ من شئ على مقتضى الاستقراء ووضع المقدم للدلالة
لما عليها ليس برؤية المركبة لعكسها انتهى وقيل يمكن أن يجب عنه بأن المراد
القضايه بالقبول القريبة من الفعل جزاء أو جزاء الشرطية والجزء الثاني من المركبة
يست كذلك بخلاف مقدمات القياس الشرطي فيلزم أن لا يتم فالمراد المركبة
وهي التي هي حقيقة تركب من إيجاب وسلب وبهذا الجرح في كونها قضية بالتحقيق
الغريبة بالفعل بل جزؤها لأنه إنما يقال لها في اللفظ قضية وأحد مركبة من
قضية ولذا يقال لها قضية ولها يقسم القضية إلى البسيطة والمركبة فيخرج
من قوله من القضايا فتأمل وقوله أو سلت إشارة إلى ليس المعنى به لو أنها
مسئلة في نفسها بل أنها والكانت كاذبة مثيرة وهي حيث لو سلت لزم عنها غيرا
وذلك فيه فانه القياس من حيث أنه قياساً يجب أن يكون حيث يستلزم البراني
والجدلي والخطابي والتوفيقى والشرطي والجدلي والخطابي والتوفيقى
لا يجب أن يكون مقدماتها مقترنة في غير ما بل يكون حيث لو سلت لزم عنها ما يلزم

١٢٩

واما القياس المستقر فانه العلم بما هو التصديق بل التحليل ليس بظهور ارادة التصديق
 ويستعمل مقدماتها على انها مسلمة فاذا قيل فلان فمرادها مسلمة فلو لم يتيسر
 بمكذافها مسلمة وكل مسلمة فمرادها قولنا اذا سلم ما فيه لزوم
 منه قولنا فلو لم يكن الشك لا يقتضيه الا لازم والكل لا يظهر انه بريء مني
 يتجلى به في رغب او ينزكنا في شرح المطالع قال السيد بريد انه لو قيل هو قول
 مؤلف من قضا يلزم منها لذاتها بريد فوسيلة ان يقيد متى سلمت لا مغل
 في الاستلزام او تحقق اللزوم بين الشئين لا يتوقف على تحقق اللزوم ولا الا
 او اللزوم بتحقيق بين الحقيقة وبين المقدريين كتحققه بين قول العالم عا
 وكما جازت له محذات وبين العالم محذات وتحققه بين قول العالم قديم
 وكل قديم مستثنى عن المؤثره بين العلم مستثنى عن المؤثره مع ان اللزوم
 واللازم فيه مقتضاه لا محققا له في الاول بل فانه يستلزم القيد ان لا ي
 ان القياس من حيث هو قياسي لا يجب ان يكون مقدماته مسلمة صادقة ولو
 اكتفى لا عداه لتوهم ان تلك القضايا متحققه في الواقع وانه اللازم فيه متحقق
 ايضا يستلزم على تقدير كونه اللزوم بين القياس والنتيجه من حيث التحقق في نفس الامر
 يعني لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الاخر سواء العلم احد
 اول علم وهو الحق الحقيقي والواقع لا يختلف في فيضه بالنتيجه وبوئيه قوله
 لذاتها والمقتضى المشعر كونه القضايا ملزوما واما حمل اللزوم بين العلم
 بالمقدمات وبين العلم بالنتيجه وحمل اللزوم بمعنى الاستسقاء بالاول او حمله
 فبب احمل الحق وبقي قيد متى سلمت على ثارة الاله اللزوم بين العلم
 بشرط تسليم مقدمات القياس والافتقار بها فليس بشئ لا يقتضيه القيد
 في تعريفه ايضا لا يتركب في مثل هذا المقام ولا يوافق على مذاهب صاحب التعريف
 ويقع في طرب عنه او يفر براه في لا يقع فيه لا عتقا والمقدمات فيخرج من كونها
 والى جزء ذلك في كل فريد قوله لو سلمت ثباتا ولجبا يعني قيد لو سلمت ليس
 لا فاده انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم لا فاده التسليم ووقع توهم اخفاها
 التعريف بالقضايا الفاديه كما انه قيل قول المؤلف من قضايا سواء كانت
 صادقة

صادقة اول لزمها قولنا فلو لم يتيسر العلم المستلزم من الشك بالشرط غير مراد
 معناه في معنى التسليم فانه ادوات الشرط ثباتا والحق والمقدّر بهذا التحليل لا فاده التسليم
 او التقدير بقد يكون فرضا محققا بلا تحقق وقد يكون مجامعا مع التحقق والفرق
 كما جازت ادوات الشرط في عقد الوضع ليعلم المحقق والمقدّر وهذا المراد المعنى الثاني
 القضايا المقدمات وكذا ذهاب المراد من جاد في المقدمات جميعها وكذا ذهاب
 عدم صدق جميعها سواء كذبت كلها او بعضها او الكذب عدم الصدق فلا وجه
 لما قيل ان اريد بجاد المقدمات ما يكون جميع مقدماتها ان المراد بها في المقدمات
 جميعها لا يتناول بالكذب بعض مقدماته ولو اريد بجاد الا في ما كاذب المقدمات
 لا يستلزم عدم الجاد قال فيخرج الاستسقاء والتقدير والاستسقاء بكونه مستلزم لا يجوز
 بالنتيجه ان قد على الكلي والتحليل هو الاستدلال بالجزئي على الجزئي الاخر بعلته مشتركة
 بينهما وهذا الاسلوب في الاستدلال لا يتم اللزوم بين القياس والشك في البرهنة لا محال
 ان يوجد جزئي اخر ليس كالمتبع واحتمال كونه العلة بجزء او مخصوصه لا يصلح ان يكون
 الفرع ما جازت بشرطه غير ذلك فلا علاقة بينه الدال والمدلول بينهما فلا يتم اللزوم
 واما لو تحقق اللزوم فيما بينهم مقدمه اخرى ترفع الاحتمال في لا يبعد من الاستسقاء
 والتقدير واما القول بان لا بد في الدليل من اللزوم فليس بعد ان منه فيجاب عنه
 بان الدليل لا تعريفنا احد هما الموصول الى التصديق وهذا خلافه الثاني ما يلزم
 من العلم به العلم بشئ اخر وجب على ان يكون اللزوم بمعنى امتناع الاستسقاء وان يكون
 بمعنى المنسبة الصحيحة لا انتقال فعله الاول مختص بالبرهان وعلى الثاني ان لا يملكها
 ايضا بان يقال تلك المنسبة مخصوصه اما بالشمال الدليل على المدلول وهو الحق ليس
 واما بالشمال المدلول على الدليل وهو الاستسقاء واما بالشمال لمرئيات بينهما والتقدير
 لا مكان تحلف مدلولها بينهما انه في ثارة الى ان ينفي اللزوم باعتبار المدلول
 لانفي اللزوم لهما على وجه الكلي ويخرج به ايضا ما يصدق القول لاخر منه يجب خصوص
 الماده كقولنا شئ امره ان لا يفرس وكل فرس ههنا فانه يصدق لاشئ من الاشياء
 بههنا لكن لانه الماده ماده ان لا يفرس من صفر سائنه وكبرى موجبه
 وثان القياس الكلي على الشكل الاول وغيره الكلي لان اللزوم انهم من سبب وغيره

١٥٢

لا حديهما ولا يلزم منهما فلا قيل اعتبارا منه التقييد يقتضي ان لا يكون الاستثنائي الذي
استثنى فيه عين المقدم قياسا كقولنا ان كان ا ب في ف وكذا ا ب في ف ولا ان القول
اللازم عين احد المقدمتين وكذلك الاقراني في مثل قولنا كل من ا ب وكل ا ب
فكل ا ب وهو عين القول فاما القول اللازم في الاستثنائي ~~فان كان~~ فكل ا ب
المقدمتين على الملازمة بعين المقدم والثاني والاقراني ومنع المقدم وباشك
ان القول اللازم مغاير لكل منها واما في الاقراني فالحجج ا ب منع قياسه امثاله
فانه القول اللازم لا بد ان يكون مستقدا من المقدمتين والعلم باللازم فيما ذكر
سابق على العلم بالمقدمين فلا يكون مستقدا منهما وهذا كذا مستوفى بالقياس
او يدفع ذلك بانه التباين من الضمان لا يبعد قضيته واحده في العرف والقضية
المركبة واحده فيه وقد فرغية فتذكر ان ا ب س ما استثنى في ا ب القياس المقسم
هو بمعنى الاخر هو قول مؤلف متى سلت ا ب دون ا ب المعنى الذي هو ما يستدل فيه
بالكل على اقراني وبالكل على الكل لان ا ب س الاستثنائي المتصل والمنفصل لم يستدل
فيه بهذا الاسلوب ولم يقع تقسيم القياس الى الاستثنائي والاقراني قاطل وانما
سمي استثنائي ا ب يعني هذا التسمية التي باسم جزئه الاخر لا يخرج عنه وتسمية كل
اداة الاستثنائي ا ب عند التطبيقين واما كونه بمعنى ان في المستثنى المنقطع وانما
قدم الاستثنائي في التقسيم واخره في بيان الاحكام لكونها مفهومه وجودا وبها
الاتحاد وتلكه باعتبارها مباحثا لاقراني فاستحق ان يجرى لاقراني الاخر
او ا ب ح د والقياس س م ا ب ص و الاوسط والاکبر ويمكن ان يقال ان التسمية
بالاقراني جمع المقدمتين بواو عاطفة جامعة في ذلك الاستثنائي المتفرق بكونه
كلما لان لم يتبيده ا ب قيل ذكر النتيجة ليس الاذ كذا جزاءها للمادة لانه الرابطة
ليست بملفوظه لكونه ذكر كذا فانه يكون ملتبس بالكونها بالفضل وقد يكون ملتبس
بالحال كونها بالتحقق فلم لم يتبيده بقوله بالفضل تنقضي كذا لانه ا ب ح د انتهى
فيه بحث اذ الرابطة ملفوظه وان كانت تعبا للمادة والالم فثبت الكلمات في السبع
بشكال الحركات والسكنات والحروف مع انها مختلفة بالضرورة فذكر بالفضل
تأكيدا لتبيين اذ استعمال المذكور في المذكور بالمتوقع مجازا والتبيين بالقياس لظهور
فانه

فأنت الشئ في التعريف فاقبل ومادة الشئ ما به يحصل الشئ باليقين اه
 قيل لا بد ان يافق في كونه ما يحصل به بالقوة او حصول الشئ مع الشئ باليقين
 لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة فيه بحث لانه ما يحصل به الشئ باليقين يستلزم
 الشئ كما حصل بالقوة واللازم الا لا يحصل به لا يقال اه حاصله انما هو
 على تعريف الاستثنا منهم من التقييم بانفسه لا يستلزم حصول الشئ
 وهو لزوم احد الامرين وهما حاصل كجواب منع كونه الله كونه المقدسة وال
 كما ان تقييما اه كونه كالا من الافعال السامية قد يكون مجازا مع الافعال الكائنية
 باقتضاء المقام هنا يعني يجوز فيكون والاه لم يستلزم جواز تقييم الشئ الى نفسه
 وبغيره مع انه مربوط في نفسه لاستلزامه ادراج البابين تحت البابين الاخرين
 ما قاله العصام رحمه فيه انه لما كان التقييم الشئ الى نفسه والى غيره على نفسه
 كونه الاستثنا في قياسه فلهذا لم يستلزم بطلان التقييم وعدمه ويمكن ان يجازى مع قوله
 والاه كما لا يقييما الشئ الى نفسه والى غيره بانه ان بطل التقييم كان تقييما الى نفسه
 والى غيره انتهى على انه لا يرسل المعاصف لانه استلزامه لقوله التقييم فاقبل فانه
 وبقية لانه يقول اننا لم ناه قبل فيه انه النتيجة لو كانت جزاء من المقدسة
 ايضا لم يكن جزاء اخر كما عطفه مقتضى قوله قول اخر انتهى قد عطف جوابه
 فذكر كونه لا يقال ان النتيجة ونقيضها اه من انقض على تعريف الاستثنا بعدم
 الجمع بل بالتعريف بالبابين وهما حاصل كجواب انه معنى كونه النتيجة المذكورة بالفضل
 في انفسها من انما باجزائها السادية وطبيعتها الثابتة المذكورة والاطراف عليها ما انجزها
 عند كونها قفية وعدها احتمالا للصدق والكذب والمذكورة في انفسها
 لانه في انفسها الاستثنا في مكان الاداة الشرط المحضة عند النتيجة او نقيضها مع كونها
 قفية فقد علم ان النتيجة العارية عن تلك الاداة فيها نسبة تامة وقفية بغير
 المذكورة في انفسها وجه لما قيل فيه ان ذكر الشئ بانه العاوة وهو لا يستلزم
 التصديق به لانه ربما يذكر القفية الشخص وهو لا يصدق به فالنتيجة او نقيضها
 المذكورة في انفسها الاستثنا في البطلان لانه لم يحصل من ذكر التصديق وهو شرط
 كونه النتيجة قول اخر مع كونها المذكورة فيه بغيرها فانه الشئ يصلح ان يكون محلي الشئ

في الذكر والذكر في العلم على هذا الشكل والنتيجة بن مختلفة على
وجوده والفرق في الشكل والواقي وعلى هذا التوجيه الموافق للعادة لا يحل
على كذا في هذا الشكل على هذا الشكل يكون تغيير المقدار وهذا كثير
الواقع قبله والفرق في قوله هذا الشكل قوله على هذا منزلة اذا كانت كذلك
هو غير خارج عن القياس والامسح وقيل اصل الكلام هذا الشكل على هذا
انه لما قدم بكاره والفرق في قوله هذا الشكل على انه متعلق بما جرد وموضوع
في كلامه انتهى كلام القبول في هذا الشكل وكلف بارو لا يقبلها العقل السليم
او الاول او في كونه غير خارج مع انه قيد بعدم السمع والتوجيه للفعل في عالم السمع
لم يثبت والثاني او في مثل هذا التغيير مع انه بعد وقوع الواو فعلى اي معنى محلي
الفرق من معانيها فلا وجه او شرط على ان لم يتركب منها وهو المركب من الشرطية
الترتبة او من امكنها واقف من غير لانه لا يتركب من الشرطية وهو
اما من متصلين او منفصلين او متصلة ومنفصلة وان يتركب من حلية وشرطية
فهو اما من حلية ومنفصلة او من حلية ومنفصلة وفيه تعريف على المضاجع
يشفي ان يترفع الى تنعيم الاقتران هكذا وبسبب لفظ موضوع المظ الى الحكم عليه
وكذا يحل الى الحكم به ليشمل على المظ حلية وشرطية والامكان الحكمي بسطه
اما ما خذ من البسطة او من البسطة فعلى الاول من الامور الحانية فيقبل
البسطة باعتبار الاجزاء الحكمي قبل اجزاء من الشرطية وعلى الثاني من الملوحة التوسيط
واو فرج من الشرطية فليبدأ به على صيغة المضارع مع لام التبدل ليصح عطف
يقول عليه بسمي نتيجة اي بمعنى النتيجة والمظ متخذه بالذات ومختلفا
بالحلية كذا الذي هو والمقدمة والجزء الثقبية واما مفرط به بالمظ والنتيجة
فلان الاصطلاحات الانية عليها المظ ان النتيجة والمظ من المظ في القبول المستقل
في بعض الافراد لشيوع استعمالها فيه لانهما موضوعان بالاصطلاح على منبر
المعنيين حتى يرد انهما لا يختلفان بالتيقن من النتيجة تتم الانية والادلة والمظ
بعم المصنفات فلا وجه لارتكاب التكرار فكل واحد من المظ في المظ في المظ في المظ
اي لا يخرج منها ويتم بها ولو في ضمن الانية المركبة وليس الغرض منه بيان تركيب القياس

المطل

القياس كذا من مقدمتين لانه مشترك بين الانية كلها سواء كان اقتران او اشتراك
ومعلوم من تعريف القياس بل الغرض منه بيان الاختصاص اصطلاحا القياس على الملوحة
باعتبار مقدمتين فقط لا باعتبار ازديادها مثلما اذا تراكبت من مقدمات ثلثة يكون
لمقدمة ثالثة اصطلاحا من فقد علم ان المقدمات ثلثة وقيل انها على الاشتغال
على الموضوع والاشتغال على المحل والاشترائك في حد ولا يخفى ان هذه الاصطلاحات
الانية يكون حقة بالقياس على كل من السهولة او مراعاة القياس على وجه الحكمة او سهولة
التعبير بحسب جهة وجزء بتعبير الحكم عليه وبه والمنسوخ عن حدود القياس فيقال
الوسط ان كان محكوما به في القضي ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول وهكذا
وعلى مشترك كان في كذا لانه نسبة المظ الى الموضوع لمكانات مجعولة فلا بد
من امرنا ان موجب للعلم بذلك النسبة والا كفي تصور الطرفين في العلم بالنسبة
فلا يكون نظريا وعلى هذا بنوا الشافعية القاطنة كل قياسا قرا في فهو مركب
من مقدمتين يشتركان في حد وهو الاوسط وحقق المصنفين ان حقيقة
البرائة وسط مستلزم للمظ حاصل للحكم عليه وبيان ان النسبة بين الموضوع
والمحل اذا كانت مجعولة فلا يمكن طعن امرين بينهما فلا بد ان يكون
والا لم يكن حاصل الحكم عليه لم يستلزم انتساب المظ اليه فلا بد ان يكون
والا كان حاصله فلا بد من استلزام المظ والنا فلا بد ان يكون انتاج الايقاع وحده
حقيقة البرائة وهو وسط مستلزم للمظ حاصل للحكم عليه فاقول ان السد ذلك
لانه القياس لابد ان يشتمل على امرين سببا للجمع اللازم او الملزوم كما
في الصلة حتى يلزم الوجود وهو وجود الامر سببا والاشارة منه انتفاء المعاني
كما في المنفعة ولا جزاء اي كذا لا صغر والكبر الوسط المستلزم لا الجزاء
لا صغر وفيه اشارة الى ان التركيب مع المقدمتين لزم ولا يفسر مقصودا على الحكمي
ومحط الغرض هو التيقن وكما قررنا اننا فلا بد فيه ايضا من مقدمتين في النتيجة
لذلك الملوحة على سبيل الانية لوجوب المقدمتين فلا بد ان الاشتغال على القبولين
ما خذ في تعريف القياس فلا حاجة الى الاستدلال عليه فيحصل مقدمات فطرية سواء
كانت حقيقيات او لا يحقق الاستلزام في المقدمة والنبوت في المقدمة الاخرى

او ثانياً وانما حصل كما كان اللزوم في المتعلقات لابتدائه من مقدمة تنبيه الملازمة
 ومقدمة اخرى تنبيه الثبوت او الانتفاء وكان المعان في المتعلقات
 لابتدائه من مقدمة تنبيه المعاناة ومقدمة اخرى تنبيه الثبوت او الانتفاء
 وكان الوسط في الحكمة لابتدائه من مقدمة تنبيه الاستدلال على الكبرى ومقدمة
 اخرى تنبيه الثبوت على الضعفي وحصول الامران سبب للجمع والابحار استقر
 فليبر وجوز ان يكون الوسط للقياس لانه هو اسهل من نسبة سوى ان يرد
 الوجهين ولا يرد قيا سبب لانه في الكلام في كنهه لقياس المعروف بما سبق
 وهو خارج عنه ولا يرد ما قبل من ان الدوران والقرينة والتقسيم يفيد عليه
 الامر المشترك مع خروجها عن الوجهين المذكورين لانها في اللزوم فيها
 قال السيد اشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها يعني ان اغلب
 ليس باعتبار النوع اذ القضية التامة الكلية والكيفية موضوعها ما بين او لم
 من وجهه الموجبة الكلية والكيفية بمعنى موضوعها اخضع فلا يكون اخضع في العلة
 بحسب الافراد مع تحقير الوسط باشراف المطالب وهو الموجبة الكلية وجهه تحقير
 كون المطالب ما كان العلوم في الاكثر وهي موجبة كلية لتوسطه بين طرفي الوسط
 في الذكر والتفصيل كما في الشكل الاول الذي هو جميع الاشكال الالهية والوسط المعنوي
 وهو كونه وسيلة في ثلثي احد الطرفين بالآخر قال السيد اشرف اشرف في ذلك
 اتخذ الوسط في الشكل الاول والرابع ليس بمتكرر لانه اذا وقع محولا في امر او
 المفهوم واذا وقع موضوعا فالمراد به الذات قلت اذا قلت كل مثلك شكل
 فلا يعني فانه في كل بطلان بل المعنى ان كل فرد من افراد الثلث يصدق عليه وتبادل
 عليه مفهوم الشكل نفس عليه الشئ في كتبه حيث قال اذا قلت كل مثلك شكل فمعناه
 ان ما يتصل له الثلث فهو جسيم يتصل له الشكل واذا كان المعنى كل مثلك مقول
 وصاحبه عليه الشكل ثم قلت وكل شكل كذا بمعنى كل ما يقال ويصدق عليه الشكل
 فهو كذا كان تكرار الوسط بخلاف ما اذا قلنا مورد التقسيم الى الضعفي
 والتصديق هو العلم وكل علم فاما تصور واما تصديق فانه معنى الضعفي
 ان مورد التقسيم هو عين مفهوم العلم لا ما يصدق عليه مفهوم ومعنى الكبرى
 ان كذا

ان كل ما يصدق عليه العلم فهو كذا فلا يتكرر الاوسط فلا يتبع وانما حصل ان
 الاريد بكون المحمول هو المفهوم ان ذات الموضوع هو عين مفهوم المحمول فثبت
 ظاهر وان اريد انه صدق عليه المحمول فكل رالاوسط في الشكليات كما مر
 لانها ذات الاضطرار فهو تسمية بوصف جزئي ولكل لا يتصلها من قبل التسمية
 باسم يستحقها لان الضرب بالعدد رتبة في الضعفي في اغلب اقل من العدد رتبة
 في الكبرى واقتران ان قال المحقق اشرف في التحقيق ان التماسا باني راي باب
 مقدمة المقترنين وسببها وكليتها وجزئيتها يسمى قرينة وفرا وباعتبار
 الراهبة اي صلة من كيفية وضع الكذا الاوسط عند الاضطرار والكبر من جهة كونه
 موضوعا لهما او محمولا يسمى شكلا فقد يتخذ الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضرب
 الشكل الاول وقد يكون بالكلية كالموجبة الكلية مثلا من الشكل الاول
 والثلث بحسب محله عليهما اي يعني اراد بالوضع الموضع التقوي اي وضع
 الكذا الاوسط عند الحد من اما بالوضع او الكمال وفلاصة كلام الشان انما الشكل
 على هذا الشق لان الاول ينظم طبع ينقل فيه الزمان من المحلوم عليه الى الاوسط
 ومنه الى المحلوم به بلا كلفة فلا يحتاج قياسه فزوجه الى جابه والثلث في شانه في شرف
 مقدمة معني اعني الضعفي المشتملة على موضوع النتيجة انما هو الذات والثلث
 يشترك في المقدمة الاخرى وهي احسن المقدمات ولذا جعل في المرتبة الثالثة
 والاربع بجانها وفيها رعيها من شكلا بيا لا بيسية اعلم ان لثالث الاشكال
 الاربعة شرائط اربعة هي الشرط الرابع لقياسية الاشكال وهي ان الشئ شئ
 لم يكن المذكورات اقيمت لعدم لزوم القول بالآخر عنها اعلم ان الشرط المعبره
 لانتاج التماسا هو ان ما هو شرط لتحقيق الانتاج كالشرط المعبره في الاشكال
 الاربعة وما هو شرط للعلم بالانتاج كالشرط المعبره في الاقيمية
 الشرطية مثلا اذا كان الوسط السببي عدم موافقة الكبر للآخر فشرط انتاجه
 اياه امران احدهما ان يكون الموجبة لزومية والثاني ان لا ينتج وتبينها ان يكون الاوسط
 مقدمات في لزومية فانه لو كان تابا لم يحصل الوسط والثاني ان لا يكون وهو ما كونه
 الانتاقية خاصة واما كون الاوسط تابا في لزومية لانه لو كان مقدمات فيها لم ينتج

١٢٧

١٠ ان المثلث الايجابي باي موافقة البرهان لا يصرف شرطنا بوجوبه ايضا شيئا لا الاول
 الا يكون الاوسط مقبولا في البرهان فانه لو كانا لا يتايلان لم يحصل المثلث وان في احد
 الطرفين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون الاوسط في الاتفاقية ثابتا
 لا يصرف مقبولا للبرهان فقد علم ان تكرار الاوسط ليس بشي الا نتاج بل للعلم
 ان الاتفاقية من انما ضبط قواعد وعرف الحكمه اذا تكررت الاوسط فكل شكل
 الاول قد تحقق الشرط ولا يتحقق الشرط وينتج اما الاول فلهذا
 مورد القسمه علم وكل علم اما ضروري او نظري وقوت وبعض النوع انسان
 ولاشي مما لا يتبع مع كذب نتيجتها واكبره على الاول الضمري كاذبه
 لان مورد القسمه مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان اريد من حيث حصوله
 في الزمان فلا كذب للنتيجه ومن الثاني بان الضمري يستلزم القضايا الساعية
 بان يكون المحمول فيها صادقا على افراد الموضوع صدق الحكم على جزئياته اذا كان
 باحدا المحمول بالموضوع ذهن وفارجا واما ان في مقدر قولنا شي من كبره تعالى
 ونس من انتفاء الامر بان سلب شي على كل افراد شي وعرضي اخر في المسكون
 ينبغي سلب المحصور على ذلك الكل واكبره ان الانتاج المذكور هو اسلمه خصوصية
 المادة وكون المحمول محصورا على رعيته الشكل فانه لو بدل البرهان بقوت بعض
 الضمريان جسم كما لا يخفى الايجاب اما الاول فلان الضمري كاذب وسلب على جزئياته
 الشرط الاول والكتفي به لظهور الاندراج فيه وجمع في شرحه للملح الاصيل الا ان
 وهو الاختلاف في النتيجة على تقدير انتفاء الشرط الاول مثلا اذا كانت الضمري
 سائبة فالبرهان ما هو جيبه او سائبة واما ما كان لا يتحقق الاختلاف ما اذا كانت جيبه
 فلهذا لا شي مما لا يتبع من كل منس جيبه او سائبة في الصادق في الاول
 الايجاب وفي الثاني في السلب واما اذا كانت سائبة فلما اذا بدلت البرهان بقوت
 من الضمريان رونا فحق واكن في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف موجب
 للعلم لانه لما صدق بقا س مع الايجاب والسلب لم يكن شي منها يتجه لانهما على
 المقول لازم فلو كان احدهما لازما لم يختلف في بعض المواد لانهما تحقق اللزوم
 بدون اللزوم واما ان في فلان البرهان اسلمه الاصيل معارض بان لو كان
 البرهان

البرهان كونه لازم الدور لان العلم بالنتيجه موقوف على العلم بالبرهان كونه العلم
 بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالبرهان وحده من افراد الاوسط انما من حيث
 الاوسط فيكون العلم بالبرهان كونه موقوفا على العلم بثبوت الاكبر وسلبه لا يصرف
 او عنه انما هو عين النتيجة فلما استفدنا العلم بالنتيجه من العلم بالبرهان لازم الدور
 ويكفي ان يجب ان الحكم ينتج بحسب اختلاف اوصاف الموضوع فكل موضوع معلوم
 بحسب وصف مجهول بحسب وصف عرفي فثبت العلم بالحكم باحتياج وصف
 من العلم به باحتياج وصف اخر ولا سئل في ذلك وهو بوجوب النتيجة انما علمه
 ان لا سئل فشرطها يقتضي العقل وبعدها لا ينتج فلا يكون قابلا بحقيقة لان
 الانتاج بمعنى الاستلزام مقبوف في هذه فيسقط بحسب الشروط المقبولة فيه ويكون
 محققا كل شكل ما يقتضي بعد سقوط قابلية شرط من الشروط المقبولة
 فيه فيكون القبول بالنتيجه للشكل الاول بعد الاستطاعة اربعة لان الشروط الممكنة
 الانتفاء واهلهم في بيان حصر الشروط بالنتيجه الى الاربعة طريقا احدها ما ذكره
 الشرح وتبينها التحصيل فان الضمري الموجبة اما كلية او جزئية والبرهان الكلية اما موجبة
 او سائبة وضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة وانما رتبة الاول لا تتماثل على شرط
 المستثنى والعلم لكن النتيجة او غير مقبولة في الانتاج اذ لم يبرهن جديدا ولا بها
 ولم يبرهن في العلوم كونها في معرض التغير والاول من موجباته ان قبل حصول
 التغير بين الاوليين منبجتي للتكثيف واكن انهما لا يختلفان بهما بل ينتج البرهان
 فيجوز الاستدلال على بعض الفاتح ناطق بان كل ضا حات لا وكل انت لا
 ناطق لا نقول بس لانتاج لذات الاصيل بل هو اسلمه استلزامه الكلية لانه نقول بس مقبولة
 غيرية واجب بان اللزوم هو اسلمه مقبولة اجنبية وهي ان لازم للنتيجه لازم
 لذات الشيء انتهى ان النتيجة هي الكلية فكل جزئية ثابتة في ضمنها فلا يخفى ان
 يقال هو اسلمه مقبولة اجنبية او غير اجنبية ونتيج هذه القبوله لان الشكل
 الاول هو المنتج في حقيقة من بين الاشكال ولذلك كان بغيره موقوف في انتاجه الى الخرج
 اليه وانتقاله على بيته فيكون انتاج ذلك انما يعلم برجوعه الى الاول وانما قلنا
 ان انتاج غيره من العلم بانها ايضا يتوقف على رجوعه اليه لما علمت سابقا حقيقة

١٢٥

البرهان المستعمل للمطالع حاصل الحكم وعلى حقيقة تلك القروب فتأمل
 والوجود اشرف الترتيبات على لانها انبسط الى سهل ضبطها كانت
 الجزئية وما كان الترتيب المتبع فلذا رتب القروب بحسب النتيجة ولم يترتب
 الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة بحصول الاختلاف انه موجب لعدم الاندراج
 والاختلاف اثره الدال عليه والاياب من حيث العلم وباعتبار رتبته في الترتيب
 بحسب القروب سنة اه يمكنه بان يترك في التحصيل فيقال ان صفى موجبة كلية نتج
 مع الكبريا الاربع و صفى موجبة جزئية ينتج مع كبرى سابعة او موجبة كلية لا غير
 بوجهين اه قيد يمكن اثبات القروب سنة بطريق سوى الطرق الثلاثة بان يقال
 حاصل القروب سنة المركبة من الموجبتين اثبات الاصغر والكبرى لا وسط مع كون
 احداهما كلية وذلك مع اثباتها بغيرها ويبقى معه احتمال سنة الاخرى فاللزام قطعاً
 اي با كبرى يجوز ان يكون الاصغر اعظم منه الاكبر اما مطلقاً او مع وجه وحاصل القروب
 المركبة من الموجبتين اثبات الاصغر لا وسط وسبب الاكبر عنه مع كونه احد طرفي كل
 وذلك ينتج كون الاخص مطلقاً من الاكبر وما ويا له ويبقى معه احتمال باقي
 النسب فمع احتمال اب لا يصدق الايجاب ومع كل احتمال يصدق السلب كونه فاللزام
 قطعاً هو السلب كبرى يرجع الى الشكل الاول لانه اختلاف هذه الاشكال للشكل
 الاول بسبب كون الاوسط موضوعاً في الصفى وبالعكس يغير صفى الشكل الاول
 لكن الصفى في الشكل الاول جزئية السنة لعكس الكلية جزئية ولهذا لا ينتج من هذا القروب
 الا جزئية وهكذا القروب الثاني فيقال لانه القروب الاول لانه مقدّمه عليه
 ومقدّمه على القروب المنتجة للايجاب جزئية والكلمة اخف من الجزئية يجب التحقق
 وهكذا القروب الثاني وعدم انتاج الاخص مستلزم اه اذا المراد من الانتاج
 ما يكون النتيجة لازمة للقرب ومعنى كانت النتيجة لازمة للقرب الا ان كانت لازمة
 للقرب الاخص اذا لم لازم الاخص ولازم الاخص لازم ومعنى كان الاخص
 منتجاً كان الاخص منتجاً فلما تبين عدم انتاج الاخص تبين عدم انتاج الاخص
 بل ارباب واما كون المركبتين من الموجبتين الكلتين ضرباً والمركب من الموجبتين
 الجزئية والكلمة ضرباً اخر فلا يفرق الاغمية والاختفاء ولا يفرق القروب كما قلنا قال
 والاخر

والافتراف ان اى فرض من موضوع الكبرى وفكّل وب وكله لا يتحمل المقدّمه
 الاولى صفى و صفى التماس كبرى ينتج كلج وبخذه صفى المقدّمه الثانية
 هكذا كلج وكل داينج من اول هذا الشكل يحتاج او هو المطر هكذا في
 التماس الا كانت مركبة اه بهذا القيد للقياس ووجود الموضوع محققاً
 او مقدراً للملك وفرضه شيئاً معيناً او المركبة لتركبها من الايجاب والسلب لابد
 في اثباته من وجود الموضوع وبذلك لا يقتضي عن هذا القيد لكونه الصفى
 موجبة فالصفى والكبرى يتخذان في الموضوع وانما وضعت القروب
 بهذا لانه وجه التسمية بالاولى و غيراً وحاصل وجهه باعتبار انشرف الابلانية
 في انتقال واما تقديم الاول على الثاني فلهذا في الايجاب ولذا تقديم الثاني
 على الرابع لكونه كبراً موجبة ولذا تقديم الثاني على التماس لكونه كل مقدّمه
 موجبة ونظروا بهذا لم يفرق من السنة اما اذا كانت سابقاً اه من اعلم من
 الكلتين واستدل تحقّق الاختلاف بها لاستلزامه تحقّق الاختلاف وعدم الانتاج
 في الجزئيتين ايضاً لانه متى لم ينتج الاخص لم ينتج الاخص وضروب انتاج اه
 الدليل المذكور باكرف والاسقاط واما بطريق التحصيل فلان الصفى الموجبة
 الكلية مع المحصورات الاربع والصفى التماس كبرى الموجبتين والصفى الموجبة
 الجزئية مع التماس الكلية والصفى التماس كبرى الموجبة الكلية والنتيجة
 كلية اه ولان عكس النتيجة لا يلزم ان يكون كل واحال بكون الترتيب وبذلك
 النتيجة يحصل المطالع عرف وجواز كون الصفى اعظم من الكبرى لانه لا صفى محمول
 في الصفى يجوز ان يكون اعظم من الموضوع والاكبر موضوع في الكبرى يجوز ان يكون
 مساوياً للمحمول فيجوز ان يكون الاصغر اعظم من الاكبر قطعاً مع ان الحق اه من
 المقدّمه مستدركه لعمول الترتيب بدونها كما مرّاه اى مع عكس النتيجة ويمكن
 بيان عدم الانتاج بتدوين القربى الايجاب الكلى بطريق اخر وتذكر في القروب
 الاول ان القروب المنتجة للايجاب وبه ان الاكبر اندرج تحت الاوسط
 المنتجة تحت الاصغر اندراجاً كلياً اما بالسلب او بالايجاب فيلزم ان يكون كل الاكبر
 اصغراً لاشي من الاكبر صفى ومطلوب كل الاصغر كبراً لانه لما لم يربط اشكال

الكمية الموجبة كانت نتيجة جزئية لا كلية ولا ينتج كليا ومتى لم ينتج كليا
 لم ينتج كليا أيضا لأنه اعم منه بحسب القضي يتردد الى الشكل الثاني انه
 ويجري بهذا في الثالث والرابع والخاصة ان كانت الكمية ما اكسبها بيا بالاشكال
 الاول تركوا ذلك ويجري في الاولين لعدم الاختلاف في الكيف والاشكال
 والثاني من ان يكون نتيجة لا تصح كبروتة الشكل الثاني بحسب الكبري انه ينتج كبري
 ايضا في الاولين والرابع والخاصة لم ينتج كبري لم ينتج كبري في الثالث
 والثاني من ان يكون نتيجة لا تصح كبروتة الشكل الثاني بحسب الكبري انه ينتج كبري
 انت جهاه والاشكال من ان يكون نتيجة لا تصح كبروتة الشكل الثاني بحسب الكبري انه ينتج كبري
 سلبية اشرف من الكبرية والاشكال كانت موجبة لا يقال عدم اعتبار الاشكال في الترتيب
 يقتضي عدم اعتبار الاشكال بالكلية لانه نقول ببيان الضروب للاشكال الرابع في شكل
 سائر الاشكال السداسية على طريق الاستدلال وان كان له صيا وجمعه في الاشكال
 الى الاربعة فيكون معتبرا في الاشكال وان لم يكن في مرتبة اشكال سائر الاشكال واما عدم
 اعتبار الاشكال في الترتيب لا يقتضي عدم اعتبار الكمية كما لم يعتبر الاشكال في الترتيب
 في بعض سائر الاشكال كما عرفت وكذلك بحسب انه قال في المصنفين ذلك
 في الثاني يتا سلبية كما صدق والاولى ببيان الكمية يتا سلبية في الثاني على الاشكال
 فاعرف ان عدم فتر كية بالمتا سلبية ليس بملتب بخلاف كما صدق فانه في الاشكال
 فيه على خلاف ما عرفت ان عدم فتر كية بالمتا سلبية فمشرش جدا ويمكن ان يقال ان الشغل
 بابا لا في الثاني لانه لو ترك كية بالمتا سلبية لزم بالوهم الى بيان حيث يكون التباس
 الاول من الشكل الاول والثاني والثالث فادوا لبيته على وجه يطبق على جميع النعم
 بخلاف بياه في الكمية فانه متعين كذا قيل حتى الافتراض قياسا له اعلم
 ان بيان الافتراض في الاشكال من حقيقتات استدلنا فاعلم انه الافتراض ان كان
 في الشكل الثاني كان انتظام المقدمة الافتراضية مع المقدمة التأسيسية على هيئة الشكل
 الثاني لانه الكذا لا وسط محمول في مقدمتي التباس محمول في المقدمة الافتراضية فحصل
 نتيجة يكون موضوعها موضوع الافتراضية وكل نتيجة انما ينتظم مع المقدمة الافتراضية
 الافتراضية على هيئة الشكل الثاني لانه الكذا لا وسط في هذا التباسا في موضوع
 الافتراض

الافتراض وهو موضوع في المقدمة التأسيسية انما انتظم رتبيا بحسب موضوعه من ان
 حتى يكون الانتاج من الشكل الاول والاولى انما في عالم يتبع بعد وان كان الافتراض
 في الشكل الثاني والاولى من ان يكون في المقدمة الافتراضية وهو موضوع في مقدمتي
 التباسا فانتظامها مع المقدمة التأسيسية اما على هيئة الشكل الاول واما على هيئة
 الشكل الرابع فيحصل نتيجة يكون انتظامها مع المقدمة الافتراضية على هيئة الشكل الثاني
 واما في الشكل الرابع فانه الافتراض في القضي يكون التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 الثاني بالافتراض لانه الكذا لا وسط محمول في المقدمة الافتراضية وهو موضوع في مقدمتي
 التباسا فيحصل نتيجة يكون انتظامها مع المقدمة التأسيسية الافتراضية على هيئة الشكل
 الثاني ويجعل روبا الى الشكل الاول كما في الشكل الثاني بحسب القضي وان كان
 الافتراض في القضي يكون التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 في المقدمة الافتراضية وهو موضوع في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 صغرى واما ان جعلت كبري فيكون التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 كية يكون التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 الافتراض في التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 الكمية انما لا يشغل على شرائط الانتاج او ينتظم التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 بعينه انما في الشكل الثاني فالقرب الاول كل ج ب واثني مراتب فانه اقرب
 في كل ج ب وقلنا ج ب وكل ج ب فاذ انتم كل ج ب الاثنى مراتب فانه جعلنا
 كل ج ب صغرى يكون بهذا القرب بعينه وان جعلت كبري يكون بهذا القرب الثاني
 من هذا الشكل وينتج اثني مراتب وهو مع المقدمة الافتراضية الافتراضية على هيئة الشكل
 الاول غير منتج وانه اقرب في اثني مراتب فنقول كل ج ب واثني مراتب فاذ انتم
 اثني مراتب الى كل ج ب فاذ جعلنا كبري ينتج من القرب الثاني اثني مراتب
 ج واثني مراتب التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 اثني مراتب الى كل ج ب فاذ جعلنا كبري في مقدمتي التباسا في مقدمتي التباسا في مقدمتي
 واثني مراتب الى كل ج ب صغرى فهو من هذا القرب بعينه وكبري ينتج
 اثني مراتب وهو مع المقدمة التأسيسية ينتج من القرب الثاني بعينه واثني مراتب

١٩

مع اب فان افترضنا لاشي من اب قلنا كل دا ولاشي من اب فاذ اضمن
الى بعض ج ب صفري فهو من اب عند الغرض بعينه او كبرى لم ينتج لغزوة كبرى
بند الشكل جزئية والغرض الرابع بعض ج ب كل ب فقول كل دا و اب
فان اضمننا ه الى بعض ج ب صفري فهو من اب عند الغرض بعينه او كبرى لم ينتج
جزئية الكبرى واما في الشكل الثالث فان الغرض الاول كل ب ج وكل ب فان
افترضنا في الصفري كل د ب وكل د ب فان ضمن كل د ب صفري الى كل ب
من الشكل الاول و انتج كل دا و هو مع كل د ج على هيئة عند الغرض بعينه
او كبرى يكون من الشكل الرابع وهو يبين بما لم يبين بعد ومع ذلك ينتج بعض
او فاذا جعلنا كبرى كقول كل د ج يكون ايضا من الشكل الرابع وهو استدل
لشكل الرابع مرتين والافترضنا في الكبرى قلنا كل د ب وكل د اضمننا الى د ب
صفري الى كل د ج وهو مع المقدمة الثانية على هيئة عند الغرض بعينه او كبرى
فهو من الشكل الرابع والغرض الثاني كل ب ج ولاشي من اب فان افترضنا
في كل ب ج فاعلم كما سبق من غيرنا وت والافترضنا في لاشي من اب فقول كل د ب
ولاشي من دا اضمننا كل د ب الى كل ب ج انتج كل د ج وهو المقدمة الثانية
على هيئة عند الغرض والغرض الثالث بعض ج ب ج وكل ب فقول كل دا وكل
د ب فاذا اضمننا ه الى بعض ج ب لم ينتج جزئية كبرى الاول والغرض الرابع بعض ج ب
ج ولاشي من اب قلنا كل دا وهو مع بعض ج ب لم ينتج والغرض الخامس من موقعية
جزئية صفري وسالمة كلية كبرى بعض ج ب ج ولاشي من اب قلنا كل د ب وهو
مع بعض ج ب لم ينتج والغرض الثاني د ب كل ب ج وبعض ب ب فقول كل د ب
وكل د ب ج فاذا اضمننا كل د ب الى بعض ب ب لم ينتج على هيئة الشكل الاول
منتج واما في الشكل الرابع فان الغرض الاول كل ب ج وكل ب فان افترضنا في
الصفري قلنا كل د ب وكل ب لم ينتج لا يجي بها في الشكل الثاني والافترضنا
في الكبرى قلنا كل دا وكل د ب ضمننا كل د ب الى كل ب ج يحصل كل د ج فقول
كل د ج وكل د بعض ج ا والغرض الثاني كل ب ج وبعض ج ب ج ولاشي من اب فقول
في لاشي من دا اضمننا في الصفري قلنا كل د ب وكل د ج فان ضمننا كل د ب
الى بعض

الى بعض ج ب لا ينتج والافترضنا في الكبرى قلنا كل دا وكل د ب ومنه كل د ب
الى كل ب ج صفري ينتج كل د ج وهو مع المقدمة الثانية الافرأضية ينتج بعض
ج ا والغرض الثالث لاشي من اب ج وكل ب ولا بد قلنا افترضنا في بند
الغرض لان ينتج كلية والافترضنا لا ينتج الجزئية لان المقاسم الثاني فيه
لا يستلزم ان على هيئة الشكل الثالث والغرض الرابع كل ب ج ولاشي من اب
فان افترضنا في الصفري قلنا كل د ب وكل د ج فقول كل د ب ولاشي من اب
انتج لاشي من دا ثم نقول كل د ج ولاشي من دا انتج من الثالث بعض ج ب ب كبرى
والافترضنا في الكبرى فقول كل دا ولاشي من دا اضمننا لاشي من د ب
صفري الى كل ب ج لم ينتج او كبرى فهو من اب عند الغرض بعينه والغرض الخامس بعض
ب ج ولاشي من اب قلنا لاشي من د ب صفري لم ينتج مع بعض ب ج وان جعلنا
كبرى فهو من اب عند الغرض بعينه فقد بانه من اب الاستقضاء ان الافرأض في
المقدمات الكلية لا يتم الا في الغرض الاول من الشكل الرابع في الكبرى والافترضنا
الرابع في الصفري وقد بسطنا الكلام لمناقشة الاقدام وقد تجرت في بواو في الام
فقد تم في المقدمة الكلية اه لعل وجه الاختصار في افترضنا بواو في الام قد اتم
الشكل الرابع قال فلان من بعض تلك التفرض التي التفرض المذكور تكون السالبة بسيطة
واعلم ان اتا ج ا ه بهذا حكمه من الشكل المذكور المتقدم والمناقشة
بان اتا ج ب من الغرض الثالثة على عكس السالبة الجزئية كمنها في لا وليس في مقدمة
التجسس وفي الثالث في النتيجة والافترضنا ان الحكم السالبة الجزئية مطلقا موجبة
او غير موجبة كما ذهب اليه المتقدمون فلان ج فيها والافترضنا في كذا حكمها كما ذهب
اليه المتأخرون كما عرفنا انتاج المحدثات هي الاقضية كما صلتها استواء كانت
الكثرة موجودة في الحقيقة بالفعل او غير موجودة في المثل انت تغيرا او الحقيقة لا يكون
منها بعضا لانها الاشكال اه يعني اذا غيرت كجته في المقدمات لا بد ان يغير في النتيجة
لان النتيجة لازمة من المقدمات الموجبة واللازم من الموجبة موجبة لا يكون
الصفري حقيقة اه اي ما عدا الممكنة عامة او خاصة فيدخل في الحقيقة احدى عشرة
قضية بسيطة او مركبة لان الكبرى تدل على ان كل ه هذا مبني على ما ذهب اليه الشيخ

111

من انما انضاف ذات الموضوع بعينه بالاعتقاد والى ما يقع بهذا الاستدلال لان الحكم
لو كان مثبتا على ما ذهب اليه الفارابي فلهذا شبه في نتائج الممكنة لانه راجع الى الصفه
في الاوسط فان موضوع البري كل ما هو الاوسط بالمكان والاصغر اوسط
بالمكان فليست الحكم منه اليه بالفروض قال الشيخ في شرح المطالع وعندى انه
لا فرق بين المنهيين في ذلك فان العقل ليس باخذ واجب نفسا لا مراد يجب
الفرض العقل ووجبت في الاوسط لانه الاوسط مما يمكن ان يكون
اوسط ويقرضه العقل اوسط بالفعل والعقل المذكور من دفع لانه ليس يصدق
كل مركوب زيد فرنس بالفروض اذا كان مما يمكن ان يكون مركوب زيد وفرنس
العقل لا يكون مركوب زيد بالفعل فليس بعض مركوب زيد بفرنس بالفروض
و ايضا الممكنة مساوية للمطلقة على ما تزم من اعتبار الفروض بمعنى الاثم فما
تضمنتها طهنا مع ذلك حتى جعلوا احد ما شئنا والاخرى عقيمة والاصغر
ليس مما هو اوسط اذ يعني على تقدير كونه الضمري ممكنة لم يلزم ان يكون اوسط
بالفعل اذ لا مكان اعم من العقل كماله يكون الا اوسطا وسط بالفعل ويبقى في التزم
وانما قلنا قال في زياد وجب قال في الفرض المذكور انه وهو فرض المكان صفه
شعبي ثبت لا حد على بالفعل واول الاخر فيكون النوع الاخر مسلوبا عما له تلك
الصفه بالفعل بالفروض مع امكان ثبوت الصفه له فلا يمكن سلب الصفه عن النوع
الاخر كما فرضا مكانه مركوبية زيد بفرنس والى انما يتصور بالفرض دون الكمال
في يصدق كل مركوب زيد فرنس بالفروض مع صدق لاشي من مركوب زيد
بما بالفروض لانه المقبر في وصف الموضوع ان يكون بالفعل كما هو في الشئ
وما يصدق عليه انه مركوب هو الفرض لا يتصور الكمال مسلوبا عن المركوبية بالفروض
دول مسلوبية المركوب عن الكمال لا يصدق لاشي من الكمال مركوب زيد بالفروض
فعلى هذا لا يقال ان صدق قول كل مركوب زيد فرنس بالفروض يستلزم
كذب قول كل حمار مركوب زيد بالمكان فانفاد يشترط من كذب الضمري
دول كونه ممكنة بل يستلزم كذب قول كل مركوب زيد حمار بالمكان وليس الضمري
كل مركوب زيد فرنس بالفروض اذ لا يقال لصدق بمن القضيبة لصدق
لا شيء

لا شيء من مركوب زيد حمار بالفروض وهو منسكك لاشي من الكمال مركوب زيد
وانما فليست يصدق كل حمار مركوب زيد بالمكان لاننا نقول بالمكان انما يجب
لا يثبت في دوام السلب نعم لو استلزم الفروض كماله متافيه له كذا قيل
في حكم على المركوب بالفعل لا يتعدى اذ لا يلزم الضمري بناء على اخذ جهة
الامكان في الضمري فلا يتكرر كذا الاوسط فقد علم ان مدار عدم تعدية الحكم
اخذ الامكان بهذا مراد من قال ان تفرع هذا على ما تقدم محل بحث لان مدار
عدم تعدية الحكم عدم جعل الاوسط مركوب زيد بالفعل لا على عدم كونه مركوب زيد
بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد وجعلته كذلك يتعدى الحكم اليه وجنابا
انت بها اذ انما لولا في جهة النتيجة ان كانت البري احد الوصفيات الاربعة
يكون الاوسط اربعة واربعين حاصله من ضرب احدى عشرة في اربعة وان كانت
احدى الشئ الباقية يكون تسعة وتسعين حاصله من ضرب احدى عشرة في تسعة
في النتيجة كالفرض اذ انما الى قوله اما الاول فطهنا بوجه اول لانه مثلا
اذا كانت البري المشروطة العامة او الكيفية العامة او الكيفية في النتيجة
باخذ جهة الضمري من غير نظر الى جهة البري ليس الا في وليس مطلقا بل ان لم يكن
الوجه جهة الا دوام او الفروض اذ لو وجدت بانها لا يثبت لا حذف يعني
لم توجد في النتيجة وكذلك لم توجد بانها اذا وجدت في الضمري ففروض مخصوصة
اي توجد في الضمري دول البري وتلك الفروض اعم من ان يكون ذاتية او عينية
او عينية ثم ينظر في البري اذ بعد حذف قيد الا دوام او الفروض او الفروض
المخصوصة او وجدت ينظر الى البري فاما ان يوجد فيها قيد الا دوام كما كانت
مشروطة خاصة او عينية خاصة او لا يوجد فانه لا يوجد كالا الحفظ يعني لما فخذ
بعد حذف الاوسط وحذف القيد والفروض عينية النتيجة وان وجد كما كانت
مشروطة خاصة او عينية خاصة بغير قيد الا دوام الى ذلك المأخذ فيكون النتيجة
فاحفظ هذا فسهل عليك فهم الجداول واما القول لاني فهو الاستدلال على الدعاوي
المذكورة والتحقيق بالسؤال والجواب فلان اندراج البنية اذ ان اندراج
الاوسط في الاوسط بحسب جهة المذكور لانه الكلام فيه فلا بد ان اندراج

110

ان الشئ كما يقضى انتهى بهذا الجواب بعيد عن السقوط في الغرض بالنتيجة
 الاولى من المختصات وان قلنا ان القزوين مستندة للادام كذلك القزوين
 مستندة للقزوين على التحقيق فيحتاج الى ابحاث وقال الشئ في شرحه لمطالع
 واعلم ان تمام البرهان على النتائج ببيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في مرتبة
 النتيجة ان خصائصها لا تفرق للقياس فارجع الى هذا الجدل وتفت عليه منقطة
 انه اعلم انك قد عرفت ان البرهان اذا كانت جزاءه صفات لا يرجع في النتيجة كما لم يكن
 بل انشأت ولا شروط فلا يحتاج الى التوضيح بالجهد ولما اذا كانت من الصفات
 الاربع في النتيجة كما يقضى لكنها متساوية باعتبار الشرط المنتهى على حد
 لادام القزوين ولا ضرورتها وحذف القزوين المحصورة بالقزوين فتم
 لادام البرهان الى المحصول ان وجدت اذا تم بعد ان كان اصل من المختصات
 اذا كانت البريات كالوصفات الاربع اربعة واربعون فالاول مركب من
 القزوين والمشروطة العامة وينتج ضرورية كما يقضى بل انشأت في جهة
 كقول كل ج ب بالقزوين وكل ب ا بالقزوين مادام ب فينتج كل ج ا
 بالقزوين وان في مركب من الدائمة والمشروطة العامة وينتج دائمة
 كما يقضى كقول كل ج ب بالادام وكل ب ا بالقزوين مادام ب فينتج كل
 ج ا بالادام وان ثبت مركب من المشروطين العامين وينتج مشروطة
 عامة ايضا كقول كل ج ب بالقزوين مادام ج وكل ب ا بالقزوين
 مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج والرابع مركب من العرفية العامة والمشروطة
 العامة وينتج عرفية عامة ايضا كقول كل ج ب مادام ج وكل ب ا بالقزوين
 مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج وانما من مركب من المطلقة العامة والقزوين
 العامة وينتج مطلقة عامة ايضا كقول كل ج ب بالاطلاق العام وكل ب
 ا بالقزوين مادام ب فينتج كل ج ا بالاطلاق العام وان كان مركب من
 المشروطة العامة والمشروطة العامة وينتج مشروطة عامة بحذف قيد الادام
 من القزوين كقول كل ج ب بالقزوين مادام ج لا دائما وكل ب ا بالقزوين
 مادام ج فينتج كل ج ا مادام ج والسابع من العرفية العامة والمشروطة العامة

وينتج

وينتج عرفية عامة بحذف قيد الادام ايضا كقول كل ج ب مادام ج لا دائما
 وكل ب ا بالقزوين مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج وان كان من الموجودية
 الدائمة والمشروطة العامة وينتج مطلقة عامة بحذف قيد الادام ويكون
 جزئيا الاول مطلقة عامة كقول كل ج ب بالفعل لا دائما وكل ب ا بالقزوين
 مادام ب فينتج كل ج ا بالاطلاق العام وان كان من الموجودية العامة ضرورية و
 المشروطة العامة وينتج مطلقة عامة ايضا بحذف قيد الادام ويكون جزئيا
 الاول مطلقة عامة كقول كل ج ب بالفعل لا دائما وكل ب ا بالقزوين
 مادام ب فينتج كل ج ا بالاطلاق العام والعاشرون الواقعية والمشروطة العامة
 وينتج واقعية مطلقة بحذف قيد الادام ويكون جزئيا الاول واقعية مطلقة
 كقول كل ج ب بالقزوين في وقت كذا لا دائما وكل ب ا بالقزوين مادام ب
 فينتج كل ج ا بالقزوين في وقت كذا وانما في عشر من المنتشرة والمشروطة العامة
 وينتج منتشرة مطلقة بحذف الادام ويكون جزئيا الاول منتشرة مطلقة كقول
 بالقزوين كل ج ب في وقت كذا لا دائما وكل ب ا بالقزوين مادام ب فينتج كل ج ا
 بالقزوين في وقت كذا وانما في عشر مركب من الضرورية والعرفية العامة وينتج
 دائمة بحذف القزوين المحصورة بالقزوين ولا يستلزام دوام ثبوت الاكبر للادام
 دوام ثبوت الاكبر لا يصغر كقول بالقزوين كل ج ب وكل ب ا مادام ب
 فينتج كل ج ا مادام ج وانما في عشر من الدائمة والعرفية العامة وينتج دائمة
 كقول كل ج ا مادام ج وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج والرابع عشر
 من المشروطة العامة والعرفية العامة وينتج عرفية عامة بحذف القزوين المحصورة
 بالقزوين كقول كل ج ب بالضرورة مادام ج وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا
 مادام ج وانما في عشر من العرفية العامة وينتج عرفية عامة ومشاكله
 كما مره السادس عشر من المطلقة العامة والعرفية العامة وينتج مطلقة عامة
 كقول كل ج ب بالاطلاق العام وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا بالاطلاق العام
 والسابع عشر من المشروطة العامة والعرفية العامة وينتج عرفية عامة بحذف
 قيد الادام وقيد القزوين المحصورة كقول كل ج ب بالضرورة مادام ج

١١٤

لا دائما وكلاب ادا دام بفتح كل ج ادا دام ج وان من عشر من العرفية الخاصة
 والعرفية العامة وينتج عرفة عامة بحذف قيد اللا دوام كقول كل ج ب ادا دام ج
 لا دائما وكلاب ادا دام بفتح كل ج ادا دام ج وان من عشر من الوجوه ودية اللا دوامة
 والعرفية الخاصة وينتج مطلقة عامة بحذف قيد اللا دوام ويكون جزئيا الاول مطلقة
 عامة كقول كل ج ب بالفعل لا دائما وكلاب ادا دام بفتح كل ج ابا للاحاق
 العام والعشرون من الوجوه ودية اللا ضرورة والعرفية العامة وينتج مطلقة عامة
 بحذف قيد اللا ضرورة ومثاله كافر ادا دى والعشرون من الوقية والعرفية العامة
 وينتج مطلقة وقية بحذف قيد اللا دوام وقيد القرون المخصوصة فيبقى ينتج مطلقة
 وقية لا وقية مطلقة كما كان في صحت كون الابر مشروطة عامة كقول كل ج
 ب بالضرورة في وقت معين لا دائما وكلاب ادا دام بفتح كل ج ب في وقت
 معين وان في الشرول من المنتزعة والوقية وينتج مطلقة منتزعة بحذف
 قيد اللا دوام وقيد القرون المخصوصة فيبقى ينتج مطلقة منتزعة لا منتزعة
 مطلقة كما في السابق كقول كل ج ب بالضرورة في وقت ما وكلاب ادا دام ب
 ففتح كل ج ا في وقت ما وان ثلث والعشرون من القزرة والمشرولة الخاصة
 وينتج ضرورة لا دائمة بقسم قيد لا دوام الكبرى الى الملتفظة فكلما لا ينتج كقول
 كل ج ب بالضرورة وكل ج ا بالضرورة ادا دام ب لا دائما ففتح كل ج ا بالضرورة
 لا دائما قد عرفت ان الناس الضار في المقدمات لا يتركب من الضرورية مع
 المشروطة الخاصة ومع العرفية الخاصة لان النتيجة اللازمة اعني الضرورية اللا دائمة
 ولا دائمة اللا دائمة مع وان لا يكون لازما للصدق والربح والعشرون من
 الدائمة والمشرولة الخاصة وينتج دائمة لا دائمة بقسم قيد اللا دوام في الكبرى
 الى الملتفظة كقول كل ج ب ادا دام ج وكلاب ا بالضرورة ادا دام ب لا دائما
 ففتح كل ج ا دائما لا دائما وانما مسدودا من الشرولة العامة والمشرولة
 الخاصة وينتج مشروطة خاصة بقسم قيد اللا دوام ايضا كقول كل ج ب
 بالضرورة ادا دام ج وكلاب ا بالضرورة ادا دام ب لا دائما ففتح كل ج ا بالضرورة
 ادا دام ج لا دائما وانما دس والعشرون من العرفية العامة والمشرولة الخاصة

وينتج

وينتج عرفة خاصة بقسم قيد اللا دوام ايضا كقول كل ج ب ادا دام ج وكلاب
 بالضرورة ادا دام ب لا دائما ففتح كل ج ا ادا دام ج لا دائما والسابع والعشرون
 من المطلقة والمشرولة الخاصة وينتج وجودية لا دائمة بقسم قيد اللا دوام
 الى المطلقة العامة فيحصل الوجوه ودية اللا دائمة كل ج ب باللاحاق العام وكلاب
 بالضرورة ادا دام ب لا دائما اذ عرفت بهذا التخصيل فتبليك استخراج ابا قية
 لقد بسطنا الكلام ليعلم الغم على الاذنا لا فطنت او طبقتا كل واحد منهما احد
 الا حريه اذ يعني ان كل واحد من الشرطين مرة وبعين امرين لان كل واحد
 من القضايا النكسة السوابة اعني الاتمين والمشرولتين والعرفيتين
 من القضايا السبع اعني الوقيتين والوجوه وتبين والممكنة والمطلقة
 الخاصة لان المشروطة الخاصة اخفض من المشروطة العامة اذ هو مخصوص
 ان المشروطة الخاصة مقيدة والمشرولة العامة مطلقة والمقيدة اخفض من المطلقة
 والمشرولة العامة اخفض من العرفية العامة والاخض من الاخض اخض وكذلك
 بالنسبة الى العرفية الخاصة او مخصوص ملحق الشيء من ملحق الشيء الاخر يستلزم
 خصوص مقيد ذلك الشيء من مقيد ذلك الشيء الاخر واما اخفضها من المطلقة
 الخاصة والممكنة معلوم اذ هي اعني القضايا كما تركب من خصوص الوقية منها
 ايضا لا مشتركة كما مع الوقية في عدم الانكاسس والوقية من السبع الباقية اذ
 وفي بعض الشيء اخفض من الباقية وهو انساب فيلزم على الشيء المكتوبة على
 معمولي عالمين مختلفين بلا تقدم جاز وعلى اني تعذر الصواب اذ يقال من الشيء
 ابا قية اذ ابا قية ليست بصفة واما دخول الوقية فيها فليس بموافق لاستعمال
 التخصيل بين اذ لا بد من التخصيل في التخصيل عليه كما بين في محله ومع الكبرى
 الوقية غير منتج اذ في التخصيل الاولين اللذين هما اخفض القزوب فانما ينتج
 اذ من في القزوب الثاني واما في القزوب الاول فكلما اذ اجبت المحل فانما ليس معدود
 وقت وكل مختلف لا مض بالضرورة ادا دام مختلف او في وقت معين لا دائما وشي
 من القزوب من الشيء لا مض في وقت معين مع متاع السب في الاول والايجاب
 في الثاني لصدق كل مختلف قزوب بالضرورة اذ هو ينتج السب باللاحاق العام

١٢٥

ومعلوم ان الاختلاف في مادة واحدة في الاستدلال على عدم الاتساق فلا بد ان يكون
 اذ اتحدنا في وقت انجنت دائمة لا تتغير اليك والسبب بالفروض المتشابهة
 في وقت واحد مع كذب النتيجة لكن انما معنى على استمرار الدوام المفروض
 وثاني انه اربعة وثاني انه اربعة واربعه انما تابعة لثلاثة واربعه تابعة
 للصغرى اما الاول فانه اذا صدق الدوام على احدى المقدمات في ضرورة
 او دائمة وان كانت ضرورية فاما ان يكون صغرى او كبرى واما ما كانا فلي مع البتة
 عشر صا لمجمل خمسة وعشرين سقط واحد بالثلاث الضرورية اذا كانت
 صغرى يحصل ثلث عشر قسمتها فليكون احدى المقدمات ضرورية صغرى مع
 ضرورية كبرى واذا كانت كبرى ايضا يحصل ثلث عشر قسمتها فليكون احدى
 المقدمات ضرورية مع ضرورية وهو تكرار القسم الاول بعينه وان كانت دائمة
 فلي مع الضرورية لا عتبارا في اختلاف الضرورية وغير المتكافئة لثلاث
 فلا يكون الا مع الشتر فلي ما صغرى او كبرى يكون تسعة عشر سقط واحد بالثلاث
 واما ان في قبيل الاسماء سبعة وسبعين اختلافا اى من الاختلافات
 المائة والتسعة والتسعين استقلت ثمانية اى بمذاهب الشرط الاول اوضح
 يكون الكبرى الا التسعة المتكافئة السواب فالتسعة ثمانية اى ان النتيجة كانت
 اثنتي عشرة في الضابط المذكور الى ثمانية الا ان النتيجة تابعة لثلاثة او لثماني
 على التقديرين والاثنتي عشرة اذ لم يكن احدى المقدمات ضرورية ودائمة فلي
 قيد الا ضرورية والدوام والاثنتي عشرة ان حذف الفروض من الصغرى فتعدي
 الى ثبات كل واحد منها اتيح الفروزة في هذا الشكل اى فيه بحث لما في ثلث المشهور
 فانه يصدق لاشي من الكاريزس بالفروض وكل مكو ب زيد فزيس بالفروض
 مع كذب قول لاشي من الكاريزس ب زيد بالفروض لصدق يقينه وهو
 بعضا كذا مكو ب زيد بالمكان فاعلم ضرورة السبب على الاخرى لانه احدى
 مقدماته موجبة ضرورية والاخرى سلبية ضرورية فيلزم ان فاة الضرورية هو
 الا صغرى والكبرى مع كذب قول لاشي من الكاريزس بالنتيجة اى به ثبت ان قول
 فلاولى لا يوتى بمس النتيجة والعقبة الصادقة موجبة جزئية لا فاة الحق فلانها



ان كانت مع بسيطة اى بمعنى ان قيد الوجود اما في احد المقدمات او في كليتها
 واما ما كان فليحصل شرط الاتساق متفقا اى اذا كانا في احد المقدمات فلانها
 مخالفة للاخرى في الكيف فيكون قيد وجودها موافقا لها في الكيف والاتساق
 في هذا الشكل مع المتشبهتين في الكيف واما اذا كانا في المقدمات معا فلان وجود
 كل منهما لا يتبع مع اصل المقدمات الاخرى لما تروا مع وجودها اذ الاتساق في هذا
 الشكل مع المتشبهتين وان كانا معمكنين ولا مع مطلقة وممكنة فلان المقدور
 ان الدوام اى تخصيص المقدور على الصغرى لان الكلام في حذف قيدها وانما في المقدور
 عدم صدق الدوام على شئ من المقدمات وان كانت الاختلافات المذكورة
 اخلا لا اختلاف فلا بد ان المشروطة مع الفروض اى الوقيفة مع الضرورية افعلا
 واذا حاولت تفصيل انما اعلم انك عرفت من الضابط ان الاختلافات
 المتشبهة للدوام اربعة واربعه وهي في صورت صدق الدوام على احدى المقدمات
 وتفصيله ان الصغرى اذا كانت ضرورية فالكبرى احدى الثلث عشر يتبع في ثلث عشر
 صور دائمة ممكنة لاشي مع ب بالفروض وكل ب بالفروض فلياشي مع ب
 واما كل ب بالدوام فلياشي مع ب واما او كل ب بالدوام فلياشي مع ب
 واما فليحسب فليحسب النظام الكبرى من القضايا الباقية فيحصل ثلث عشر نتيجة كلها
 دائمة وان الكبرى اذا كانت ضرورية فالصغرى احدى الثلث عشر يتبع في ثلث عشر
 صور دائمة لسقوط صدق واحدة كما عرفت التا وفاله كما في صورت كونها صغرى
 يحصل الصغرى مع وضع الكبرى وبالطبع وان كانت الصغرى دائمة وهي لا يكون
 مع الضرورية لا يتبادر في اختلاف الضرورية ولا يكون مع المتشبهتين لعدم اثباتهما
 فليكون مع العشرة الباقية فيحصل عشر صور يتبع في كلها دائمة ممكنة لاشي مع ب
 بالدوام وكل ب بالدوام فلياشي مع ب بالدوام او كل ب بالدوام فلياشي
 مع ب واما فليحسب فليحسب الباقية وان كانت الكبرى دائمة وهي ايضا لا يكون مع الضرورية
 والمتشبهتين فيحصل تسع صور لسقوط واحدة بالثلاث والجدول المذكور في هذا الكتاب
 ليس المقصود المذكور تركه بناء على لزومها وحالة على فهم المتأمل وقد عرفت ايضا
 منه الا اختلاف النتيجة التي بعة للصغرى ارجعوا بشرط حذف الدوام والاضرواح

147

منها في النتيجة وحذف الضرورة منها من سواها كانت وصية او وقتية وتنفذ
اما البريات بشرط الاول اما المشروطين واما العرفيين واما الذاتيين وسقطت
الذاتية لانها في صورت عدم صدق الدوام على احد المقدمتين فثبت الرابع
البريات في الصفات الا على العشر كجمل اربع واربعون صورة سقطت
اربع صور في صورت كون الصفري ممكنة بسبب شرط الثاني وهو ان الممكنة اذا
كانت صفري لم تستعمل الا مع المشروطين فثبت اربعون صورة كما في جدول
الكتاب وهي ان يكون الصفري مشروطة عامة او عينية عامة او مشروطة خاصة
او عينية خاصة ففي هذه الصورة اربعة قضيت كانت البريات من المشروطين والعرفيين
نتيجة عينية عامة بخلاف الصفري في المشروطة العامة مع حذف الدوام
في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وان تكون مطلقة عامة او وجودية لادامة او حادثة
لا ضرورة ففي هذه الصورة اربعة قضيت كانت الصفري من العرفيين الرابع
مطلقة عامة حذف الدوام واللا ضرورية من الوجوديين وان تكون
وقتية ففي هذه الصورة اربعة قضيت كانت البريات من العرفيين الرابع
مطلقة وقتية حذف الضرورة واللا ضرورية لا وقتية مطلقة لوجود الضرورية
وإن كان تكون مشتركة ففي هذه الصورة اربعة قضيت كانت البريات من نتيج
مشتركة حذف الضرورية والدوام مشتركة مطلقة لما مر وان تكون ممكنة عامة
ففي هذه الصورة الا كانت البريات من المشروطين نتيج ممكنة عامة وان كانت
عرفيين ففقيمة وان تكون ممكنة خاصة ففي هذه الصورة عقيمة في كل صورة
فقد ما يتناقض فكل من الشاكرين ان يكون الصفري فعلية اذ هي ما عدا
الممكنين من العرفيين الثالث عشر كانت جهة النتيجة جهة البريات قال الشيخ
في شرح المطلب اعلم ان الصفري الضرورية والذاتية مع الفعليات كمنع
الوقتيين والوجوديين والمطلقة العامة نتيج مع ذكرنا من النتيجة وهو ما يتبع
البريات بحسب جهة حيث لادامة في الثالثة الاول ولا ضرورية في الرابعة وحيث
مطلقة في الخامسة اذا صدق مثلا كل ب ج دائما وكل ب ا بالاطلاق ينتج
بعض ب ج احيى هو لا بد منه اجتماع وصفي الا صفرا والاكبر حينا ما لا ينفك

الاول

الاولى بالصفراء اما وانصافها بالاكبر بالفعل وكذا الكمال بدل البريات لا شيء
منها بالافعال ينتج بعضا ليسا جميعا هو لا بد منه عدم اجتماع الوصفين
في الاول وقت ما انتهى قيل مقصوده الاخر من على القوم بانهم قالوا النتيجة في
البريات وليس كذلك لانه النتيجة لا بد ان يكون الاخر قضيت يلزم القياس ومنه
ليس كذلك فانه كما يلزمها ما ذكره يلزمها الاخر من ذلك في طريق المذكور
انما بيا الحل ما يفسد الصفري ليرتد الى الشكل الاول ان العكس الحس و ذلك
في الصفري انما كبريا كقيمة فان كان لها احدى الشخ ينتج كبريات لما مر في الشكل
الاول وان كان البريات احدى الرابع ينتج كمال الصفري الذي هو صفري الشكل
الرابع بدو لا قيد الوجود وان لم يكن في البريات قيد الوجود كما مر في الشكل الاول واما
بالخلف وهو ان يضم بعضا ينتج الى الصفري ينتج ما يناقض البريات مثلا اذا صدق
كل ب ج بالفعل وكل ب ا بالضرورية ينتج بعض ب ج بالضرورية وانما لصدق لا شيء
منه ج ا بالامكان فحصل كبريات صفري القياس هكذا كل ب ج بالفعل ولا شيء
منه ج ا بالامكان ينتج لا شيء من ب ا بالامكان وقد كانت البريات كل ب ا بالضرورية
بصف واما الاخر اذ لا نقول اذا صدق كل ب ج بالفعل وبعض ب ا بالضرورية
يصدق بعض ب ج بالضرورية لانه يفرض بعض ب الذي هو بالضرورية وكل ب
بالفعل وكل ب ا بالضرورية فينتج الاو الى الصفري هكذا كل ب ج بالفعل وكل ب
ج بالفعل ينتج من الشكل الاول كل ج ج بالفعل ثم يجعل هذه النتيجة صفري المقدمة
الثانية هكذا كل ج ج بالفعل وكل ب ا بالضرورية ينتج بعض ب ا بالضرورية من هذه
الشكل لكنه من غير باجلى لانه ينتج مع الصفري اذ يعني ان قضيت مفهوم الدوام
اذ جعلته كبريات مع تلك الصفري ينتج لادوام النتيجة لا شيء يكون البريات غير الوصفية
الرابع والنتيجة تابعة للبريات ما عرفت وتنزيل نتيج اذ قد عرفت بشرط فعلية
الصفري سقطت ستة وعشرون قسمتها لثلاثة عشر واثنتان عشرين واربعون
فاربعة واربعون في صورت كون البريات احدى الوصفيات الرابع وسبعة وسبعون
في صورت كون البريات احدى الشخ ولم يتعرض لبيانها باجود لظهورها بسبب كونها نتيج
تابعة للبريات بلا تغيير وتعرض بيان الاول لتبسيطها في الفكرة فلما تمت بيانه ان الضرورية

127

والدائمة والمشرطة العامة والعرفية العامة والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة
 او كانت احدهما صغرى فاذا جعلت المشرطة العامة والعرفية العامة كبرى فالنتيجة
 حينية مطلقة لان الاربع الاول تنكس اليها والى اثنين تنكس الى الحينية مطلقة
 لا دائمة فحذف اللادوام يكون البرى احدى العائتين ما عرفت فصارت حينية
 مطلقة ايضا واذا جعلت المشرطة الخاصة والعرفية الخاصة كبرى فالنتيجة حينية
 لا دائمة لان عكس الحائتين بهذه واما عكس الاربع الاول والى ليس بهذه
 يفرم اليه اللادوام يكون البرى احدى الحائتين ما عرفت فصارت حينية لا دائمة
 واما المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية الضرورية والوقفية
 والمشرطة اذا كانت احدهما صغرى فاذا جعلت المشرطة العامة والعرفية
 الخاصة كبرى فالنتيجة مطلقة عامة لان هذه الضغريات تنكس اليها واذا جعلت
 المشرطة الخاصة كبرى فالنتيجة الخاصة كبرى فالنتيجة وجودية لا دائمة لان الوجودية
 اللادائمة مركبة من مطلقة عامة وقيد اللادوام فيكون عكس لهذه الضغريات
 مع قيد اللادوام بسبب ضم اللادوام **قوله** بحسب جهة شرائطه هذا معنى على كون صغرى
 المنتجة ثمانية لا على ما ذهب اليه المتقدمون من اخصارها الى خمسة من الضغيات
 اى ما عدا المكنية فيكون الاقسام ثمانية وواحد وعشرون اى حاصله من ضرب احدى
 عشرة الى ثمانية فلهذا قول في القواعد السابقة مثل بالقرب الاول لانه اخف
 الضروب التى صغرى موجبة هو بالقرب الاول والممكنة ان كانت حقيقة فيه يكون
 في الكل حقيقة وصدق هذا الاختلاف كما اذا قلنا كل ان لا كاتب بالامكان
 وكلنا طوائف لا بالضرورة والحق الايجابى وهو قول كل كاتب ناطق
 الشرط ان ناطق وهذا الشرط يبقى الاقسام المنتجة في كل من الضروب الحينية
 الاخرى التى مقدمتها سابعة وستة وهى اى حاصله من الضغيات الاخرى
 عشرة مع الست المنكسة واما السوابب الساقطة بهذا الشرط ففى
 الوجودية والمطلقة العامة والممكنة لا فقلنا لا بالشرط الاول
 الشرط ان لا ناطق لانه لا بد من الضرب ان لا ناطق هو من كائين والضرورية
 سابعة ينتج سابعة من احدى الاربع كونه صغرى احدى اللاتميتين وكون الكبرى
 من الضغيات

من الضغيات الست المنكسة السوابب فى بقى الاقسام المنتجة فدرسته وارجع
 الى حيلة من ضرب الضغيتين اللاتميتين مع الضغيات الاخرى عشرة ومن الضغيات
 المشرطة والممكنة مع العرفيتين مع الضغيات الست المنكسة السوابب واعلم
 ان اى من الشرط ان ناطق قال العلة من الشرط والى والقوم اعتمدوا على ان كل
 ضرب يتشكل على سبب فتنتج سابعة فاذا اى بصوت انتاج السبب فقدم المط
 والمخفى لا يقول لم يكونا لا يكونا ينتج موجبة ممكنة والنتيجة لانه لا يستبعد
 من السوابب وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع اخف المقدمات بل لا بد
 بهذه القاعدة ان تثبت باستقراء البرزخيات فلو ثبت شئ من جزئياتها كان دور
 لتوقف ثبوتها عن على ثبوت ذلك الجزئى وبالعكس الشرط الرابع
 فيبقى الاقسام المنتجة في القربان سبعة وستين اى حاصله من ضرب الاحدى
 عشرة من الضغيات مع الكبرى المنكسة السوابب التى هى اللاتمات والمشرطة
 والعرفية كما عرفت فى سبق فى بحث اخصار الضروب الى خمسة عند
 المتقدمين فذكرنا على الاقسام المنتجة اربعة الشرط الخامس فى بقى
 الاقسام المنتجة احدى عشرة اى حاصله من ضرب الحائتين الضغيتين مع البرزخيات
 الست واما لم يترك الشرط كونه صغرى الثامنة من احدى الحائتين مع انه
 قد ذكر فى فصل ثبوت سد ولم يفرق من الشرط ذلك فى سبعة القربان وتس
 والسابع مع انه لا بد منه لما بينه الشئ بقوله ومن ههنا يظهر
 فى القربان الاولين ان بالقرب الاول له ما كان المقدمات فيها موجبتين الاول
 من موجبتين كائين ينتج موجبة جزئية والثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج
 موجبة جزئية فى عتب الشرط الاول وهو كونه المقدمات حية من الضغيات المنتجة
 فى القربان الاولين فى الصور المائة واحد وعشرون عكس الضغيات فاما كانت
 ضرورية او دائمة فاية فينة كانت البرى مع الضغيات الاخرى عشرة فالنتيجة
 حينية مطلقة لكونها عكس الضرورية والدائمة وان كانت الكبرى احدى الست
 المنكسة السوابب وهى اللاتمات والمشرطة والممكنة فانه كانت
 الصغرى من الضغيات الاحدى عشرة ضرورية او دائمة او مشرطة عامة

128

او عرفة عامة فالنتيجة حينية مطلقة لكونها عكسها او مشروطة
عامة او عرفة خاصة فالنتيجة حينية مطلقة لا دائمة لكونها عكسها او
مطلقة او وجودية دائمة او وجودية لا ضرورية او عرفة او مشتقة في البرية
مطلقة عامة لكونها عكسها او كانت البرية احدى القضايا البقر المنطقية
السواب وهي من خمسة الوجودية والوقتية والمطلقة العامة في كانت
الصفري ضرورية او دائمة فالنتيجة ايضا حينية مطلقة ولا كانت احدى من الشرح
البرية فالنتيجة مطلقة عامة عند بيان تفصيل الجداول الاولى وفي القرب
دائمة او قد علم ان المنتج من الاختلافات بحسب الشرط وهو احدى الاربع كونا
الصفري احدى الازمانتين وكون البرية من القضايا البقر المنطقية السواب
سبعة واربعون فالنتيجة ان كانت الصفري احدى الازمانتين والبرية اية قضية
كانت من القضايا البقرية الا احدى عشرة فيحصل اثني وعشرون فصا فكل ذلك ان كانت
البرية احدى الازمانتين والصفري اية قضية كانت من المشروطين والبرية
فيكون الاقسام المنتجة للذاتية ثلثين موزعة وان كانت الصفري عرفة خاصة
او مشروطة خاصة والبرية اية قضية كانت من المشروطة العامة او العرفة العامة
او المشروطة اية خاصة او العرفة اية خاصة فالنتيجة عرفة لا دائمة في بعض كونا
عكسها احدى قضيتين التبعين الحكيمة وان كانت الصفري العرفية العامة المشروطة
العامة والبرية من القضايا الاربع المذكورة في النتيجة عرفة عامة لانها عكس
للعامة فيكون الاقسام المنتجة لهذه النتائج ثمانية موزعة وان كانت الصفري
اخذى المشروطين او العرفيتين والبرية من المطلقة العامة او الوجودية الدائمة
او الوجودية الضرورية او العرفية او المشتقة فلا ينتج شيئا لا تنطبق شرط
الاشراج عند تفصيل الجدول الثاني وفي الرابع والى مساهم الرابع ما يتركب
من موجبة كلية صفري وسالبة كلية لبرية ينتج سالبية جزئية والى مساهم ما يتركب
من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية لبرية ينتج سالبية جزئية قد علم ان السالبة
المستعملة في هذا الشكل يجب ان يكون منسكسة وبسبب شرط الاول وهو كون
النتيجة قيد من التبعيات وبسبب شرط الثاني في يبقى الاقسام المنتجة في هذا
الفرع

النتيجة ستة وستون وهي التي يحصل من القضايا البقرية الا احدى عشرة والبرية كانت احدى الازمانتين والصفري
اية قضية من احدى التبعين المنسكسة ينتج قضية دائمة وان كان الصفري احدى
الازمانتين او احدى العرفيتين او احدى القضايا البقرية والبرية احدى العرفيتين او احدى
القضايا البقرية فالنتيجة مطلقة لانها عكس الازمانتين والعرفيتين والبرية عكس
القضايا البقرية حينية مطلقة لا دائمة فيكون قيد الذات دائمة في عرفة وان
كانت الصفري مطلقة عامة او وجودية لا دائمة او وجودية لا ضرورية او عرفة
او مشتقة والبرية احدى العرفيتين او القضايا البقرية فالنتيجة مطلقة عامة لانها
عكس هذه القضايا البقرية عند تفصيل الجدول الثالث وفي السابع
الى في الشكل الثالث بعكس البرية لوجودها اليه بذلك عكس القضايا البقرية
ما يتركب من موجبة كلية صفري وسالبة كلية لبرية ينتج سالبية جزئية ولما كان
الاشراج عند القرب بعكس البرية يرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون البرية
ان السالبة قابلية لانها عكسها ولا تنسكس لانتهاجها الى المشروطة والعرفية
الخاصة فانها تنسكس لا عرفة اية خاصة فلا يتولد البرية في هذا القرب
اخذى القضايا حينية ولا بد ان يكون الصفري قضية بالشرط الاول فيبقى الاقسام
المنتجة اثنا عشر وهي التي يحصل من البرية احدى قضيتين مع القضايا البقرية
عشرة وقد علم من نتائج الشكل الثالث انه اذا كان البرية احدى القضايا البقرية بعكس
الصفري لا دوام البرية على النتيجة اذ لم يكن في عكس قيد الذات او ام فانه كانت الصفري
اية قضية كانت من الضرورية الدائمة والمشرولة العامة والعرفية العامة و
المشرولة اية خاصة والعرفية اية خاصة فالنتيجة حينية لا دائمة لانه عكس الازمانتين
وعكس العرفيتين حينية مطلقة فيقسم الذات او ام يكون حينية لا دائمة وكلها حينية
حينية لا دائمة وان كانت الصفري اية قضية كانت من المطلقة العامة والوجودية
والعرفية فالنتيجة وجودية لا دائمة لانه عكس من القضايا المطلقة العامة والوجودية
الادوام يكون وجودية لا دائمة لتركبها من المطلقة العامة مع قيد الذات او ام
تفصيل الجدول الرابع وفي الثاني من اقسام القرب السواب ما يتركب
من سالبية جزئية صفري وموجبة كلية لبرية ينتج سالبية جزئية والقرب الثالث ما يتركب

١٢٦

كذب الاتفاقة فعلى سبيل الاستلزام فلا بد ما قبل ان في هذا الشرط نظر لانه
 جعل كل من الموقوف والموقوف عليه العلم بصدق احد الطرفين او كذبهما وجاز
 ان يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه ولا يلزم الدور من هذا
 ثبت عدم انتاج الوضع في الاتفاقة واما عدم انتاج الرفع فلا لانه ان قال
 بين نقيضين طرفي الاتفاقة لا بطريق اللزوم ولا الاتفاق واما في الحقيقة فقط
 لصدق طرفها فلا يكون بين نقيضيهما اتفاق كذبها ولا لزوم لعدم الصلابة و
 اما في الاتفاقة العامة فليجوز صدق طرفها فلا يلزم من كذبها كذب طرفها
 مع ان كذب الشك في صدق الاتفاقة وهو قول بعض الافاضة في ضرورة توجيهه
 الشك ان العلم بصدق الاتفاقة متصلة كانت او منفصلة موقوف على العلم بصدق
 احد طرفيها اعني ان في الاتفاقة المتصلة وصدق احد طرفيها مطلقة في الحقيقة
 الاتفاقة الحادثة بكم وكذب في المنفصلة الاتفاقة الحادثة بكم وعلى صدق
 كذبها مما في الحقيقة فكذلك او في قوله او كذب لم يلغ اخلو فلو استفيد العلم بصدق
 الطرف في الشك في المتصلة او مطلقة في المنفصلة الحادثة بكم او كذب في مانعة
 اخلو لزم الدور ووجه يكون ذكر قوله او كذبها فقط استلزاما لادخل كذب الاتفاقة
 في الانتاج او كناية الاستلزام روي في الشرط ان ثلث بين الامرين والظ
 اليرود بين الامور ان ثلث الامور ان ثلث ما ان رايه بطله اللهم او يوافق
 وقت الاتصال والاتصال ووصفها بوقت المشتاك او وصفه والي كميل
 الشرط كناية الشرط فقط والامران الاخر في زيل اللهم كي جعله في شرح المطامع
 لكنه اتبع المصداق اشار الى ثلث الامور ان ثلث وكثرة وقوع الامر بين الاولين
 والمراد بكيفية الاستثابة اه فبداية ان كناية الاستثابة ولو كانت جملة
 لا يكون مجموع الافراد كي يثبت له كناية بل مجموع الاوضاع والازمان ان الاستثابة
 جزء من الشرط وكنايته تابع كناية الكل من اى وجه كان من الشكل ان ثلث
 اه وبهذا يقال كل كان الواجب والجزء موجود بين كان الواجب موجودا وكلما
 كانا موجودين كان الجزء موجودا وينتج من ان ثلث قد يكون اذ كان الواجب
 موجودا وكان الجزء موجودا فالصفر كان الواجب والجزء كان الجزء والجزء موجود

والى والمقدم وهو كان الواجب موجودا صدق دائما وان لم يكن
 الجزء موجودا كاذب دائما ويولس بواقع اصلا لا انتاج الجزء الذي
 لا يتجزى عند الحكم واستثنى نقيضه بانه عند الاستثابة مع رعاية
 جزء المقدم والى في اخذ النقيض والالوق في الخط مثلا فون كذا كالا مثلا
 ان ثلثا فهو ضا حث بالا لخلق العام فلو استثنى نقيضه ان ثلثا لم يلزم انه
 ليس بان لا لان بعضه ليس بان ثلثا فمثلا الخط فيه عدم
 اعتبار الدورام في نقيضه ان ثلثا مع ان نقيضه المطلقة العامة الزائدة
 فلا يلزم من وجوده التازم وجوده اللزوم اى على اللطاف واما لزوم وجود
 اللزوم عند وجود التازم في صورة المساواة فلهذا حصل المادة وبهذا ليس
 بمقتضى ان سلكا في العكس في الواقع انما ساء تسمية المركب والاستقرار
 والتمثيل بالواقع لان المركب فرع البسط وتابعة التمثيل والاستقرار غير متعدي
 لليقين ويعتد في هذا الحق لا بعيد اليقين من الشوايع وان عذيق سوفي فون
 اخر وذلك ان يكون اذ كان انما ساء وذلك لان انما ساء كان اقرب
 او استثنى ثلثا فمقدرة لا لازيد ولا انقص لانما ينسب من معلوم
 فلتاخي اما ان يكون للمط نسبة للمعلوم او لا وان لم يكن لا دخل له في معرفة وان
 كان فاما ان يكون لنفس المط نسبة الى المعلوم او لا جزاء فان كان لنفس المط
 نسبة وهو هنا قضية ويكون العلوم ايضا قضية لا انتاج كناية بالقبض بامه
 المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالانفعال او بالانفعال فيكونا طهرت
 مقدرة ان احديهما حقيقة تلك النسبة وان ثلث حقيقة ذلك المعلوم ولا حاجة
 الى زيادة مقدرة وهو انما ساء استثنى وان كانت النسبة الى المعلوم لا جزاء
 المط فاما ان يكون بكنى جزئية او لا حد حاد دون الاخر فالكان جزئية مع حث
 بسبب نسبة الى المعلوم مقدرة وانما هو انما ساء الاخر اني ان اذ كان المط ان
 الجسم محدث والمعلوم المتغير والجسم والمحدث اليه نسبت لا في جملة مقدرة
 كالجسم متغير محدث ويلزم منها المط فلا حاجة الى زيادة مقدرة وان كان لا حد
 جزئية نسبة دون الاخر لم ينتج المط فامل فيكونا حث قيساه يعني بالنظر

140

الاستنتاج اما بالنظر الى المبدأ فبما هو واحد قياسا لثباته وهو مركب من قسمين
 في تفرد ذكره بسبب كونه خلفا ويسمى مقابلة بالسنتيم فلهذا يصح جعله
 قياسا لثباته بركب وانما يسمى خلفا او استمى لانه ياتي بالمبدأ من خلفه
 اي من وراءه الذي هو مقتضى احد طرفي اخر في قسم متصلة او قد يكون
 ان قراني مركب من متعلقات احدها الملازمة بين المبدأ والموضوع على انه ليس
 بحق ونقيض المبدأ وهذه الملازمة بينه بذاتها والاخرى الملازمة بينه بنقيض المبدأ
 على انه حق وبين امرع ومنه الملازمة ربما يحتاج الى البيان لانه ينتج متصلة من المبدأ
 على انه ليس بحق ومن الامرع ينتج تحقق محال لكن ليس بمحقق فحق المبدأ
 ليس بمحقق بل هو صدق اخر من صدق مذكور في قائل له كالا
 الحكم في جميع جزئياته يعني اذا علم حكم جزئياته لم يحفل سواء كان بالضرورة
 بين الشيء وان ثباته ولا في ثبات الحكم في الحكمين وكذلك اذا لم يجرم العقل
 بالاختصاص سواء كان رد او لا بل حكم حكم شيع الاخر لا يثبت الحكم في الحكمين
 بل كلف في الصورة الاولى يسمى قياسا مقسما وفي الصورة الثانية استقراء
 مثال المقسم فكل حكم جسم اما مجزأ او جوهري او نبات وكل واحد مناهي فكل
 الاستقراء هو الاستدلال على حكم الحكمي بالحكام الجزئية والقياس المقسم
 هو الاستدلال على حكم الحكمي بالحكام الجزئية والاول بعينه النظر والثاني القياس
 في تعريف بالحكم الحكمي مبني على المسامحة بهذا خلاصة تحقيق الكلام في هذا المقام
 التمثيل اثبات حكم جزئي انه اي ما يثبت به حكم في جزئي لشيء في جزئي اخر
 لا يدل معنى مشترك بينهما مؤثر في ذلك الحكم وذلك المعنى المشترك مفهوم كلي
 مثا من هذا بين الجزئيين لكن الجزئي المقيس عليه يكون محالا بالمعنى المشترك
 في ثبوت الحكم المذكور له باي وجه كان ثم يسري الحكم منه الى الجزئي الاخر بذلك
 المعنى المشترك مع العلم بشرائط الحكم المذكور وارتفاع الموانع التي تحصيل
 عند العلم بتلك المقدمات صعب ولهذا يسمى الجزئي الاول والجزئي الثاني في النوع
 والمعنى المشترك عامة وجامعا معنى لثباته حادث لانه مؤثر في ثباته
 الى ان يثبت في الحكم وفي العلة اذا راد الى صورة القياس فيقال بكونه العالم مؤثر
 وكل مؤثر

وكل مؤثر حادث في العالم حادث واشتوا عليه المشتركة ان ثبات
 بهذه العلية طرف متعده كما في الاصول للمساواة لكونها مشتركة في وجود
 المشية للعلية والوجهان ضمنيان لانه فيه اشارة الى عدم اقدرة التمثيل
 اليقين لعدم خلو ثبوت العلة عن الاحتمال والاعتراف من هذا الدور لا لازم
 اعلم من العلية فلا يلزم كون المبدأ علة للحكم حتى يستلزم وجوده في النوع
 وجود الحكم فيه وكذلك السير والتقدم اذا كان ليس بعلية لعدم اعطائه جمع
 او صاف الشيء في نفسه الامر مع تسليم الحكم كقول وجود شرط في وجود
 في النوع وارتفاع مانع فيه ولم يكن في الاصل فتأمل كما يجب على المنطق التفرع
 في صور الاقيسة انما هي البحث في معنى التعريف والتقسيم وبين الاموال
 الثابتة باعتبار الانج كذلك يجب عليه ذلك البحث في موادها وبسبب
 الوجوب وبما لا يتعارض عن الخطا مشتركة بين الصور والمواضع في هذا البحث
 يحصل الصناعات الخمس وهي البراءة والجدول والخطابة والمغالطة والتمثيل
 في القيد الاولاه وهو قيد قوله مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا
 اما قوله بوا اعتقاد الشيء بانه كذا مقيد وجنسها من ملل الافراد وانما عبار
 فيكون معنى اعتقاد الشيء وهو التصديق الشامل للنظر والبرهان والجرم قبل
 الجرم بالشيء بانه كذا يعني من تطويل مع اعتقاده بانه لا يمكن ان يكون
 الا كذا على ان هذا التطويل فاسد لانه يوجب ان يكون في جزم اعتقاد والا
 مع ظهور بطلانه ولو سلم فلا اعتقاد وانما هو السبب لا كونه وايضا يجب
 ان لا يكون لا يقين الا في الغرور وايضا يجب بانه ما ذكره هو تفصيل معنى الجرم فانه يجرم
 بوا اعتقاد الشيء بانه كذا مع تجويز جانب النقيض باعتقاده انه لا يمكن ان يكون
 كذا او لا يشبهه في ان هذا عدم حاله اجمالية بعض ذلك فتقولك تخرج ان يكون
 في كل جزم اعتقاد الا اردت به بالفضل فلا يلزم وان اردت به بالحق فلا
 مجال لانكاره واندر في ايضا انحصار اليقين في الغرور فانه المراد بعدم الامكان
 عدم التجويز العقلي نعم لا ينزع في ان النظر ان يقول مع اعتقاده انه لا يمكن ان يكون
 الا كذا ذلك فتأمل لان الحكم بصديق القضايا به هذا وجه ضبط الانقسام

١٤٢

التي لا دليل الاختصاص والالزام يتم مع انه خرج في المواقف قضية سامعة
وهي الوجهية في المحسوسات فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادق لكل جسم
في جهة اما العقل انه لا يبدو استعانة من كنه او احسنه يعني الحكم
هو احسن بمعنى ان حكم العقل بعد الالزام لا يتوقف على امر اخر فلكانه الحكم
بحدف ما اذا كان الحكم مركبا في ثمة يتوقف الحكم فيه على انضمام قياسه حتى
بمجرد تصور الطرفين او يعني لا يخفى النفس منها بعد تصور الطرفين وملا حكمة
النسبة بينهما فما هو جلي عند الكل لو صرح بتصورات اطرافه ومنها ما هو
خفي كخفاء في تصوراته وبهذا القسم لا يخفى ايضا على الاذنان ان خرج في تصور
الا عند فصل العزلة كالبنة والحيوان او مدرست الفطرة باعتبار المضادة
للاوليات كما لبعض كمال والموام فلهذا تكون محتمل في هذه البداوى الاول
الست الكل اعظم اه اي الكل المقداري من احوال المقداري بل بواسطة
اه اي بواسطة قياس لا تغيب واسطة عن الذهن عند حصول الطرفين
فيكون تلك الواسطة غير الواسطة التي في النظريات وتسمى قضايا قياسها
معها اه من قرينة من الاوليات علم ان العقل يحتاج في الحكم في هذه القضايا
الى امر ينظم الى القضية التي حكم العقل بها ولا شك ان ذلك الامر يكون جاديا
تلك القضية فان كانت لازمة لها فهي القضايا قياسها معها وان كانت
غير لازمة في ما لا يكون حصولها بسهولة فهي الحسنيات وبصوتة وهي
النظريات وليست من البداوى الاول فان من تصور الاربعة اه الاربعة
ما يتركب من اربع وحدات والزوج هو كونه العدد مشتملا على عددين لا ينقل
احدهما على الآخر وهو غير الانقسام بمتن ويبيح حكم بانه زوج والاف حكم بانه
فرد في قيل ان الزوجية هو الانقسام بمتن وليس فوهم كما حكم بانه زوج
او غيب اه ويحدد ما يجده بنفوس لا بالانها كشعورنا به وان وافعال
ذواتنا واعلم ان احسنه لا يبيد الاحكام جزئيا كما في قولك هذه الن راحة واما
الحكم بان كلنا راحة فمستغنا ومن الاحاسن بجزئيات كثيرة مع الوقوف
على الحكمة ففعل الاحساسات بجزئية تعد النفس بقبول العقد الحكم من البدأ

التي من

التي من ولا شك ان تلك الاحاسات فان تولى الى السنين او كانت صالحة
فلولا ان العقل يميز بين الحق والباطل من الاحساسات لم يميز الضوابط على الخطأ
فعلينا هذا الفرق بين قول كلنا راحة وبين كل حيوان يركب فلهذا الحسنة
عند المنفع حيث جعلنا قول من المشاهدات والثاني من النظريات المستقرة
قد ذكره السيد قدس سره في بعض نصوصه انه ذات احسنه بعض جزئيات
ان راجع له حدسه بان كلنا راحة قيل عليه فيه كنه لانه لا ينفع في جعلها
من المشاهدات بل يميز من الحسنيات والثاني الفرق بينهما ان ما هو من المشاهدات
يدركه الجزئية بالكل والناط هو ادراك الحسنة وما هو من النظريات ليس كذلك
بل لانه في ما هو ادراكه جزئيات مطلقا وان تصادقا في بعض الامور فقل
بواسطة السماع اه ولا بد مع ذلك من انضمام قياسه حتى وهو غير قوم
يستعملوا طوعهم على الكذب وكل جزئيات قد تولد واقع ان العلم بهذا التماس
ما حصل بالقرينة وانه بعد المتواتر العلم البينة والقضايا لا يخلف خبر الرسول فانه
يخبر العلم النظري فمحتاج الى قياسه فكري ويشترط في المتواترات ان يكون مستند
الى احسنه فيكون احاصل من التواتر على جزئيات من شأنه ان يجعل الاحساسات وعلله
تركه بهذا القيد لانه احاطة العقلوا طوعهم على الكذب لا يكون الا في المحسوس فهي
المجربات اه ولا بد فيها من انضمام قياسه حتى وهو الوقوع المكرر على نهج واحد
دائما او اكثر ان لا يكون اتفاقا بل لا بد من سبب وان لم يعرف ما هيته ذلك السبب
واذا علم حصول السبب علم حصول السبب قطعا وان لم يحجج الى تكراره بهذا المعنى
لما في شرح المواقف من انه لا بد في الحسنيات من تكرار المشاهدة وعقارته التي من
الحق في الجزئيات والفرق بينهما ان السبب في الجزئيات معلوم السبب مجهولة الماهية
فلهذا لا يخفى التعارض لها قياسا واحدا وهو انه لو لم يكن حكمة لم يكن دائما او اكثرنا
وان السبب في الحسنيات معلوم السبب والماهية فلهذا كان التعارض لها قضية
مختلفة باختلاف العلل في ما هيته انتهى وانما ان الحسنيات لا تحتاج الى المشاهدة
فقط عن تكرارها فان السبب الحسية قد تكون حسنة وهو سرعة الانتقال
الانتقال من الشيء الى الشيء قد يكون دفعا بحيث يركبها وزني المشتغل منه والانتقال اليه

١٢٤

على وجه الحقيقة وقد تكون تدبري بحيث يرى النجى وزمن الانتقال منه اولاً والمتنقل
اليه ثانياً من في الحسوس وكذا في المتحول بالنسبة الى انتقال النجى من المبادئ
الى المطالب وقد يحقق احد من جانب من النظر عند الالتفات الى المطالب
بالحد والوسيط دفعة وتمثل المطالب في النجى مع اكد ودالوس على كذا من غير
حركة سواء كان مع شوق او لم يكن بخلاف الفكر فلا بد فيه من حركتين او حركة
لتحصيل المبادئ وحركة لترتيبها في حصول المطالب وليس كحركة الاولى في كرس
في صورة عدم الشوق وليس كحركة الثانية في صور الشوق التي تحصيلها السمع
المبادئ والمطالب مع النجى والنجيات والكسبات ليست حجة على البرهان
لان مدار العلم فيها هو الكسب ولا يدرك بالحدس الا جزئى والعلم الجزئى لا يفيد على
البصر ولا يقع في العلوم بذاته مع انه يجوز ان لا يحصل ب العلم وهو كرس في التجربة
ليفرق في شدة في شرح المواقف ان مستند التواتر المتأخر فيكون كمال
منه علماً جزئياً من شأنه ان يحصل بالاحساس فذلك لا يقع في العلوم كالحسوس
في عبارة مساهلة او بمعنى فيه نقصان لا يسهل توجيهه وجه الحقيقة يقتضي
التفريق في ظاهر الامر البرهان على ما يتركب من الضرورات الست وجه التسهيل في
الضرورة من الضرورية بواسطة او بواسطة وهذا مراد من عرف بقوله
و هو في سر من مقدمات يقينية لا فائدة البتة واكد الاوسط ان هذا باب
لتقسيم البرهان الى التكملي والافنى فالاول وسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر لا صغر
فالكان مع ذلك علمه لوجود الاكبر في الا صغر في كرس يسمى برهاناً لانه يعطى
القيمة في النجى وهو معنى اعطى السبب في التصديق والقيمة في الخارج وهو معنى
اعطى السبب في الحكم في الوجود كرسى والمراد بالحكم هو ثبوت الاكبر
للا كرسى والى كرسى كرسى برهاناً لانه يفيد انية الحكم في كرسى دون القيمة
والا فادمية التصديق اعلم ان الاوسط في البرهان الا ان كان معلوماً لوجود
الاكبر في الا صغر يسمى دليلاً وهو عرف واشهر من يقينية اقتسامه لانه اكثره يقع
على هذا الوجه وربما يقع الاوسط فيه معناه في الحكم لوجود الاكبر لا صغر كقول
هذا الشخص اب وكل اب له ابن وقد يكون الاوسط والحكم معلولى على ما قد يكون

بعض

بنداً خشيبة محترقة وكل محترقة مشرقة وطى قضاب يعرف بها جميع الناس
اه والمراد من القضاء بالنسبة بقرينة المقابلة ومن لفظ الجمع الاستزاق العرفي
فقد يكون مشهوراً عند الكل كقول العدل حسداً والظلم قبيح وعند اكثر كقول
العدل واحد وعند طائفة كقول النجى هو باجته في المشهورات ما يحكم بها الطائفة
الاراد عليها اما لمصلحة عامة او رقة او حجة او ناديات الغفلات غليظة
او فراجية سواء كانت صادقة او كاذبة فلا وجه لما قيل من انه يجوز ان يكون
بعض القضايا من الاوليات باعتبارها من المشهورات باعتبار ادلاج البقنى
مع الظنى ولا ما قيل في سائر مواضع من قضايا مشهورات او مسلمة والى كانت
في الواقع يقينية واولية على انه يستند من داخل القضايا كرسى يسمى حجة لاه
صاحبه محال ولا هو قد يكون مدعى مثلاً كرسى فالحق طب يكون قاصراً عما درك
بالبرهان يكون الغرض اقل منه وقد يكون سائلاً مقررنا ويكون الغرض الزام كرسى
وافنى منه بحيث لا يعبر كرسى بالتحقق ومنها المقبولات او قال قد تسمى في شرح
المواقف المقبولات ما يؤخذ منها حسن الظن فيه انه لا يكذب كالمأخوذات من
العلماء الا في رواكها والابرار في المقدمات من الانبياء الذين علم انهم لا يكذبون
في ثبوتها علم اسنادها اليهم مستعملة في الادلة الثبوتية انتهى فعلى هذا السطر
ترك الامر السماوى من المعجرات والكرامات اللهم الا ان يقال ان البراهين المقبولات
ما هو ظنى من حيث هو مع قطع النظر عن الامراكارج وان كان بالنظر الى خارج
يقيناً كما لا قول القادري عن الانبياء وعلم السلام لانها لا تنظر الى انه خبر من ثبت
بالمعجرات صدقه فهو يقينى ومع قطع النظر ظنى فالكلام طرنا معنى على النظر يقينى
القيمة من حيث طى يحكم بها حكماً راجحاً او ان كان المستعمل بالافنى كطائفة
بصرى بها كرسى بها ولا يستقرض بجزء الطرف الاخر ويدخل فيها التجربات الاخرية
والنوازل واكد سببات البقرينة والقضايا المركب من المقبولات او
اي يؤخذ مقدماً لها او احدهما من حيث انها مقبولة او منقولة يسمى خطابة
قد حصلوا بها يقيناً عند الكل لانها مما قام اليقار والافنى خطابة قد يكون
قياساً وقد يكون استقراً وقد يكون تمثيلاً وقد يكون على صورة قياس يقينى

١٤٥

الانتاج كالموجبتين في الشكليات بشرط ان ينفق به الانتاج والعرض
 منها اذ يعني العرض من الخطية كتحصيل احكام ينفع ان سويظهم بغير غش في الالباب
 فيها او ينظر واعضا فيتم لهم امر المعاش والمعاد وحق قضايها فيجلب بها معنى
 من الغضا بايقوع الحال امر غير مباشر القدر والاذى الموجبتين للترتيب
 فينبط النفس منها وينقبض صداقة تلك الغضا با وكاذبة وبسبب القيد
 كثيرة بعضها يتعلق بالنفس وبعضها بالمعنى والقياس للموتاة ويستمر صاحب
 شء والمقارنة انفعال النفس بالترتيب والتشديد مما يرويه الوزن والصوت
 الكلب يعني وان كان في صور القياس ليس الفرق منه النتيجة اصاله بل تبعها
 وترويح الوزن انظر الى الهيئة ان بعد نظام الترتيب والتمسك في العدد
 والمقدار عباد من ادراكه لثقة ذوقه يدركه بالوجدان وانما يقدر بالادراك
 الغير المحسوسة اذ اعلم ان الوهم من مدركة التوقع ابطنه للناس لا وغار على سائر
 القوى في الادراك بل على الفعل وما يدركه من الاحكام قد يكون من الامور
 المحسوسة وقد يكون في غير المحسوسة فكله في الامور المحسوسة صادق فان العقل
 يصدق في احكامه على المحسوسات وتنطبق بهما كانت العلوم كجارية مجرى
 الهندسيات شديد الوضوح لا يلجأ الى يقع فيها اختلاف الاراء كما وقع
 في غيرها ولهذا عند بعض المحققين بالوهميات في المحسوسات من اليقينات واما
 حكمه في غير المحسوسات كالجربيات والمقبولات الغريبة فليس يحق فانه اذا
 حكم عليها باحكام المحسوسات كان حكمه هناك كاذبا حكمه بانه كل موجود
 لابد ان يكون في جهة او في مكان مع انه كاذب كالمقول والنفس في جهة موجودة
 مع انها ليست في جهة ولا في مكان بهذا خلاصة الكلام في هذا المقام
 فان احسن والوهم ان هذا دليل لما يعظم من قوله فان حكم على غير المحسوسات
 باحكامها وهي ان حكم على غير المحسوسات مع كونها تابعة للمحسوسات سابقا الى
 النفس سابقا في الادراك على النفس لكونها لا ادراك النفس او سابقا
 للنفس من السوق في الال واحد السفسطة مشتقة من سوق وهي الحكمة
 ومن اسفل وهو التلبس ومعناه الحكمة الموطنة اما من جهة القول

او من جهة

او من جهة المادة اذ هذا الغشا ليس كالمادة بل في نفس الامر وان كان محققا
 صوتا او زعميا وبعد مقدما انه اي مقدمة مقدمية وهي علم من المقدمة
 القريبة او البعيدة وجه عندنا من قبل في المادة ليس بظاهر بل ليس من عندنا
 الصورة لانه كليهما صحيح بل الغشا وناش من القول اللازم الا لا بد ان يكون
 قولنا ان هذا الوجه النظم ان يقال ان وضع ما ليس بحكمة علمه فان القياس
 علمه للنتيجة والنش لا يكون علمه لنفسه ولا يجوز انه وانما فيه ان موضوعه انه
 ان موضوعه المقدس ان اخذ على سبيل كارجي فلا يتحقق الموضوع فروع
 وان اخذ على سبيل الحقيقة فان شرط المكان الموضوع محققا او مقدرا في تحقيق
 الموضوع ايضا والاعم من الامكان والانتاج فلا يطلنا في النتيجة فنقل
 بعض المقدمات كاذبة بشبهة بالصادقة المشابهة بالصادقة من الغلط
 ولهذا قيد بها ان لم يستند بها المستند كحدثا كحدثا حادثا لا لا كحدث
 امر ذهني واكمل عليه باحداث فنية ذهنية اخذت فارجية لان ما حكم عليه
 باحداث موجودا رجي اذ الحادث ما كان مسبوقا بعدم زمانا من التغير
 لا يصدق الا على الموجود والكارجي كقولنا كجود موجود في الزمان فانه ذات
 الجود هو الموجود وفي كارجي والراد من الموضوع هو الذات والموجود في الزمان
 صورته فقد اخذ الكارجي مكان الزماني وفي اخذ وضع الكيفية اذ اجيب عنه
 ان اعتبار تلك القضية طبعية تكون صادقة وكان الغشا ومن جهة الصور
 والاعتبار كونه لوقوعها كبرى كانت كاذبة والغشا ومن جهة المادة ولاجل
 الاعتبار من عند المعين من صف والمادة في الجامع من صف والقول
 ومن يستعمل المظنة اذ المستعمل للمظنة ان لم يعرف ذلك فهو مظنة لنفسه
 وان في لا قبل بها الفيلسوف يسمى سوفسطائيا وان قبل بها الجدل يسمى مشايخا
 والفيلسوف تريب فيلسوف سوف ومنه اشتقت الفلسفة
 وسوف ما نشأ من سوف وهو الحكمة ومن اسفل وهو التلبس ومعناه
 الحكمة الموهبة كما عرفت ومنه اشتقت السفسطة ولا بد من اشتراكها في امره
 ذاتها ذلك الامر عريقا حتى يكون جهة الوهم ويطلق عليه الواحد والى

127

لى زاءه اى لا يمكن ان يطلق علوم المتفرقة بدون جهة الوقف عليها واحدا وهو
 باطل فله وجه لما قيل والاولى وان لا يستحسن اذ لا شبهة في كونها والاشراط مبنى
 على رعاية ما هو المستحسن في الترتيب والتعلم فتأمل في الترتيب يتوقف عليها
 ان المراد من التوقف مطلق من التوقف من جهة شخصه او من جهة نوعه كما
 في حدود الموضوعية والمسائل المخصوصة والدلائل المخصوصة والمساائل المخصوصة
 الغير المتوقفة على تحقق تلك الدلائل بل الى نوعه فتأمل في حدود الموضوعية
 اى مفهومها اذا كان موضوع العلم موضوع المسئلة كقول كل جسم متشكل
 بشكل طبيعي واجزاؤها اى مفهوم اجزاها اذا كان موضوع المسئلة جزء موضوع
 العلم وموضوعها مركبا كقول الاربعة قبل الانقسام وقول اربعة بسيط
 متجزى كقول طبيعي وجزئياتها اى مفهومها اذا كان موضوع المسئلة جزءا
 من جزئيات الموضوع كقول تلك متحركة والارض ساكنة وانما اجزاها
 اى مفهومها اذا كان موضوعها عرضية ذاتية لموضوع العلم كقول المتحرك
 كوكبين مستقيمين بينهما كى والمراد من الحدود والفرجات مطلقا لا واقعية
 التوقف لجهة الحكم بين الاطراف وطى تحصل بالترتيب مطلقا وانما الترتيبات
 اى التى سبقت لاثبات المسائل النظرية وطى جازع عن مقدمات ترتب منها
 الاولة وطى ما بينه لا يحتاج الى دليل والاحتياج الى تبينه وتسمي بالقضايا
 المتعارضة او العلوم المتعارضة وجه التسمية نظا او غير تبينه ان كانت مسئلة تحت
 النظر اصولا موضوعا لا بتنا المسائل عليها ومن شأنها ان يبين في علم اخر على
 منه واكثر والالزم استمداد العلم من الاسفل وهو غير جائز وان كانت مقبولة
 مع التكرار وشك ليسى مصداقات لانها يعبر بها المسائل التى يتوقف عليها
 لكن لا فرق بين كونها المقدمة من اصول الموضوعات او من المصادرات اذ الفرق
 بينهما مبنى على قصد الحكم اذ المقدمة غير تبينه في نفسها فلا يحصل التناقض
 بها فلا بد من المثال للاصول الموضوعية المثال للمصادرات متحرران في النظرية
 فالوجه بالمتفرقة بينهما لانه ان اراد ان هذا اعتراض على جعل الموضوعات
 من اجزاء الترتيب فليس يمكن ان يقال ان معدوديتها من اجزاء رتبة رتبة

البسطة

البسطة وهو كونها موجودة لتوقف المسائل الموضوعية الكلية الكلية على وجود
 الموضوع وهذا او خارجا عما ليس مما يتوقف العلم عليه وهو طيلة الرتبة
 وهو المراد من الترتيب الاول فعلى هذا لا مصادرة في قوله لعدم توقف العلم
 عليه على ما قلنا فان قيل ان الترتيب صرح في الشفاء بان الترتيب يتوقف على وجود الموضوع
 من المبادئ الترتيبية فيدخل في المبادئ الترتيبية وليس جزءا اخر لا يستعمل
 قلت ان فسر المبادئ الترتيبية بما يتوقف منها ولائها المسائل في الترتيب
 بالوجود وليس منها اذ مقدمات الدليل لا بد منها من ثبوت شئ الاخرى بعد وجود
 الشئ رات في حقي ثبت بذلك الدليل اعراض الذاتية للموضوع وان فسر بما يتوقف
 عليه المسائل دخل فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض الذاتية متوقف على وجود
 الموضوع في طرف الثبوت بل هو من مقدمات اى مقدمات الشروع خارجة
 عن العلم والالزم الدور والى كانت كسبية اى فيه اشار الى جواز كونه المسئلة
 غير كسبية قال العلامة اى طى لا يكون الا كسبية وهذا ما لا خلاف فيه لا حد
 والقول بافتحال كونها غير كسبية بعيد جدا انتهى يمكن الحاشية بينه الجلاء بين
 بان المقى بالاحالة من الترتيب يعلم غير البين والاعلم است الحاشية الى الترتيب
 فعلى هذا لا بد من ان يكون مسئلة العلوم نظرية لا غير وبان بعض المسائل
 قد يكون غير كسبية في نفسها وقد لا يثبت اليها ولا لا يحفظ وبهذا يبقى مجهولة
 فتد كوفي العلوم لتلاحظ وتمتعت اليها و فرق بين ملاحظة الشئ وحصوله
 وقد يكون استطرادا وكونها متوقفة عليها المسئلة الاخرى والعلاقة التقاربية
 قصدا لا اول وحكم بالحكم والشارح العلاقة قصدا ان اشارت رقتا كل مقدار
 اما ثلث اى معنى مثل ركة المقادير ان يعدها عدد غير الواحد كالاربعة
 والثمانية بخلافه مع كونه وسطا في النسبة اى كونه بين مقدارين بنسبة
 الى اخرها مثل نسبة الاخر الى ركة اربعة اربع مثل بين الاثنين والثمانية فانها
 نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف ركة اربعة اربعة فلهذا ما يحيط به الطرفان
 ان اكل من ضرب في نفسه مثل اكل من احد الطرفين في الاخر فانه اكل
 من ضرب الاربعة في نفسه باسنة عشر كما اكل من ضرب الاثنين بالثمانية

